الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي

جامعة 8 ماي 1945 قالمـــة

الكلية : الحقوق والعلوم السياسية

القسم : العلوم السياسية

مخبر التوطين : الدراسات القانونية البيئية.

أطروحـة

لنيل شهـادة الدكتـوراه في الطور الثالث

الشعبة: العلوم السياسية. **تخصص : سياسة عامة.** **الميدان: الحقوق والعلوم السياسية.**

من إعداد: جارالله كمال

بعنـوان :

استجابة سياسات التعليم العالي لتحديات اقتصاد المعرفة في الجزائر

بتاريخ: 14 ماي 2025 .

لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
سليم حميداني	أستاذ التعليم العالي	8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
اسماعيل بوقنور	أستاذ التعليم العالي	8 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقررا
عمراني كربوسة	أستاذ التعليم العالي	محمد خيضر بسكرة	ممتحنا
مسلم بابا عربي	أستاذ التعليم العالي	قاصدي مرباح ورقلة	ممتحنا
اليامين بن سعدون	أستاذ محاضر أ	8 ماي 1945 قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي

جامعة 8 ماي 1945 قالمـــة

الكلية : الحقوق والعلوم السياسية

القسم : العلوم السياسية

مخبر التوطين : الدراسات القانونية البيئية.

أطروحـة

لنيل شهـادة الدكتـوراه في الطور الثالث

الشعبة: العلوم السياسية. **تخصص : سياسة عامة.** **الميدان: الحقوق والعلوم السياسية.**

من إعداد: جارالله كمال

بعنـوان :

استجابة سياسات التعليم العالي لتحديات اقتصاد المعرفة في الجزائر

بتاريخ: 14 ماي 2025.

لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
سليم حميداني	أستاذ التعليم العالي	8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
اسماعيل بوقنور	أستاذ التعليم العالي	8 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقررا
عمراني كربوسة	أستاذ التعليم العالي	محمد خيضر بسكرة	ممتحنا
مسلم بابا عربي	أستاذ التعليم العالي	قاصدي مرباح ورقلة	ممتحنا
اليامين بن سعدون	أستاذ محاضر أ	8 ماي 1945 قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ ۚ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ.

الآية 05 من سورة يونس.

شكـــر وتقـــديـــر

الحمد لله الذي يسر لي إنجاز هذه الدراسة فالشكر أولا لله رب العالمين.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور: بوقنور إسماعيل الذي أشرف على تأطير هذا العمل ولم يبخل علي بتوجيهاته القيمة وآرائه النيرة سواء في مسار التكوين أو في سبيل إنجاز واعداد هذه الدراسة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بوافر الشكر لكافة أعضاء لجنة المناقشة على جهدهم المبذول في سبيل فحص وتدقيق الدراسة بغرض تقويمها وتصويبها.

كما أتقدم بأسمى عبارات التقدير والامتنان لكافة المعلمين والأساتذة الذين تتلمذت وتعلمت منهم في كافة المراحل التعليمية وجعلها الله في ميزان حسناتهم.

وفي الأخير لا أنسى أن أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إعداد هذه الدراسة، وكذا كل من ساندني وشجعني وتمنى لي التوفيق والنجاح.

جـــــــارالله كمـــــــال.

ملخص الدراسة

الملخص:

يمثل تطوير سياسات التعليم العالي مع رهانات ومتطلبات اقتصاد المعرفة أولوية في الجزائر، خاصة في ظل المشكلات التي تشهدها الجزائر اقتصاديا واجتماعيا حيث تتفاقم معدلات بطالة خريجي الجامعات وكذا اعتماد الاقتصاد الوطني على عائدات المحروقات بنسب عالية.

تناقش الدراسة كيفية تطوير السياسات التعليمية في مؤسسات التعليم العالي في ظل الثورة التكنولوجية والمعرفية، وسبل تحقيق الجودة في أساليب التعليم والبحث في الجامعات لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

لقد تضمنت الدراسة تحليل أداء إحدى السياسات التعليمية في الجامعة الجزائرية وهي حاضنات الأعمال الجامعية كآلية لدعم ومرافقة المشروعات المبتكرة والمؤسسات الناشئة على ضوء القرار الوزاري 1275.

و تؤكد الدراسة على ضرورة إشراك مختلف الفاعلين في السياسة التعليمية خاصة القطاع الخاص حيث ان مساهمته في تنمية العملية التعليمية محدودة في الجامعات، كما تؤكد الدراسة على ضرورة توفير الامكانات المادية و البشرية الملائمة لتحقق سياسات التعلم العالي اهدافها المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا خلق بيئة تعليمية تشجع أنشطة الابتكار والابداع في العملية التعليمية.

الكلمات المفتاحية:

تعليم عالي . سياسات التعليم العالي . اقتصاد المعرفة . حاضنات الاعمال الجامعية.

Abstract:

Developing higher education policies with the stakes and requirements of the knowledge economy represents a priority in Algeria, especially in light of the problems that Algeria is witnessing economically and socially, as unemployment rates for university graduates are worsening, as well as the national economy's dependence on fuel revenues at high rates.

The study discusses how to develop educational policies in higher education institutions in light of the technological and knowledge revolution, and ways

ملخص الدراسة:

to achieve quality in teaching and research methods in universities to achieve sustainable development in Algeria.. The study included an analysis of the performance of one of the educational policies at the Algerian University, which is university business incubators, as a mechanism to support and accompany innovative projects and emerging institutions in light of Ministerial Resolution 1275.

Finally the study emphasizes the necessity of involving various actors in educational policy, especially the private sector, as its contribution to the development of the educational process is limited in universities The study also emphasizes the necessity of providing appropriate material and human capabilities for higher learning policies to achieve their goals related to economic and social development, as well as creating an educational environment that encourages Innovation and creativity activities in the educational process.

Key words:

higher education . higher education policies . knowledge economy. university business incubators.

تقسيم الدراسة

تقسيم الدراسة:

مقدمة:

الفصل الأول: السياق المفهومي لسياسات التعليم العالي و اقتصاد المعرفة.

المبحث الأول: سياسات التعليم العالي: دراسة المفاهيم والمضامين.

المطلب الأول: مفهوم التعليم العالي.

المطلب الثاني: مفهوم سياسات التعليم العالي.

المطلب الثالث: مضامين سياسات التعليم العالي.

المطلب الرابع: صنع سياسات التعليم العالي : البيئة والفواعل.

المبحث الثاني: الدلالات المفاهيمية ومضامين اقتصاد المعرفة

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للمعرفة.

المطلب الثاني: اقتصاد المعرفة دراسة المفهوم ومراحل التحول التاريخي.

المطلب الثالث: خصائص ومقومات اقتصاد المعرفة.

المطلب الرابع: مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة.

الفصل الثاني: سياسات التعليم العالي وواقع اقتصاد المعرفة في الجزائر .

المبحث الأول: واقع سياسات التعليم العالي في الجزائر.

المطلب الأول: مراحل تطور سياسات التعليم العالي في الجزائر.

المطلب الثاني: أزمة قطاع التعليم العالي في الجزائر: مبررات الاصلاح.

المطلب الثالث: إصلاح التعليم العالي في الجزائر على ضوء نظام الليسانس – ماستر– دكتوراه ل م د.

المطلب الرابع: التعليم الإلكتروني ودوره في تطوير التعليم العالي

المبحث الثاني: الانتقال نحو اقتصاد المعرفة في الجزائر: العوامل والمؤشرات العامة.

المطلب الأول: عوامل انتقال الجزائر نحو اقتصاد المعرفة

المطلب الثاني: المؤشرات العامة لاقتصاد المعرفة في الجزائر.

المطلب الثالث: انتقال الجزائر نحو اقتصاد المعرفة: المعوقات والآفاق.

الفصل الثالث: دور حاضنات الأعمال الجامعية في دعم المشروعات المبتكرة و الناشئة

المبحث الأول: حاضنات الأعمال الجامعية: الإطار التشريعي والأدوار.

المطلب الأول: مفهوم حاضنات الأعمال الجامعية.

المطلب الثاني: الاطار التشريعي والتنظيمي لحاضنات الاعمال الجامعية في الجزائر.

المطلب الثالث: آليات دعم الحاضنات الجامعية للمشروعات المبتكرة والناشئة.

المبحث الثاني: القرار الوزاري 1275 ودوره في خلق المؤسسات الناشئة

المطلب الأول: القرار الوزاري 1275: الأهمية والأهداف وتحديات التنفيذ.

المطلب الثاني: آليات تنفيذ القرار الوزاري 1275 في مؤسسات التعليم العالي

المطلب الثالث: القرار الوزاري 1275 ودوره في تفعيل المؤسسات الناشئة.

المبحث الثالث: حاضنة أعمال جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي: تحليل أدوار الحاضنة في دعم المشاريع المبتكرة

المطلب الأول: الاطار التعريفي بحاضنة الأعمال الجامعية.

المطلب الثاني: اسهامات الحاضنة الجامعية في دعم الابتكار والمؤسسات الناشئة .

المطلب الثالث: تقييم أدوار حاضنة الأعمال الجامعية في دعم المؤسسات المبتكرة والناشئة. .

الخاتمة:

مقدمة

مقدمة:

يحظى التعليم العالي بمكانة هامة في العصر الحالي، فهو من أهم أسباب تطور الشعوب والأمم وعامل أساس لبناء حضارتها، ونظرا لهذه المكانة التي يحظى بها التعليم عموما والتعليم العالي خصوصا فقد أولت له الحكومات عناية خاصة باعتباره محدد أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

إن تطوير سياسات التعليم العالي في الجزائر بما تمليه رهانات وتحديات اقتصاد المعرفة صار ضرورة، فقطاع التعليم العالي قطاع استراتيجي تهدف من خلاله الجزائر تحقيق الاقلاع والنمو في شتى المجالات، وفي ذات الشأن تشهد سياسات التعليم العالي اعتماد العديد من البرامج والخطط والقوانين التي تهدف الى جعل العملية التعليمية تحقق تطلعات الجزائر نحو تحقيق اقتصاد المعرفة، بهدف القضاء على العديد من المشكلات التنموية والاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها البلاد كالبطالة التي تنتشر بنسب عالية في أوساط خريجي الجامعات وكذا التحرر من تبعية الاقتصاد الوطني لعائدات المحروقات.

1- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تسعى الى تحليل سياسات عامة مرتبطة بقطاع غاية في الأهمية والحساسية وهو قطاع التعليم العالي وعلاقته بتحقيق اقتصاد المعرفة، وذلك في ظل المشكلات التنموية والاقتصادية التي تعاني منها الجزائر كبطالة خريجي الجامعات واعتماد الاقتصاد الوطني بنسب عالية على عائدات المحروقات، مما يطرح جديا مسألة ايجاد بدائل فعالة للقضاء أو التقليل من آثار المشكلات المطروحة، ومن خلال ما سبق ذكره فإن هذه الدراسة تهتم بتحليل الظواهر التالية:

- إصلاح السياسة التعليمية في الجامعة الجزائرية من أكثر المواضيع إثارة للنقاش في الأوساط الأكاديمية والسياسية، خاصة أن مؤسسات التعليم العالي وعلى رأسها الجامعات كثيرا ما تتهم بالقصور والفشل في ايجاد الحلول للمشكلات وكذا البعد على الواقع الاجتماعي والاقتصادي؛

- اقتصاد المعرفة حديث التداول في الجزائر فهو يتطلب المزيد من التحليل والدراسة من طرف الباحثين خاصة مع ارتباطه بتطوير سياسات التعليم العالي وهو ما تسعى الدراسة لتحليله؛
- ايجاد آلية حديثة تستطيع ربط المؤسسات التعليمية الجامعية بالواقع الاقتصادي والاجتماعي من خلال دعم الحاضنات الجامعية للمشروعات المبتكرة والناشئة؛
- تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطوير العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي وخلق مناخ اقتصادي يستثمر في مخرجات العملية التعليمية.

2- مبررات اختيار موضوع الدراسة:

إن عملية اختيار موضوع أو دراسة ما له العديد من المبررات الذاتية المرتبطة بالميول الشخصية والاستعدادات النفسية والذهنية، وكذا العديد من المبررات الموضوعية المرتبطة بالجوانب العلمية والاكاديمية للموضوع أو الظاهرة، وذلك من خلال الحاجة المعرفية والاكاديمية للاطلاع عن الظاهرة ودراستها.

فأما الجانب الموضوعي لاختيار هذه الدراسة يتمثل أساسا في الأهمية العلمية لسياسات التعليم العالي وارتباطها باقتصاد المعرفة حيث أن هذا الموضوع يعد محور للنقاش والاثراء في مختلف الملتقيات والندوات العلمية، خاصة أن العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي لم تعد تلبي حاجات المجتمع والدولة وبالتالي فان المناداة بتطوير التعليم العالي مع ما تطلبه المرحلة الراهنة المرتبطة بالتقدم التكنولوجي والمعرفي صار ضرورة، أما المبررات الذاتية فهي ترتبط بطبيعة التخصص الذي أدرسه المتمثل في سياسة عامة، حيث كان لهاذا العامل تأثير هام في اختيار موضوع سياسات التعليم العالي وتحديات اقتصاد المعرفة في الجزائر.

3- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تسليط الضوء على واقع سياسات التعليم العالي في الجزائر وإبراز أهم الآليات التي تتبناها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تفسير الأسباب التي أدت الى عرقلة مسار اصلاح سياسات التعليم العالي في الجزائر؛
- إبراز واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر باعتباره خيار هام للقضاء على العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؛
- تحليل عوامل تأخر الجزائر في مجال اقتصاد المعرفة ودور السياسات التعليمية الجامعية بمسألة تحقيقه؛
- تسليط الضوء على آفاق وتطلعات الجزائر لتحقيق الاقتصاد المعرفي.

4- مجال الدراسة:

ترتبط مجال هذه الدراسة في ثلاث مستويات:

أ- المجال المعرفي:

تحاول هذه الدراسة تحليل وتفسير العلاقة المرتبطة بين المتغيرين الاساسيين للدراسة وهما سياسات التعليم العالي واقتصاد المعرفة، حيث يتم من خلال هذه الدراسة التركيز على المفهومين بصورة دقيقة ومباشرة وتفسير علاقة التأثير والتأثر بين المتغيرين.

ب- المجال المكاني:

يرتبط موضوع هذه الدراسة بالسياسات التعليمية العالية ومدى استجابتها للتحديات التي يفرضها اقتصاد المعرفة في دولة الجزائر، فالجزائر تبنت العديد من البرامج والخطط والقوانين في مؤسسات التعليم العالي من أجل خلق اقتصاد وطني معرفي يستثمر في مخرجات التعليم العالي ويحقق التنمية المستدامة .

ج- المجال الزمني:

يحدد الإطار الزمني للدراسة ما بين سنوات 2020 الى 2024، وهي الفترة التي شهدت توجه بائن من طرف صانعي سياسات التعليم العالي نحو اقتصاد المعرفة، حيث تم في هذه الفترة تبني العديد من البرامج والسياسات التعليمية التي تؤسس لهذا النمط الاقتصادي في الجزائر، لكن هذا لا يعني أن توجه الجزائر لهذا المسار هو وليد سنة 2020 فحسب بل هو امتداد لسنوات ماضية خاصة مع تبني الجزائر لإصلاحات في المنظومة التعليمية بداية الالفية وتحديدا سنة 2004 مع انتهاج نظام الليسانس ماستر دكتوراه.

5- اشكالية الدراسة:

تشهد مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر قصورا ونقائصا عديدة مرتبطة بالدور الريادي الذي يجب أن تقوم به الجامعة اقتصاديا واجتماعيا، حيث يرتبط هذا التأخر بطبيعة العملية التعليمية المستمدة اساسا بالبرامج والخطط والقوانين المسطرة في ذات الشأن، خاصة في ظل توجهات الدولة الجزائرية الى التأسيس لنظام اقتصادي معرفي يقوم على المعارف والعلوم التي هي نتاج الثورة المعرفية الحديثة، وبناء على ما سبق، فإن اشكالية هذه الدراسة تتمحور أساسا حول التساؤل التالي:

كيف يمكن لسياسات التعليم العالي أن تواكب التحديات التي يفرضها اقتصاد المعرفة في الجزائر؟

ولمعالجة اشكالية الدراسة، يستلزم الاجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل أهم مضامين سياسات التعليم العالي؟
- ما هو واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر؟
- ما هو واقع سياسات التعليم العالي في ظل توجه الجزائر نحو اقتصاد المعرفة؟
- فيما تتمثل أهم أدوار الحاضنات الجامعية في إطار دعم ومرافقة المشروعات المبتكرة في الجزائر؟

6- فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الاشكالية التي تم عرضها، فإن الدراسة تهدف الى التحقق من صحة الفرضيات التالية:

- **كلما كانت سياسات التعليم العالي مواكبة للتطورات المعرفية و التكنولوجية كلما واءمت التحديات التي يفرضها اقتصاد المعرفة.**
- يرتبط نجاح سياسات التعليم العالي بمدى استجابة تلك السياسات للتطورات الحاصلة في قطاع التعلم العالي .
- يتطلب تحقيق اقتصاد المعرفة توفير بيئة تنظيمية وتشريعية داعمة.
- يرتبط دعم المشروعات المبتكرة والناشئة بتفعيل أدوار الحاضنات الجامعية في مؤسسات التعليم العالي.

7- مناهج الدراسة:

إن طبيعة هذه الدراسة تفرض اتباع منهج **دراسة الحالة** وهو " المنهج الذي يتجه الى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما. وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة حالة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول الى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها"[1]

لقد اعتمدت الدراسة على **منهج دراسة** من خلال مستويين أساسيين، مستوى كلي مرتبط بدراسة متغيري الدراسة والعلاقة المرتبطة بينهما تفاعليا في الجزائر أما المستوى الجزئي فهو مرتبط بدراسة أحد السياسات التعليمية الجامعية المتمثلة في الحاضنات

1 – محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والادوات** (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1997)، ص 87.

الجامعية ودورها في تفعيل المشروعات المبتكرة ودعم الابتكار في مؤسسات التعليم العالي، من خلال تسليط الضوء على أداء ونشاط هذه المؤسسات.

8- اقترابات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على بعض الاقترابات المنهجية المتعلقة بتحليل وتفسير متغيرات الدراسة ومن أبرزها:

أ- الاقتراب النظمي Systematic approach :

اقترنت نظرية النظم في العلوم السياسية بدافيد استون حيث يعود له الفضل في تطوير هذا الاقتراب وتوظيفه في التحليل السياسي، ويقوم الاقتراب النظمي على فكرة أساسية مفادها أن النظام هو وحدة التحليل الاساسية يتشكل من المدخلات والمخرجات باعتباره نظام اجتماعي مفتوح يتفاعل ويتأثر بالبيئة المحيطة به[1]، وباعتبار أن سياسة التعليم العالي أحد مخرجات النظام السياسي تتفاعل مع المؤثرات البيئية الداخلية والخارجية فإن هذا الاقتراب يساعد على تحليل الظاهرة من زاوية التفاعل بينها وبين بيئتها الخارجية من جهة، وكيفية تفاعلها بينها وبين البيئة الداخلية للنظام السياسي من جهة ثانية، من خلال تفسير صياغة وصناعة سياسة التعليم العالي.

ب- الاقتراب المؤسسي Institutional approach :

يركز هذا الاقتراب على تحليل ودراسة المؤسسات، كالمؤسسة التشريعية والتنفيذية والقضائية والمحاكم، وكذا دراسة الاحزاب والمنظمات والادارات العامة والنظم الانتخابية، ويعتمد هذا الاقتراب على وصف وتحليل المؤسسة المراد دراستها من حيث التكوين، وأهدافها ومراحل تطورها ووسائلها وغيرها،[2]

1 - نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي- النظرية - المنهج** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص 262.

2 - نفس المرجع، ص 205.

ويساعد الاقتراب المؤسسي في عملية تحليل وتفسير معطيات هذه الدراسة باعتبار أن سياسة التعليم العالي هي أحد مخرجات المؤسسة الرسمية رغم أن سياسة التعليم العالي يمكن ان تؤثر فيها عوامل وفواعل غير رسمية الا أنها تبقى في الأصل فعلا رسميا من السلطة التنفيذية، كما يساعد هذا الاقتراب في تحليل أداء الحاضنات الجامعية في الفصل الثالث من الدراسة.

ج- الاقتراب القانوني Legal approach :

يركز هذا الاقتراب على تحليل ووصف الوثائق الرسمية المتمثلة في مختلف المراسيم والقوانين والتعليمات المرتبطة بالسياسة التعليمية الجامعية منذ الاستقلال الى يومنا هذا.

9- أدبيات الدراسة:

إن الدراسات التي تناولت موضوع سياسات التعليم العالي عديدة ومتنوعة، الا أن التي جمعت بين سياسات التعليم العالي واقتصاد المعرفة ليست بالعديدة وفي هذا الإطار تستعرض الدراسة بعض الادبيات:

أ- الدراسة الأولى:

أطروحة بعنوان: " **اقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي في الجزائر – دراسة مقارنة** " – اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والتسيير العمومي للباحثة بن ونيسة ليلى سنة 2015- 2016، ولقد تمحورت اشكالية الدراسة حول مدى امكانية تكيف منظومة التعليم العالي مع الرهانات والتحديات التي يفرضها اقتصاد المعرفة في الجزائر، حيث قامت الدراسة بمقارنة تجربة الجزائر مع بعض الدول الرائدة في هذا المجال كالولايات المتحدة الامريكية وكندا وماليزيا واليابان والتي تملك نظم تعليمية ذات جودة وكذا امكانيات تكنولوجية ومادية تدعم منظومة اقتصاد المعرفة، وفي الاخير فإن هذه الدراسة تركز على وجوب تطوير سياسات الدولة في هذا المجال فالجزائر لا تزال بعيدة على مستوى مقارنتها بهذه الدول الرائدة، كما أنها لا تزال بعيدة

حتى على المقارنة مع بعض الدول العربية باعتبار أن البعض منها قطع مراحل هامة في عدة مؤشرات في اقتصاد المعرفة مثل البنى التحتية والاهتمام برأس المال المعرفي والفكري المرتبط بجودة التعليم العالي.

ب- الدراسة الثانية :

اطروحة بعنوان " **اقتصاد المعرفة في الجزائر الواقع ومتطلبات التحول دراسة تحليلية مقارنة لواقع اقتصاد المعرفة في الجزائر** " اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية للباحث سمير مسعي، حيث تمحورت اشكالية الدراسة حول واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر وكذا متطلبات تحول الجزائر نحو اقتصاد المعرفة، وقد خلصت الدراسة الى أن الجزائر لا تزال متأخرة في مجال اقتصاد المعرفة بسبب ضعف الابتكار وهشاشة النظام الاقتصادي والمؤسسي، وكذا ضعف اسهام القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية ومحدودية نشاط المؤسسات المصرفية.

وتتقاطع الدراسات السابقة المذكورتين من خلال تسليط الضوء على واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر واهم مؤشراته العامة والتي تدل عامة على تأخر الجزائر في هذا المجال بسبب عدة معوقات وصعوبات ترتبط بالعديد من العوامل المتشابكة والمتعددة.

أما من حيث الاضافة فإن هذه الدراسة تسلط الضوء بالتحليل والتركيز على احدى السياسات المتبعة في قطاع التعليم العالي في الجزائر من اجل تفعيل اقتصاد المعرفة باعتبار السياسات التعليمية محدد هام للانتقال نحو اقتصاد المعرفة، من خلال السعي الى تحقيق معايير جودة التعليم العالي لتتيح لنا مخرجات تعليمية قادرة على خلق منظومة تعليمية تواكب متطلبات اقتصاد المعرفة.

ت - الدراسة الثالثة :

دراسة بعنوان " **جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة دراسة حالة الجزائر (2000- 2014)** " رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية للباحث محمد عطلاوي، ولقد تمحورت الدراسة حول تحليل مساهمة اقتصاد المعرفة في

تحقيق الجودة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من خلال تسليط الضوء على واقع التعليم العالي في الفترة الممتدة بين سنوات 2000- 2014 خاصة في ظل الاصلاحات الكبيرة التي شهدها قطاع التعليم العالي مع اعتماد نظام الليسانس ماستر دكتوراه وكذا السعي الى تبني نموذج التعليم الالكتروني في الجامعة الجزائرية.

لقد ركزت هذه الدراسة على اقتصاد المعرفة ومدى مساهمته في تحقيق الجودة التعليمية في الجزائر من خلال الاصلاحات المعتمدة، لكن التساؤل والاشكال المطروح هل استطاعت الجزائر الوصول لنموذج اقتصاد معرفي ساهم بشكل أو بآخر الى السعي لتحقيق الجودة التعليمية؟ فالمؤشرات العامة تبين بأن الجزائر في تلك الفترة الزمنية لم تحقق فعليا اقتصاد معرفي وبالتالي فإن تحقيق الجودة التعليمية هو المؤثر الفعلي على تبني منظومة اقتصادية تحقق تنمية مستدامة .

10- تقسيم الدراسة:

تقسم الدراسة الى مقدمة و ثلاث فصول وخاتمة، تضمن الفصل الأول إطار عام للدراسة حيث تم فيه عرض الإطار المفاهيمي للمتغيرات الأساسية، كالتعليم العالي وسياسات التعليم العالي والمعرفة واقتصاد المعرفة وذلك بهدف توضيحها وفك الغموض عن مختلف الظواهر المرتبطة بها وكذا توضيح مختلف علاقات التأثير والتأثر فيما بينها.

أما الفصل الثاني فهو عبارة عن تحليل لواقع سياسات التعليم العالي واقتصاد المعرفة في الجزائر، حيث تطلب تحليل السياسات التعليمية الحالية العودة لأهم التطورات والتحولات التي شهدتها سياسة التعليم العالي، خاصة أن عملية التطوير الحالية للتعليم العالي لم تكن وليد الظروف الحالية فقط بل هي نتاج تراكمات وأزمات تاريخية شهدها القطاع، مما أدى الى سعي الجزائر لإحداث إصلاحات شاملة على قطاع التعليم العالي لتحقيق الجودة في العملية التعليمية خاصة في ظل التطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم.

كما تضمن هذا الفصل تحليل واقع عملية انتقال الجزائر نحو اقتصاد المعرفة، من خلال تفسير عوامل سعي الجزائر نحو هذا الانتقال وكذا تحليل وتبيان أهم المؤشرات العامة لظاهرة اقتصاد المعرفة في الجزائر، وكذا أهم المعوقات التي تحول دون نجاح هذا النمط الاقتصادي، وكذلك تحليل وتبيان شروط نجاحه من خلال السعي الى توفير العديد من المتطلبات والدوافع ومن أهمها استقرار وجودة السياسة التعليمية الجامعية.

أما الفصل الثالث فقد تضمن تحليل أدوار حاضنة الأعمال الجامعية في الجزائر كأحد السياسات العامة التعليمية المرتبطة بالانتقال نحو اقتصاد المعرفة، فحاضنات الأعمال الجامعية آلية تم استحداثها لمرافقة ودعم الطلبة الجامعين من أجل تطوير المشروعات المبتكرة والناشئة في مؤسسات التعليم العالي، وذلك من خلال تفعيل القرار الوزاري 1275، وبالتالي فإن هذا الفصل هو تقييم شامل لهذه السياسة من خلال عرض تشريعاتها وقوانينها وأطرها التنظيمية، وكذا عرض وتحليل مختلف الآليات التي تعتمد عليها من أجل تحقيق أهدافها، وفي الأخير تضمن الفصل دراسة حالة ميدانية لحاضنة أعمال جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي باعتبارها مؤسسة تسعى الى تجسيد مساعي توجهات الجزائر نحو تحقيق عملية الانتقال نحو اقتصاد المعرفة عن طريق دعم ومرافقة طلبة الجامعات أصحاب المشروعات المبتكرة والناشئة.

الفصل الأول

السياق المفهومي لسياسات التعليم العالي و اقتصاد المعرفة.

إن عملية ضبط المفاهيم والمتغيرات البحثية من أهم الخطوات العلمية لتفسير الظواهر، باعتبار أن عرض وتحليل مختلف المضامين والمفاهيم والسياقات من الخطى الأولى والهامة والتي من خلالها تتضح وتتجلى الرؤى البحثية، كما أنها نهج وسبيل للباحث من أجل الاحاطة الشاملة بمتغيرات الدراسة، ومن هذا المنطلق كان من الضروري وصف وتحليل أهم متغيرات هذه الدراسة والتعرف على أهم التطورات والتحولات التي عرفتها أهم مفاهيم الدراسة، فسياسات التعليم العالي و اقتصاد المعرفة مفهومين مختلفين يتطلبان التعرض لمختلف المفاهيم الاساسية لهما لغرض فك الغموض وابراز مختلف الدلالات المفهومية للظاهرتين.

المبحث الأول: سياسات التعليم العالي: دراسة المفاهيم والمضامين

تحظى سياسات التعليم العالي في الوقت الحالي بأهمية بالغة، حيث ترتبط هذه الاهمية بأهمية نشاط التعليم باعتباره له دور بارز في التطور المجتمعي، فالتعليم العالي أحد القطاعات المرتبطة بفئة حساسة في المجتمع وهي فئة الشباب، والتي تمثل رأس مال بشري يستلزم التطوير من خلال اتباع استراتيجيات وخطط وبرامج تعليمية تمكنه من مواكبة التحديات الراهنة.

المطلب الأول: مفهوم التعليم العالي

التعليم العالي **HIGHE EDUCATION** نشاط إنساني وخدمة غاية في الاهمية، فهو أساس تقدم الشعوب كما أنه سبيل خروجها من التخلف، وفي سياق متصل فإن مختلف الحضارات الانسانية المتعاقبة كان للتعليم والمعرفة أدوار بارزة في تحقيق نجاحها.

أولا: تعريف التعليم العالي

تعددت تعاريف التعليم العالي لكن أغلبها اتفق على أنه ذلك التعليم الذي يلي مرحلة الثانوية الى المرحلة الجامعية وفي ذات الشأن ترصد الدراسة بعض التعاريف التي تناولت هذا المصطلح من بينها:

- **تعريف منظمة اليونسكو:** *"التعليم العالي هو كل أنواع الدراسات والتكوين أو التكوين الموجه للبحث، التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة "* [1]

- **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** *" التعليم العالي مستوى أو مرحلة من الدراسة تلي التعليم الثانوي، وتباشر مثل هذه الدراسة في مؤسسات للتعليم العالي، كالجامعات الحكومية والخاصة وفي الكليات والمعاهد وغيرها من المنشآت التعليمية*

1 – زبيدة مشري، شهرزاد بولحية،" **التعليم العالي في الجزائر وسياسات التشغيل**، " مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع عدد 01 (2019): ص 254.

الأخرى، ومن خلال البرامج المقدمة عبر الشبكات والمواد الالكترونية والهيئات والوكالات المضيفة العامة والخاصة " [1]

- **تعريف الاقتصادي نابليون برونا:** *"التعليم العالي هو ذلك المسار الذي يفصل الثانوية على الحياة العملية مرورا بالتعليم العالي الذي يلي مباشرة مرحلة التعليم الثانوي لغرض الالتحاق بالمناصب العليا والمكانة الراقية من أطباء ومهندسين ومحاسبين ورجال قانون ومعلمين"* [2]

- **تعريف التشريع الجزائري:** يعرف المشرع الجزائري التعليم العالي من خلال القانون التوجيهي **99- 05** في مادته الثانية: *" يقصد بالتعليم العالي كل نمط للتكوين أو للبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي"* [3]

مما سبق، يتضح أن التعليم العالي هو مرحلة تعليمية هامة تلي مرحلة التعليم الثانوي، بموجبها يتم اعداد مختلف الكوادر والنخب والموارد البشرية المؤهلة هدفها خدمة المجتمع، وكذا يتم من خلالها تطوير مختلف البحوث والعلوم من أجل تحقيق التطور المجتمعي والاقتصادي الشامل في الدول والمجتمعات، فالتعليم العالي نشاط لا يقتصر على تقديم خدمة عامة وفقط بل هو نشاط يعبر عن توجهات الدولة وخياراتها الكبرى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لأن التعليم العالي يؤثر على تكوين مختلف النخب والكوادر في الدولة وكذا دوره هام في التقدم الذي تعيشه المجتمعات والانظمة الاقتصادية.

---

1 – سمية الزاحي،" **مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر دراسة ميدانية بجامعات منتوري قسنطينة، عنابة وسكيكدة** "(أطروحة دكتوراه علوم في علم المكتبات، جامعة قسنطينة 2، 2013.2014)، ص51.

2 – طه حسين نوي، وآخرون، " **سياسات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة في الجزائر**،" مجلة آفاق للعلوم عدد11 (2018): ص353.

3 – القانون **رقم 99 – 05** المؤرخ في 04 أفريل 1999 و المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي المعدل والمتمم، جريدة رسمية عدد 24 المؤرخة في 07 أفريل 1999، المادة 02.

ثانيا : وظائف التعليم العالي

ترتكز وظائف التعليم العالي في تطوير وتنمية المعارف و البحوث العلمية وذلك من خلال تشجيعها في المؤسسات التعليمية، وبالتالي تستثمر الدول والحكومات في المعارف الإنسانية والإمكانات البحثية التي تزخر بها، فالجامعات تعد قاطرة أمامية يتم على عاتقها قيادة مختلف عمليات التنمية في المجتمع من خلال اعداد الكوادر في مؤسسة الجامعة، وهو ما يفسر أن الجامعة هي المؤسسة المسؤولة عن عملية اعداد الكوادر المؤهلة المتمثلة في خريجي الجامعات، حيث يشترط فيهم الكفاءة والقدرة على تغيير الواقع، وعموما تتبلور اهمية وظائف التعليم العالي انطلاقا من الحيثيات التالية:[1]

- النظر إلى التعليم العالي باعتباره نظاما فرعيا يخضع ديناميته للنظام المجتمعي الكلي؛
- عدم اعتبار نظام التعليم العالي مؤسسة إصلاحية حيادية خارج الأطر الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي والوطني وبالتالي يستوجب على مؤسسات التعليم العالي أن لا تنعزل عن سياق المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المطروحة؛
- النظر إلى التعليم العالي باعتباره شرطا وركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة.

و لقد حددت منظمة اليونيسكو سنة 1998 ثلاث وظائف أساسية للتعليم العالي وهي:[2]

- **التعليم:** التعليم أول وظائف مؤسسات التعليم العالي، حيث يعد نشاط ذهني أساسي يساهم في تحقيق التفكير السليم للفرد؛
- **البحث العلمي:** يعتبر البحث العلمي وإنتاج المعرفة الجديدة نشاط إنساني هام وحساس يساعد على تطوير الأنشطة الانسانية من خلال البحث المستمر عن الحقائق واكتشاف الحلول للمشكلات؛

1 -. نفس المرجع، ص 36 - 37.

2 - محمد السعيد بن غنيمة،" **أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر 1967-2012** " (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014- 2015)، ص 19.

- **خدمة المجتمع:** تعد الجامعات المنتج الأول للنخب العلمية والسياسية و الاجتماعية والثقافية والتي يتم على عاتقها قيادة المجتمعات الى تحقيق الغايات والاهداف المجتمعية.

الشكل رقم 01: وظائف التعليم العالي.

المصدر: محمد السعيد بن غنيمة،" **أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر 1967-2012** "(رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014- 2015)، ص 19.

يرى الباحث " **فتحي عبد الرسول** " فبخصوص وظائف التعليم العالي وعلاقة التعليم العالي بالمحيط والبيئة الخارجية، أنه يتوجب على التعليم العالي أن لا يظل حبيس جدران الجامعات والكليات، وأن لا ينفصل عن واقع المجتمع ومشكلاته، فالتعليم العالي يجب أن يسعى إلى تحقيق الأهداف الكلية للمجتمع، من خلال المساهمة في رقي الفكر والتقدم العلمي والمعرفي وتنمية القيم الإنسانية، وكذا مد الدول بالمختصين والخبراء في العديد من المجالات والميادين، باعتباره الجامعة معقلا للفكر الإنساني ومصدرا للاستثمار في الإنسان وتطوير الثروة البشرية.[1]

ويضيف الباحث "**عبد الرسول**" بعض أهداف التعليم من وجهة نظر التربويين تتمثل فيما يلي:[2]

1 - فتحي عبد الرسول محمد، **اتجاهات حديثة في التعليم العالي** (القاهرة: دار جوانا للنشر والتوزيع، 2015)، ص 12.

2 - نفس المرجع، ص 13- 14.

– تنمية الكوادر القيادية في مختلف المجالات من خلال تنمية القدرات الفكرية للأفراد وإكسابهم المهارات العلمية والتقنية التي تمكنهم من قيادة القاطرة المجتمعية؛

– إعداد المختصين في مختلف المهن والوظائف وتأهيلهم وفق متطلبات السوق؛

– ترقية البحث العلمي في مختلف الميادين والمجالات؛

– تنمية الوعي الثقافي والاجتماعي في المجتمع، والمساهمة في تشكيل شخصية الفرد وتعزيز انتماءه؛

– تقديم الاستشارات الفنية في مختلف المجالات للمؤسسات العمومية والخاصة؛

– إتاحة الفرص للطلاب وتوفير بيئة تعليمية مناسبة لهم وتطوير المعارف وقدرات الأفراد في المجتمع من أجل تحقيق التقدم العلمي.

اما الباحث " **رشدي أحمد طعيمة** " فيرى أنه يجب الحفاظ على قيم ووظائف التعليم العالي الاساسية والعمل على توسيع نطاقها خاصة الوظائف المرتبطة بالتنمية والتطوير المستدامين، كما يحدد أهم وظائف التعليم العالي فيما يلي:[1]

– إعداد خريجين وطلاب ذو كفاءات عالية في كافة المجالات والميادين؛

– تطوير المعارف وحسن استخدامها ونشرها لخدمة كافة قطاعات المجتمع؛

– تعزيز القيم والمجتمعية وقيم المواطنة لدى الطلاب، والعمل على فتح مجالات التفكير السليم والنقد البناء؛

– المساهمة في تحسين جودة التعليم في كافة المستويات، وضمان رفع المستوى الثقافي للأفراد.

1 – أيمن يوسف، " **تطور التعليم العالي: الاصلاح والآفاق السياسية دراسة ميدانية لمجموعة من الاساتذة بجامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر**" (رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2007– 2008)، ص 37.

أما فيما يخص نشاط البحث العلمي والذي لا يقل أهمية عن خدمة التعليم فهو نشاط ملازم له يسعى الى تحقيق الغايات التالية:[1]

- المساهمة في مجالات تطوير العلوم والتكنولوجيا وتقديم الاضافة العلمية لها من خلال التراكم العلمي والمعرفي؛
- ربط البحوث العلمية بمشكلات المجتمع؛
- التعاون العلمي بين مختلف الجامعات؛
- تدريب الطلاب واعضاء هيئة التدريس على طرق البحث وأساليب البحث الحديثة.

إن التقدم العلمي والمعرفي الذي يشهده العصر الحالي يفرض على مؤسسات التعليم العالي أن تتجاوز الأدوار التقليدية للتعليم العالي، وكذا تطوير أساليب التعلم، من خلال التخلي عن مناهج المعتمدة على التلقي والتلقين، الى أساليب جديدة تضمن خلق المعرفة وتنتج افكار جديدة تتيح التطور في مختلف الميادين، وفي ذات السياق فقد أدركت الدول والحكومات أهمية المعرفة وبنائها وتقاسمها وتوزيعها بشكل يخدم المجتمعات ويلبي طموحاتها، وبالتالي صارا حتميا على الجامعة ايجاد سبل وطرائق واهداف جديدة تواكب التحديات الراهنة، فالجامعة في الوقت الراهن تضطلع بمهمة بناء مجتمع المعرفة المرتكز على التطور الحاصل في ميادين تكنولوجيا الاتصالات.[2]

ثالثا: التحديات التي تواجه التعليم العالي في العصر الحالي

إن التعليم الجامعي يواجه في الوقت الراهن تحديات متعددة تستوجب التجديد والاصلاح في الرؤى والفلسفة وكذا في المناهج وأساليب التعلم، و علاقة الجامعة بالمجتمع والبيئة المحيطة، وعلى هذا الاساس فإن التحديات التي يشهدها التعليم العالي لا تتطلب حل المشكلات الآنية التي تواجه المجتمع فحسب، وانما تستوجب الاستعداد لمواجهة المشكلات المستقبلية خاصة أن التعليم يعتبر عملية مستقبلية تحدد الأطر العامة

1 – عبد الرسول محمد، **اتجاهات حديثة في التعليم العالي**، 17.

2 – رضوان بواب،" **الاسهامات والادوار الجديدة للجامعة في ظل اقتصاد المعرفة – الواقع والتحديات**،" مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية، عدد 02 (2019): ص 581- 582.

لما سيحصل في المستقبل من خلال التعلم من التجارب السابقة ورصد الظواهر الانسانية الماضية ومحاولة حل مختلف المشكلات المماثلة.[1]

منذ بداية التسعينات من القرن العشرين زاد الاهتمام بمسألة الجودة في التعليم العالي وذلك على ضوء التغيرات والتطورات الحاصلة في العالم حيث لم يعد التعلم العالي مجرد خدمة عامة تقدم للطلاب فحسب بل أضحى خدمة و قطاع استراتيجي تبنى عليه تطلعات الحكومات والشعوب في ظل عالم متغير ومتسارع وعليه ترتبط التحديات التي تواجه التعليم العالي على ضوء المتغيرات التالية :[2]

- الزيادة المستمرة للطلاب الملتحقين بخدمة التعليم العالي في الجامعات خصوصا في الدول النامية وبالتالي تعددت أهداف التعليم العالي وكذا ووسائله وأنماطه، لكن في المقابل لم تخصص له الموارد المالية والمادية الكافية من أجل تحقيق الجودة في العملية التعليمية؛
- قناعة صناع القرار في قطاع التعليم العالي بأن التقدم والتطور في الاقتصاد يتطلب مورد بشري مؤهل وذو تكوين جيد يرتبط بجودة البرامج التعليمية والتكوين الرفيع؛
- زيادة الاهتمام الاجتماعي والمنظمات المهنية والانسانية والهيئات الدولية بالجودة في التعليم العالي وتحسين حياة الانسان عموما أدى الى تجاوب الحكومات الوطنية مع هذا التوجه، وقد لعبت منظمة اليونسكو دورا بارزا في تجسيد هذا التوجه من خلال عقد العديد من المؤتمرات والندوات الدولية الداعية لتطوير التعليم العالي؛
- زيادة التنافس بين الاقطاب الجامعية العالمية لاستمالة الطلاب مما يتطلب إجراءات لتحسين جودة العملية التعليمية وتطوير الوسائل في تلك الجامعات.

1 - شبل بدران، جمال الدهشان، **التجديد في التعليم الجامعي** (القاهرة : دار قباء للنشر والتوزيع، 2001)، ص 65-66.

2 – الزاحي، **مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر**، ص 88.

المطلب الثاني: مفهوم سياسات التعليم العالي

ترتبط السياسات التعليمية بغايات واهداف وبنية النظم التعليمية، و تستمد شرعيتها وقوتها من النظم المجتمعية العامة التي تتكون منها هذه السياسات وتتابع عمليات تنفيذها، فالسياسات التعليمية لها ابعاد متعددة اجتماعية وتعليمية وتربوية وعلمية: فهي ذات بعد اجتماعي باعتبار أن التعليم نشاط اجتماعي يؤثر ويتأثر بالمجتمع وهويته المتعددة، أما البعد التعليمي والتربوي فيتمثل في تطبيق مختلف أساليب وطرائق التعلم والتربية وذلك بتوفير الامكانات البشرية والمادية الملائمة التي تساعد على نجاح العملية التعليمية، أما البعد العلمي لسياسات التعليم العالي يظهر من خلال أن سياسات تعليم العالي تبنى عن طريق خطط واستراتيجيات مدروسة ودقيقة بعيدا عن الصدفة والارتجال.[1]

أولا: تعريف سياسات التعليم العالي

تتعدد وتختلف تعاريف سياسات التعليم العالي حيث يعود هذا التعدد والاختلاف الى تباين وجهات النظر لدا الباحثين في الشأن التعليمي والتربوي، حيث لكل رؤيته ووجهة نظره لهذه السياسة العامة ومن بين التعاريف التي تطرقت لسياسات التعليم العالي نجد تعريف الدكتور **عبد الجواد بكر*** حيث يعرفها بأنها *"مجموعة القواعد والمبادئ العامة التي تضعها الدولة، لتنظيم وتوجيه التعليم فيها، بما يخدم اهدافها العامة ومصلحتها الوطنية"*[2]

وحسب هذا التعريف فإن السياسة التعليمية هي مجموع القواعد والأطر التي يتم رسمها من طرف الدولة المتمثلة في الجهات الرسمية المسؤولة عن عملية رسم توجهات سياسة التعليم العالي، وذلك بهدف تنظيم وتوجيه نشاط التعليم بما يخدم توجهات ومبادئ

1 – عبد الجواد بكر، **السياسات التعليمية وصنع القرار** (الاسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2003)، ص 02.

* أستاذ ودكتور مصري مختص في التربية المقارنة والادارة التعليمية بكلية التربية جامعة طنطا.

2 – نفس المرجع، ص 04.

الدولة أو النظام الحاكم، حيث إن السياسة التعليمية وضعت من أجل توجيه الايديولوجية الوطنية بما يخدم المصالح العامة للدولة والمجتمع.

أما الاستاذ " **قوي بوحنيه** " *فيعرف سياسات التعليم العالي من خلال أنها " تلك العلاقة الديناميكية المعقدة والتي ترتبط بشكل وثيق بآلية صناعة القرار السياسي في مجال التعليم العالي كقطاع هيكلي ضخم تعهد اليه مهمة خلق وصناعة المعرفة.*[1]

ومن خلال تعريف الأستاذ " **قوي بوحنية** " فإن سياسات التعليم العالي ترتبط اساسا بعملية الوصاية والهيمنة التي يفرضها النظام السياسي على أنشطة البحث العلمي وخلق المعرفة، حيث أن السياسة التعليمية حسب مفهومه تتجاوز النطاق المجتمعي الى الإطار السياسي من خلال العلاقة بين النظام السياسي والمساهمين في عمليات رسم السياسة الجامعية.

أما استاذ التربية المقارنة والادارة التعليمية " **محمد عوض البربري**" فيرى سياسات التعليم العالي أنها *" تحديد الشكل العام لمرحلة التعليم العالي التي ينتظم فيها المتعلم واهداف هذه المرحلة ومجموعة الخطط والبرامج والاتجاهات، وكذا القوانين والقواعد والنظم والاسس العامة التي تسير على ضوئها عمليات التعليم والاعداد لما بعد التخرج".*[2]

إن هذا التعريف جمع مختلف الأطر العامة التي يجب أن يتحدد فيها نمط العملية التعليمية والأهداف والغايات والاهداف المنتظرة منها، والتي يجب أن ترتبط بالوظائف الكبرى للعملية التعليمية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاليات القانونية والاجراءات التي يتم من خلالها تأطير العملية التعليمية في الجامعة.

ومن خلال عرض مختلف التعريفات لسياسات التعليم العالي تتضح بأنها عن مجموع الخطط والتشريعات والبرامج الحكومية، التي تصدر بمشاركة كافة الفاعلين من أحزاب ونقابات وطلبة وجمعيات، بغرض تنظيم وتأطير قطاع التعليم العالي للوصول الى

1 – قوي بوحنية،" **السياسة التعليمية الجامعية: دراسة قانونية سياسية**،" مجلة دفاتر قانونية عدد 02 (2009): ص 11.

2 – محمد عوض البربري،" **تطوير سياسات التعليم العالي في مصر لمواكبة الاقتصاد المعرفي، بالإفادة من خبرتي سنغافورة وماليزيا**،" مجلة كلية التربية بنها عدد 106 (2016): ص 125.

المقاصد والغايات الكبرى للعملية التعليمية، والتي تضمن تكوين و إعداد مخرجات تعليمية مؤهلة ولها إمكانات تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا: خصائص سياسات التعليم العالي

إن سياسات التعليم العالي هي سياسات عامة تتسم بنوع من الخصوصية، لأنها سياسات مرتبطة بتكوين هوية المجتمع ، كما أنها سياسة تحدد الخيارات الكبرى لمسار النهج الاقتصادي والسياسي والمجتمعي والثقافي في الدولة، وفي ذات الاطار تتسم سياسات التعليم العالي بالعديد من السمات والخصائص توجز كالآتي:

– تستمد سياسات التعليم العالي توجهاتها وأهدافها ورؤيتها وتصوراتها من السياسة الكلية للدولة باعتبارها جزء من الكل فهي ترتبط ضرورة بإيديولوجية وهوية الدولة ونظام اقتصادها وشكله؛[1]

– تتميز سياسات التعليم العالي بالثبات والتطور، فهي لا تتبدل بتبدل المسؤولين والمشرفين عليها، كما أن عامل الزمن والوقت له دور هام في نجاح أو فشل السياسة التعليمية، ولا يقصد بالثبات أن السياسة التعليمية يجب أن تظل جامدة بل يجب أن تتسم بالمرونة والديناميكية وذلك بهدف التكيف مع مستجدات العملية التعليمية؛[2]

– تتسم سياسات التعليم العالي بالتكامل مع باقي سياسات الدولة، كما أن مستوياتها الفرعية تتسم بالتكامل مع القطاعات الاخرى، فهي نظام فرعي ضمن نظام تكاملي عام للسياسات العامة للدولة؛[3]

– سياسات التعليم العالي هي سياسات لها غايات وأهداف مسطرة ومحددة مسبقا، وتلك الأهداف والغايات يجب أن تتبلور الى إجراءات واقعية قصد تحقيقها حيث تخص فئة محددة ومقصودة حتى ولو اتسمت بالعمومية والشمول؛1

---

1 – سالمة الامام،" **صنع السياسة التعليمية الجامعية – دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر – 2010/1990** " (اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر03، 2016 – 2017)، ص 67.

2 – الزاحي، **مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر**، 74.

3 – الامام، **صنع السياسة التعليمية الجامعية**، 67.

– أهم سمات سياسات التعليم العالي أنها سياسات توجيهية وليست تفصيلية، حيث أنها لا تضع تفاصيل وجزئيات لمعالجة المشكلات والقضايا المطروحة، بل تحدد الأطر الفكرية العامة والتي من خلاله يتم عملية اتخاذ القرار للعاملين في التعليم العالي بما يتناسب من حلول كل مشكلة؛[2]

– تعبر سياسات التعليم العالي عن استجابة لمطالب مجتمعية يمكن أن تجسد على أرض الواقع، وهذه السياسة لها مخرجات ونتائج يمكن تجسيدها على أرض الواقع ويمكن الوصول اليها، فهي لا تقتصر على النوايا الحكومية للقيام بأفعال على مستوى القطاع بل وجب متابعتها بإجراءات فعلية، فكما هو معلوم السياسة (قول + فعل) باعتبار أنها تجسيد لإرادة مجتمعية حيال مشكلة أو قضية قائمة؛[3]

– تتسم سياسات التعليم العالي بالقبول من كافة الأطراف القائمين بالشأن التعليمي، كما يجب أن تتسم بالثبات والاستقرار؛4

– تعمل الحكومات على وضع سياسات لحماية مصالح العامة، والسياسة التعليمية تتسم بالعمومية والشمولية، كما أنها تختص بفئة محددة المتضمنة فئة قطاع التعليم العالي وبالتالي الشمولية والعمومية لا يتنافى مع لا التخصص القطاعي؛[5]

---

1 – فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**(عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001)، ص 47 .

2 – الامام، **صنع السياسة التعليمية الجامعية**، 67.

3 – الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**، 47.

4 – الامام، **صنع السياسة التعليمية الجامعية**، 68.

5 – الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**، 49.

وبالعودة الى الأستاذ " **عبد الجواد بكر**" فإن على السياسة التعليمية يجب أن تتسم بالدينامية والمرونة والقابلية للتطبيق، كما أن لها الوظيفة التفسيرية والتوجيهية ويتم صياغتها وبناؤها على ضوء اهداف متفق عليها، كما أن تنفيذها يتطلب توافر متطلبات التنفيذ من هياكل وأدوات وموارد مالية كافية.[1]

ثالثا: غايات سياسات التعليم العالي

لكل سياسة حكومية أهداف وغايات تسعى لتحقيقها، فالسياسات العامة هي استراتيجيات وخطط رسمت لحل مشكلات وقضايا عامة، وتختلف أهداف سياسات التعليم العالي من دولة الى أخرى ومن مجتمع الى آخر وذلك باختلاف الأنظمة السياسية السائدة، وكذا باختلاف القيم والعادات والتقاليد والثقافات والهوية المجتمعية، ولكي يكون لسياسات التعليم العالي فاعلية وجب تحديد أهدافها بدقة ووضوح ومن من بين الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند تحديد أهداف السياسات التعليمية ما يلي:[2]

– مراعاة متغير ضرورة وجود انسجام بين السياسة العامة الكلية للدولة مع السياسة التعليمية؛

– ضرورة وجود توافق وانسجام بين الأهداف الكلية لمختلف النشاطات مع أهداف السياسة التعليمية لضمان سير الجهود المختلفة في اتجاه هدف واحد؛

– تحقيق الترابط بين مختلف الأهداف العامة للدولة مع أهداف السياسة التعليمية؛

– المرونة الكاملة في تحديد الأهداف مع امكانية تعديلها حسب المصلحة العامة للدولة وتتسم هذه العملية بالعلمية والموضوعية.

رابعا: مقومات سياسات التعليم العالي

لكل سياسة عامة مقومات ومحددات تستند عليها حيث تعبر عن الخلفيات التي يستند عليها صانع القرار في رسمه وتصوره وصياغته للسياسة العامة، حيث من خلال تلك المقومات يحدد أهدافها وغاياتها وفق المعضلات المطروحة، فسياسات التعليم العالي

1 – بكر، **السياسات التعليمية وصنع القرار**، 03.

2 – الزاحي، **مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر**، 77.

تتأثر بالمحددات وفق استراتيجية تعتمد على الفرز والتطوير والتكيف مع خصوصية المجتمع، وكذا الأخذ بعين الاعتبار الموارد والإمكانات المتاحة للدولة وتحديد أهداف تلك السياسة على المدى البعيد، فسياسات التعليم العالي هي استراتيجية وخطط لتكوين وتأطير الإنسان وهي ليست استجابة ورد فعل لمشكلات آنية.[1]

1- البعد المحلي(المرحلية المجتمعية):

ترتبط السياسة التعليمية في أي دولة ما بالتوجهات العامة للدولة والنظام السياسي السائد فكما يقال *" التعليم مشروع سياسي "* حيث أن الخلفية الايديولوجية والفكرية السياسية السائدة في النظام السياسي لها تأثير على محددات النظام التعليمي باعتبار أن التعليم أساس التنمية السياسية كما أنه الضامن لبقاء ومشروعية النظام السياسي.[2]

ان التعليم جزء من نظام اجتماعي واقتصادي متكامل يتأثر بباقي التنظيمات الأخرى كما أنه يتأثر بمنظومة القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع سلبا أو غير ذلك وبالتالي أردنا اصلاح منظومة التعليم العالي فإنه يستلزم إصلاح كافة النظم الاجتماعية المترابطة والتي لها علاقة مباشرة بقطاع التعليم.[3]

إن السياسة التعليمية تعتبر جزءا من منظومة المجتمع، وتتسم غالبا بسمات مؤسسات وتنظيمات المجتمع، وبالتالي كل ما يصدر عنها من تنظيمات وتشريعات تؤسس لتلك السياسة وتحدد مبادئها ومرتكزاتها مثل إلزامية التعليم، ومبدأ تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع والمساواة، كما يجب أن الأخذ بعين الاعتبار البعد الاقتصادي والاجتماعي للسياسة التعليمية بحيث يضمن لها الديمومة والاستمرارية وتحقيق الأهداف المرسومة.[4]

---

1 – حسان بن اسباع، " **سياسات التعليم العالي في الجزائر– دراسة ميدانية في بعض جامعات الشرق الجزائري**" (رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013– 2014)، ص 61.

2 – الامام، **صنع السياسة التعليمية الجامعية**، 112.

3 – بدران، الدهشان، **التجديد في التعليم الجامعي**، 19.

4 – بن اسباع، **سياسات التعليم العالي في الجزائر**، 62.

2- البعد العالمي(الدولي):

بالرغم من أن سياسات التعليم العالي وليدة ونتاج تصورات ورؤى البيئة الداخلية للنظام السياسي السائد والمجتمع المحلي، إلا أنه لا يجب إغفال البعد العالمي والدولي والذي تؤثر بشكل كبير على خلفيات ومنطلقات السياسات التعليمية، خاصة في الدول النامية والتي تشهد أغلب نظمها التعليمية تأثرا بمظاهر العولمة خاصة في مجالات سوق العمل والتوظيف المحدد لأنماط التعليم، فالبعد الدولي يفرض على صانع قرار السياسات التعليمية التعامل معها بمرونة والتكيف مع المستجدات الحاصلة في سوق العمل والاقتصاد العالمي، كما لا يجب إغفال دور المنظمات الدولية والإقليمية في هذا المجال والتي تحدث تأثيرا بالغا على التوجهات السائدة للنظم التعليمية كمنظمة الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة اليونسكو، ومنظمة العمل وغيرها من المنظمات الدولية والتي تفرض على الدول خاصة النامية منها إتباع سياسات تعليمية واجتماعية معينة ومحددة.[1]

3- البعد الأكاديمي(الدراسات والبحوث):

يقصد بالبعد الاكاديمي لسياسات التعليم العالي تلك البحوث والدراسات التي يقوم بها الباحثون والمختصون في أنظمة التعليم وفي مجالات التربية المقارنة والتي ترتبط أساسا بتقويم وترشيد السياسات التعليمية، حيث أن هذه الانشطة لها دور فاعل في بناء السياسات والاستراتيجيات المناسبة لقطاع التعليم، كما أنها تسعى لتقديم الحلول للمشكلات التي تعترض نظم التعليم، خاصة اذا خضعت تلك الدراسات والبحوث للتجريب.[2]

4- البعد الإنساني:

من الغايات الكبرى من التعليم العالي إعداد إنسان له القدرة على الإبداع والخلق والتفكير الفعال، فأسمى مشاريع السياسة التعليمية هو الاستثمار في الإنسان، وتأهيله اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا بما يتلاءم مع الواقع المعاش، فالجانب الاقتصادي المادي

1 - نفس المرجع، ص 63.

2 - الامام، **صنع السياسة التعليمية الجامعية**، 76.

ليس الوحيد الذي تسعى له السياسات التعليمية بل تؤسس لقيم اجتماعية ايجابية كالاستقامة والتكافل المجتمعي فالتعليم يعبر عن دينامية التطور والنمو الذي يشهده المجتمع ويعكس آماله وتطلعاته ومستقبله، ويعبر بوضوح عن تركيبته الاجتماعية والانسانية.[1]

المطلب الثالث: مضامين سياسات التعليم العالي

تحتوي سياسات التعليم العالي على عناصر وخطوات ومستويات، حيث تمثل العناصر أهم الادوات التي تركز عليها هذه السياسة، كما تمثل المكونات البنية الاساسية للسياسة التعليمية، فيما تمثل الخطوات المراحل التي تمر عليها عملية اعداد تلك السياسة، أما المستويات تمثل أهم النطاق المحدد لعملية صياغة الساسة التعليمية.

أولا: عناصر سياسة التعليم العالي

تتضمن سياسة التعليم العالي عناصر أساسية يطلق عليها محتويات السياسة التعليمية، وتختلف هذه العناصر من سياسة إلى أخرى، ومن دولة الى أخرى، وطبيعة العملية التعليمية التي توفرها الجامعات والمعاهد في سبيل تحقيق أهداف السياسة التعليمية.

1- الطالب الجامعي:

الطالب الجامعي هو الشخص الذي يسمح له مستواه العلمي بالانتقال من المرحلة الثانوية إلى المرحلة الجامعية لإكمال الدراسات الأولية أو الدراسات العليا.[2]

ويعد الطالب الجامعي محور السياسة التعليمية باعتباره المستفيد الأول منها كما أنه محدد هام لفشل أو نجاح تلك السياسة، ومن أهم مظاهر السياسات التعليمية الحديثة أن التعليم العالي لم يعد مقتصرا على الصفوة كما كان سابقا، بل صار مفتوحا لفئات اجتماعية أوسع، وفي ذات السياق فقد مر التعليم العالي بثلاث مراحل تبعا للجمهور الذي

1 – بن اسباع، **سياسات التعليم العالي في الجزائر**، 65.

2 – رافد صباح عبد الرضا التميمي، إيمان بهنام عبو، " **تحليل واقع السياسات التعليمة العربية المتبعة في التعليم العالي وامكانيات تطويرها والنهوض بها** "(ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول تحت عنوان : التحديات الجيوفيزيائية والاجتماعية والانسانية والطبيعية في بيئة متغيرة، إسطنبول – تركيا، 25- 26 جويلية 2019)

تستهدفه السياسة التعليمية بدءا بالجامعة للنخبة، مرورا بالجامعة لأكبر عدد من الطلاب، لتليها مرحلة الجامعة للجميع وهذا ما يجسده شعار" التعليم العالي للجميع"[1]

2 – هيئة التدريس:

يعد الأستاذ الجامعي من أهم عناصر منظومة التعليم العالي، فهو المحرك والقائم بعملية التدريس والإشراف والمتابعة للطلبة، ويعمل على إيصال المعارف والعلوم للطالب الجامعي في مختلف التخصصات، فالأستاذ الجامعي يتولى مهمة التدريس داخل الجامعة بغرض ايصال مختلف المفاهيم والافكار العلمية وذلك باتباع أساليب تعليمية مناسبة هدفها الأساسي تيسير عملية التعلم.[2]

إن السياسة التعليمية الناجحة تعمل على توفير الظروف المهنية والاجتماعية المواتية لهيئة التدريس قصد مساعدتها على تقديم وظائفها على أكمل وجه، وبالتالي تحقق الغايات وأهداف العملية التعليمية.

3- الموارد المادية والبشرية:

تعد منظومة التعليم العالي تنظيم اجتماعي رسمي وفرعي ينشط ضمن المجتمع، تتأسس وترتكز على هيكل تنظيمي يحدد المواقع الرئيسة المنظمة للجامعة وتحدد أدوارها ومستوياتها المتعددة بهدف تحقيق الأهداف التي تسطرها السياسة التعليمية، فهي تظهر في كافة الفضاءات البيداغوجية والبنى التحتية كالمرافق والمباني والهياكل المخصصة للعملية التعليمية، كالمكتبات وقاعات التدريس والمخابر والمدرجات، والإدارة المسيرة داخل الجامعة، إضافة الى كافة المعدات التكنولوجية كالحواسيب والطابعات وأجهزة العرض وغيرها من المعدات، كما تستلزم المنظومة الجامعية وجود طاقم إداري وتقني متخصص يتولى إدارة وتسيير العملية التعليمية سواء لدى هيئة التدريس أو لدا الطلبة على أن يكون هدفها الأساس هو نجاح المنظومة الجامعية.[3]

---

1 – بدران، الدهشان، **التجديد في التعليم الجامعي**، 71.

2- عبد الجبار جبار، " **سياسات التعليم العالي في الجزائر دراسة في ثنائية المهام – التدريس والبحث العلمي**، " مجلة البديل الاقتصادي عدد 07 (2017): ص 277- 278.

3 – نفس المرجع، ص 278.

الشكل رقم 02: عناصر المنظومة الجامعية في سياسة التعليم العالي.

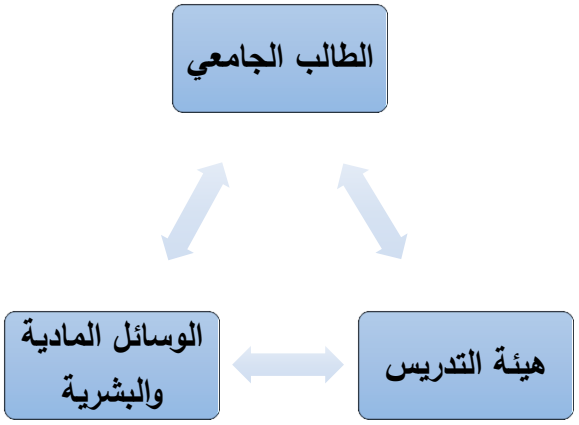

المصدر: عبد الجبار جبار،" **سياسات التعليم العالي في الجزائر دراسة في ثنائية المهام – التدريس والبحث العلمي**،" مجلة البديل الاقتصادي عدد 07 (2017): ص278.

ثانيا – مكونات سياسات التعليم العالي:

تتشكل سياسات التعليم العالي من عدة مكونات يمكن ذكرها كما يلي:

1- السياق العام او البيئة:[1]

تمثل البيئة العامة دورا هاما في توجيه السياسة التعليمية، حيث تنقسم الى بيئة سياسية واقتصادية، و اجتماعية وتعليمية، فالنظام السياسي يحدد ويوجه نشاط التعليم العالي حسب ايديولوجيته وفلسفته السياسية، وكذا حسب طبيعة النظام ومدى انفتاحه أو انغلاقه، حيث تؤثر علاقته مع النخب السياسية والاقتصادية والعلمية في شكل وتوجه قطاع التعليم العالي، وفي ذات السياق يحدد الباحثان " **شاكر محمد** " و " **همام بدوي** "مؤثرات البيئة السياسية على السياسة التعليمية من خلال:

- ضبط اهم توجهات وفلسفة العملية التعليمية؛
- تحديد حاجيات التعليم المالية؛
- ضبط اهم الهياكل المنظمة للسياسة التعليمية.

1 – الامام، **صنع السياسة التعليمية الجامعية**، 73.

اما البيئة الاقتصادية فهي لها دور هام في توجيه مسار قطاع التعليم وذلك من خلال تحديد طبيعة المناهج التعليمية وكذا نوعية الاطر والتشريعات العامة، سواء أكان اقتصادا اشتراكيا او اقتصاد خاصا، أو أي نمط آخر كما يحدد النظام الاقتصادي الاطار المالي المخصص من طرف الدولة لقطاع التعليم العالي.

أما فيما يخص البيئة الاجتماعية فترتبط بالبنية الاجتماعية السائدة في المجتمع، وكذا مدى الاهتمام الذي يكنه المجتمع للعملية التعليمية حيث تختلف المجتمعات لنظرتها العامة للتعليم.

2- المضمون:[1]

يمثل محتوى سياسة التعليم العالي والذي يعكس فكر وثقافة وايديولوجية صانع السياسة التعليمية، حيث يختلف مضامين السياسة التعليمية، وفي ذات الشأن فإن السياسة التعليمية قد تكون على شكل: بيان أو خطاب أو قوانين أو مراسيم تشريعية، وغالبا ما يحتوي مضمون سياسة التعليم العالي على المضامين التالية: الأهداف العامة للعملية التعليمية، الاستراتيجيات والرؤى المستقبلية، خطط وبرامج عمل.

3- المخرجات:

وهي تمثل محصلة تنفيذ السياسة التعليمية، حيث ترتبط هذه المخرجات بالتغيير المحقق على مستوى القطاع ونشاط التعليم العالي، وكذا مدى تحقيق الأهداف المسطرة من العملية التعليمية، حيث تتم هذه العملية من طرف هيئات حكومية أو هيئات غير حكومية.[2]

1 – نفس المرجع، ص 74.

2 – نفس المرجع.

ثالثا – خطوات ومسارات السياسات التعليمة:[1]

1– وجود مشكلة او ظاهرة تتطلب استجابة وفعل من صانع السياسة التعليمية.

2– تكوين السياسة التعليمية وتتضمن الافكار ومجموع القيم والعادات التي تسود المجتمع، وكيفية توظيفها حيث ترتبط هذه المرحلة بتوظيف عدة مداخل للسياسات : مثل المدخل التعددي او مدخل المساواة او مدخل الصفوة او على مدخل الماركسية الجديدة كما ترتبط هذه المرحلة بطبيعة المجتمع سياسيا، حيث يجب ان تتضمن معرفة قبلية وبالتالي تتواصل مع العملية خلال الممارسة والتنفيذ، كما يتم بين هذه المرحلة والمرحلة التالية عملية فهم محتوى ومضمون السياسة التعليمية .

3– التنفيذ: تتم عملية التنفيذ في السياسات التعليمية باستخدام المناهج والطرق العلمية، وذلك بهدف التحكم والسيطرة في المشاكل والمعضلات التي تحاول السياسة التعليمية مواجهتها، وفي هذا الشأن يتم متابعة المستجدات والتغيرات التي تحدث اثناء عملية التنفيذ وكذا تطبيق المحاسبة.

ثالثا: مستويات صياغة سياسات التعليم العالي

تختلف الرؤى والتصورات حول مستوى صياغة سياسات التعليم العالي حيث يعتقد بعض الباحثين أن السياسة التعليمية تمثل قمة العملية التخطيطية للتعليم العالي وبالتالي يستوجب صناعتها وصياغتها على أعلى المستويات كالهيئات والمجالس الاستشارية العليا والنقابات المهنية المرتبطة بهذا القطاع، فالمجالس العليا مهمتها وضع تصورات وخطط استراتيجية للقطاع باعتبارها المسؤولة الاولى عن وضع الخطط والبرامج، وتختلف حدود تلك المسؤوليات من دولة الى أخرى، كما يمكن للجهات المشرفة والتنفيذية ان يكون لها دور في عملية صياغة الخطط والبرامج للسياسة التعليمية.[2]

1 – بكر، **السياسات التعليمية وصنع القرار**، 05.

2 – الزاحي، **مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر**، 80.

إن سياسات التعليم العالي تتواجد على مستويات متباينة، حيث أن كل مستوى يعكس الاهمية والامتداد لدا جمهورها وكذا مقدار توسعها، ومن هذا المنطلق يمكن تحديد ثلاث مستويات لهذه السياسة:[1]

1- السياسات التعليمية الأساسية: تتسم بأنها سياسات ذات مدى طويل ولها تأثير هام على العملية التعليمية كافة، وترتبط عادة بنشاطات الإدارة المركزية للتعليم العالي.

2- السياسات التعليمية العامة : تتسم بأن آجالها أقل من المستوى الأول، وهي سياسات محددة تطبق على أغلب أجزاء العملية التعليمية.

3- السياسات التعليمية الوظيفية: هي تلك السياسات المرتبطة بالأقسام والقطاعات هي في العادة ذات مدى زمني أقل من المستوى الأول و أكثر تحديدا، كما أن عمليات التنظيم واتخاذ القرار يكون على مستوى القطاع أو القسم أو المنظومات الصغرى.

وهناك من الباحثين من يضيف مستويين آخرين للمستويات السابقة:[2]

1- المستوى الموضوعي: يرتبط هذا المستوى بمراحل التعليم العالي، والخطط والبرامج والمناهج وطرق التدريس والمورد البشري، وما يتعلق به من كفاءة وتكوين وتدريب.

2- المستوى البيئي: التقسيم الموضوعي لا يرتبط ولا يتم دائما على مستوى المركز لان هناك مسائل ونواح يتم معالجتها على مستوى البيئي حيث أن البيئات تختلف من بيئة الى أخرى وأمثلة ذلك تعداد الطلبة، مستلزمات المعاهد والكليات والجامعات، والتخصصات وكل بيئة وما يناسبها من تخصص.

المطلب الرابع: صنع سياسات التعليم العالي : البيئة والفواعل

إن عملية صنع السياسة العامة عموما، وسياسات التعاليم العالي خصوصا عملية شائكة ومعقدة، فهي حصيلة تظافر العديد من العمليات والجهود قد تكون في بعض الأحيان متعارضة، فهي محصلة لتجاذبات متعددة الاطراف.

1 - الامام، **صنع السياسة التعليمية الجامعية**، 77.

2 - نفس المرجع.

أولا : تعريف عملية صنع سياسات التعليم العالي

تعتبر عملية صنع سياسة التعليم العالي في أي دولة أو نظام حكومي سواء أكان ديموقراطيا أو تسلطيا يخضع لعدة عوامل واعتبارات يمكن أن يؤثر في شكل السياسة وعلى طبيعة مخرجاتها، باعتبار أن صنع السياسة العامة عموما يتطلب تظافر وتكاثف جهود عدة مشاركين في عملية الصنع، وبالتالي طبيعة نظام الحكم يؤثر بشكل كبير في تعقد أو تبسيط تلك المراحل، وعموما فإن عملية صنع السياسة العامة الخاصة بالتعليم العالي لها العديد من التعاريف يذكر منها:

1- *"هي عملية تتكون من عدة مراحل تشكل موضوع جدل او مناقشات وتؤدي الى حلول برجماتية في القطاع التعليمي، تتضمن العديد من الاقتراحات والاقتراحات المضادة والخطابات، وهي في معظم الاحيان نتيجة لتوافق بين الفاعلين المعنيين بها، انها عملية تكشف عن صراعات للفاعلين الاجتماعيين والعاملين في هذا القطاع الممارسين لمسؤولياتهم وجماعات المصالح الممثلة للرأي العام"* [1]

2- *" هي القواعد العامة التي تحكم اتخاذ القرارات"* [2]

3- كما يمكن أن تعرف بأنها *" العملية التي بمقتضاها يتم الإجابة على سؤالين مهمين هما كيف تبدو السياسة المثالية؟، وما أفضل تصميم للسياسة يمكن تحقيقه؟، فالسؤال الأول يشير إلى التصميم الذى يجب أن يكون لسياسة معينة لتحقيق أهدافها، أما الثاني يشير إلى القيود التي تظهر عند وضع السياسة بالفعل أي العملية التي من خلالها تتخذ الجهات الفاعلة القرارات"* [3]

ومن خلال ما سبق، فإن عملية صنع سياسات التعليم العالي هي عملية سياسية وادارية معقدة تتشابك فيها الرؤى والتصورات والمصالح بين مختلف الفاعلين في النظام

1 – نفس المرجع، ص 78.

2 – منال سيد يوسف، " **اجراءات مقترحة لتطوير عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر**،" مجلة الادارة التربوية عدد 22 (2019): ص 366.

3 – نفس المرجع.

السياسي، حيث يهدف كل فاعل الى تحقيق أكبر قدر من المصالح والمنافع من السياسة التعليمية المتخذة، خاصة أن السياسة التعليمية تمثل هوية فلسفة النظام السياسي والمجتمع.

ثانيا: العوامل المؤثرة في عملية صنع سياسات التعليم العالي

تؤثر العوامل البيئية على عملية صنع سياسات التعليم العالي حيث أن العديد من السياسات محركها الأساسي متغير بيئي معين، سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا، وفي ذات الاطار يرى العديد من الباحثين من بينهم " **نيف** " **NEAVE.G** و **هارفي HARVEY.L** " أنه لا يمكن استيعاب السياسة التعليمية الجامعية من حيث الصنع والتطوير والاصلاح دون ادراك العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وذلك في سياق مترابط ومتشابك تتعدد فيه أدوار الفواعل البيئية.[1]

ثالثا: فواعل صنع سياسات التعليم العالي

عادة ما يتصف صناع السياسة العامة بصفة الرسمية ويطلق عليهم الفواعل الرسميون، وتشمل هذه الفواعل السلطات الثلاث الرسمية : السلطة التنفيذية – السلطة التشريعية – والسلطة القضائية، كما تتضمن كذلك الجهاز البيروقراطي أو الجهاز الإداري، والذي له أهمية كبيرة في نجاح أو فشل أي سياسة عامة .

والى جانب الفواعل الرسميون تتضمن عملية صنع السياسة العامة التعليمية فواعل آخرون لهم أهمية وتأثير مختلف من دولة الى أخرى وذلك حسب طبيعة نظم الحكم السائدة، ويطلق عليهم فواعل غير رسميون، لأنهم غير مخولون رسميا لصنع السياسة العامة التعليمية، ومثالهم النقابات العمالية والمنظمات الطلابية، أو حتى المنظمات دولية.

1- الفواعل الرسمية:

أ- **السلطة التنفيذية:** تعد السلطة التنفيذية هي المسؤول الأول عن مختلف السياسات في الدولة، فمن خلال اعتبار أن السياسة العامة هي فعل وأداء حكومي من الدرجة الأولى،

1 - الامام، **صنع السياسة التعليمية الجامعية**، 112.

فإن السلطة التنفيذية مخول لها إعداد وسن القوانين والتنظيمات المرتبطة بالتعليم بشتى أشكاله، فالسياسة التعليمية تعبر عن خيارات وتوجهات السلطة التنفيذية، كما يمكن أن يتضح دور السلطة التنفيذية في عملية صنع السياسات التعليمية باقتراح سياسات تعليمية جديدة والعمل على تطبيقها ومراقبة ومتابعة حسن ادائها، من خلال عمليات المتابعة والرقابة، فالنظام السياسي يعتمد على قدرة التنفيذيين في اداء مهامهم واتخاذ القرارات الملائمة ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية.[1]

ويمكن تحديد أدوار السلطة التنفيذية في عملية صنع سياسات التعليم العالي في النقاط التالية:[2]

– تحديد سياسة التعليم العالي وضبط غاياتها وأهدافها؛

– تمويل التعليم العالي فهي المسؤول الأول عن ضبط الميزانية المخصصة للقطاع وتختلف الميزانية المخصصة للتعليم العالي من دولة الى أخرى، وذلك حسب الأهمية التي يحظى بها القطاع في كل دولة؛

– تحديد الهياكل التنظيمية لقطاع التعليم العالي بواسطة الجهاز الاداري المخول له عملية تسيير الهياكل و القوانين التي تحكم القطاع؛

– الاشراف على تحديد وضبط محتوى السياسة التعليمية وتوجيه المقررات بالشكل الذي يتماشى مع متطلبات سوق الشغل وكذا متطلبات التنمية الوطنية.

ب – السلطة التشريعية : الهيئة التشريعية هم الأعضاء الذين تتشكل منهم المجالس التشريعية أو البرلمانية، حيث أنها السلطة المخول لها سن القوانين والتشريعات، ومناقشة السياسات العامة في الدول باعتبارها أن السياسات العامة والتشريعات بحاجة الى مناقشة ودراسة من أجل إقرارها واعتمادها قبل أن تحول للتنفيذ، ويختلف دور الهيئة التشريعية في

1 – الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**، 216– 217.

2 – كاهي، **السياسة العامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربية**، 86– 87– 88.

عملية صنع السياسة العامة من دولة الى أخرى وحسب طبيعة النظام السياسي السائد، وكذا طبيعة الأدوار التي يمنحها الدستور أو العرف للهيئة التشريعية.[1]

وللهيئة التشريعية دورا بارزا في صياغة ورسم وتشكيل سياسة التعليم العالي فالمناقشات العامة في الهيئات البرلمانية تعمل على تحديد وإثراء السياسات التعليمية المقترحة، كما أن هذه السلطة تمنح الصبغة الرسمية للسياسة المقترحة من طرف الحكومة وذلك في بيان السياسة العامة أو قد تقوم بتقويمها أو حتى رفضها أحيانا.[2]

ج- الجهاز الإداري(البيروقراطي): يقصد بالجهاز الإداري أو البيروقراطي تلك المنظمات الإدارية والمؤسسات الحكومية التي تضم موظفين حكوميين يمتلكون المهارات والخبرات المرتبطة بأداء الخدمة العمومية، فالجهاز الإداري هو المنفذ الفعلي للسياسة العامة من خلال تطبيق مختلف اللوائح والقوانين التنظيمية، فنجاح السياسة العامة يرتبط ارتباطا وثيقا بكفاءة الجهاز الإداري فكما يقال في علم السياسة *" السياسة تحت رحمة الإداريين"* [3].

و يظهر دور الجهاز الإداري في عملية صنع سياسة التعليم العالي من خلال وظيفة التنفيذ، وكذا تفصيل وتوضيح التشريعات المرتبطة بسياسة التعليم العالي، كما أن هذه السياسة تنفذ فعليا على مستوى الجامعات والمعاهد والكليات، والتي تسير وتؤطر بواسطة كوادر إدارية لها من الخبرات والكفاءة تمكنها من تنفيذ السياسة التعليمية بنجاح.

2- الفواعل غير الرسمية:

إلى جانب الفواعل الرسمية المنوط بها دستوريا وقانونيا عملية صنع سياسات التعليم العالي، توجد فواعل أخرى ليس لهم الصفة الرسمية في عملية الصنع، إلا أن لها أدوار لا

1 – الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**، 216.

2 – كاهي، **السياسة العامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربية**، 88.

3 – الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**، 216.

تقل أهمية عن الفواعل الأولى بالرغم من أنهم لا يحملون صفة الرسمية ولا يتمتعون بالصفة القانونية الملزمة التي تمنحهم الحق في صنع السياسات واتخاذ القرارات.[1]

أ-دور الأحزاب السياسية في التأثير على عملية صنع السياسات التعليم العالي: يمارس الحزب السياسي دورا متعددا في عملية رسم وإعداد سياسة التعليم العالي، حيث يبرز هذا الدور في أشكال مختلفة وذلك حسب طبيعة النظام السياسي السائد في الدولة، وحسب تموضع الحزب في المنتظم السياسي، فعادة الحزب يأخذ شكلين في النظام السياسي : إما في السلطة الحاكمة، أو في موقع المعارضة، ويختلف دوره في كلتا الحالتين.

ففي حالة كان الحزب السياسي في السلطة وكان له نواب في البرلمان فعادة ما يقوم الحزب السياسي باقتراح سياسة تعليمية جامعية متوافقة مع مبادئه وتوجهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث يعمل على أن تكون رؤيته وفلسفته السياسية هي السائدة في الدولة والمجتمع، كما يعمل الحزب السياسي الحاكم جاهدا على توجيه ورسم السياسة التعليمية وفق توجهاته وعقيدته السياسية، فهو المخول له دستوريا عملية رسم السياسة التعليمية وعرضها على البرلمان، أما إذا كان الحزب السياسي في موقع المعارضة فيبرز دوره الرقابي للحكومة في صنع السياسة التعليمية من خلال المساءلة الشفوية والكتابية للحكومة، ومتابعة ورصد مخرجات السياسة التعليمية وتقييم ادائها.[2]

ب- دور الرأي العام والإعلام في توجيه سياسات التعليم العالي: لوسائل الإعلام أدورا بارزة في توجيه والتأثير على سياسات التعليم العالي، فوسائل الإعلام تعمل على تعبئة الرأي العام والشعوب لقضايا التعليم العالي والجامعة باعتبارها من أهم القضايا المجتمعية والنخبوية، فمن خلال تسليط الضوء على السياسات التعليمية المتبعة من طرف صانع

1 – جيمس اندرسون، **صنع السياسة العامة**، تر. عامر الكبيسي (الدوحة: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1998)، ص 63.

2 – بن يحي بن مشيه، نجاة يحياوي، " **دور الشركاء الاجتماعيين في صنع السياسة التعليمية في الجزائر**،" مجلة العلوم الإنسانية عدد 01 (2020): ص 584.

القرار تحاول وسائل الاعلام بمختلف أصنافها التأثير على محتوى وتوجه هذه السياسة، بما يخدم الفئات المجتمعية أو حتى خدمة مصالح أطراف تتحكم في تلك الوسائل الاعلامية، عن طريق إعداد البرامج واللقاءات الصحفية التي تسلط الضوء على مزايا وعيوب السياسة التعليمية، فوسائل الإعلام والرأي العام متلازمان من حيث التأثير والتأثر، ويعملان على توجيه السياسات التعليمية وفق إطار محدد.[1]

ج- دور جماعات المصالح والنقابات والمنظمات الطلابية في التأثير على سياسات التعليم العالي: جماعات المصالح والاتحادات العمالية والجمعيات التطوعية تتألف من اشخاص ذو صفة اجتماعية محددة يكسبون عضوية بها من خلال ارتباطهم بها ومن خلال تقمص وظائف رسمية وغير رسمية وهم فئات لهم مصالح مشتركة.[2]

و تبرز أدوار هذه التنظيمات في توجيه والتأثير على مسار سياسات التعليم العالي، بأشكال متعددة، فالنقابات المهنية والطلابية تعتبرا جزءا هام من منظومة العملية التعليمية في الجامعة، كما أنها تملك الدراية الكافية على حجم النقائص والعيوب للسياسة التعليمية المتبعة، والواقع يبين أن المنظمات المهنية لا يقتصر دورها في الحفاظ على الحقوق المهنية للأساتذة فحسب بل يتعدى إلى إبداء رأيها في القضايا التعليمية المطروحة في المجتمع، وذلك باعتبار أن الأستاذ الجامعي مهمته الأساسية مرتبطة بوظيفة التعليم والبحث العلمي، لكن له أدوار أخرى، ترتبط بتقديم الاقتراحات والحلول للمشاكل التي تواجه السياسة التعليمية باعتباره العنصر الذي يعرف كل صغيرة وكبيرة في الطرائق والمناهج التعليمية المتبعة في منظومة التعليم العالي.[3]

أما فيما يتعلق بالمنظمات الطلابية فلها أدوار لا تقل أهمية عن دور المنظمات المهنية، فالطالب الجامعي هو محور العملية التعليمية وهو المحدد الأساس لنجاح وفشل السياسة التعليمية باعتباره أحد مخرجاتها، ويبرز دور هذه المنظمات الطلابية من خلال

1 – كاهي، **السياسة العامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربية**، 91.

2 – الامام، **صنع السياسة التعليمية الجامعية**، 108.

3 – كاهي، **السياسة العامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربية**، 92.

التعبير عن موقفها وآرائها إزاء القضايا المطروحة المرتبطة بالطالب الجامعي والعملية التعليمية عموما، كما يمكن أن تشكل هذه المنظمات قوة ضغط على الهيئات الرسمية خاصة إذا اتسمت تلك المنظمات بالتنظيم والوعي.[1]

د- دور المنظمات غير الحكومية في التأثير على سياسات التعليم العالي: المنظمات غير الحكومية تشمل المنظمات الدولية، والمنظمات الدينية، ومنظمات ارباب العمل وغيرها، ولها دور فاعل في التأثير على توجهات السياسة التعليمية، حيث غالبا ما تمارس ضغوط على الدول و الحكومات من اجل تبني سياسة تعليمية وفق توجهاتها وافكارها ومعتقداتها.[2]

1 – نفس المرجع، ص 93.

2 – سيد يوسف، **اجراءات مقترحة لتطوير عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر**، 378.

المبحث الثاني: الدلالات المفاهيمية ومضامين اقتصاد المعرفة

يعتبر مصطلح اقتصاد المعرفة من أكثر المصطلحات تداولا وشيوعا في العصر الحالي، حيث يشكل هذا النمط الاقتصادي الجديد أحد الخيارات الهامة لتطوير حياة الانسان وتنمية المجتمع والدولة، باعتباره نمط اقتصادي تتشكل أهم عناصره ومقوماته على المعارف الانسانية والخبرات المتخصصة، ولقد زادت أهميته في ظل تنامي أدوار التكنولوجيات المعاصرة التي أضحت متدخلة في شتى أنماط وأنشطة الحياة الانسانية.

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للمعرفة

إن المعرفة نشاط ذهني إنساني ارتبط بالبشرية منذ نشأتها، حيث أنها ملازمة لمختلف مجالات حياته مهما كانت بسيطة أو معقدة، ولقد شكلت الحل المناسب لمختلف مشكلاته وازماته منذ القدم، فالمتأمل في نشاط المعرفة يدرك أنها لازمت الحياة الانسانية بكافة أطوارها وفي كافة المجتمعات مهما اختلفت وتباينت ثقافاتها وتوجهاتها.

أولا: مفهوم المعرفة:

يعتبر مفهوم المعرفة من المفاهيم التي لم يتم الاتفاق على تحديد مفهوم موحد لها، باعتبارها مفهوم فلسفي وجدلي بالدرجة الأولى، فالمعرفة من أكثر المفاهيم إثارة للجدل والنقاش و هي مجال خصب لاهتمامات ونقاشات المفكرين و العلماء بالرغم ان ظاهرها يبدو بسيطا وسهلا.[1]

وقبل التطرق لمختلف التعريفات التي تطرقت لمفهوم المعرفة لابد من شرح مصطلح المعرفة في اللغة، فالمعرفة لغة تعني الإدراك الجزئي أو البسيط للأشياء، وتختلف عن العلم من خلال أن العلم يعني الإدراك الكلي أو المركب للظواهر المتعددة.[2]

---

1 – سعد غالب ياسين، **نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي** (الامارات : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007)، ص 08.

2 – عبد الستار العلي وآخرون، **المدخل الى إدارة المعرفة** (عمان الأردن: دار المسيرة للنشروالتوزيع،2006)، ص 25.

ويعد أفلاطون من الأوائل الذين حاولوا تقديم مفهوم للمعرفة حيث اعتبرها أنها *" الموضوع الذي يتطابق مع ثلاث معايير: مطابقة الحقيقة، القابلية للتبرير، الايمان بها من قبل صاحبها "*.[1]

وتعرف المعرفة على أنها *" هي تبرير للمعتقدات الشخصية التي تزيد من المسؤوليات الفردية لاتخاذ فعل فعال، ويعود هذا الفعل إلى مهارات وقدرات بدنية ونشاطات فكرية وإدراكية لحل مشكلة ما "*، والمعرفة صنفان: معرفة ضمنية **TACIT** ومعرفة صريحة واضحة **EXPLICIT** "[2]، وتمثل المعرفة الضمنية خبرة مباشرة لا يمكن تدوينها وهي المعارف الأهم التي تحظى بالاهتمام والتطوير، وكما أن 80% من إجمالي المعرفة يعد ضمني و20% منها تعد معرفة صريحة.[3]

جدول رقم 01: <u>الفرق بين المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية.</u>

المعرفة الصريحة	المعرفة الضمنية
– **بيانات ومعلومات**	– خبرات
– **وثائق وتقارير**	– طريقة التفكير
– **سجلات وكتب**	– مهارات فردية
– **ملفات**	– التزام
– **مستندات**	– مؤهلات علمية وتكوينية
– **صور ونماذج مجسمة**	– أساليب شخصية وتطوير الذات

المصدر : MOHAJAN,HARADHAN, **KNOWLEDGE IS ESSENTIAL ELEMENTAL AT PRESENT WORLD,** INTERNATIONAL JOURNAL PUBLICTION AND SOCIAL STUDIES (2016) , P 05

1 – علي محمد خوري، **الاقتصاد العالمي الجديد** (القاهرة مصر: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، 2020)، ص 22.

2– العلي وآخرون، **المدخل الى ادارة المعرفة**، 25.

3- MOHAJAN,HARADHAN, **KNOWLEDGE IS ESSENTIAL ELEMENTAL AT PRESENT WORLD,** INTERNATIONAL JOURNAL PUBLICTION AND SOCIAL STUDIES (2016) , P 05

وهناك من يرى المعرفة بأنها " *فهم متحصل من خلال الخبرة أو الدراسة فهي تعبر عن (معرفة – كيف) وبالتالي فهي تتشكل من ثلاث عناصر : هي الحقيقة، والقاعدة الإجرائية والموجه أو المرشد*."[1]

أما " **نبيل رمزي**" يعرفها بأنها *: " عملية اجتماعية تاريخية قوامها نشاط بشري موجه نحو فهم الواقع وتصوير هذا الواقع في وعي مجتمع معين"*.[2]

أما الدكتور " **سعد الدين غالب ياسين** يرى المعرفة بأنها " *مزيج من المفاهيم والأفكار والقواعد والإجراءات التي تهدي الأفعال والقرارات، أي أن المعرفة معلومات ممتزجة بالتجربة، والحقائق والأحكام والقيم التي يعمل بعضها مع بعض من حيث هي تركيب فريد يسمح للأفراد والمنظمات بخلق اوضاع جديدة وبإدارة التغيير"*.[3]

ويعرف الدكتور **علي محمد خوري** المعرفة بأنها " *الملم شخص ما أو جهة ما أو إدراكه أو فهمه للحقائق أو المعلومات أو الأوصاف، أو المهارات، التي يتم اكتسابها من خلال الخبرة والتعليم، ومن خلال الادراك و الاكتشاف والتعلم"*.[4]

ومما سبق، يمكن أن نستخلص أن المعرفة هي مصطلح فكري مثير للجدل والنقاش العلمي تتمثل أساسا في جل الادراكات والخبرات والتصورات والانشطة الذهنية الانسانية التي يكتسبها الانسان في حياته، والتي بواسطتها يستطيع ايجاد الحلول لمختلف المشكلات والصعوبات التي تواجهه على مختلف الاصعدة.

ثانيا: المثلث الهرمي للمعرفة

يأخذ مصطلح المعرفة معاني متعددة وذلك في نفس التخصص والمجال، و كثيرا ما يستدل بها ويتم تداولها على أساس أنها المعلومات أو الدراية المتخصصة عن موضوع ما، وبالرغم من أن مصطلح المعرفة يبدو بسيطا إلا أن حقيقته معقدة إذ يصعب في كثير

1- العلي و آخرون، **المدخل إلى إدارة المعرفة**، 25.

2- عبد الباسط هويدي، فتيحة زايدي،" **المعرفة العلمية في ظل مجتمع المعرفة**،" مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع عدد01 (2017): ص 108.

3 – غالب ياسين، **نظم إدارة المعرفة**، 11.

4 – خوري، **الاقتصاد العالمي الجديد**، 22.

من الأحيان التمييز بين المعرفة والمعلومات والبيانات، وفي ادراك العلاقة التي تجمع المصطلحات الثلاث، والتي هي في الاساس تختلف في السياق والمضمون، والملاحظ أنه في الميادين التكنولوجية التي تتكون من أنظمة معلوماتية يتم التعامل مع المعرفة على أساس أنها معلومات ويتم التعامل معها على أنها يمكن أن تدون وتنقل وفي هذه الحالة يطلق على المعرفة بالمعلومات وهي غالبا ما يكون لها غرض و استخدامات.[1]

ولقد برزت لاحقا أبحاث ودراسات فصلت بين المعرفة والمعلومات والبيانات، فالبيانات **DATA** هي عبارة عن معطيات أولية يمكن أن تتمثل في ارقام وصور وحتى أصوات، حيث ترتبط **DATA** بالواقع، كما أنها محصلة للأفعال والاحداث بطريقة تسجيلية، وبالتالي تعتبر حاضنة لمعطيات أعلى وأرقى، وهذه المعطيات المستخلصة والناتجة من معالجة تلك البيانات لتتحول الى معلومات، وفي سياق متصل يرى " **بيتر داركر**" **PETER DURCKER** أن المعلومات هي بيانات مرتبطة بسياق وهدف محدد، كما يمكن تمييز المعرفة عن المعلومات بخاصية الحركية المعتمدة على الافراد وكذلك تتسم بأنها يمكن أن تكون معرفة ضمنية.[2]

1 – نفس المرجع، ص 37.

2 – غالب ياسين، **نظم إدارة المعرفة**، 11.

الشكل رقم 03: المثلث الهرمي للبيانات والمعلومات والمعرفة.

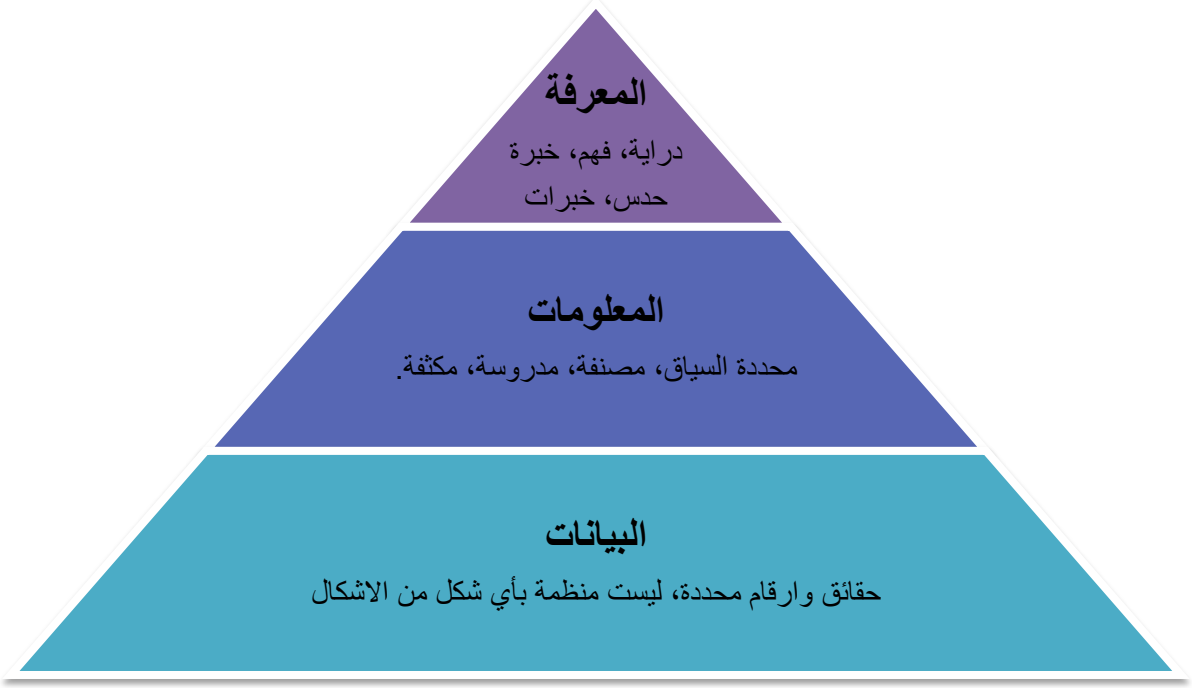

المصدر: علي محمد خوري، **الاقتصاد العالمي الجديد**(القاهرة مصر: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، 2020)، ص 38.

ثالثا- التمييز بين المعرفة والبيانات والمعلومات[1]

1- البيانات (DATA): يتم استخلاص البيانات من الملاحظة البسيطة أو من القياس أو حتى التسجيل، فالمعلومات هي حقائق و أرقام غير معالجة بأي شكل من الأشكال، والبيانات لا تقدم فائدة دون معالجة أو دون جعلها في سياق محدد، مثال ذلك سعر برميل النفط الخام هو 90 دولار للبرميل، أو درجة حرارة مدينة قالمة 25 درجة مئوية يوم الجمعة الماضية.

2- المعلومات (INFORMTION): هي المعبر عن البيانات بصورة مختصرة، تقبل المقارنة والاستخدام وتكمن اهمية المعلومات في انها تفيد صانع القرار سواء كان ذلك آنيا أو بمدى متوسط او بعيد وذلك حسب الحاجة.

1 - خوري، **الاقتصاد العالمي الجديد**، 39-38.

3- المعرفة (KNOWLEDGE): تعد المعرفة كما تم ذكره سابقا من اهم مكتسبات العقل البشري، وهي ميزة يختص بها الإنسان، وهي بذلك أعلى مرتبة من المعلومات ولا تفوقها مرتبة الا الحكمة والتي تمثل ذروة المعرفة.

رابعا: مصادر المعرفة

يمتاز الإنسان عن غيره من المخلوقات بأن له قوة الإدراك، وله مصادر متعددة لكشف الحقائق والوصول للمعرفة، ومن أهم مصادر المعرفة الانسانية : العقل والحس والقلب، وتنقسم حواس الإنسان الى حواس ظاهرية ترتبط بالحواس الحسية كالشم والذوق والسمع، أما الحواس الباطنية ترتبط بالعقل والذي يتميز بعدة أنشطة ذهنية كالخيال والتأمل.[1]

1- المذهب العقلي:

يرى أصحاب المذهب العقلي ان العقل مصدر المعرفة الأساسي واليقيني، فالحقائق يتم إدراكها بالعقل وحده بعيدا عن التجارب والمدركات المرتبطة بالحواس، ويستدل أنصار هذا الرأي بما يعرف "بالمعارف القبلية" مثل مدركات الأطفال منذ الولادة، حيث أن هذه المعارف مستقلة عن التجربة وعن كل الانطباعات الحسية.[2]

ويرجع المفكرون ظهور ما يعرف بالمعارف القبلية إلى أفلاطون والذي رد على ما يعرف السوفسطائيون من خلال تأكيدهم بعدم وجود حقائق ثابتة، و أن المحسوسات في تغير مستمر، واعتبر افلاطون أن المعرفة هي عملية تذكر وهي في الاساس معارف قبلية أساسها العقل والذهن،[3] وفي العصر الحديث ساند هذا التوجه الفكري المفكر ديكارت من خلال محاولته الوصول إلى يقينية صادقة ومن هذا المنطلق ابتكر المنهج الشكي الذي حاول من خلاله تقويض كافة المسلمات المعرفية.[4]

1 – محمد حسين زاده، **مصادر المعرفة** (مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث العقدية، 2019) ص 29.

2 – أحمد الكرساوي، **مدخل إلى نظرية المعرفة** (مركز تكوين للدراسات والأبحاث، 2018) ص 77.

3 – نفس المرجع.

4 – نفس المرجع، ص 79.

2- المذهب الحسي:

يرى أصحاب هذا المذهب أن الحواس أهم مصادر المعرفة الانسانية، فهي تزود الانسان بمختلف المعارف، فالحواس الخمس المعروفة تزود الانسان بالمعرفة وتمده بمختلف المعلومات عن العالم الخارجي.[1]

ويستدل أصحاب هذا المذهب بالقول أن التجارب الحسية هي التي تطبع على الذهن الصور الجزئية للعالم الخارجي، ومن أهم مفكري هذا التوجه الفيلسوف اليوناني **أرسطو** حيث يعتقد في ذات الشأن أن من فقد حاسة ما فقد علما ما، وفي العصر الحديث ساند هذا الفكر كل من " **جون لوك** " و" **ديفيد هيوم**" ويعد **جون لوك** مؤسس المذهب التجريبي والذي يعد امتداد للمذهب الحسي، وألف جون لوك كتابه " مقالة في العقل البشري" أما ديفيد هيوم فقد جمع أفكاره من خلال كتابين هما *" مقالة – رسالة في الطبيعة البشرية" " مبحث في الفاهمة البشرية أو تحقيق الذهن البشري"، وفي كتابه " مقالة العقل البشري "* انتقد جون لوك رؤية ومعتقدات ديكارت فيما يخص الافكار الفطرية، حيث بدأ بنشر أفكاره حول دور الحس في المعرفة مستدلا بفكرة مفادها أن العقل لا توجد به مبادئ فطرية بل هو عبارة عن صفحة بيضاء تكتب أسطرها بتجارب الانسان الحسية.

ويصنف لوك المعارف الى ثلاث أصناف: وهي **المعرفة الحدسية**، وهي معارف بديهية وواضحة، والتي يدركها العقل البشري بصورة بسيطة وسهلة، أما النوع الثاني للمعرفة حسب لوك هي **المعرفة بالبرهان** وهي المعرفة التي يكتشفها الانسان مباشرة ولكن بالدلائل والقرائن، أما الصنف الثالث فيطلق عليه **المعرفة الحسية** والتي تعتمد على الادراك الحسي، وفي ذات الشأن يقول **لوك** *" فمعرفتنا بوجودنا الخاص بنا هي معرفة حسية، ومعرفتنا بوجود الله هي معرفة برهانية، ومعرفتنا بالأشياء التي تميل الى الإحساس هي معرفة حسية".*[2]

---

1 – حسين زاده، **مصادر المعرفة**، 50.

2 – الكرساوي، **مدخل إلى نظرية المعرفة**، 83 – 87.

3- المذهب الحدسي:

المذهب الحدسي أو الصوفي يعتبر الحدس أو الغريزة مصدر وأساس المعارف، حيث يعتقد رواد هذا المذهب أن المعرفة اليقينية هي المعارف الحدسية والتي لا تطلب دلائل وبرهان يستدل عليها، وغالبا لا يستطيع العقل الوصول اليها ولا تفسيرها، ومن رواد هذا المذهب " **هنري برجسون**" **HENRI BERGSON** حيث برز هذا التفكير في وقت سادت النظرة المادية للأمور، وكذا تطورت العلوم الطبيعية ومنهجها التجريبي الحسي، حيث أمتد فيها التفسير المادي ليطال الظاهرة الانسانية، أما في الفكر الإسلامي فقد ساد هذا الرأي عند بعض المفكرين المسلمين ومنهم " ابن العربي"، حيث يقول في هذا الاطار *" فو الله ما كتبت فيه – أي الفتوحات المكية- حرفا الا عن املاء الهي والقاء رباني أو نفث روحاني في روع كياني "* أما " الشيرازي" مؤسس *" **مدرسة الحكمة المتعالية** "* فيقول في ذات الشأن: *" المتبع هو البرهان اليقيني أو الكشف "*، ويعتبر الصوفية أن المعارف المتحصل عليها بواسطة الحس والعقل تعد معارف ناقصة.[1]

4- المذهب البراغماتي:

المذهب البراغماتي او النفعي يرى المعرفة بشكل مختلف، حيث لا يراها مجرد تبيان للواقع بل هي أكثر من ذلك من خلال اعتبارها سلوك فعلي، حيث يجب أن تتبلور الأفكار والتصورات في شكل خطط تمكن الانسان من القيام بعمل معين، واعتبر أنصار هذا المذهب أن الأفكار التي لا تحقق غايات هي مجرد وهم في ذهن صاحبها.[2]

ومن أهم مفكري هذا المذهب المفكر الامريكي " **تشارلز ساندرز بيرس** " **CHARLES SANDERS PEIRCE** حيث حرر مقال بعنوان *" **كيف نجعل أفكارنا واضحة؟** "* ومن رواد هذا المذهب كذلك المفكر الامريكي" **وليم جيمس**" **WLLIAM JAMES** والذي يمثل الفلسفة الامريكية الحديثة، وعموما يتفق البراغماتيون على فكرة اساسية مفادها أن المعرفة أساسها ما يترتب عنها من عوائد وأثار، كم أن صحة الأفكار

1 – نفس المرجع، ص 101 – 104.

2 – زكي نجيب محمود، **نظرية المعرفة** (مؤسسة هنداوي، 2017)، ص 23.

والمعارف ترتبط بما تنتجه لنا من منافع، ونلاحظ أن هذه النظرة تتفق مع الرأي التجريبي من خلال الاعتماد على الخبرات الحسية والواقع الخارجي، أما الاختلاف بينهما يبرز من خلال أن التجريبين يردون أصل المعارف إلى جذورها بينما البراغماتية يرجعون أصل المعارف بما يترتب عنها من عوائد وأثار.[1]

نستخلص مما سبق، أن للمعرفة عدة مصادر ولا يمكن حصر مصدر محدد للمعرفة، واهمال العناصر الأخرى أو الانقاص من قيمتها كأحد مصادر المعرفة، ومن خلال مبدأ عدم حصر المعارف وتجددها واستدامتها فمن غير الممكن حصر المعرفة في العقل أو الحدس أو الحس فقط فالمعارف من خصائصها أنها شاملة وغير محدودة، وحصرها في أصل واحد يضيقها ويقوضها.

رابعا: خصائص المعرفة

لا توجد خصائص ثابتة للمعرفة فهي تختلف من زمن إلى اخر، ومن مفكر الى اخر ومن هذا المنطلق يمكن ايجاز خصائص المعرفة في النقاط التالية:

– تتطلب المعرفة تفاعلا مناسبا للواقع ووعيا وإدراكا له من حيث متغيراته ومكوناته، فالمعرفة بخلاف البيانات لا تركز على تركيب المعطيات والحقائق بصورة شكلية وإنما تركز على العلاقات البينية المفيدة، وارتباط المعلومات بالتطبيقات ومصالح الأفراد والمجتمعات وبالتالي ترتبط المعرفة بالحضارة والتنمية الانسانية الشاملة.[2]

– المعرفة ذاتا وموضوعا في وقت واحد، فهي ذات من خلال أن المعرفة مخزنة في ذهن الفرد، والمعرفة موضوع من خلال كونها مستقلة عن الفرد، أي عندما تكون في المراجع والكتب والوثائق المختلفة، وفي الحالتين لا يمكن أن تنفصل، فالمعرفة المكتسبة من المصادر المعرفية المتنوعة هي معرفة للذات الإنسانية، وتتحول تلك المعرفة إلى موضوع كلما استطاع الفرد اكتساب المعرفة من مصادرها وأشكالها الصريحة، ثم تعود المعرفة

1 – الكرساوي، **مدخل إلى نظرية المعرفة**، 107.

2 – غالب ياسين، **نظم إدارة المعرفة**، 19.

الضمنية إلى معرفة صريحة عندما يمارس الفرد أو الجماعة نشاط أنتاج المعرفة في المنظمة أو المجتمع.[1]

وهناك خصائص أخرى للمعرفة توجز كالتالي:[2]

– المعرفة هي التنبؤ والاستقراء والاستنتاج والاستنباط والاستدلال والتركيب والتحليل والتفسير والسببية وهي غير مطلقة الصحة والخطأ؛

– المعرفة هي نتاج التواصل الفكري بين الأفراد والمجتمعات؛

– المعارف تتسم بالنسبية وهي مرتبطة أساسا بالعارف سواء كان فردا أو جماعة وبالتالي فإن المعرفة العامة المطلقة غير موجودة؛

– ترتبط المعرفة بمكان وزمان وخصائص الإنسان العارف، وبالتالي تختلف المعارف باختلاف الأشخاص والأزمنة.

خامسا: أهمية المعرفة

تتعاظم أهمية المعرفة في الاقتصاد العالمي المعاصر حيث يطلق على القرن الحادي والعشرون بعصر الاقتصاد المبني على المعرفة، وتدخل المعرفة كمكون هام في مختلف قطاعات الانتاج والخدمات، ويظهر ذلك من خلال زيادة نسب العائدات المرتبطة بالمعارف، كما تزداد صادرات الخبرات والخدمات المعرفية كالاستشارات والمعلومات وغيرها، وفي العصر الحالي نلاحظ جليا أن تكلفة المعرفة تزداد من حجم التكلفة الاجمالية للمنتجات والخدمات، وهذه التغيرات الحاصلة جعلت من الدول والشركات المنتجة للمعرفة تربح أرباحا هائلة مثل شركات البرمجيات الامريكية،[3]وعليه فإن شركة

1 – نفس المرجع .

2 – أسماء بلعلمي،" **أساليب خلق المعرفة في ظل اقتصاد المعرفة**، " مجلة دراسات اقتصادية عدد 01 (2020): ص 112.

3 – جمال دواد سلمان، **اقتصاد المعرفة** (مملكة البحرين : ب د ن، ب ت ن)، ص 35.

برمجيات مثل " **مايكروسوفت** " متوسط مبيعاتها السنوية يتجاوز 97 مليار دولار، أما شركة " **أوراكول** " فإن متوسط مبيعاتها يقترب من 39 مليار دولار.[1]

ويرى **بيتر فرناند دراكر*** أن المعرفة أصبحت المورد الأساس في العملية الانتاجية في المؤسسات، وهي اهم خاصية تحقق الميزة التنافسية للمؤسسات والمنظمات.[2]

إن المعرفة المتخصصة في العصر الحديث صارت تمثل قوة وثروة للأفراد والمنظمات، ولقد ازدادت أهميتها حيث تعتبر حاليا لا تقل اهميتها عن الموارد التقليدية كرأس المال وقوة العمل، فالمعرفة تخلق القيمة المضافة وهي مورد لا يخضع لقانون تناقص الغلة، ولا تعاني من مشكلة الندرة باعتبارها مورد يتعاظم بالتداول بين الافراد، و يمكن استخدامه في توليد وتطوير أفكار جديدة بأقل التكاليف.[3]

إن المعرفة يمكن جمعها في أطر وقوانين ومعادلات وهي عادة ما تكون معرفة ظاهرية يمكن أن تنقل وتداول بسهولة، لكن تزداد قيمة وأهمية المعرفة في تلك المعارف التي يستنبطها الإنسان وتكون وليدة الابداع والتميز حيث تكون غير قابلة للكتابة والتوثيق فهي وليدة خبرات ومهارات إنسانية فردية وتتميز بأنها غير مكتسبة ولا يمكن الاستفادة منها إلا عن طريق التعامل والتواصل الفعال بين الأفراد.[4]

و تزداد أهمية المعرفة ويتعاظم دورها في مختلف نواحي الحياة حيث أضحت مقياس تطور الدول و الاقتصادات الحديثة، وتشير التقديرات إلى أن ضعف نقل وتبادل المعرفة تكلف أكبر 500 شركة أمريكية نحو 31.5 مليار دولار سنويا، كما أن 74%

---

1 - https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/472958 اطلع على الموقع بتاريخ 2022/01/24.

* بيتر فردناند دراكر: كاتب ومفكر امريكي يعد من أهم المساهمين في تأسيس علم الادارة المعاصرة (1909-2005).

2 – خوري، **الاقتصاد العالمي الجديد**، 28.

3- العلي، **المدخل إلى إدارة المعرفة**، 25.

4- طارق محمود عباس، **مجتمع المعلومات الرقمي** (القاهرة : المركز الاصيل للطبع والنشر والتوزيع، 2004)، ص 142.

من المؤسسات المتخصصة في إدارة المعرفة ترفع مستويات الانتاجية إلى نسب تتراوح بين 10% و 40%.[1]

سادسا: إنتاج المعرفة

ترتبط عملية إنتاج المعرفة ارتباطا وثيقا بعنصر الابداع وتطوير الفكر الانساني، وبحكم أن المعرفة مورد غير متناقص بعكس الموارد الطبيعية فإنه ينمو ويزيد بالتبادل والتطوير، ويرجع الدكتور " **جمال داود سلمان** " عملية إنتاج المعرفة الى اسلوبين:[2]

1- **الاستنباط:** يمكن الاستنباط من استنتاج المعرفة و ذلك بالاعتماد على اتباع التسلسل المنطقي في توليد الأفكار، فمثال ذلك المثال البسيط التالي " لا يمكن الوصول إلى تلك المدينة إلا عن طريق البحر" فإذا لا توجد خطوط جوية أو برية توصل إلى تلك المدينة، فهذا المثال البسيط يبين معنى الاستدلال، وسادت هذه الطريقة في انتاج المعارف على مناهج التفكير منذ العهد الاغريقي وتمت تطويره عند المسلمين من خلال إدخال الجانب التجريبي(الاستقراء).

2- **الاستقراء:** تتم عملية انتاج المعرفة أيضا عن طريق الاستقراء من خلال استخدام التجربة الملموسة، فاستقراء الظواهر والمعارف من خلال الملاحظة أو المشاهدة المحسوسة تمكن الانسان من قياسها ودراستها واحصائها، والاستقراء أسلوب تجريبي ملموس يقوم على تحصيل العلوم والمعارف عن طريق التجربة الحسية، وقد تطور هذا الأسلوب مع تطور التجارب الانسانية في مختلف الميادين، ومنذ أن أعتمد الاستقراء في إنتاج المعرفة فإن هذه الاخيرة تطورت بصورة كبيرة وخلقت ما يعرف بعصر المعرفة.

1 – خوري، **الاقتصاد العالمي الجديد**، 48.

2 – سلمان، **اقتصاد المعرفة**، 14.

المطلب الثاني: اقتصاد المعرفة دراسة المفهوم و مراحل التحول التاريخي

شاع مفهوم اقتصاد المعرفة حاليا حيث برز كمصطلح له العديد من الدلالات والمفاهيم المرتبطة بالتطور والرقي الذي تشهده الحضارة الانسانية بفعل تزايد وتنامي تأثيرات التكنولوجيا المعاصرة على المعرفة والعلوم.

أولا: مفهوم اقتصاد المعرفة:

يعد مصطلح اقتصاد المعرفة من أكثر المفاهيم تداولا في الوقت الحالي، فهو مفهوم يعبر عن اقصى درجات التطور الاقتصادي لدولة ما، خاصة أنه مرتبط ارتباطا وثيقا بالتكنولوجيات الحديثة، وما نتج عنها من انفتاح في مختلف المجالات، وقبل عرض أهم التعاريف التي تطرقت لهذا المصطلح يجب التمييز بين مصطلحين متداخلين ويصعب في الكثير من الأحيان التمييز بينهما، وهما اقتصاد المعرفة و الاقتصاد القائم على المعرفة، فالاقتصاد المعرفي هو الذي يرتكز على انتاج المعرفة وادارتها في اطار محددات اقتصادية معينة، أما الاقتصاد القائم على المعرفة فهو نمط اقتصادي يستخدم مختلف تقنيات المعرفة كالهندسة المعرفية، وادارة المعرفة، كما يوجد اختلاف جوهري آخر بين المصطلحين وذلك باعتبار أن اقتصاد المعرفة تكون المعرفة فيه منتجا في حد ذاتها، أما في الاقتصاد القائم على المعرفة فإن المعرفة تكون أداة ووسيلة في العملية الاقتصادية.[1]

1- تعريف اقتصاد المعرفة في الدراسات الغربية:

توجد العديد من التعاريف لاقتصاد المعرفة في الأدبيات الغربية ومن بينها:

ـ تعريف " فيليب كوك " PHLIP COOKE: يعرف **فليب كوك** اقتصاد المعرفة بأنه *" اقتصاد ناشئ، تكون فيه الانتاجية والنمو اقل اعتمادا على الموارد الطبيعية وتعتمد*

1 – مركز الخليج للأبحاث المعرفة للجميع، مركز التواصل والمعرفة المالية، " **الاقتصاد المعرفي،" المملكة** العربية السعودية، ص 02.

بشكل كبير على تحسين جودة الرأس مال البشري، وخلق المعارف والأفكار الجديدة ودمجها في الافراد والمعدات ".[1]

ـ تعريف فيرتز ماكلوب FRITZ MACHLUP: يعد **فيرتز ماكلوب** من رواد اقتصاد المعرفة، حيث يراه بأنه *" الاقتصاد الذي تفوق فيه أعداد العمالة في القطاعات المنتجة للمعرفة أعداد العمالة في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى "*.[2]

2- تعريف الدراسات العربية لاقتصاد المعرفة:

تطرقت العديد من الادبيات العربية مفهوم اقتصاد المعرفة حيث لم تختلف كثيرا عن التعاريف التي تتطرقت له في الادبيات الغربية ومن بينها:

أ- تعرف الدكتورة **منى مؤتمن** اقتصاد المعرفة بأنه *" الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها وابتكارها، بهدف تحسين نوعية الحياة بكافة مجالاتها من خلال خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأس مال وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنميته ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة، والتنمية المستدامة"*.[3]

---

1 - سمير مسعي، " **اقتصاد المعرفة في الجزائر الواقع ومتطلبات التحول دراسة تحليلية مقارنة لواقع اقتصاد المعرفة في الجزائر" .** (اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2014- 2015) ص 93.

2 - هبة عبد المنعم و سفيان قعلول، **اقتصاد المعرفة : ورقة اطارية**، أبو ظبي: صندوق النقد العربي (2019)، ص 09.

3 - عيسى بلخوخ، لخضر خلاف، " **واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر**،" مجلة الاقتصاد الصناعي عدد 02 (2016): ص 28.

ب- يعرف الدكتور " **بسام عبد الهادي عفونة** " اقتصاد المعرفة *" بأنه دمج للتكنولوجيا الحديثة في عناصر الانتاج لتسهيل انتاج السلع ومبادلة الخدمات بشكل ابسط واسرع ويعرف أيضا بأنه يستخدم لتكوين وتبادل المعرفة كنشاط اقتصادي " المعرفة كسلعة " "* [1]

3- تعريف المنظمات الدولية لاقتصاد المعرفة:

هناك العديد من المنظمات الدولية التي عرفت اقتصاد المعرفة، باعتبار أن هذا الأخير عنصرا اساسيا لعمليات التنمية المرتبطة بهذه المنظمات، وتحاول الدراسة في هذا الاطار التركيز على بعض التعاريف لمنظمات مرتبطة ارتباطا وثيقا بهذا المفهوم.

أ- تعريف البنك الدولي WORLD BANK : يعرف البنك الدولي **WORLD BANK** اقتصاد المعرفة من خلال أنه *" الاقتصاد الذي يخلق ويكتسب ويكيف ويستخدم المعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية".* [2]

ب – تعريف برنامج الامم المتحدة الانمائي: يعرف **برنامج الامم المتحدة الانمائي** اقتصاد المعرفة بأنه *" نشر المعرفة وانتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي، والمجتمع المدني، والسياسة والحياة الخاصة، وصولا لترقية الحياة الانسانية باطراد"* [3]

ج- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اقتصاد المعرفة بأنه *" الاقتصاد القائم على المعرفة المتميزة والمستندة على إنتاج واستخدام وتوزيع المعارف والمعلومات والاستثمارات ذات التقنية العالية والصناعات ذات التقنية الحديثة وتحقيق مكاسب في الانتاجية المرتبطة بها "* [4]

---

1 – بسام عبد الهادي عفونة، **التعليم المبني على اقتصاد المعرفة** (عمان : دار البداية موزعون وناشرون، 2012)، ص 18.

2 – المكي زبيدي، خليل شرقي، عمر عطاالله." **اقتصاد المعرفة ... الواقع ومتطلبات التحول (التجربة الماليزية نموذجا)** " (ورقة مقدمة للملتقى الدولي الموسوم ب الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة حمة لخضر الوادي، 02-03 ديسمبر 2019. ص 340.

3 – عفونة، **التعليم المبني على اقتصاد المعرفة**، 18.

4 – عبد المنعم، قعلول، **اقتصاد المعرفة**، 11.

مما سبق من التعاريف التي تطرقت لمصطلح اقتصاد المعرفة يتبين أن اقتصاد المعرفة هو ذلك النمط الاقتصادي الحديث الذي يركز على المعرفة في العملية الاقتصادية، وذلك من خلال انتاج المعرفة واستثمارها والعمل على نشرها وتداولها من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.

ثانيا: التحولات التاريخية لاقتصاد المعرفة :

ظهر مصطلح اقتصاد المعرفة أواخر الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين من خلال نتائج أبحاث " **داركر** " و" **ماكلوب** " حيث ارتبط المفهوم بشكل كبير بالصناعات المبتكرة ودورها الاقتصادي.

إن مصطلح اقتصاد المعرفة لم يتم تحديد مفهوم موحد له نظرا لصعوبة ضبطه فهو متداخل مع العديد من المصطلحات المشابهة له، ويرجع المفكر " **داركر** " ظهور اقتصاد المعرفة الى ظهور ادارة و عمال المعرفة من خلال التحول من الاعتماد على القوة العضلية الى القوة العقلية، و من الاعتماد على الاصول التقليدية الى الاعتماد على الاصول اللامادية في عمليات الانتاج.[1]

إن ظاهرة اقتصاد المعرفة يرتبط ظهوره اساسا بتأثيرات التطور الكبير الذي يشهده العالم الحالي بفعل تأثير الثورة المعلوماتية والتكنولوجية، وبالرغم من أن ظاهرة اقتصاد المعرفة تعتبر ظاهرة حديثة الا أن واقعها وممارساتها قديم قدم الظاهرة الانسانية فالمعرفة لازمت التطور البشري منذ القدم وكان لها تأثير على حياة الانسان.[2]

لقد تحول المجتمع البشري عبر مراحل وعقود طويلة من مجتمع تقليدي الى المجتمع معرفي، حيث المتتبع لتطور لمسار البشرية التاريخي يدرك ان مراحل هذا التطور تميز وتأثر بالتحولات والمظاهر التي سادت في كل مرحلة من هذه المراحل، وما

1- SHAHRAZADG,HADAD " **KNOWLEDGE ECONOMY: CHARACTERISTICS AND DIMENSIONS**, " MANAGEMENT DYNAMICS IN THE ECONOMY 02 (2017): 207

2 - مراد علة، " **جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصادية المعرفة – دراسة نظرية تحليلية** " (ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد الاسلامي النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من منظور اسلامي، الدوحة – قطر، 18-20 ديسمبر 2011)، ص 03.

يطبعها عن غيرها من أحداث وتطورات تميز تلك الفترة أو المرحلة، فعلى سبيل المثال ففي المراحل الأولى للبشرية شاع وذاع في تلك الحقبة استخدام الحجارة في مختلف نواحي الحياة اليومية فأطلق عليها العصر الحجري، وعلى هذا النحو فقد ربط المؤرخون تطور المجتمعات البشرية بثلاث مراحل اساسية شكلت اهم حقب تطور الحياة الانسانية وهي : ثورة الزراعة – ثورة الصناعة – ثورة المعرفة والتي يطلق عليها حاليا " التحول الثالث ".[1]

و يرى الباحثين الأمريكيين بالمركز الاستراتيجي للدراسات الاقتصادية " **جون هوتون**" JUNE HUTTON و " **بيتر شيهان**" PETR SHEAHAN **إلى** أن هناك عاملين أساسين ساهما في بلورة اقتصاد المعرفة وهما:[2]

– **تزايد كثافة المعرفة** KNOWLEDGE INTENSITY في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، والتسارع نحو ما يعرف بالتغيير التكنولوجي TECHNOLOGICAL CHANGE.

– **العولمة الاقتصادية** وما نتج عنها من الغاء للرسوم الجمركية وتجاوز للحدود التقليدية، والتي يسرت حركة التدفقات المالية والخدماتية بين الدول وكذلك الانفجار الحاصل في تكنولوجيا الاتصال.

أما أستاذ الاقتصاد السياسي الفرنسي "**جيروم فيسنتي**" فيضيف عاملين آخرين ساهما في نشوء اقتصاد المعرفة وهما: تزايد أهمية ما يسمى بالأصول المعنوية والمتمثلة في الرأسمال الفكري والبحوث والاختراعات والتي تعتبر من أهم مرتكزات الاقتصاد المعرفي بخلاف الاقتصاد التقليدي المرتكز على الأصول المادية كالعمالة ورأسمال، إضافة الى نماء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (قواعد بيانات، شبكات انترنيت، مواقع تواصل)، الأمر الذي أدى إلى كثرة الاختراعات وتزايد الإبداع لدا الإنسان المعاصر.[3]

---

1 – نفس المرجع، ص 03.

2 - JOHN HOUGHTON, PETER SHEEHAN, **A PRIMER ON THE KNOWLEDGE ECONOMY VICTORIA : CENTRE FOR STRATEGIC ECONOMIC STUDIES, 2000**), P02

3 - IBID,p02.

الجدول رقم 02: مراحل و مميزات اقتصاد المعرفة.

المرحلة	المميزات
الاقتصاد الزراعي	– احتراف الزراعة بعد تعرف الانسان على النباتات والغذاء في بيئته. – تكون مجتمعات تعتمد على الارض لإشباع الحاجات الاساسية باستخدام الموارد المتاحة. – تكون مجتمعات كبيرة لديها نظم ادارية وسياسية مناسبة لتطورها.
الاقتصاد الصناعي	– ظهرت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وظهور الثورة الصناعية في بريطانيا. – اكتشاف الآلة البخارية والتي حلت محل الجهد العضلي حيث شكلت قفزة هامة في اقتصادات العديد من الدول.
الاقتصاد المعرفي	– ظهوره بداية الربع الاخير من القرن العشرين. – الاعتماد على الثورة المعرفية والعلمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. – تحول المعرفة لمورد اساسي من الموارد الاقتصادية، وتحولها لثروة وقوة.

المصدر: المكي زبيدي، خليل شرقي، عمر عطاالله. " **اقتصاد المعرفة ... الواقع ومتطلبات التحول (التجربة الماليزية نموذجا)** " (ورقة مقدمة للملتقى الدولي الموسوم ب الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة حمة لخضر الوادي، 02-03 ديسمبر 2019)،341.

المطلب الثالث: خصائص ومقومات اقتصاد المعرفة

يتسم اقتصاد المعرفة بالعديد من الخصائص والمقومات تجعل منه نمط اقتصادي يختلف عن باقي الانماط الاقتصادية الأخرى.

أولا: الخصائص

يبنى اقتصاد المعرفة من خلال التطور التكنولوجي والمعلوماتي الذي يشهده العالم الحالي، ومن خلال التدفق الهائل للبيانات، وزيادة عمليات التجديد والابتكار والابداع في شتى نواحي الحياة، فاقتصاد المعرفة ارتبط مفهومه بحسن استغلال التكنولوجيات والمعارف في سبيل تحقيق نشاط اقتصادي فعال يخلق فرص العمل وإتاحة مصادر جديدة لتعظيم الثروة لم تكن متاحة في الاقتصاديات التقليدية، وبالتالي في خضم هذا النمط الاقتصادي ظهرت مفاهيم وأبعاد جديدة للمعرفة ورأس المال مثل: رأس المال الفكري ورأس المال المعرفي ورأس المال البشري وغيرها من المفاهيم، وبالتالي فإن لاقتصاد المعرفة خصائص وميزات تجعله يختلف عن باقي الاقتصاديات الأخرى يمكن أن نذكر منها الخصائص التالية:[1]

– الاستخدام الكثيف للمعرفة بشقيها العلمي والعملي والتي تسهم في زيادة كفاءة الاقتصاد وتعمل على تطويره؛

– الاعتماد على الموارد البشرية المؤهلة، واستخدام رأس المال الفكري في تكوين والثروات المتجددة؛

– يعتمد اقتصاد المعرفة بالدرجة الأولى على الجهود الفكرية وتنمية الإبداع وتقليل الاعتماد على الجهد العضلي؛

– من اهم خصائص اقتصاد المعرفة أنه يخضع لقانون تزايد العوائد وبالتالي تنقص التكاليف بدلا من زيادتها؛

1 – عامر بشير،" **دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك . دراسة حالة الجزائر**" (اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011 – 2012)، ص 36– 37.

– يتسم اقتصاد المعرفة بالسرعة في انتاج ونشر وتخزين المعرفة باعتبارها المورد الاساسي الذي تقوم عليه هذا النوع من الاقتصاديات؛

– يتسم اقتصاد المعرفة بالمرونة والافتراضية فهو يعتمد في نشاطه على اسواق ومنشآت افتراضية تلغى الحدود الزمانية والمكانية، وتزدهر في ظله التجارة والعملات الالكترونية؛

– تفعيل عمليات البحث والتطوير والتوظيف اللامحدود لتكنولوجيات المعلومات والاتصال، الأمر الذي أدى إلى استحداث أنماط وظائف جديدة وعلى النقيض تناقصت أهمية بعض الوظائف الاخرى؛

– يتسم اقتصاد المعرفة بالقدرة على تحقيق النمو المستدام وذلك بفعل التراكم المعرفي (المعرفة المتجددة)؛

– زيادة قيمة المنتجات غير المادية.

الجدول رقم 03: خصائص اقتصاد المعرفة مقارنة بالاقتصاد الزراعي والصناعي.

الخصائص	الاقتصاد الزراعي ما قبل 1800	الاقتصاد الصناعي 1800-1957	الاقتصاد المعرفي 1957 الى اليوم
التقنية المسيطرة	المحراث	الآلة	الحاسوب
العلم	الهندسة المدنية	الهندسة الميكانيكية	الهندسة الحيوية
الهدف	البقاء	الثروة المادية	النمو الشخصي
المخرجات	الطعام	البضائع	معلومات – معرفة
المصادر الاستراتيجية	الارض – العمالة – رأس المال	رأس المال المادي	رأس المال الفكري
شكل المنظمة	العائلة	المؤسسة	الشبكات
مصدر الطاقة	الحيوانات	البترول	العقل
الشراكة	أفراد – الارض	أفراد – الآلة	أفراد – أفراد

المصدر: مركز الخليج للأبحاث المعرفة للجميع، مركز التواصل والمعرفة المالية، " **الاقتصاد المعرفي**،" المملكة العربية السعودية، ص 06.

أما الدكتور" **جمال داود سلمان** " فيلخص أهم سمات وخصائص اقتصاد المعرفة في بعض ما تعد آثار سلبية لاقتصاد المعرفة أو مخاطر وأزمات المعلوماتية في العصر الحالي:[1]

– كثرة المخاطر الاقتصادية والمالية وذلك بفعل ازدهار التكنولوجيا في التسعينات وبداية الالفية الجديدة الامر الذي ادى ارتفاع معدلات البطالة إلى اكثر من 15% من قوة العمل حيث أن هذه الظاهرة تعاني منها الاقتصاديات المتقدمة والنامية؛

– تزايد الأثار النفسية بفعل القلق والتوتر وزيادة المخاطر المرتبطة بالاستخدام المفرط بشبكات النت وشبكات تناقل الاخبار والافكار الجيدة والسيئة؛

– تناقص الولاء للغير وللسلع بسبب التنوع في الاسواق وتغير سلوك المستهلك المرتبط بالنوعية والسعر؛

– انفتاح أوقات العمل وتناقص أوقات العطل والفراغ ففي اقتصاد المعرفة والتسهيلات التي تمدها التكنولوجيا الحديثة جعلت من العمل غير مرتبط مكانيا أو زمانيا بالدوام أو المؤسسة.

وهناك سمات وخصائص أخرى لاقتصاد المعرفة نذكر منها ما يلي:[2]

– من سمات اقتصاد المعرفة أن السوق فيه سوق عرض وليس سوق طلب، حيث انه هو الذي ينشئ العرض وحين يصبح العرض كبير ينشئ الطلب؛

– يتسم اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد مخاطر من خلال سيادة حالة عدم اليقين وصعوبة تقييم الاصول غير المادية، وقيمتها تنخفض بظهور معارف وتقنيات جديدة؛

– تزايد ادوار شركات انتاج التقنية والمعرفة والابتكار والبحث والتطوير؛

– صعوبة تطبيق القوانين والقيود والضرائب في الاقطار الوطنية، لأن المعرفة تتسم بالشمول والعالمية، وبالتالي هيمنة العولمة الاقتصادية؛

---

1 – سلمان، **اقتصاد المعرفة**، 07 – 08.

2 – أماني صلاح محمود، " **مؤشر اقتصاد المعرفة ودوره في قياس التنمية المستدامة في مصر**،" مجلة مصر المعاصرة عدد 537 (2020): ص 07.

– اعتماد التعلم والتدريب المستمرين واعادة التدريب، التي تضمن للعاملين مواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة؛[1]

– يتسم اقتصاد المعرفة بارتفاع مداخيل صناع المعرفة من خلال ارتفاع مؤهلاتهم وتعدد خبراتهم؛[2]

– اقتصاد المعرفة من اهم سماته انه اقتصاد رقمي؛[3]

وبعد عرض خصائص وسمات اقتصاد المعرفة الجدول التالي يبين اهم الفروقات بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد التقليدي:[4]

جدول رقم 04 : الفرق بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد التقليدي.

الاقتصاد التقليدي	اقتصاد المعرفة
– الاستثمار في رأس المال المادي	– الاستثمار في رأس المال المعرفي
– الاعتماد على الجهد العضلي	– الاعتماد على الجهد الفكري والمعرفي
استقرار الاسواق في ظل منافسة تسيطر عليها البيروقراطية السلطوية	حركية الاسواق وتنافسيتها
. الآلة المحرك الرئيس للاقتصاد الصناعي	الرقمنة محرك الاقتصاد التقليدي
الهدف من الاقتصاد التقليدي التوظيف الكامل للقوى العاملة دون تحديد مهارات خاصة للعاملين	الهدف من اقتصاد المعرفة وضع قيمة حقيقية للأجور واستخدام الكفاءات ذات المهارة العالية مع استخدام التعليم والتدريب المستمر
يعتبر اقتصاد ندرة حيث تنقص الموارد بالاستخدام	يعتبر اقتصاد المعرفة اقتصاد وفرة تزداد موارده بكثرة الاستخدام
تتزايد في الاقتصاد التقليدي التكاليف	في اقتصاد المعرفة تتناقص التكاليف
العلاقات بين الادارة والقوى العاملة تتسم بالاستقرار	العلاقات بين الادارة والقوى العاملة تتسم بعدم الاستقرار ويتنافى مع التوظيف مدى الحياة
الارتباط بالزمن والمكان	غير مرتبط بزمن ومكان محدد

1 – علة، **جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة**، 13.

2 – نفس المرجع .

3- HADAD, " **KNOWLEDGE ECONOMY, " 210**

4 – علة، **جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة**، 18.

المصدر: مراد علة،" **جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصادية المعرفة – دراسة نظرية تحليلية**"(ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد الاسلامي النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من منظور اسلامي، الدوحة – قطر، 18–20 ديسمبر 2011)، 18.

ثانيا: المقومات

تسعى مختلف الدول والحكومات إلى الارتقاء باقتصاداتها الوطنية إلى اقتصادات معرفية، تسعى من خلالها تحقيق النمو الاقتصادي الذي يساهم ويساعدها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ومن هذا المنظور فإن التحول نحو اقتصاد المعرفة يتطلب توفر بعض الشروط والمقومات نذكر منها:

– اعادة هيكلة الانفاق العام والعمل على ترشيده، وذلك من خلال تخصيص ميزانيات هامة تساعد على الرقي بالمعرفة والتعليم بكافة مستوياته وأطواره، مع العمل على إنشاء مراكز للبحث والتطوير وتفعيلها، فعلى سبيل المثال تنفق الولايات المتحدة الامريكية في ميادين البحث والابتكار أكثر ما تنفقه جميع الدول المتقدمة وهو ما يفسر تطور وقوة الاقتصاد الامريكي؛[1]

– الاهتمام بالرأس المال البشري، وخلق مناخ ملائم لكسب المعرفة باعتبارها أهم عناصر الانتاج في اقتصاد المعرفة؛[2]

– وعي المستثمرين والشركات وصناع القرار بأهمية اقتصاد المعرفة، فالشركات العالمية الكبرى تساهم في عمليات تمويل تعليم وتدريب العاملين لديها للرفع من مستوى ادائهم وتحفزهم على الابداع، كما يجب على هذه الشركات تخصص جزءا من استثماراتها للبحث والابتكار وتطوير مؤهلات العاملين؛[3]

إن الاستخدام المستدام وخلق المعرفة يعدان أساس التنمية الاقتصادية، وبواسطتهما يتحول الاقتصاد من اقتصاد تقليدي الى الاقتصاد المعرفي، حيث تستخدم المعرفة

1 – خالد أحمد علي محمود، **العولمة واقتصاد المعرفة في ظل اليقظة التكنولوجية والذكاء الاقتصادي** (الاسكندرية مصر : دار الفكر الجامعي، 2019)، ص44.

2 – نفس المرجع، ص 45.

3 – نفس المرجع.

كمحرك رئيسي لعملية النمو الاقتصادي، وتكتسب فيه المعرفة وتنشر بشكل فعال يعزز التنمية الاقتصادية وهذا لا يتأتى إلا من خلال تواجد وتوفر الركائز والمقومات التالية:[1]

1- العمالة الماهرة SKILLED LABOR:

إن توفر عمال يتمتعون بقدر كافي من التعليم والتكوين الجيد غاية في الاهمية لخلق واكتساب ونشر واستخدام المعرفة، حيث تزيد من الانتاجية وتسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، ولا يتأت ذلك الا عن طريق توفير بنية وقواعد وتشريعات وسياسات تعليمية متطورة على جميع المستويات، ابتداء بالتعليم الابتدائي الى غاية التعليم العالي، وهذا الامر يتطلب لصانع القرار في المنظومة التعليمية لتوفير طواقم تعليمية تتسم بالجودة والكفاءة العالية، لأن مخرجات العملية التعليمية بكافة اطوارها أولا وأخيرا هي التي يكون على عاتقها انتاج ونشر واستخدام المعرفة.[2]

2- نظام ابتكار فعال AN EFFECTIVE INNOVATION SYSTEM:

تشير النظرية الاقتصادية الى أن التقدم التقني هو مصدر رئيسي لنمو الانتاجية، ونظام الابتكار هو شبكة من المؤسسات والقواعد والاجراءات التي تؤثر على الطريقة التي يكتسب بلد ما إنشاء ونشر واستخدام المعرفة وذلك عن طريق الجامعات ومراكز البحث العامة والخاصة، ومراكز الفكر السياسية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والتي تعد جزء من نظام الابتكار، حيث أن نظام الابتكار الفعال يوفر بيئة للبحث والتطوير لإنتاج سلع وخدمات ومعارف جديدة يقوم عليها اقتصاد المعرفة.[3]

3- توفر بنى أساسية للمعلومات ANDEQUATE INFORMATION

: INFRASTRUCTURE

إن توفر بنى تحتية لشبكة المعلومات والاتصال أصبح شيئا هاما وضروريا في ظل الاستخدام الكبير لأجهزة الحاسوب والهواتف النقالة ومواقع التواصل المختلفة، حيث تعد

1- DEREK H CHEN, CARL J DAHLMAN, **IHE KNOWLEDGE ECONOMY, IHE KAM METHODLOGY AND WORLD BANK OPERATIONS**, IHE WORLD BANK, WASHINGHTON, U S A, 2005, P 4

2- IBID, P 05

3 - IBID, P 06

هذه الوسائل الأداة والعصب الحيوي المحرك للاقتصاد الجديد، من خلال مساهمتها في نشر المعارف والعلوم وكذا التخزين والنشر والاستخدام، ويعرف البنك الدولي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنها مجموع الاجهزة والبرامج والشبكات و وسائط لجمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها ونقلها وعرضها في اشكال متعددة، وتعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العمود الفقري لاقتصاد المعرفة وهو اداة فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة حيث تمتاز بقلة التكاليف نسبيا وقدرتها على تجاوز حدود المكان والزمان.[1]

4- توفر نظام اقتصادي مؤسساتي ومحفز A CONDUCTIVE ECONOMIC AND INSTITUTIONAL REGIM :

لكي يتم الانتقال السليم لاقتصاد المعرفة وجب توفر لدى الفاعلين الاقتصاديين كالمستثمرين ورجال الأعمال الحوافز لاستخدام وخلق المعرفة، كما يجب أن تتسم السياسات الاقتصادية للدولة بالتنظيم والشفافية، و الانفتاح والحرية على السوق والتجارة الدولية، وكذا وجب على النظام الاقتصادي تشجيع المؤسسات الناشئة وريادة الاعمال التي تحفز الأفراد على تطوير قدراتهم العلمية والمعرفية، كما أن الاستقرار العام للاقتصاد الكلي من خلال التحكم بمعدلات التضخم، وتحرير الاسعار وثبات سعر الصرف حيث يعكس استقرار العملة الوطنية، كما يشترط قدرة النظام المالي على تخصيص الموارد للاستثمار واعادة توزيع الاصول من الشركات الفاشلة الى الشركات الواعدة.[2]

كما تشمل ميزات النظام المؤسساتي وجود حكومة تطبق كافة معايير الحوكمة بأبعادها المتعددة، من خلال خضوعها للمساءلة ومكافحة شتى اشكال الفساد، كما يجب أن تحض بنظام قانوني يدعم ويفرض القواعد الاساسية لمنظمة التجارة الدولية حيث يعمل على حماية الملكية وحقوق الملكية الفكرية ويطبقها بقوة القانون لأن بدون حماية الملكية الفكرية ستؤثر سلبا على اداء العلماء والباحثين بشكل عام.[3]

1 - IBID, P 07
2 - IBID, P 08
3 - IBID.

الشكل رقم 04 : مقومات اقتصاد المعرفة.

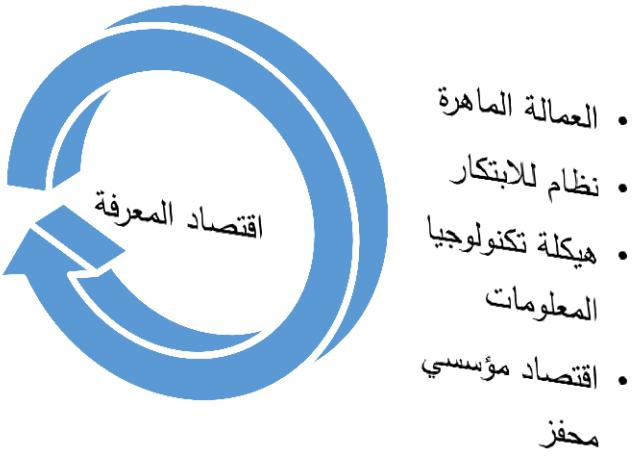

المصدر:

- DEREK H CHEN, CARL J DAHLMAN, **IHE KNOWLEDGE ECONOMY, IHE KAM METHODLOGY AND WORLD BANK OPERATIONS**, IHE WORLD BANK, WASHINGHTON, U S A, 2005, P 4-8.

أما الدكتور" **بسام عبد الهادي عفونة** " يرى أن اقتصاد يجب أن يستند ويرتكز على المرتكزات الأربع التالية:[1]

1- **الابتكار(البحث والتطوير)**:هو نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

2- **التعليم:** يعد التعليم حاجة اساسية للعملية الانتاجية، وخلق تنافس اقتصادي، حيث يستلزم على الأنظمة والحكومات توفير يد عاملة ماهرة مؤهلة ومبدعة، ورأسمال بشري قادر على استيعاب عمليات دمج التكنولوجيا الحديثة في العملية الانتاجية، فضلا عن المهارات الابداعية ضمن المناهج التعليمية وبرامج التعليم مدى الحياة.

3- **البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** تسهل هذه الأخيرة نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، بغية دعم الأنشطة الاقتصادية، وتحفيز المشاريع على خلق قيمة مضافة عالية.

1 - عفونة، **التعليم المبني على اقتصاد المعرفة**، 21.

4- **الحاكمية الرشيدة:** تقوم هذه الاخيرة على اسس اقتصادية متينة توفر اطار قانوني وسياسي يعمل على زيادة الانتاجية والنمو، وتشمل السياسات الهادفة الى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر اتاحة وسهولة، وكذا تخفيض الرسوم الجمركية على منتجات التكنولوجيا وكذا زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم 05 : ركائز الاقتصاد المعرفي.

المصدر: بسام عبد الهادي عفونة، **التعليم المبني على اقتصاد المعرفة** (عمان : دار البداية موزعون وناشرون، 2012)، ص 21.

المطلب الرابع: مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة

إن مسألة قياس تحول دولة ما نحو اقتصاد المعرفة عملية في غاية التعقيد والصعوبة، حيث عادة ما ترتبط هذه العملية بالعديد من المؤشرات المركبة والمتداخلة فيما بينها، ولقد وضعت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية مؤشرات خاصة بها وذلك على حسب البيئة التي نشطت بها وكذا المعتقدات والاسس الايديولوجية والاقتصادية التي تقوم عليها تلك المنظمات والهيئات .

ومن بين المنظمات والهيئات التي وضعت معايير ومؤشرات لاقتصاد المعرفة نجد معهد البنك الدولي من خلال وضعه لمؤشر يقيس مدى تقدم دولة ما نحو اقتصاد المعرفة، حيث يطلق على هذا المؤشر " **منهجية تقييم المعرفة** " لقياس مقدرة الدول على انتاج ونشر المعرفة (مؤشر البنك الدولي **KAM 1995**) حيث يتم قياس هذه المؤشرات من 0 الى 10 وبالتالي فإن **KAM** تعتبر اداة تفاعلية لإنتاج مؤشر المعرفة من خلال ست انماط رئيسية وهي:[1]

- **بطاقة الاداء الاساسية:** تستخدم اربع ركائز اساسية وهي الابتكار (البحث والتطوير)، التعليم، البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، الحاكمية الرشيدة؛

- **بطاقات الاداء الخاصة:** تسمح باختيار أي مجموعة من المتغيرات ومقارنة لا تزيد على ثلاث دول في آن واحد؛

- **مؤشرات المعرفة:** يتضمن مؤشرين اساسين وهما : مؤشر المعرفة ومؤشر اقتصاد المعرفة؛

- **المقارنة الزمنية:** حيث تسمح هذه المؤشر على عرض تطور الدول في ركائز ومقومات اقتصاد المعرفة من احدث سنة الى غاية سنة 1995؛

- المقارنة بين الدول: عن طريق الرسوم البيانية بين اكثر من 20 دولة في اهم مؤشرات اقتصاد المعرفة؛

- **خريطة العالم:** يوفر خريطة للنظرة العالمية لاقتصاد المعرفة.

كما أن الاتحاد الاوروبي وضع مؤشر لقياس اقتصاد المعرفة حيث يعرف " ***بمؤشر اقتصاد المعرفة الاوروبي لإعادة الاعمار والتنمية*** " وقد اعده البنك الاوروبي للإنشاء والتعمير **EBRO**، حيث يشمل 46 دولة من بينها 38 دولة عضو مستثمر في البنك الاوروبي لإعادة الاعمار والتنمية، والثمانية الباقين اعضاء في " ***منظمة التعاون***

1 – زليخة كنيدة، محمد بوقموم، " **الاندماج في اقتصاد المعرفة : بين المتطلبات ومؤشرات القياس**"، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، عدد 06 (2018)، ص 521.

الاقتصادي والتنمية"، ويحتوي المؤشر الاوروبي على 38 مؤشر مقسم على اربع ركائز اساسية كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم 05: الركائز الاساسية لقياس مؤشر الابتكار حسب مؤشر اقتصاد المعرفة الاوروبي.

مؤسسات الابتكار	يضم العوامل المؤثرة على المؤسسات كالانفتاح الاقتصادي، الحوكمة .....
مهارات الابتكار	مهارات العاملين، والمهارات المتخصصة والخبرات
نظام الابتكار	يحتوي على مدخلات ومخرجات والعوامل التي تؤثر به
البنيـــــة التحتيـــــة لتكنولوجيا المعلومات	توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصال

المصدر: صورية ولد عامر، رشيد يوسفي،" **واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر من خلال المؤشرين العربي والعالمي**، " مجلة الاستراتيجية والتنمية عدد 01 (2023): ص 341.

اضافة الى المؤشرات السابقة المذكورة نجد "**مؤشر المعرفة العالمي** " والذي يعد من أهم المؤشرات التي يمكن أن نقيس بها اقتصاد المعرفة، حيث يعد إضافة هامة للرصيد المعرفي العالمي، المتعلق بالمؤشرات التنموية لما يوفره من بيانات مختلفة وذات مصداقية عالية، حيث يساعد هذا المؤشر الدول وصناع القرار على معرفة التحولات والتحديات التي تواجه الدول واقتصاداتها، ويتألف مؤشر المعرفة العالمي من سبع مؤشرات فرعية حيث ترتبط بعلاقات وثيقة وتفاعلية فيما بينها، كما ترتبط ببعضهما تنمويا ومعرفيا، فالارتباط جد وثيق بين نوعية رأس المال الفكري والمعرفي، وبناء اقتصادات معرفية صلبة تحقق تنمية مستدامة للدول والافراد ويحتوي مؤشر المعرفة العالمي على سبع مؤشرات قطاعية.[1]

1 - http://www.knowledge4all.com/ar/gki تم الاطلاع على الموقع بتاريخ : 2023/10/04.

الشكل رقم 06 : عناصر مؤشر المعرفة العالمي.

المصدر: http://www.knowledge4all.com/ar/gki تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2023/10/04.

وعموما يمكن الاعتماد في قياس اقتصاد المعرفة على ثلاث تصنيفات اساسية تجمع مختلف المؤشرات المعتمدة في الوقت الراهن وهي:

- **مؤشر العلم والتكنولوجيا.**
- **مؤشر المورد البشري.**
- **مؤشر نشر تكنولوجيا المعلومات الاتصالات.**

أولا : مؤشر العلم والتكنولوجيا

1- البحث والتطوير:

يقصد بالبحث والتطوير كل المجهودات المتضمنة تحويل المعارف المصادق عليها الى حلول فنية في صور اساليب أو طرق انتاج ومنتجات مادية استهلاكية أو استثمارية.[1]

1 – ابراهيم لجلط، وآخرون،" **دور البحث والتطوير في دعم البنية التكنولوجية لمنظمات الاعمال**، " مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة عدد 01 (2018): ص 122.

كما يقصد به ذلك العمل الابداعي الذي يتم على اسس نظامية لزيادة مخزون المعرفة بما في ذلك المعرفة بالإنسان والثقافة والمجتمع واستخدام ذلك المخزون لاستنباط تطبيقات جديدة.[1]

وتنتشر في اقتصاديات المعرفة مخابر البحث والتطوير، حيث تولي لها الحكومات والدول عناية خاصة، وتدريجيا أصبحت أنشطة البحث والتطوير من أهم العناصر التي تؤدي الى التطور التكنولوجي، حيث أصبح أداة لتطوير المعارف التكنولوجية والتي ترتكز على عمليات الابداع، كما يعمل نشاط البحث والتطوير على توسيع انشطة الاستثمارات المادية والبشرية.[2]

إن مؤشر البحث والتطوير من أهم المؤشرات التي تبين مدى التطور الاقتصادي اللامادي الذي يميز دولة ما، وما يدعم ارتفاع أو انخفاض هذا المؤشر في بلد ما هي نمط السياسات الحكومية الداعمة أو المقصرة في تنمية البحث والتطوير في الجامعات ومراكز البحث فعلى سبيل المثال فإن دولة ألمانيا أنفقت بنسبة 3.13% من الناتج المحلي سنة 2018، أما دولة اليابان ففي نفس السنة ذاتها أنفقت بنسبة 3.28%، والجزائر أنفقت بنسبة 0.54% في سنة 2017.[3]

والجدول التالي يوضح أكثر التباين في نسبة الإنفاق من الناتج المحلي على البحث والتطوير لسنة 2018 في بعض دول العالم حسب موقع البنك الدولي.

1 – نفس المرجع.

2 – كمال منصوري، عيسى خليفي، " **اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة المقومات والعوائق**، " مجلة اقتصاديات شمال افريقيا عدد 04 (2006): ص 56.

3– https://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS اطلع على الموقع بتاريخ 2022/01/30.

جدول رقم 06: نسبة الانفاق من الناتج المحلي الاجمالي على البحث والتطوير لسنة 2018 لدول مختارة.

الدولة	الصين	الدنمارك	موريطانيا	و. م . أ	فنزويلا	كوريا ج
النسبة	%2.14	%3.03	%0.01	%2.83	%0.34	%4.53

المصـــــدر: https://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS اطلــع علــى الموقــع بتــاريخ 2022/01/30.

والملاحظ من خلال عرض بيانات هذا الجدول أنه يجد تباين واضح في قيمة النسب المسجلة بين الدول المذكورة، وذلك راجع الى اختلاف توجهات واستراتيجيات الدول الخاصة بقطاع التعليم العالي والبحث والتطوير، وهذا الاختلاف في الاهتمامات أثر بالسلب والإيجاب على تطور وتخلف اقتصاد كل دولة عن الاخرى.

2- مؤشر الابتكار والابداع:

يعد مؤشر الابتكار والابداع من أهم مؤشرات الدالة على اقتصاد المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة، حيث يحظى هذا المؤشر بأهمية كبرى في الدول المتقدمة، ومصطلحي الابتكار والابداع مصطلحين مختلفين من حيث التعبير لكنهما غالبا ما يؤديان لنفس المعنى، الا أن المفكرين المتخصصين يميلون الى التفريق بين المصطلحين، حيث يرون أن الابتكار يرتبط باستكشاف جديد ومميز، أما الابداع فيرتبط بتجسيد تلك الفكرة على أرض الواقع.[1]

وفي الاقتصاد الحديث لم يعد الابتكار عاملا حاسما للقيمة المضافة فحسب، بل صار احد ركائز النمو والتوظيف الأمثل للموارد المتنوعة، وذلك على المستوى المؤسساتي او الوطني او الاقليمي او الدولي، فالابتكار يؤدي الى تنمية نماذج أعمال

1 – اسيا الطويل، دليلة تيتام، " **الابتكار والابداع في قطاع المقاولات دراسة حالة التجربة الوطنية وتجارب دولية رائدة** "، مجلة الابداع عدد 01 (2019): ص 114.

حديثة، ويعزز القدرة التنافسية والتي هي الاعمدة المشكلة لاقتصادات يمكن أن تحقق مستويات جديدة من الانتاجية وتحقيق النمو.[1]

ويعتبر الاختراع من أهم مظاهر الابتكار والابداع في عصر اقتصاد المعرفة، حيث يعرف هذا المؤشر نموا في الدول المتطورة وذات الاقتصادات التي تشهد نموا كبيرا والذي يرتكز على تطوير البحوث و الإبداع و يشهد نسب معدلات انفاق ملائمة على البحث والتطوير والقدرة على التصنيع، والتكنولوجيا المعتمدة في كل دولة، وحسب تصنيف "المنظمة العالمية للملكية الفكرية"* فإن تصنيف الدول الأوائل لسنة 2021 فقد احتلت كوريا الجنوبية الصدارة، وتليها سنغافورة واحتلت المرتبة الثالثة سويسرا، أما عربيا فقد احتلت الامارات العربية المتحدة الصدارة، والجدول التالي يبين الدول الخمس الأوائل في مؤشر الابتكار العالمي:[2]

الجدول رقم 07: ترتيب الدول الخمس الأولى في مؤشر الابتكار العالمي سنة 2021.

01	02	03	04	05
كوريا الجنوبية	سنغافورة	سويسرا	المانيا	السويد

المصـــــدر: https://al-ain.com/article/ten-most-innovative-uae-first-arab اطلـــع علـــى الموقـــع بتـــاريخ : 2022/01/31.

3- البحوث والمنشورات العلمية:

تعد المنشورات العلمية من اهم المؤشرات التي تمكن من معرفة إمكانات الباحثين في دولة ما، حيث ان زيادة عدد المنشورات العلمية يظهر مدى العناية والاهتمام بهذا الجانب، كما تكشف قدرة الباحثين على تطوير أدائهم البحثي، والذي بدوره له دور في

1 - خوري، **الاقتصاد العالمي الجديد**، 302.

* المنظمة العالمية للملكية الفكرية : هي المنتدى العالمي للخدمات والسياسة العامة والتعاون والمعلومات في مجال الملكية الفكرية، وكالة من وكالات الامم المتحدة التي تمول نفسها بنفسها ويبلغ عدد أعضائها 193 دولة عضو.

2- https://al-ain.com/article/ten-most-innovative-uae-first-arab اطلع على الموقع بتاريخ:2022/01/31.

تطوير الاقتصاد الوطني، من جانب آخر فإن الانتاج العلمي الفعال يسهم في معالجة المشكلات وايجاد حلول للمشكلات المطروحة، لكن الجانب الكمي للمنشورات العلمية لا يجب أن يغلب الجانب النوعي وجودة البحوث العلمية والتي هي أساس تقدم الاقتصاد والمجتمع في الدول.[1]

وفي سنة صنفت الصين 2018 الأولى عالميا في عدد المنشورات العلمية بإنتاج مجموعه 528.263 مادة منشورة، وتليها الولايات المتحدة الامريكية ب 422.808 مادة منشورة، واحتلت المرتبة الثالثة والرابعة كل من الهند والمانيا تواليا، وبهذا تكون الصين قد أنتجت 20.67% من مجمل الانتاج العلمي العالمي في حين ان الولايات المتحدة الامريكية أنتجت نحو 16.54%.[2]

4- مؤشر ميزان المدفوعات التكنولوجي:

يعرف ميزان المدفوعات التجاري بأنه كل المدفوعات والايصالات التي تحدث بين الافراد المقيمين وغير المقيمين، من اجل الاستغلال المرخص للأصول المعنوية كحق الملكية وبراءة الاختراع، والعلامات المسجلة، وحق استخدام النماذج الاصلية، ويعد ميزان المدفوعات التكنولوجي مؤشر يستخدم لقياس معدل الاقتناء التكنولوجي من الخارج.[3]

ويتم الاقتناء التكنولوجي عبر الأشكال والنماذج التالية:

- نقل التكنولوجيا بواسطة التنازل عن براءة الاختراع، التراخيص .....؛
- نقل الرسوم : التنازل عن التراخيص، الوكالات التجارية؛
- تقديم الخدمات التقنية؛
- البحث والتطوير الصناعي.

1 - سميرة لوغيل، أحمد عبد الحكيم بن بعطوش،" **المؤسسات الجامعية واقتصاد المعرفة في الجزائر**،" المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية عدد (2020) : ص 189.

2- EURONEWS على الرابط https://arabic.euronews.com/2020/01/21/here-are-countries-leading-scientific-research-world-china-us-germany اطلع على الموقع بتاريخ 01/ 02/ 2022.

3 - مسعي، **اقتصاد المعرفة في الجزائر**، 163.

ويعد هذا المؤشر تعبيرا عن مدى مستوى الابداع في دولة أو اقتصاد ما، من خلال اعتباره يعبر عن حجم الابداع المصدر نحو الخارج، وكذلك معبرا عن حجم الابداع التكنولوجي المستورد من الخارج.[1]

ثانيا: مؤشر المورد البشري

يعتبر مؤشر المورد البشري من أهم مؤشرات اقتصاد المعرفة، فالاستثمار في العنصر البشري باعتباره من أهم ميزات وخصائص الاقتصاديات والمنظمات في العصر الحالي يعد من أهم مؤشرات الانتقال الى اقتصاد المعرفة، كما ان المورد البشري هو الثروة والمكسب الحقيقي الذي تنمو به المنظمات وتتوسع وترتكز عليه مؤهلاتها، من خلال حسن استثمار المهارات والخبرات التي يكتسبها الإنسان، لكي ترتقي وتتطور تحتاج في الكثير من الأحيان إلى صقل وتنمية وتحفيز لتقدم الافضل.

1- **التعليم والتدريب:** يتطلب اقتصاد المعرفة بذل جهود معتبرة في مجالات التعليم والتدريب، حيث أنه يرتكز على نماذج تعليمية وتدريبية حديثة تواكب التطورات الاقتصادية والمعرفية، والملاحظ أنه ازداد الطلب على نوعية العاملين في مجالات المعرفة والمعلوماتية حيث يتطلب نوعا من التكوين المستمر، الذي يساير الثورة المعرفية والتكنولوجية التي تمد العالم بمختلف المستجدات، ومن هذا الأساس تعد "*الأمية المعلوماتية*" من أكبر معيقات التقدم في العصر الحالي خاصة في الدول التي تعاني سياساتها التعليمية من معوقات وتأخر في السياسات، والملاحظ في مختلف الدول التي تبنت اقتصاداتها المعرفة والمعلوماتية كأساس لخلق الثروة والقيمة المضافة أنها تعتمد على التعليم والتدريب مدى الحياة والذي هو أساس رأس المال البشري وبه تمكنت من مواكبة التطورات والتحديات المرتبطة باقتصاد المعرفة.[2]

1 – نفس المرجع، ص 164.

2 – عفونة، **التعليم المبني على اقتصاد المعرفة، 58.**

ان مؤشر التعليم والتدريب يبين مدى اهتمام السياسات الحكومية بعامل التعليم والتدريب وذلك بهدف تطوير المؤهلات العلمية والفنية للعاملين، كم أنه يوضح مدى اهتمام صانع القرار في الدولة بمسألة اللحاق بركب الأمم المتقدمة والمتطورة، وحسب مؤشر " دافوس " لسنة 2021 فإن الدول الداعمة للسياسات التعليمية الكفؤة هي التي تحتل ريادة التصنيف العالمي كما هو موضح في الجدول التالي:[1]

الجدول رقم 08 : ترتيب الدول العشر الأوائل في التعليم حسب مؤشر دافوس العالمي.

الدولة	التصنيف العالمي
كوريا الجنوبية	المرتبة الأولى عالميا
اليابان	المرتبة الثانية عالميا
سنغافورة	المرتبة الثالثة عالميا
قطر	المرتبة الرابعة عالميا
فنلندا	المرتبة الخامسة عالميا
الولايات المتحدة الامريكية	المرتبة السادسة عالميا
كندا	المرتبة السابعة عالميا
هولندا	المرتبة الثامنة عالميا
ايرلندا	المرتبة التاسعة عالميا
بولندا	المرتبة العاشرة عالميا

المصدر : https://gnram.com/events-and-news/p141.html اطلع على الموقع بتاريخ : 2022/02/04.

2- مخزون رأس المال البشري : يرتبط التقدم الاقتصادي والأداء الفعال للوحدات والمنظمات في عصر اقتصاد المعرفة، على حسن استغلال المورد البشري، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعرف رأس المال البشري بأنه *" كل ما يزيد من إنتاجية العمال*

1 - https://gnram.com/events-and-news/p141.html اطلع على الموقع بتاريخ : 2022/02/04.

والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها، أي من خلال العلم والخبرة " [1]

إن رأس المال البشري هو مجموع المعارف والخبرات والمهارات التي يختص بها العنصر البشري ومن أهم ميزاته ومزاياه أنه متفرد وغير متاح للنسخ والتقليد على خلاف برامج الأعمال الأخرى مثل المعدات والتقنيات والبرامج المختلفة والتي عادة ما تكون قابلة للنسخ والتقليد.[2]

ولتقدير مخزون رأس المال البشري توجد ثلاث مقاربات وهي:[3]

1- المقاربة الأولى تركز على قياس مستوى تدريب السكان ومدى قابليتهم الفكرية؛

2- المقاربة الثانية تركز على قياس مهارات الراشدين مباشرة؛

3- المقاربة الثالثة تركز على تحديد اهم الفروقات التي تميز عائدات الراشدين التي تبدو مرتبطة بخصائص فردية خاصة وعلى تقدير القيمة التجارية لهذه الخصائص ومن ثم تحديد القيمة الاجمالية لمخزون الرأس مال البشري.

3-الاستثمار في رأس المال البشري: لقد طرأت تغييرات كبيرة في الوقت الحالي على العديد من المفاهيم المرتبطة اساسا بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن بين المفاهيم التي حدث على مفهومها تغير هو الاستثمار، حيث إن الاستثمار تجاوز المفهوم التقليدي المرتبط في الاستثمار في الأصول المادية، بل ظهر مفهوم آخر للاستثمار مرتبط بالإنسان والفكر والمعرفة والمهارات، حيث حققت العديد من الدول معدلات نمو عالية بفعل حسن الاستثمار في رأس المال البشري والفكري، وما يميز هذا الاستثمار أنه لا يتطلب تكاليف عالية مثل الاستثمار المرتبط بالأصول المادية، فدول مثل الصين واليابان ودول جنوب شرق آسيا قامت بتطوير عمليات التدريس والتعليم وفتحت معاهد وجامعات

1 – فوزية قديد،" **الاستثمار في رأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة**،" مجلة دراسات اقتصادية عدد 03 (2012):. ص 250.

2 – عامر، **دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك**، 44.

3 – نفس المرجع.

لتحقيق التنمية الإنسانية، وكذا طورت معاهد التكوين بهدف تطوير اداء العاملين، ومواكبة سير التطورات المعرفية الراهنة، حيث حققت تقدما كبيرا في مجالات الاستثمار المعرفي.[1]

ثالثا : مؤشر نشر تكنولوجيا المعلومات الاتصالات

ازدادت أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الارتقاء بتنمية الاقتصاديات الحديثة، فهذه التكنولوجيات تم خلقها في قطاعات اقتصادية تجسد الإبداع والابتكار المعرفي من جهة، ومن جهة أخرى هذه التكنولوجيات في حد ذاتها تعمل على إنتاج ابتكارات جديدة، وتساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إنتاج ونشر وتخزين المعارف، وبالتالي فإن مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أهم المؤشرات التي تقاس بها الإمكانات المتاحة لدولة ما للولوج للاقتصاد المعرفي والثورة المعلوماتية[2]، ومن هذا المنظور فقد اقترح" *مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية* " أربع مؤشرات رئيسة لبناء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهي: مؤشر الربط(الاتصال)، مؤشر الوصول (الولوج)، (مؤشر السياسة)، (مؤشر الاستخدام) والجدول التالي يوضح أكثر هذه المؤشرات.[3]

1 – هندة مدفوني، "**الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة . دراسة حالة بعض الجامعات الجزائرية** "(أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2016 – 2017)، ص 140.

2 – مسعي، **اقتصاد المعرفة في الجزائر**، 165.

3- UNITED NATION CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT, **INFORMATION TECHNOLOGIES DEVELOPMENT INDICES,** UNITED NATION, NEW YORK, 2003, P 9

الجدول رقم 09: مؤشرات هياكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المؤشر	القياس	المصادر
1.الإتصال	– مستضيفو الانترنت للفرد. – عدد الحواسيب الشخصية للفرد. – الخطوط الهاتفية الرئيسة للفرد. – عدد مشتركي الهواتف النقالة لكل فرد.	*الاتحاد الدولي للاتصالات
2.الوصول	– عدد مستخدمي الانترنت لكل فرد – محو الأمية (% من السكان) – الناتج المحلي الاجمالي للفرد _ تكلفة المكالمة المحلية	*الاتحاد الدولي للاتصالات *شعبة الإحصاءات U N *البنك العالمي. *الاتحاد الدولي للاتصالات
3.السياسة	_التبادل عبر الانترنت _ المنافسة في اتصالات الحلقة المحلية _ المنافسة في المسافات الطويلة المحلية _ المنافسة في سوق خدمات الانترنت	*بحوث في الأونكتاد *الاتحاد الدولي للاتصالات *الاتحاد الدولي للاتصالات *الاتحاد الدولي للاتصالات
4.الإستخدام	– حركة الاتصالات الدولية الواردة(دقيقة للفرد) – حركة الاتصالات الدولية الصادرة(دقيقة للفرد)	*الاتحاد الدولي للاتصالات *الاتحاد الدولي للاتصالات

المصدر:

INFORMATION UNITED NATION CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT, **TECHNOLOGIES DEVELOPMENT INDICES,** UNITED NATION, NEW YORK, 2003, P 9**.**

خلاصة واستنتاجات:

تم التطرق في هذا الفصل الى ضبط وتحديد أهم مفاهيم الدراسة، من خلال شرح وتفسير العلاقات التي تربطها مع بعضها وكذا مع المصطلحات ذات الصلة، كما تم التعرض الى أهم التطورات والخصائص والمرتكزات التي تقوم عليها هذه المفاهيم والهدف من ذلك اتضاح الرؤية البحثية، وكذا وصف وتحليل الظواهر المدروسة.

إن سياسة التعليم العالي من أهم السياسات العمومية للدولة الوطنية الحديثة والتي ترتبط بتطوير خدمة التعليم العالي، والذي يعد من اهم القطاعات التي لها علاقة بتنمية المجتمع والدولة خاصة في ظل ارتباطه في العصر الحالي بمفهوم اقتصاد المعرفة والذي يفرض ادخال عمليات تطوير وتحديث للعملية التعليمية وتطوير الامكانات المادية والبشرية، وبالتالي فإن الفصل الثاني من هذه الدراسة يتطرق الى تحليل وتفسير واقع سياسات التعليم العالي واقتصاد المعرفة في الجزائر وهو محور اشكالية الدراسة.

الفصل الثاني

سياسات التعليم العالي وواقع اقتصاد المعرفة في الجزائر .

شكل تطوير سياسات التعليم العالي في الجزائر أولوية منذ الاستقلال، باعتبار أن هذه السياسة لها دورها هام واستراتيجي في تحقيق التنمية في المجتمع، كما أن الاهتمام بهذه السياسة يبين مدى اهتمام النظام السياسي بتطوير قطاع استراتيجي هو المسؤول بشكل اساسي عن انتاج مختلف النخب والاطارات المنوط بها تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

لقد شهدت سياسات التعليم العالي في الجزائر العديد من التطورات والتحولات على منذ الاستقلال، الا أن ظلت تواجه العراقيل والصعوبات التي تجعلها لا تحقق الغايات والاهداف المنشودة، وعليه في السنوات الاخيرة سعت الجزائر الى انتهاج المزيد من عمليات التطوير والتحديث لسياسات التعليم العالي المرتبطة خصوصا بالمناهج وطرائق التدريس وكذا الأطر والقوانين، وذلك بهدف تشجيع عمليات الابتكار والبحث التطوير بما يتطلب الانتقال الى اقتصاد المعرفة خاصة في ظل التوجهات الجديدة للجزائر المرتكزة على الاستثمار في الجامعة كمؤسسة تعليمية قيادية توكل لها مهام حل العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الاستثمار الأمثل في مخرجات التعليم العالي.

المبحث الأول: واقع سياسات التعليم العالي في الجزائر.

مرت سياسات التعليم العالي بالعديد من التحولات والتطورات في الجزائر، حيث اتسمت كل حقبة أو مرحلة سياسية أو تاريخية بتعدد سياساتها وأهدافها، ويعود ذلك أساسا الى عدم الاستقرار الهيكلي والمؤسسي الذي ميز النظام السياسي في الجزائر، فكل مرحلة سياسية تميزت بالعديد من الاصلاحات في سياسات التعليم العالي تهدف تكريس الايديولوجية السياسية للنظام عن طريق سياسة التعليم العالي.

المطلب الأول: مراحل تطور سياسات التعليم العالي في الجزائر.

أولا: التعليم العالي في الجزائر في الفترة الاستعمارية

تشير دراسات تاريخية أنه بعد دخول الاستعمار الفرنسي الى الجزائر بسنتين تم إنشاء أول مستشفى عسكري فرنسي بالجزائر، حيث كلفت له مهمة تقديم دورات تدريب وتكوين في الجراحة والتشريح للأطباء والممرضين المرافقين للجيش الفرنسي في الجزائر، وبحلول سنة 1836 تم غلق الجناح الخاص بالتأطير والتعليم في المستشفى.[1]

بتاريخ 04 أوت 1857 تم اصدار مرسوم من طرف الإدارة الفرنسية يقضي بإنشاء **المدرسة التحضيرية للطب والصيدلة بمدينة الجزائر** *" وهي عبارة عن مدرسة تابعة لكلية الطب بجامعة* " **مونبلييه** " في فرنسا، ولقد تواصل العمل بهذا المرسوم إلى غاية 30 ديسمبر 1909 حين تم إنشاء أول جامعة في الجزائر تحت سلطة الإدارة الفرنسية، حيث شرعت فعليا في العمل ونوقشت بها بعد عام أول رسالة دكتوراه في الطب في الجزائر، والى جانب كلية الطب والصيدلة ضمت هذه الجامعة تخصصات أخرى كالآداب والحقوق، حيث كان أغلب طلاب هذه الجامعة من أبناء المعمرين الفرنسيين والأوروبيين القادمين الى الجزائر، إضافة الى ابناء الجزائريين العاملين مع الادارة الفرنسية، وعموما يمكن القول بأن تأسيس هذه الجامعة كان بهدف تسهيل عمليات الهجرة للمعمرين

1 – كاهي، **السياسة العامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربية**، 122.

الفرنسيين والاوروبيين الى الجزائر من خلال توفير خدمة التعليم العالي في المستعمرة الجديدة، و كذا محاولة لإرساء الحكم المدني في الجزائر.[1]

ثانيا: التعليم العالي في الجزائر غداة الاستقلال

بعد الاستقلال سعت الجزائر الى محاولة تكييف التعليم العالي مع الوضع الجديد شأنه شأن باقي القطاعات والمؤسسات بعد الاستقلال، ولقد فرضت المرحلة تبعية الجامعة للإيديولوجية الفرنسية خاصة فيما يخص لغة التدريس والمناهج والتأطير، فغالبية الشعب الجزائري كان أميا ونسبة الجهل كانت عالية وهو نتاج السياسة الاستعمارية التي دأبت على تجهيل الشعب الجزائري باستثناء بعض الموالين إليها حيث تلقوا بعض التعليم في المدارس والجامعات، كل هذه الظروف حتمت على الجزائر الى اللجوء الى الخبرات الاجنبية رغم تأثيره السلبي على توجهات وايديولوجية النخب المستقبلية.[2]

لقد كانت جامعة الجزائر مكونة من كليات حسب الاختصاص، تتسم بالفصل الصارم بين الاختصاصات و تضم اربع كليات وهي: كلية الطب، كلية العلوم وكلية الأدب والعلوم الانسانية، وكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية مقسمة على ثلاث ميادين كما هو موضح في الرسم البياني المبين ادناه.[3]

1 – نفس المرجع.

2 – بن اسباع، **سياسات التعليم العالي في الجزائر**، ص 69.

3 – الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية،" **نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر الوضع الراهن والافق المستقبلية** " (ورقة مقدمة للمؤتمر الثامن عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي الجزائر 26– 27 – 28 ديسمبر 2021). ص 07.

الشكل رقم 07: ميادين جامعة الجزائر بعد الاستقلال.

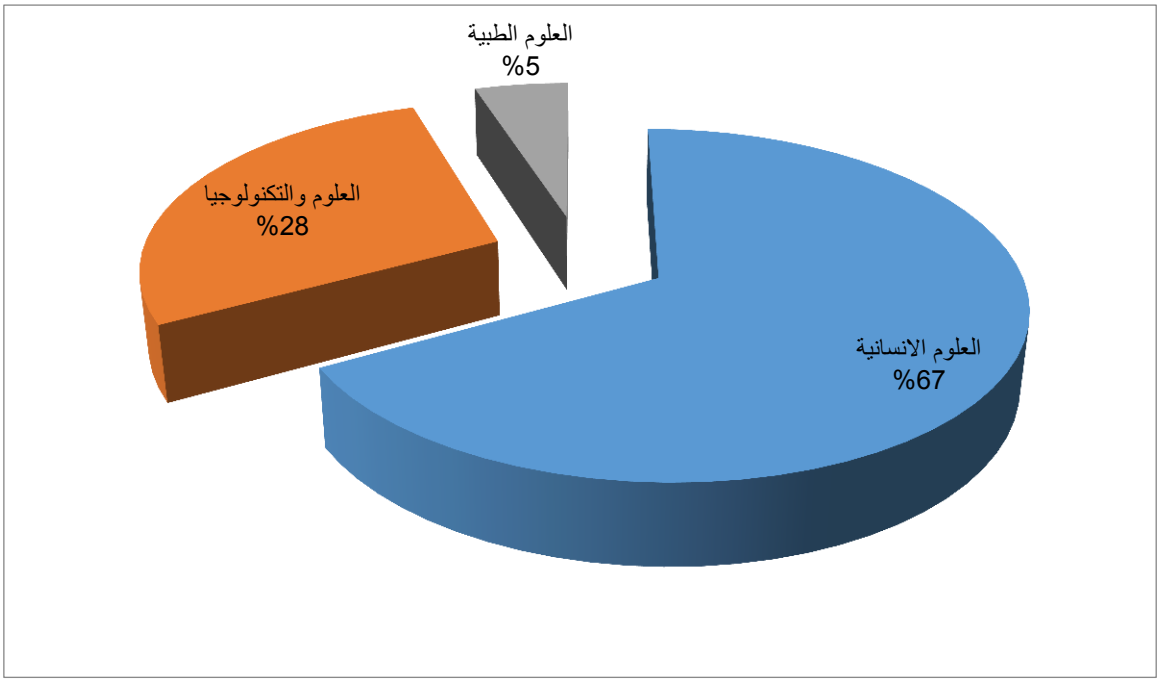

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، " **نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر الوضع الراهن والافق المستقبلية** "(ورقة مقدمة للمؤتمر الثامن عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي الجزائر 26- 27 – 28 ديسمبر 2021). ص 07.

وبالعودة الى مسألة تبعية التعليم العالي لفرنسا فيلاحظ عدم اقتصار المسألة على نشاط التعليم فقط بل تعداه الى شق مهم في التعليم العالي وهو شق البحث العلمي والذي لا يقل أهمية وخطورة عن عملية التعليم، ففي سنة 1963 بتاريخ 11 جوان تم عقد اتفاق شراكة لإنشاء مجلس بحث علمي تحت وصاية واشراف فرنسا يهدف لحماية مصالحها في الجزائر وخلق امتيازات كبرى في ميادين البحث واجراء التجارب النووية، وهو ما يفسر تشكيل نصف أعضائه من الذين يمثلون مصالح فرنسا العلمية في الجزائر.[1]

وبعد مرور اربع سنوات من الاستقلال وبداية اتضاح المسار العام لتوجه الدولة الجزائرية الحديثة تم انشاء في سنة 1966 جامعة وهران، ثم جامعة قسنطينة سنة 1967 ، أما فيما يخص الكليات والمعاهد فقد ضمت جامعة الجزائر كما أشرنا سابقا 04 كليات

1 – بن اسباع، **سياسات التعليم العالي في الجزائر**، 69.

و19 معهدا، اضافة الى 03 مراكز، و04 مدارس عليا ومرصدا فلكيا، أما جامعة وهران فكانت تضم 04 كليات وهي كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، كلية الآداب، كلية العلوم وكلية الطب، أما جامعة قسنطينة فضمت المدرسة الوطنية للطب والمعهد العلمي، ومعهد الدراسات القانونية، والمعهد الأدبي والجامعي.[1]

وفيما يخص النظام التعليمي البيداغوجي لهذه الجامعات فقد ظل محافظا على التنظيم المعمول به في الفترة الاستعمارية حيث تضمن ما يلي:

- مرحلة الليسانس ومدتها ثلاث سنوات؛
- شهادات الدراسات المعمقة ومدتها سنة؛
- شهادة الدكتوراه الدرجة الثالثة ومدتها سنتين على الأقل؛
- شهادة دكتوراه دولة وتصل مدة تحضيرها 05 سنوات.

وجدير بالذكر أن التعليم العالي في هذه المرحلة كان ملحقا تابعا لوزارة التربية الوطنية، حيث يعد المرسوم **121/63** المؤرخ في 1963/04/18 المتضمن تنظيم وزارة التربية والتعليم أول النصوص التنظيمية التي عالجت مسألة تسيير مؤسسات التعليم عموما والتعليم العالي خصوصا، حيث بموجبه استحدثت مديرية التعليم العالي والتي يمكن اعتبارها لبنة اساسية مستقلة تنظم هذا المرفق العام.[2]

أما التوجه العام للجامعة الجزائرية في تلك الفترة فقد انقسم إلى اتجاهين فكريين متباينين: اتجاه ذو فكر غربي يدعو للمعاصرة والحداثة متأثر بالهوية الفرنسي حيث دعا الى استمرارية العمل بالتوجه الفرنسي في سياسة التعليم العالي وذلك من أجل الحفاظ على المستوى العالي للتعليم الجامعي، وقد دعم هذا التوجه في **مؤتمر افيان**، أما التوجه الثاني فهو توجه محافظ متشبع بالفكر الإسلامي والعربي يدعو إلى إحداث قطيعة بالموروث المادي والثقافي الفرنسي بما فيه التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة

1 – صلاح الدين طالبي، الزين بركة،" **التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر – 1962– 2014**،" المجلة الجزائرية للمالية العامة عدد 01 (2014): ص 153.

2 – بوحنية، **السياسة التعليمية الجامعية**، 12.

خاصة، حيث يدعو الى الارتباط مع الاطار العربي و الاستفادة من كافة الموارد البشرية العربية كالخبرات المصرية والسورية وغيرها.[1]

ثالثا: التعليم العالي في الجزائر على ضوء قانون اصلاح التعليم العالي 1971.

عرفت مرحلة بداية السبعينات مسارات اصلاح كبيرة للجامعة الجزائرية حيث تم في هذه الفترة استحداث وزارة خاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي* كهيئة منوط بها تنظيم القطاع وتطويره، يشرف عليها وزير التعليم العالي مهمته الأولى السعي الى تنفيذ سياسات الدولة في القطاع ويساعده الكاتب العام الخاص بالوزارة وتتكون من عدة مديريات اساسية واخرى فرعية.[2]

ولقد تم الشروع في عمليات إصلاح قطاع التعليم العالي سنة 1971، حيث ركزت عمليات الاصلاح على عنصر التكوين وإعادة تنظيم مؤسسات التعليم العالي من خلال التركيز على أربع اصلاحات اساسية وهي:[3]

1- إعادة رسم سياسة التكوين:

ركزت عملية تجديد سياسة التعليم العالي على التنوع و الاحترافية والتخصص، ومن أهم غايات الاصلاح تنمية العلوم التكنولوجية والتقنية، وكذا تنظيم مسار الدراسة فيها، كما تم استحداث شهادة جديدة مثل : شهادة المهندس، وشهادة التعليم العالي، ليسانس التعليم.

1 – طالبي، بركة، **التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر**، 154.

* محمد الصديق بن يحي أول شخصية تتقلد مهام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث قام بالعديد من الاصلاحات الهيكلية والبيداغوجية لتطوير قطاع التعليم العالي.

2 – كاهي، **السياسة العامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربية**، 126.

3 – نفس المرجع، 130 – 131.

2- التنظيم البيداغوجي:

تم تنظيم الدراسة في الجامعات على شكل سداسيات، وقد تم التركيز على الأعمال الموجهة والاعمال ذات طابع التطبيقي، وذلك بهدف تنظيم و دعم التعليم التقني في مؤسسات التعليم العالي.

3- زيادة عدد طلاب التعليم العالي:

يهدف هذا التوجه الى تنمية عدد الجزائريين الملتحقين بالجامعة، وبالتالي زيادة عدد الكوادر والاطارات الجزائرية ذات الكفاءة العالية، حيث تشهد الجزائر نقص حاد في هذا المجال.

4- إعادة هيكلة الجامعة:

تم تغيير نظام الكليات الى نظام جديد يخدم أهداف المرحلة من الاصلاح، حيث تم فصل التخصصات التقنية عن التخصصات ذات التوجه الاجتماعي والانساني والاقتصادي وذلك من خلال انشاء كليات منفصلة عن بعضها، وفي ذات السياق فقد تم تقسيم الكليات إلى معاهد مستقلة تضم الأقسام المتجانسة، كما تم اعتماد نظام السداسيات بدل الشهادات السنوية بالإضافة الى التغييرات الموضحة في الجدول التالي:[1]

جدول رقم 10: الشهادات المنبثقة من قانون إصلاح التعليم العالي 1970.

الشهادة	التسمية	مدة التكوين
الليسانس	مرحلة التدرج	04 سنوات
الماجستير	مرحلة ما بعد التدرج الاول	02 على الاقل
دكتوراه علوم	مرحلة ما بعد التدرج الثاني	حوالي 05 سنوات

المصدر: فروجه سرير،" **واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر**، " مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، عدد 02 (2018): ص 200 – 201.

1 – فروجه سرير، " **واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر** "، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، عدد 02 (2018)، ص 200 – 201.

كما هدف قانون اصلاح قطاع التعليم العالي لسنة 1971 الى تعبئة واستغلال الإمكانات في الجامعة الجزائرية من خلال إعداد إطارات تسهم في عمليات التنمية، وتلبية متطلبات مختلف القطاعات المستخدمة، وفيما يلي أهم أهداف قانون إصلاح التعليم العالي لسنة 1970:

5- تجسيد ديموقراطية التعليم:

أعطت الدولة الجزائرية مكانة هامة لقطاع التعليم حيث سمح لكافة المواطنين لمزاولة نشاط التعليم تجسيدا لمبدأ الحق في التعليم للجميع، وفي ذات السياق صار التعليم مجاني ومتاح للجميع من خلال الفرصة لأبناء الفلاحين والعمال للالتحاق بمقاعد الجامعة، فمن خلال تطبيق نظام التعليم الأساسي الذي شمل مرحلتي الابتدائي والمتوسط جسدت الديموقراطية في التعليم، حيث شمل هذه المبدأ كذلك التعليم العالي بحيث يتاح لكل حامل لشهادة البكالوريا الحق بالالتحاق بالجامعة والاستفادة من كافة المنح والمزايا العامة، وفي البداية لم يراع التفوق في مادة التخصص إلى غاية بداية الإصلاح والتوجيه الجامعي تم الأخذ بمبدأ مراعاة التفوق في المادة العلمية التي يريد الطالب أن يتخصص فيها.[1]

1- التعريب:

لقد كان التعليم في الجزائر بعد الاستقلال يدرس باللغة الفرنسية بحكم أن نمط التعليم مستقى من المدرسة و النظام الفرنسية والتي كانت مهيمنة على قطاع التعليم في الجزائر، حيث كان من الصعوبة احداث قطيعة وفصل فوري لهذه المنظومة، لكن ذلك لم يمنع الحكومة الجزائرية من الشروع في عمليات تعريب التعليم بشتى مراحله الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي تدريجيا وعلى مراحل، حيث تم البدء بتعريب تخصصات الأدب العربي والتاريخ والفلسفة وغيرها، أما فيما يخص التعليم العالي فقد كان التدريس باللغتين العربية والفرنسية في العلوم الإنسانية أثناء الستينات، ثم ما لبث أن بدأ ينتشر

1 - عبد الله ركيبي، " **التعليم العالي في الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية**،" Annales de l'université d'Alger عدد 01 (1986): ص 156.

التعريب شيئا فشيئا حسب الظروف والإمكانات، حيث تم أولا تعريب العلوم الإنسانية وتلاها البدء في تعريب بعض التخصصات في العلوم والرياضيات، وفي بداية الثمانينات تم تأسيس **المجلس الأعلى لتعميم استعمال اللغة العربية*** والذي من أهم أهدافه متابعة جهود التعريب في كافة المجالات وفي مقدمتها التعليم العالي.[1]

2- الجزأرة:

الجزأرة تطلبت تدخل الدولة الجزائرية لإعداد برامج تعليمية واعداد كفاءات وإطارات جزائرية تحقق الكفاية في الوظيفة التعليمية، تضمن استخلاف المتعاونين والأجانب في مؤسسات التعليم الوطنية.[2]

إن الهدف الأساس من سياسة الجزأرة هو التحرر من التبعية الثقافية والتكنولوجية وانعكاساتها السلبية على التوجهات الاقتصادية والسياسية والفكرية للمجتمع الجزائري وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:[3]

- جزأرة نظم التعليم ومناهجه المتعددة، مع إمكانية سد العجز في الميادين التي تعرف نقصا حسب الحاجات الوطنية؛

- اختيارا لكفاءات والإطارات بصورة مستمرة من خلال منح الثقة للكفاءة الجزائرية؛

- اختيار الأهداف التعليمية وفق متطلبات الهوية المجتمعية الجزائرية وتطلعاتها.

3- التوجه العلمي والتكنولوجي:

أولت الدولة في هذه المرحلة أهمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأن الدولة في فترة البناء والتشييد، كما دأبت على جهود الاعتماد على التصنيع والاستثمار في الموارد الطبيعية المتوفرة وذلك ما تستدعيه الخيارات الكبرى للدولة الجزائرية والتي

---

1 - نفس المرجع، ص 155- 156.

* **المجلس الأعلى لتعميم استعمال اللغة العربية:** مجلس أسس في بداية الثمانينات من طرف الرئيس الأسبق للجمهورية الجزائرية الشاذلي بن جديد لمتابعة جهود التعريب في كافة القطاعات وفي مقدمتها التعليم العالي.

2 - أيمن يوسف،" **تطور التعليم العالي: الإصلاح والآفاق السياسية** "(رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2007- 2008)، ص 46.

3 - بن اسباع، **سياسات التعليم العالي في الجزائر**، 75.

حاولت بناء اقتصاد اشتراكي يرتكز على الصناعات الثقيلة والتحويلية، فخلال موسم 1986 – 1987 شهدت نسبة الطلبة المسجلين في التخصصات العلمية والتكنولوجية 75% من العدد الإجمالي للطلبة المسجلين، كما سجلت نسبة التسجيل في التخصصات التكنولوجية لوحدها 34.4%.[1]

و في ظل هذا التوجه للسياسة التعليمية قامت الجزائر بإنشاء العديد من مراكز البحث وذلك دعما للتوجه التقني لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومن بين هذه المراكز:[2]

- مركز البحث العلمي والتحويل التكنولوجي؛
- مركز البحث البيولوجي؛
- المركز الوطني للأبحاث والدراسات؛
- مركز الابحاث المعمارية والعمرانية؛
- مركز الابحاث الفيزيائية والنووية؛
- مركز جمع الوثائق للعلوم الانسانية.

رابعا: التعليم العالي على ضوء القانون التوجيهي 99- 05

أحدث قانون **99-05** المؤرخ في 04 أفريل 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي نقلة نوعية في مسار تطور السياسة التعليمية الجامعية، خاصة فيما يخص عنصري التكوين والتأطير.[3]

ويسعى القانون التوجيهي **99-05** الى جعل الجامعة مؤسسة عمومية ذات طبيعة علمية وثقافية ومهنية، ويظهر ذلك من خلال تغير طريقة التسيير في الجامعات الجزائرية من خلال العودة لنظام الكليات والجذوع المشتركة الذي تم الغاءه في اصلاحات 1971.[4]

---

1 – يوسف، **تطور التعليم العالي**، 47.

2 – كاهي، **السياسة العامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربية**، 130.

3 – مبروك كاهي، " **إصلاح التعليم العالي في الدول المغاربية وفق متطلبات سوق العمل**،" مجلة دفاتر السياسة والقانون عدد 15 (2016): ص 672.

4 – الامام، **صنع السياسة التعليمية الجامعية**، 238- 239.

ويهدف هذا القانون الى ضبط وتحديد الاحكام الاساسية التي تنظم مرفق التعليم العالي باعتباره احد مكونات المنظومة التربوية من خلال المساهمة في النقاط التالية:[1]

– تنمية البحث العلمي والتكنولوجي واكتساب العلم وتطويره ونقل المعارف؛

– تنمية البحث العلمي والثقافي والمهني للمواطن عن طريق نشر الثقافة والاعلام العلمي والتقني؛

– التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للامة الجزائرية عن طريق تكوين اطارات في كل الميادين؛

– الترقية الاجتماعية بضمان تساوي الفرص للالتحاق بالأشكال الاكثر تطورا من العلوم والتكنولوجيا لكل من تتوفر فيه المؤهلات اللازمة.

يعد قانون **99-05** الإطار الشرعي لقطاع التعليم العالي في الجزائر، حيث يهدف إلى فتح أفق جديدة لنشاط القطاع، والى توسيع البنى التحتية والقاعدية فيه عن طريق إنشاء واستحداث جامعات ومراكز جامعية في مختلف الولايات من أجل تحقيق كفاية الطلب الاجتماعي على التعليم العالي.[2]

كما ويسعى هذا القانون الى تعزيز مسيرة الإصلاحات الكبرى التي شهدتها الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال، من خلال تعزيز المبادئ العامة للتعليم العالي في الجزائر، حيث يؤكد هذا القانون أن الجامعة مرفق عام يتيح تكوينا عاليا من طرف مؤسسات الدولة، كما يستجيب المرفق العمومي للتعليم العالي في اطار المهام العامة المحددة في المادة : 03 من القانون التوجيهي 99-05 الى حاجيات المجتمع في ميادين : التكوين العالي والبحث العلمي.[3]

1 – قانون **99-05**، المادة 01.

2 – يوسف، **تطور التعليم العالي**، 47.

3 – قانون **99-05**، المادة 03.

1- ميدان التكوين العالي:[1]

في المادة 06 من القانون التوجيهي 99-05 يتيح التعليم العالي ويضمن تكوينا عاليا دراسات منظمة في (3) اطوار حيث يقصد بها شهادة الليسانس و الماستر والدكتوراه، ويمنح الطور الاول تكوينا متواصلا يهدف من خلاله الى ما يلي:

- تمكين الطالب من اكتساب المعارف وتعميقها وتنويعها في اختصاصات، تفتح له منافذ على قطاعات نشاطات مختلفة؛

- تمكين الطالب الجامعي من تقييم قدراته في على استيعاب الأسس العلمية المطلوبة لكل شعبة من شعب التكوين وجميع العناصر المساعدة على اختيار مهني؛

- التمكن من توجيه الطالب حسب قدراته مع احترام رغباته، لتحضيره اما للتكوين في الطور الثاني وام الالتحاق بعالم الشغل.

ويقسم الطور الاول في شكل ميادين تضم شعبا موزعة في تخصصات مختلفة، حيث يتشكل الميدان من مجموعة من الاختصاصات المتجانسة من الناحية الاكاديمية، أو من ناحية المنافذ المهنية للتكوين، ويشترط الالتحاق بالطور الاول المترشحين الحاملين لشهادة الباكالوريا للتعليم الثانوي او شهادة اجنبية معترف بمعادلتها.[2]

اما الطور الثاني يتضمن تكوينا اكاديميا ومهنيا يسمح للطالب استكمال تعليمه ومعارفه وتعميقها، ويطور من خلالها مؤهلاته و مهاراته البحثية وذلك بهدف التحضير لمهنة او عدة مهن، او مواصلة دراسته والالتحاق بالطور الثالث (الدكتوراه).[3]

ويشترط القانون على الطالب للالتحاق بالطور الثاني ما يلي:[4]

1 - نفس المرجع، المادة 06 - 07.

2 - نفس المرجع، 08 - 09.

3 - نفس المرجع، ص11.

4 - نفس المرجع، المادتين 12- 13.

– توفر الاماكن البيداغوجية؛

– اجتياز مسابقة على اساس الشهادة او عن طريق الاختبارات ضمن شروط يحددها سنويا الوزير المكلف بالتعليم العالي.

أما الطور الثالث (الدكتوراه) فهو تكوينا للبحث وعن طريق البحث يتوج شهادة الدكتوراه، يتم الحصول عليها بعد مناقشة الاطروحة وتقديم جملة من الاعمال الاصلية، ويحدد كيفية تنظيم الطور الثالث وشروط نيل شهادة الدكتوراه عن طريق التنظيم.

كما يسمح للالتحاق بالطور الثالث حاملي شهادة الماستر (الطور الثاني) او شهادات معترف بمعادلتها وفق شروط يحددها سنويا الوزير المكلف بالتعليم العالي.[1]

2- ميدان البحث العلمي:[2]

منح هذا القانون أهمية بالغة للبحث العلمي إلى جانب التكوين العالي باعتبار أن مخرجات البحث العلمي تسهم في تحقيق التنمية وترقية الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية وذلك عن طريق الآليات التالية:

– تعزيز الإمكانات العلمية الوطنية وخلق شراكة وطنية ودولية تعزز البحث العلمي؛

– تشجيع التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والشركاء الاجتماعيين لخدمة تطوير البحث العلمي؛

– المساهمة في تعزيز وخدمة الإرث الثقافي والحضاري الوطني والعمل على تثمينه والمساهمة في نشره وطنيا؛

– تشجيع البحث العلمي وتعزيز دور الجامعة في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

3- تنظيم مؤسسات التعليم العالي:

منح هذا القانون أهمية أكبر للمؤسسة التعليمية من خلال توفير الإمكانات والظروف المناسبة (الهياكل القاعدية) لأداء مهمة التعليم والتكوين بشكل فعال، فهذا

1 – نفس المرجع، المادتين 17– 19.

2 – كاهي، **السياسة العامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربية**، 136– 137.

القانون يؤكد على الطابع العمومي للجامعة والتي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويبين قانون **99-05** طريقة سير وتنظيم وتسيير هذه المؤسسات، مع العمل على توفير الإمكانات والوسائل التي تمكنها من ممارسة مهامها وأدوارها، وقدد حدد هذا القانون أنماط المؤسسات العمومية كالنمط التالي: الجامعات – المراكز الجامعية – المدارس والمعاهد الخارجة عن الجامعة.[1]

4- الطلبة وهيئة التدريس:

يعطي هذا القانون أهمية بالغة للطالب الجامعي، بحيث يعتبره محور العملية التعليمية وهو معيار نجاحها وفشلها، وقدد حدد هذا القانون حقوق وواجبات الطالب الجامعي في المؤسسة التعليمية، أما فيما يخص هيئة التدريس فقد أعطى لهذا المورد البشري الهام العناية اللازمة وتم تصنيفهم الى صنفين: أساتذة باحثين وأساتذة باحثين استشفائيين جامعيين، ومن أهم مهامهم:

- التعليم التدريجي وما بعد التدريجي والتكوين المتواصل؛
- التأطير والتوجيه ومراقبة معارف الطلبة وتقييمهم وتقييم المؤطرين؛
- انخراط الاساتذة في البحث بشكل إلزامي؛
- الخبرة والاستشارة ونشر المعرفة؛
- امكانية ممارسة الأساتذة لمهام إدارية والمشاركة في تسيير الجامعة أو الكلية المنتسبين اليها.

ويحدد قانون **99-05** معايير وشروط ترقية الاساتذة ومكافآتهم نظير جهودهم البحثية، والتأكيد على الدور المجتمعي للأستاذ الجامعي مع الإقرار بحرية التعبير والإعلام من خلال ممارسة النشاط البحثي دون الإخلال بالأعراف الجامعية المبنية على أسس الموضوعية والروح العلمية واحترام القواعد العامة.[2]

1 – كاهي، **السياسة العامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربية** ، ص 137.

2 – نفس المرجع، ص 138.

خامسا: مرحلة تطبيق نظام ل م د في الجامعة الجزائرية

في اطار مواصلة الاصلاحات في منظومة التعليم العالي تم اصدار المرسوم التنفيذي **279/03** المحدد لمهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، حيث أن هذا المرسوم يعد آلية لتنفيذ القانون التوجيهي **99-05** باعتباره يتضمن الاحكام المطبقة على مرافق مؤسسات التعليم العالي، وفي ذات المسار سعت وزارة التعليم العالي الى عملية تطبيق عصرنة القطاع وصياغة سياسة تعليمية جديدة تمثلت في تطبيق نظام ليسانس ماستر دكتوراه، أو ما يطلق عليه نظام **ل م د.**[1]

إن للاختلالات التي ظهرت في منظومة التعليم العالي وعدم تحقيق تلك المنظومة لأهدافها الأساسية والمتمثلة اساسا هي قيادة عجلة التنمية الشاملة في البلاد، كانت رؤية صانعي سياسة التعليم العالي في البلاد هو اعتماد مقاربة إصلاحية شاملة، تتمحور في التخلي عن النظام الكلاسيكي وتبني نظام **ل م د** في الجامعة الجزائرية عن طريق تطبيق إصلاحات عديدة على مستوى المناهج البيداغوجية وطرائق التدريس، وكان إدراج نظام **ل م د** الهيكلة الجديدة وهو من أهم مظاهر الإصلاح على منظومة التعليم العالي في الجزائر والذي يؤمل منه الارتقاء بالجامعة الجزائرية الى تحقيق الاهداف الكبرى من العملية التعليمية، واثبات قيمة الدور العلمي الذي يمكن أن تلعبه الجامعة، كما يندرج ضمن سياق التنافس العلمي الذي تفرضه العولمة وقد شرعت الجزائر فعليا في تطبيق هذا النظام مع بداية الموسم الجامعي 2003-2004.[2]

سادسا: المرحلة الأخيرة[3]

في هذه المرحلة تم فيها مراجعة وتحيين الأرضية القانونية التي تطورت على ضوئها الجامعة الجزائرية، حيث شملت عملية المراجعة مهام ووظائف العام للتعليم

1 – الامام، **صنع السياسة التعليمية الجامعية**، 241.

2 – نجوى فلكاوي،" **معوقات نجاح الاصلاح في منظومة التعليم العالي في الجزائر نظام l m d نموذجا**، " مجلة تنوير للدراسات الأدبية والإنسانية عدد 04 (2018): ص 120.

3 – الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر**، 11- 12.

العالي، وذلك من خلال تكريس مبدأ ديموقراطية الالتحاق بالتعليم العالي، وضبط الترسانة التنظيمية التي تحكم عملية سيره، وكذلك مجمل عمليات حوكمته.

و في ذات السياق من المنتظر أن يقدم مشروع الإطار التشريعي الجديد للتعليم العالي نظره عصرية للنظام الوطني للتعليم العالي ترتكز على النقاط التالية :

– ترقية الحرية الاكاديمية والاستقلالية العلمية طبقا للمرجعيات القياسية الدولية المعمول بها؛

– انسجام النظام الوطني للتعليم العالي من خلال ممارسة وصاية بيداغوجية فعالة على مختلف مؤسسات التكوين العالي سواء تابعة لقطاع خاص او متعامل خاص؛

– تحديث و حوكمة تسيير الجامعات من خلال تكريس مشروع المؤسسة كأداة ادارة استشرافية وتكرس استقلالية الجامعة واحداث وكالة مستقلة تضمن الجودة والاعتماد؛

– وضع اطار قانوني يضمن تطوير التكنولوجيا في الجامعات ويعززها؛

– انفتاح الجامعة على المحيط الداخلي والخارجي والعمل على تطوير اللغات؛

– تعزيز انشاء مؤسسات التعليم العالي الخاصة.

المطلب الثاني: أزمة قطاع التعليم العالي في الجزائر: مبررات الاصلاح.

إن مسألة تطوير سياسات التعليم العالي في الجزائر ضرورة تمليها التطورات الحاصلة في القطاع في العصر الحالي، وكذا تمليها المشاكل والأزمات المجتمعية والاقتصادية التي تشهدها البلاد من حين الى آخر.

إن الأزمات المتعددة التي يشهدها قطاع التعليم العالي في الجزائر يحتم على صناع قرار في القطاع اتخاذ إجراءات وتدابير تساعد التعليم العالي على تخطي الصعاب وتجاوز التحديات التي لم تكن موجودة في أزمنة سابقة مثل بطالة خريجي الجامعات الناتجة عن تزايد فرص الالتحاق بالجامعة وتضخم حاصل في طالبي العمل.

في سنة 2014 نشر الكاتب " **روجر تشاو**" * مقالا بعنوان *" أزمة التعليم العالي الحالية والمستقبلية "* وقد تطرق الكاتب فيه الى اهم التطورات الحاصلة عالميا في ميدان التعليم العالي في العقدين الماضيين، خاصة بعد مضي عشرون عاما من صدور تقرير البنك الدولي *" التعليم العالي: الدروس المستفادة من التجارب "* وقد خلص هذا التقرير الى وجود العديد من المعيقات والمشاكل التي يمر بها قطاع التعليم العالي في مختلف دول العالم، كمشاكل التمويل، ونقص الكوادر التعليمية والادارية، وهشاشة البنى التحتية خاصة في الدول النامية، وسوء معايير القبول في الجامعات، وارتفاع معدلات التسرب في أوساط الطلاب، وانخفاض نواتج البحوث العلمية، ولقد دعا التقرير الى ضرورة اصلاح السياسات التعليمية المرتبطة بالتعليم العالي وتطوير مؤسسات القطاع الخاص، وتنويع مصادر تمويل قطاع التعليم الحكومي، وكذا ربط تمويله بالأداء، وكذلك اعادة تحديد دور الدولة في قطاع التعليم العالي، والاعتماد على معايير الجودة والانصاف في السياسات.[1]

ولا يختلف المشهد العام لقطاع التعليم العالي في الجزائر عن المشهد العالمي، فالعديد من التحديات يعرفها القطاع كزيادة الطلب على التعليم العالي الناتج عن زيادة عدد السكان، وما يتطلب من زيادة في الموارد المخصصة للتعليم العالي والمقدرة من طرف البنك الدولي بحوالي 6.1% من اجمالي الناتج المحلي في سنة 2019 .[2]

إن من أهم الاسباب التي دعت المختصين وصناع القرار في المجال التعليمي الى المناداة بضرورة تطوير السياسات المرتبطة بالتعليم العالي هي الازمات المتعددة المظاهر والاشكال التي تتخبط بها النظم التعليمية في الجامعات، فالتعليم العالي يعيش ازمة متعددة اثرت على جودة العملية التعليمية وبالتالي كان لها بالغ الاثر على التنمية

---

* " **روجر تشاو** " نائب رئيس جمعية التربية المقارنة و منتمي لجامعة " سيتي " في هونغ كونغ.

1 – وائل معلا، **قضايا معاصرة في التعليم العالي** (دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب، 2014)، ص 12.

2 – معهد اليونيسكو للإحصاء https://data.albankaldawli.org/indicator/SE.XPD.TOTL.GD.ZS اطلع على الموقع بتاريخ: 2022/10/21.

في البلاد، حيث تظهر ازمة على مستوى البنى، والوظائف، والاهداف، وكذا ازمة على مستوى الانتاج المعرفي، بحيث يلاحظ ان المناهج التعليمية لا تساير ما هو كائن في الساحة المعرفية و التقدم العلمي والتكنولوجي الحاصل في العالم، حيث تتسم المناهج التعليمية لاسيما في شقها النظري في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر وفي اغلب الدول العربية بالقدم، فالمعارف النظرية على المستوى المناهج العالمية خاصة في شقها النظري صارت أكثر حداثة وتطور على ما يقدم في الجامعات الجزائرية.[1]

أولا: العوامل الداخلية

هناك عدة عوامل داخلية جعلت من مسألة تطوير منظومة التعليم العالي في الجزائر ضرورة يمكن ذكرها:

1- أزمة البنى في منظومة التعليم العالي في الجزائر:

تعاني أغلب النظم التعليمية العربية من مشاكل عديدة، حيث أن أغلبها هي استنساخ لنماذج تعليمية من بيئات غير شبيهة بالبيئة العربية، والجزائر لا تختلف كثيرا عن الوضع العربي، بحيث تعاني مناهج التعليم العالي من الشكلية والجمود سواء هيكليا وتنظيميا، وكذا في المحتوى التعليمي والبرامج أو الطرق والوسائل والأدوات، ويتسم النظام التعليمي في الجزائر بعدم المرونة والملائمة مع البيئة المحلية والتي تتميز بالطابع العربي والاسلامي فالمجتمع الجزائري له من الخصوصية تجعل منه يختلف حتى عن باقي المجتمعات العربية خاصة في ظل التنوع الثقافي والعرقي الذي يميز المجتمع الجزائري.[2]

إن التعليم العالي يمثل بنى طبقية، وتحتل المؤسسة الجامعية قمة الهرم، وترتبط هذه القمة ارتباطا وثيقا بما دونها من مستويات حيث تمثل تلك المستويات القاعدة والاساس المتين الذي ترتكز عليه، وبالتالي فإن أي مشاكل ومعيقات تظهر في

1 – بدران، الدهشان، **التجديد في التعليم الجامعي** ، 47.

2 – بن اسباع، **سياسات التعليم العالي في الجزائر**، 88.

المستويات الدنيا من التعليم ستؤثر آليا عل المستوى الأعلى من العملية التعليمية ويظهر ذلك واضحا في التعليم العالي في الجزائر والذي اتسم لعقود عديدة من التذبذب وعدم الاستقرار في المناهج وطرق التدريس، وأول المظاهر السلبية المرتبطة بأزمة البنى نجدها في بعض السلوكيات والممارسات الجامعية والتي هي اساليب تعتمد في المدارس كالاعتماد الكلي على اسلوب التلقين والتلقي واستظهار آلي للمعلومات والمعارف والحفظ، والاداء السلبي للمتعلمين ونقص التفاعل والحوار في العملية التعليمية وقدم المناهج التعليمية[1].

وإضافة الى ما سبق من مشاكل فإن المؤسسات الجامعية في الجزائر تنشط بمعزل عن محيطها وبيئتها، كما ان تفاعلها مع قطاعات العمل والانتاج ليس مرنا حيث يفتقد ادائها لقدرته على توجيه النشاط داخل مجالات العمل والانتاج وبالتالي فآلاف من خريجي الجامعات لا تستوعبهم سوق العمل نظرا لعدم حاجته الفعلية لمؤهلاتهم ومعارفهم، فالمنظومة عموما لم تراعي الحاجة الفعلية لحاجيات سوق الشغل خاصة في عصر اقتصاد السوق والذي يسير نحو التخصص وتحرير السوق والاعتماد على المشروعات الانتاجية الصغيرة والمتوسطة والتقنية عالية الدقة.[2]

2- جمود الجامعة الجزائرية :

تعاني مؤسسات التعليم العالي في الجزائر وفي مقدمتها الجامعات من مشكلة الجمود الهيكلي والاداري، فرغم أن الجامعة هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية، الا أنها في الواقع هي مجرد هياكل ادارية وبيروقراطية تحكمها ترسانة قانونية تتسم بالجمود و عدم المرونة، وهو ما انعكس سلبا على مهام وأدوار الجامعة المتمثل في تطوير البحث العلمي والمعرفة.[3]

1 – بدران، الدهشان، **التجديد في التعليم الجامعي**، 47.

2 – نفس المرجع، ص 48.

3 – جبار، **سياسات التعليم العالي في الجزائر دراسة في ثنائية المهام**، 281.

إن تعامل الحكومة مع السياسات التعليمية الجامعية وفق النمط التقليدي الكلاسيكي، دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الوظيفة التعليمية الجامعية وذلك على مستوى التنظيم الجامعي الداخلي أو من خلال علاقة الجامعة بالمؤسسات الحكومية الأخرى ويظهر ذلك من خلال المستويات التالية:[1]

- التعيين في مختلف مناصب الإدارة الجامعية؛
- العضوية في مختلف الهيئات العلمية الجامعية؛
- تعدد مستويات العملية الادارية داخل الجامعة وتعدد مستويات الرقابة؛
- عدم التخلص من الوصاية السياسية حيث يظهر ذلك من خلال التعيين في الوظائف العليا في الادارة الجامعية، حيث هذا الأمر من شأنه أن يقلص من مبدأ التعيين بالكفاءة والجدارة.

3- أزمة المركزية الادارية وهيمنة القرار السياسي :

يعد قطاع التعليم العالي من أهم القطاعات حيث ترتبط عملياتها ارتباطا وثيقا بآلية صناعة القرار السياسي في البلاد، حيث اتسمت العلاقة بين راسمي السياسة التعليمية وقطاع التعليم العالي تاريخيا بالسيطرة والهيمنة والوصاية والتعيين المركزي.[2]

ولفهم طبيعة العلاقة بين الدولة وادارة قطاع التعليم العالي وعملية تسيير الجامعات وجب معرفة حيثيات هذه العلاقة والتي ترتكز على المركزية الشديدة والوصاية، فمن الناحية القانونية ينظر لقطاع التعليم العالي كأحد المرافق العمومية الكلاسيكية والتي لا تكسب اي نوع من الخصوصية في التسيير، ويظهر ذلك جليا في مختلف المراسيم واللوائح والتشريعات المسيرة للقطاع، وذلك بالرغم من التطورات التي يشهدها القطاع اقليميا وعالميا والدور المتعاظم لفواعل أخرى كالقطاع الخاص خاصة على مستويات صياغة السياسات وتسطير أهدافها المستقبلية، كما لا يزال في الجزائر ينظر للتعليم

1 - نفس المرجع ، ص 282

2 - بوحنية، **السياسة التعليمية الجامعية**، 11.

العالي مجرد مرفق عام كغيره من المرافق العامة الاخرى، حيث إن وزارة التعليم العالي الوصية الوحيدة التي لها معظم صلاحيات التطوير و التحديث على مستويات برامجه وسياساته لتستجيب، وبالتالي تكون صياغة سياسة العملية التعليمية يشوبها نوع من النقص والقصور لأنها غالبا ما تصاغ من جانب منظور واحد.[1]

4- أزمة موائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل:

يعاني قطاع التعليم في الجزائر مثل العديد من الدول العربية من مشكلة عدم موائمته مع الحاجات المستجدة والمتغيرة لقطاعات الأعمال، وذلك بفعل ضعف التكوين في المعارف والمهارات وقيم المشاركة في النشاط الاقتصادي، كما يوجد ضعف واضح في مخرجات العملية التعليمية، خاصة في الميادين العلمية والبحثية، وعدم تلبيتها لما يطلبه سوق العمل المعاصر واقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة، كما تفتقر الى القوى العاملة المدربة والمؤهلة في هذا المجال.[2]

ومن أهم الاسباب التي ادت الى اتساع الهوة بين السياسات التعليمية ومتطلبات سوق العمل في الجزائر يمكن ان ترجع الى سببين أساسين:[3]

أ- أسباب مرتبطة بالتعليم العالي :

خدمة وقطاع التعليم العالي صار مطلبا مجتمعيا رئيسا يجب أن يحظى بمكانة هامة لدا صانع القرار وبالتالي يستوجب توفير امكانات مادية وبشرية هامة وهو ما لم يتوفر في الموارد البشرية المؤهلة للعديد من الاعتبارات يمكن ذكر منها:

_ التوسع الكبير والهائل للتعليم العالي وفتح تخصصات عديدة لا يطلبها سوق الشغل؛

1 – نفس المرجع، ص 12.

2 – سامي عبد الله خصاونة، وآخرون، **واقع التعليم العام في الوطن العربي وسبل تطويره**(الجمهورية التونسية : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ب س ن)، ص 55.

3 – خديجة فور، فاطمة يحياوي،" **مواءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل في الجزائر**،" المجلة الجزائرية للمالية العامة، عدد 02 (2020): ص 117.

– غالبا ما يعتمد التعليم العالي في الجزائر على نظم واساليب تقليدية في التدريس والتكوين والتقويم؛

– عدم اعتماد مخططي التعليم العالي على رؤيا واضحة للاحتياجات المستقبلية لسوق العمل من القوى البشرية؛

– ضعف برامج التوجيه والارشاد الاكاديمي والمهني في مؤسسات التعليم العالي؛

– التوجه العام للتعليم الاكاديمي والعزوف عن التعليم المهني.

ب – أسباب مرتبطة بسوق الشغل:

– عدم توازن آليات العرض والطلب على اليد العاملة المؤهلة في السوق المحلية؛

– عدم توافق الأعمال المتوفرة في القطاع العام والخاص مع مؤهلات خريجي الجامعات؛

– عدم توفر فرص العمل في نفس اختصاص الخريجين بسبب التضخم في أعدادهم وتركزهم في اختصاصات معينة تفوق الحاجة لهم بعد التخرج؛

– ارتفاع عدد المشتغلين بقطاع الخدمات بسبب تغير التوجهات للأفراد ودعمهم لمبدأ التوجه المادي أو العمل الحر وجمع المال عن طريق الأعمال التجارية الحرة.

3– أزمة عزلة مؤسسات التعليم العالي عن البيئة المجتمعية والاقتصادية:

تشهد الجامعة الجزائرية عزلة مجتمعية واضحة، حيث أنها بعيدة عن خدمة قضايا المجتمع والبيئة المحلية التي تنشط بها، فمؤسسات التعليم العالي باعتبارها نسق اجتماعي فرعي تستلزم قيامها بالدور الريادي والمحوري في خدمة المجتمع وايجاد الحلول للقضايا المجتمعية المطروحة على المستوى المحلي و الوطني، كما أن مؤسسات التعليم العالي هي فضاءات معرفية وعلمية تغرس مفاهيم وقيم متعددة داخل محيطها الداخلي وخارجه.

إن أكثر ما تتجلى العزلة المجتمعية للجامعة في الجزائر هو عدم اهتمامها بالمشكلات المجتمعية المطروحة والاكتفاء فقط بالوظائف الرسمية المتمثلة أساسا في التدريس والبحث العلمي، كما أن هذا الأخير يعتبر مجرد بحوث نظرية لا تمت بالواقع ومشكلاته بصلة وبالتالي توسعت الهوة بشكل كبير بين ما يدرس داخل أسوار الجامعة

وما يحصل داخل المجتمع والمحيط الاقتصادي والنتيجة الاف الخريجين الجامعين سنويا الذين لا تستوعبهم سوق الشغل ولا يساهمون في تطوير وحل مشاكل المجتمع المحلي.[1]

4- أزمة تمويل التعليم العالي:

تعد مسألة تمويل قطاع التعليم العالي بصورة كافية من أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر، فمؤسسات التعليم العالي بحاجة مستمرة ودائمة لمزيدا من الإنفاق المالي لتغطية الحاجة المتزايدة والمستمرة لتلبية متطلبات التعليم الجيد، فضلا عن زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، وكذا حاجة مؤسساته للأجهزة والمعدات والمباني والموارد البشرية المؤهلة حيث إن هذه المسألة تعد من أهم المعضلات التي تواجه السياسة التعليمية الجامعية حيث أن الجزائر لا تختلف في هذه المسألة عن باقي دول العالم النامي.[2]

إن تمويل قطاع التعليم العالي في الجزائر والوطن العربي عموما يتأثر بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية من بينها تدهور الاوضاع الاقتصادية من حين الى آخر، مما ينقص حجم الميزانية المخصصة للتعليم العالي والذي يؤثر بدوره على أدائه ومردوده الامر الذي يؤدي الى ظهور مشكلات تنموية واجتماعية تؤدي الى عدم سير المنظومة التنموية بكيفية سليمة، وما يزيد صعوبة توفير موارد مالية كافية لقطاع التعليم العالي أن هذا القطاع هو مرفق عام حكومي ويعتمد اعتمادا كليا على التمويل الحكومي حيث إن مساهمة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في العملية التمويلية تعد مساهمة ضعيفة للغاية.[3]

ورغم الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي في الجزائر، الا أن القطاع ظل يعاني من مشكلة نقص المعدات و ضعف التكوين وعدم استغلال الإمكانيات المتاحة

1 – بن اسباع، **سياسات التعليم العالي في الجزائر**، 92 – 93.

2 – حسين الصغير، **التعليم الجامعي في الوطن العربي**، 40.

3 – نفس المرجع.

المخصصة لتطوير التعليم العالي، خاصة فيما يخص مسألة تمويل البحوث العلمية والتطبيقية والتي تحتاج الى موارد مالية هامة، والجدول التالي يرصد النسبة المخصصة للتعليم العالي في الجزائر من اجمالي الناتج الداخلي الخام من سنة 2004 الى سنة 2017.[1]

الجدول رقم 11 : النسبة المخصصة للتعليم العالي في الجزائر من اجمالي الناتج الداخلي الخام من سنة 2004 الى سنة 2017.

السنة	نسبة ميزانية التعليم العالي من الناتج الداخلي الخام %
2004	1.08
2005	1.04
2006	1.00
2007	1.02
2008	1.07
2009	1.54
2010	1.44
2011	1.47
2012	1.72
2013	1.59
2014	1.57
2015	1.80
2016	1.79

1 – سعيدة خواثرة ، " **الانفاق العام على التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000– 2018**،" مجلة الاستراتيجية و التنمية عدد 05 (2019): ص 87.

1.64	**2017**

المصدر : سعيدة خواثرة،" **الانفاق العام على التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000– 2018**،" مجلة الاستراتيجية و التنمية عدد 05 (2019): ص 87.

إن من خلال مؤشرات وبيانات الجدول السابق يلاحظ بأن هناك تذبذب في نسب ميزانية التعليم العالي من الناتج الداخلي الخام في الجزائر ويرجع ذلك عدم وجود استراتيجية واضحة وثابتة لتمويل قطاع التعليم العالي، بحيث لا تخصص ميزانية ثابتة لتحقيق اهداف السياسات التعليمية وكذا لعدم وجود عناية كافية للقطاع مقارنة بقطاعات أخرى، ورغم ذلك لا يمكن انكار بعض التحسن الواضح خاصة من سنة 2009 والتي عرفت زيادة واضحة في النسب المخصصة لقطاع التعليم العالي حيث بقت النسبة في تحسن مستمر، ورغم ذلك لا يزال القطاع يعرف نقصا في تمويل البحوث والمشاريع البحثية في مختلف مؤسسات التعليم العالي.

5– ضعف الإنتاج العلمي في الجامعات:

تعاني مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من ضعف في الإنتاج العلمي والمعرفي، رغم التضخم الكمي الذي تشهده الجامعات الجزائرية في أعداد البحوث والمقالات العلمية الا انها تعاني من ضعف الجودة و البعد عن الواقع المجتمعي والاقتصادي، كما أن أغلبها مكررة وفي تخصصات في العلوم الانسانية رغم أهمية هذه العلوم، ويعود ذلك للعديد من الاسباب والعوامل:[1]

– عدم وجود اهتمام فعلي بمراكز البحث والمخابر العلمية؛

– مشكلة التكوين والبرامج واساليب التدريس في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر حيث تتسم بالتقليدية مع عدم ارتباطها بالتنمية؛

– ضعف مستوى المؤتمرات والملتقيات العلمية التي من شأنها تطوير البحث العلمي؛

1 – نصر الدين بن عودة، أحمد ميلود حسين، " **معوقات الباحث الجامعي وتأثيرها على تنمية البحث العلمي دراسة ميدانية بمخابر البحث بجامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف** "، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، عدد 01 (2019)، ص 09.

- عزلة الجامعة عن محيطها الاجتماعي والاقتصادي؛

- المشاكل الاجتماعية العديدة التي يعاني منها العديد من الاساتذة الجامعيين والباحثين؛

- من اكبر المعيقات التي تؤدي الى ضعف المنتوج العلمي والمعرفي في الجزائر هو نقص الانفاق على البحث والتطوير، بحيث انه لا يستجيب للمعايير الدولية فالمعدل الدولي وهو 3%، بينما سجلت الجزائر نسبة 0.53% سنة 2017[1]، لكن في المقابل تسجل دول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية نسب 4 و4.ثانيا:رة الادمغة والكفاءات البحثية في الجزائر نحو الخارج حيث تحصي دراسة للبنك الدولي هجرة ما يقارب 1.5 مليون جزائري نحو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واغلبهم خريجي التعليم العالي حيث قاربت نسبتهم 35%.[2]

6- نقص اساليب التعليم النشط المستمر:

يوجد عزوف عن مداومة التعليم في الجزائر، ويعتمد نظام التعليم في الجزائر سواء التعلم الجامعي او قبل الجامعي على طرق واساليب تقليدية كالحفظ والتلقين، دون إدخال الاساليب الحديثة وطرق تعلم جديدة كالتعليم النشط والتعليم البنائي والتعلم الذاتي والتعاوني حيث ان هذه الطرق تهتم بالمتعلم وتجعله محور العملية التعليمية، فنظم التعليم في الجزائر غير مؤهلة تأهيلا كاملا للولوج لمجتمع المعرفة والذي يعتمد بشكل اساس على أحدث التقنيات التعليمية، وإعمال العقل وانتاج المعرفة والتعليم المستمر والتواصل عبر التقنيات العالمية، وهي وسائل لم تطبق بشكل فعال في الجامعة الجزائرية.[3]

ثانيا : العوامل الخارجية:

هناك عوامل خارجية دعت الى ضرورة إدخال تطويرات واصلاحات على سياسات التعليم العالي في الجزائر لتواكب التطورات الإقليمية والعالمية الحاصلة ومن بينها

1 - https://data.albankaldawli.org/ اطلع على الموقع بتاريخ : 2022/11/06.

2 - محمد مدياني، فاطمة الزهراء طلحاوي، " **واقع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية**،" مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث عدد 01 (2018): ص 257.

3 - حسين الصغير، **التعليم الجامعي في الوطن العربي**، 38.

1- العولمة:

العولمة هي ظاهرة انسانية تميز العالم الحالي، ترتكز على توحيد القيم والافكار والاتجاهات الثقافية والاقتصادية، والتعليم العالي باعتباره نشاط بشري يسعى لترقية الحياة الانسانية لم يسلم من تأثيرات ظاهرة العولمة، فخدمة التعليم العالي في ظل العولمة تسعى لتنمية المجتمعات والدول بنموذج عالمي للتعليم تمثله الجامعات والمؤسسات التعليمية والتي صارت أداة للعولمة و هدفا في نفس الوقت لها.[1]

إن العولمة ظاهرة ظاهرها اقتصادي مادي يرتبط بالانفتاح الاقتصادي في العالم المعاصر من خلال حرية حركة رؤوس الاموال والسلع والخدمات، لكن في نفس الوقت لها العديد من المظاهر اللامادية تتمثل في حرية نقل التكنولوجيا والافكار والمعارف وخاصة العلوم وذلك ضمن ما يعرف بعملية تدويل التعليم العالي، حيث تهدف من خلالها الدول المتقدمة التمركز والهيمنة الاقتصادية والثقافية على الدول النامية من أجل انشاء مراكز واقطاب تعليمية تستقطب من خلالها على الاستثمارات وتحقيق الارباح ورؤوس الاموال ضمن ما يعرف بالاستثمار المعرفي، ومن أمثلة ذلك قرية دبي والتي انشأت في سنة 2003 حيث تضم 25 جامعة من عدة دول، وكذلك في سنغافورة والتي تظم 16 جامعة أجنبية وغيرها من النماذج العالمية.[2]

إن التطورات التي طرأت على البنى والمنظومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية خصوصا في الدول النامية كان لها تأثير هام على الانظمة التعليمية والمعرفية بكافة اصنافها لخصت من طرف لماكجين في دراستها ومن أهم نقاطها ما يلي:[3]

- ان تنفيذ اللامركزية، ادى الى انتاج المعرفة في اماكن العمل، وهذا العمل صار يهدد مكانة الجامعات المميزة من مناهج ومصادر للمعرفة وطرق التقييم؛

---

1 - شمسة بوشنافة، " **تأثير العولمة على التعليم العالي**،" مجلة الدراسات القانونية والسياسية عدد 01 (2017): ص 107- 108.

2 - نفس المرجع، ص 109.

3 - نفس المرجع، ص 108.

– ادى عملية عولمة التعليم العالي الى زيادة الوعي بالثقافات وزيادة المعرفة والمهارات وازمة المنافسة وخصخصة التعليم العالي وتوحيد التخصصات والمناهج وتسهيل عمليات انتقال الطلاب بين مختلف الجامعات العالمية؛

– تدويل التعليم العالي عن طريق فتح شراكة بين مؤسسات التعليم العالي وتبادل المعارف والخبرات والبعثات الطلابية.

2– تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

يشهد العالم تطورا في مختلف المجالات العلمية والتقنية، خاصة في مجالات الاتصالات و ثورة المعلومات حيث شهدت السنوات الأخيرة نموا للتكنولوجيا الرقمية بكافة انواعها، ومن المتوقع ان يزداد هذا النمو بشكل يصعب على المهتمين بالتعليم مسايرته ومجاراته الا اذا تم الاستجابة لهذا التطور والتكيف معه.[1]

لقد فرضت التكنولوجيات الحديثة نفسها في مختلف نواحي الحياة، والتعليم العالي لم يخرج عن السياق، حيث ادى التقدم التكنولوجي الى ظهور طرائق واساليب تعليمية غير مباشرة ترتكز على استخدامات المستحدثات التكنولوجية لتحقيق التعلم المرجو الوصول اليه، مثل توظيف الكومبيوتر واستخداماته المتعددة، الاقمار الصناعية و القنوات الفضائية التعليمية، والوسائط الالكترونية، بغرض توفير التعليم على مدار اليوم وفي أي مكان، بواسطة اساليب وطرق متعددة تدعمها التكنولوجيا المتعددة، بمكوناتها المختلفة لتقدم المحتوى التعليمي عن طريق تركيبة من لغة مكتوبة ومنطوقة وعناصر ثابتة ومتحركة وتأثيرات وخلفيات متعددة يتم عرضها للمتعلم عن طريق الكومبيوتر مما يجعل عملية التعلم أكثر تشويقا، وبكفاءة عالية وبأقل الجهود مما يحقق الجودة في التعليم.[2]

1 – طارق عبد الرؤوف، **التعليم الالكتروني والتعليم الافتراضي اتجاهات عالمية معاصرة** (القاهرة مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2011)، ص 19.

2 – نفس المرجع، ص 19، 20.

يستلزم على التعليم العالي في الجزائر على ضوء التحديات المذكورة الارتقاء ومواكبة التطورات الحاصلة في مجالات التكنولوجيا والمعلومات لتحقيق ما يعرف بالجودة في التعليم العالي بشتى أشكالها ومظاهرها، فالجامعة الجزائرية مطالبة بتحسين جودة العملية التعليمية من خلال حسن توظيف التكنولوجيا الحديثة، باعتبار أن الدولة الجزائرية خصصت جانبا هاما من مواردها من اجل ترقية التعليم العالي رغم الكثير من المعوقات التي تعترض تطوير التعليم العالي في الجزائر.[1]

المطلب الثالث : إصلاح التعليم العالي في الجزائر على ضوء نظام الليسانس – ماستر – دكتوراه ل م د.

اتسمت سياسة التعليم العالي في الجزائر منذ الاستقلال بوجود العديد من المعوقات والاختلالات والتي انعكست سلبيا على قدرة الجامعة الجزائرية الى مواكبة التحولات الحاصلة في المجتمع الجزائري، اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، وكذا عدم مواكبة التحديات التي يفرضها التطور الحاصل في المعارف والعلوم والتكنولوجيا، وبالتالي فإن هذه العوامل كانت سببا في الدعوة الى مراجعة السياسة التعليمية المرتبطة بالتعليم العالي، خاصة في مسألة طرق التدريس والمناهج الدراسية وكذا الأطر التشريعية المنظمة لقطاع التعليم العالي.[2]

ونظرا للاختلالات الحاصلة في قطاع التعليم العالي في الجزائر تم تطبيق نظام **ل م د** في والذي يهدف الى ضمان تكوين نوعي وذا جودة تواكب الأنماط التعليمية العالمية، وكذا يسعى الى انتاج فكر ومورد بشري مؤهل، خاصة أن هذا الأخير يعد أساس التنمية الشاملة، ومن أهم عوامل النمو والتنافسية الاقتصادية، وحسب ما جاء في وثيقة الإصلاح الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فإن هذا النظام الاصلاحي يقتضي إعادة تحديد أدوار الجامعة وعلاقتها بالبيئة المجتمعية والاقتصادية، وكذا إعادة توجيه

1 – الهام يحياوي، ليلى بوحديد،" **اهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية**، " مجلة تاريخ العلوم عدد 06 (2017): ص 322.

2 – بن اسباع، **سياسات التعليم العالي في الجزائر**، 109.

صور مشاركتها في حل مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية باعتبار أن هذا النظام التعليمي يدعم الابتكار والابداع ويدعم خلق المعرفة وتدعيم التكنولوجيا من خلال التعاون والشراكة بين مختلف مؤسسات التعليم العالي ومخابر البحث ومختلف المؤسسات الاقتصادية والمالية، وكذا المستثمرين.[1]

أولا: تعريف نظام الليسانس – ماستر – دكتوراه

نظام **الليسانس – ماستر – دكتوراه** هو نمط تعليمي انجلوسكسوني متكون من ثلاث مستويات: ليسانس– ماستر – دكتوراه، طبق في العديد من الدول الاوروبية.[2]

ولقد دخل هذا النظام التعليمي حيز التنفيذ في اوروبا بدءا من سنة 1998 في جامعات فرنسا، المانيا، اسبانيا، بريطانيا وغيرها من دول اوروبا، وقد تم اعتماه كنظام تعليمي جامعي يتلاءم مع بيئتها التعليمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.[3]

لقد استمد هذا النظام عالميته من طرف دول الاتحاد الاوروبي التي تبنت استخدام هذا النظام التعليمي حيث بتاريخ 25 ماي 1998 تم عقد مؤتمر بجامعة " السوربون " في فرنسا بهدف اصلاح التعليم الجامعي في دول الاتحاد الاوروبي و من اهم نتائج وتوصيات هذا المؤتمر انشاء هذا النظام التعليمي والاعتراف بالشهادات التي يمنحها هذا، وايجاد فضاء اوروبي مشترك في التعليم العالي، كما اعقب ذلك عدة لقاءات وندوات تعمل على ايجاد سبل تطبيق هذا النظام والعمل على نجاحه في دول الاتحاد الاوروبي.[4]

ثانيا: مميزات نظام ليسانس– ماستر – دكتوراه[5]

يتسم هذا النظام التعليمي بجملة من الخصائص من بينها:

---

1 – نفس المرجع.

2 – سليمه ياسية، " **تطبيق نظام ل م د الجودة في التعليم كأساس لتحقيق العالي في الجزائر**،" مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، عدد 02 (2018): ص 547.

3 – مروان بن اعراب،" **التكوين الجامعي في ظل نظام L M D وتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الجزائرية**،" مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، عدد 01 (2021): ص 183.

4 – كاهي، **السياسة العامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربية**، 140.

5 – أحمد دردیش " **واقع نظام " ل . م . د " في الجامعة الجزائرية : دراسة وصفية تحليلية**، " مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، عدد 04 (2014): ص 243.

– هو عبارة عن نظام تعليمي سداسي يحتوي على وحدات تعليم أساسية، وحدات تعليم استكشافية، وحدات تعليم مشتركة ووحدات تعليم للتخصص؛

– تزود كل وحدة تعليمية بقيمة في شكل وحدات قياسية؛

– وحدات التعليم في هذا النظام قابلة للاكتساب والتحويل؛

– يعتمد الترجيح على طبيعة الاختبارات وعلى أنماط المراقبة المعتمدة؛

– نظام الانتقال في هذا النظام يتم سنويا؛

– تنظم مجالات التكوين مجموعة من الفروع والتخصصات والشعب في شكل مسالك تكوين نموذجي مع إمكانية العبور بين المسالك.

ثالثا: أهداف نظام ليسانس – ماستر – دكتوراه[1]

يسعى هذا النمط التعليمي لتحقيق جملة من الغايات والأهداف من بينها:

– ارساء نظام تكوين مرن، واعداد مشروع جامعة يشمل الانشغالات الوطنية والعالمية، على مختلف المستويات العلمية والاقتصادية والاجتماعية؛

– ترقية استقلالية الجامعة بيداغوجيا مع ضمان التقييم المستمر لها وبرامجها؛

– اعطاء حيوية وفاعلية للتكوين الجامعي وذلك من خلال احداث البرامج التكوينية عن طريق مراجعة البرامج وتنويع وتعديل مسالك التكوين؛

– التركيز على مخرجات الجامعة وجعلها تتوافق مع متطلبات سوق العمل، وذلك بالتعاون مع مختلف الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين في اطار دعم العملية التنموية؛

– العمل على ضمان انفتاح الجامعة على العالم الخارجي بهدف تطوير البحث العلمي وجعله قريبا للواقع؛

– تشجيع التعاون الدولي في مجالات البيداغوجيا والتقنية؛

– تيسير عملية معادلة الشهادات من اجل تسهيل حركية الطلاب داخل الوطن وخارجه.

1 – كاهي، **السياسة العامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربية**، 141.

رابعا: تطبيق نظام ليسانس – ماستر – دكتوراه في الجامعة الجزائرية

بداية من السنة الجامعية 2004-2005 تم اعتماد هندسة جديدة للتكوين في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، تتماشى مع نظم التعليم العالي المعتمد على المستوى العالمي تتدرج ضمن ثلاث مستويات وهي ليسانس، ماستر، الدكتوراه، حيث تم تنظيم هذه الهندسة الجديدة ضمن ميادين للتكوين كبرى تتفرع الى شعب وتخصصات، ولقد تميزت هذه المرحلة بمنح المؤسسات التعليمية الجامعية استقلالية بيداغوجية و ذلك من خلال المبادرة بعروض تكوين تتماشى وقدرات وامكانيات التأطير لديها، وكذا متطلبات البيئة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي من خلال تكوين مورد بشري مؤهل قادر على قيادة التنمية الوطنية.[1]

كما شكل سعي الجامعة الانفتاح على محيطها الاقتصادي والاجتماعي أهم اهداف هذا النظام حيث يسعى الى تشجيع مؤسسات التعليم العالي الى تقديم عروض تكوين تواكب سوق العمل، بمعية القطاع الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال خلق معاهد العلوم والتقنيات التطبيقية لتضمن تكوينا عاليا في الشعب التكنولوجية يمتد لمدة ثلاث سنوات باتصال مباشر بالمؤسسات الاقتصادية وذلك ضمن برامج التعاون الدولية.[2]

وفي ذات الشأن يحاول هذا النظام التعليمي تركيز وتمتين علاقة الجامعة والتعليم العالي بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية واستحداث فضاءات أكاديمية ومهنية توفر تربصات ميدانية في داخل الوسط المهني، وتمكن الطلاب من الاحتكاك بعالم الشغل وتيسير عملية الادماج المهني لخريج الجامعة، ولقد تم ابرام في هذا الصدد اتفاقيات بين وزارة التعليم العالي ووزارة العمل والضمان الاجتماعي تشجع روح المقاولة وانشاء المشاريع الخاصة والمؤسسات الصغيرة مع توفير بيئة حاضنة لهذا الغرض.[3]

1- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر**، 09.

2 – نفس المرجع.

3 – نفس المرجع.

ولقد بدأ التطبيق الفعلي لنظام **ليسانس – ماستر – دكتوراه** بصدور المرسوم التنفيذي رقم **371/04** المؤرخ في **2004/11/21** المتضمن احداث شهادة ليسانس جديدة وطبق بداية عبر ثمان جامعات وطنية بصفة تدريجية وسلسة، وفي ذات السياق تم التخلص التدريجي من النظام الكلاسيكي حيث انتهى العمل به في سنة 2014، وشهد شهر جوان من سنة 2007 تخرج أول دفعة ليسانس بالنظام الجديد حيث بلغ عددهم حوالي 1000 طالب عبر ثمان جامعات وضمن 56 تخصص علمي.[1]

1- غايات اعتماد نظام ليسانس – ماستر – دكتوراه في الجزائر:

من اهم دوافع الاصلاح الجامعي واعتماد الجزائر لنظام **ليسانس ماستر دكتوراه** حسب تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية الدوافع الاساسية التالية:[2]

- تقديم تكوين نوعي لضمان ادماج مهني افضل؛
- التكوين للجميع ولمدى الحياة؛
- استقلالية المؤسسات الجامعية؛
- انفتاح الجامعة الجزائرية على البيئة الخارجية.

كما يسعى تبني هذا النظام التعليمي في الجزائر الى تحقيق جملة من الغايات والاهداف من بينها:[3]

- تحقيق الانسجام بين البيئة والمحيط السوسيو اقتصادي عن طريق التفاعل بين الجامعة وسوق الشغل؛
- تطوير وتحديث آليات التكيف المستمر مع التطور الذي تعرفه المهن في سوق الشغل؛
- دعم أدوار الجامعة الثقافية وترقية القيم العالمية لاسيما قيم التسامح واحترام الغير في اطار قواعد واخلاقيات الجامعة وآدابها العامة؛
- الانفتاح على احدث التطورات الدولية المرتبطة بالتكنولوجيا والعلوم؛

---

1 – كاهي، **السياسة العامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربية**، 143- 144.

2 – بوحنية، **السياسة التعليمية الجامعية**، 25.

3 – يوسف، **تطور التعليم العالي**، 56.

- تشجيع التعاون والتبادل الدولي وتنوعه؛
- انشاء فضاءات جامعية مغاربية واقليمية ودولية؛
- تيسير حركة الطلبة والاساتذة والباحثين وتشجيع التبادل العلمي والتكنولوجي والثقافي على مستوى التعليم والبحث؛
- خلق الانسجام بين متطلبات ديموقراطية التعليم مع ضرورة ايجاد تكوين نوعي؛[1]
- ترسيخ قواعد الاستقلالية الفعلية للمؤسسات وفق قواعد التحسين الحسن.[2]

2- تطور مؤسسات التعليم العالي في الجزائر على ضوء تطبيق نظام ليسانس – ماستر – دكتوراه.

عرفت مؤسسات التعليم العالي في الجزائر تطورا كميا ملحوظا، حيث بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي حسب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 111 مؤسسة تعليمية جامعية مقسمة على نحو الشكل البياني التالي:[3]

1 – بوحنية، **السياسة التعليمية الجامعية**، 25.

2 – نفس المرجع.

3 – https://www.mesrs.dz اطلع على الموقع بتاريخ: 2022/11/15.

الشكل رقم 08: تمثيل بياني لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر.

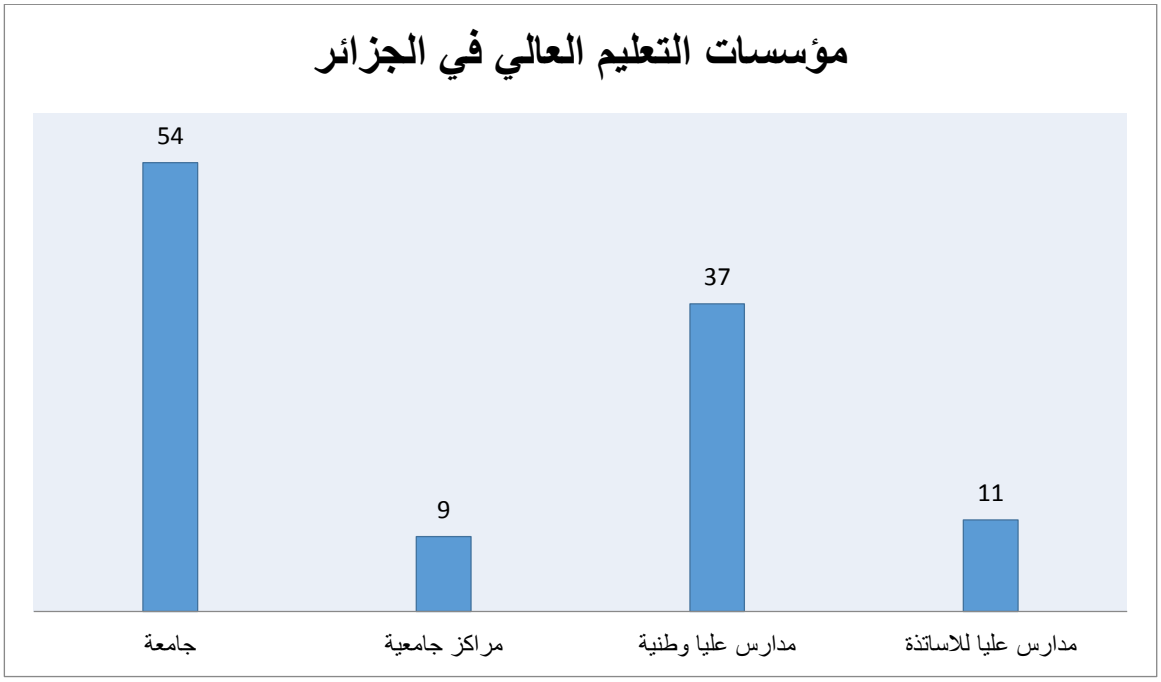

المصدر: https://www.Mesrs.dZ اطلع على الموقع بتاريخ: 2022/11/15.

وتنتشر هذه المؤسسات التعليمية عبر مختلف أنحاء الجزائر، ينتمي اليها تعداد طلابي يقدر بحوالي 1669000 طالبا جامعيا، أما هيئة التدريس فتقدر بحوالي 65509 أستاذا باحثا تقدر نسبة الاناث في هذا الشأن 66%، اما المعدل الوطني للتأطير يقدر بأستاذ واحد لكل 25 طالبا، ولقد تضاعف عدد المستخدمين الاساتذة خلال العشرين سنة الأخيرة ب 3.5 مرة، منهم 37% منهم ينتمون الى المصف العالي. كما يضاف الى هذه الشبكة 55 مؤسسة للتكوين العالي تابعة لدوائر وزارية أخرى تستفيد من الوصاية البيداغوجية وثمانية عشرة خاصة للتكوين العالي.[1]

1 – الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر**، 02 – 05.

الشكل رقم 09 : توزيع هيئة التأطير حسب النوع الاجتماعي.[1]

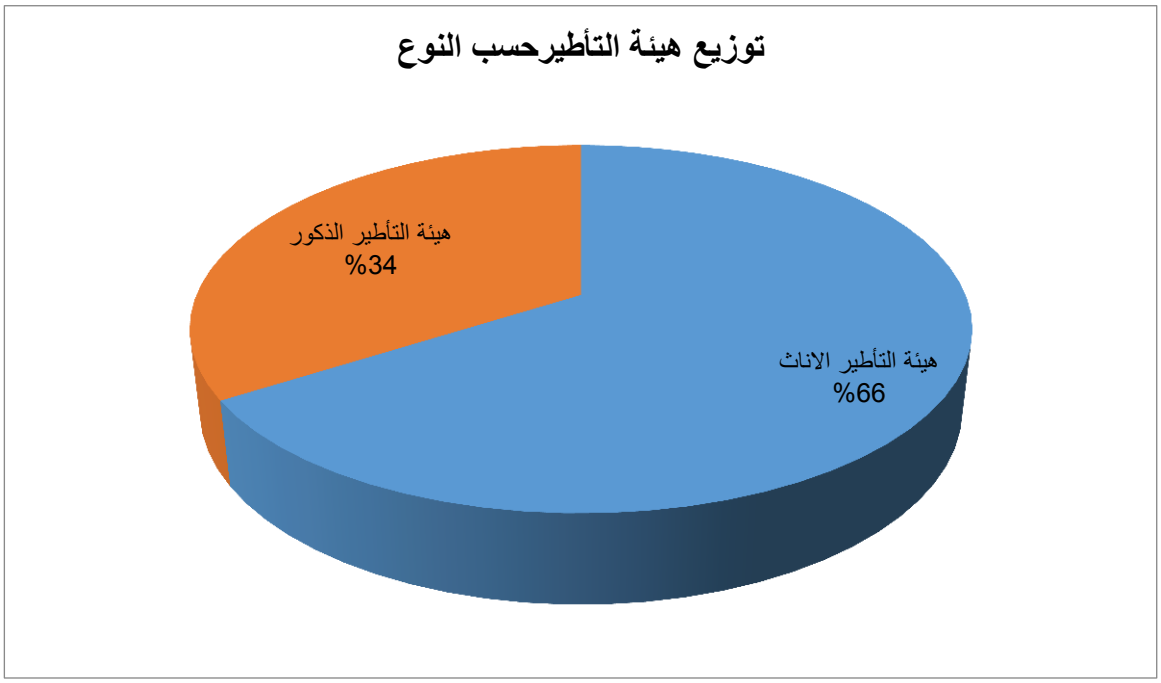

المصدر : الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية،" **نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر الوضع الراهن والافق المستقبلية** " (ورقة مقدمة للمؤتمر الثامن عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي الجزائر 26- 27 – 28 ديسمبر 2021). ص 2- 5.

3- آفاق تطبيق النظام التعليمي ليسانس – ماستر – دكتوراه في منظومة التعليم العالي في الجزائر

يسعى تطبيق هذا النظام التعليمي الى ترقية التحصيل العلمي والمعرفي للطالب في الجامعة الجزائرية، وتطبيق معايير الجودة في النظم التعليمية المختلفة من خلال مسايرة النظم التعليمية العالمية وذلك عن طريق تحقيق جملة من اهداف السياسة التعليمية والعمل على تحقيق أهداف مستقبلية متمثل بعض منها فيما يلي:[2]

- القدرة على استيعاب الأعداد المتزايدة للطلبة الجامعيين، والعمل على إعادة تنظيم القطاع حسب مستجدات العملية التعليمية وتحقيق أكبر قدر من المرونة؛

1 – نفس المرجع.

2 – محفوظ عرابي، " **تبني نظام (LMD) في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر: استجابة للتوجهات العالمية أم ثقافة لتجويد التعليم العالي**، " مجلة الابداع عدد (01) 2018: ص 241.

– الرفع من مستوى خدمة التعليم العالي في المؤسسات التعليمية وتنظيمه، والسعي الى جعله مواكبا للتطورات الحاصلة في الجامعات العالمية من خلال رفع الجودة التعليمية في الجامعات الجزائرية؛

– العمل على جعل الجامعة تنفتح على محيطها الاقتصادي والاجتماعي وتحسين العملية التعليمية وجعلها أكثر مرونة؛

– السعي الى تثمين العمل الشخصي للطالب الجامعي، وتعزيز نظام المراقبة المستمرة للمعارف بهدف تحقيق الجودة والنوعية في التعليم؛

– العمل على تحقيق التعليم المستمر، والاستغلال الأمثل للتكنولوجيات الحديثة في العملية التعليمية في الجامعات.

لقد تم تطبيق نظام الليسانس – ماستر – دكتوراه في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر منذ أكثر من عشرين سنة الا أن التعليم العالي لم يحقق ما كان منتظر منه حيث إن العديد من المختصين في الشأن التعليم الجامعي يرى بأن العملية التعليمية لم تحقق غاياتها وأهدافها المرجوة، فمخرجات الجامعة في الجزائر المتمثلة في البحوث العلمية وخريجي الجامعات لم تعد تلبي الطموحات علما أن أعداد خريجي الجامعات تضاعفت وأزدادت لكن في نفس الوقت فإن عنصري الجودة والنوعية تناقصت بشكل واضح مما يطرح فعليا جدوى تطبيق هذا النظام التعليمي، وامكانية ملائمته فعليا بخصوصية الفرد والمجتمع الجزائري.

المطلب الرابع: التعليم الإلكتروني ودوره في تطوير التعليم العالي

أولا: تعريف التعليم الالكتروني

تتعدد تعريفات التعليم الإلكتروني وتختلف وذلك حسب طبيعة كل مجال وميدان يستخدم فيه هذا" مفهوم، فالمختصون في الجوانب التقنية يركزون في تعريفاتهم على البرامج والأجهزة، بينما يركز التربويون على طرق استخدام تلك الأجهزة والبرامج في

العملية التعليمية، بينما يركز مختصي الأعمال على العوائد المادية لهذا النشاط باعتباره فرع من فروع التجارة الإلكترونية.[1]

ومن أبسط التعريفات التي عرفت التعليم الإلكتروني نجد التعريف التالي: *" التعليم الالكتروني هو أسلوب حديث من أساليب التعلم، توظف فيه آليات الاتصال الحديثة سواء كان ذلك الاتصال عن بعد أو في فصل دراسي".*[2]

أما الدكتور " **طارق عبد الرؤوف عامر**" يعرفه بأنه " *هو عملية للتعليم والتعلم باستخدام الوسائط الإلكترونية ومنها الحاسوب وبرمجياته المتعددة والشبكات والأنترنيت والمكتبات الإلكترونية وغيرها تستخدم جميعها في عملية نقل وإيصال المعلومات بين المعلم والمتعلم والمعدة لأهداف تعليمية محددة وواضحة "* [3]

أما منظمة اليونسكو 2006 فتعرفه بأنه " *عملية اكتساب المعارف والمهارات من خلال استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات"* [4]

ومن خلال ما سبق ذكره، يتضح أن التعليم الإلكتروني هو نمط تعليمي حديث يعتمد بصور أساسية على التكنولوجيات المعلوماتية الحديثة في أثناء ممارسة نشاط التعليم بخلاف التعليم التقليدي والذي يعتمد على الطرق التقليدية.

ثانيا : خصائص التعليم الإلكتروني

ثالثا: الإلكتروني خصائص وسمات متعددة تجعله يختلف ويتفرد عن نمط التعليم التقليدي ومن أبرز هذه السمات والخصائص ما يلي:[5]

– اعتماد العملية التعليمية على وسائل الاتصال الحديثة والوسائط المختلفة كالأنترنيت والحاسوب والبريد الإلكتروني؛

1 – مجدي يونس هاشم، **التعليم الالكتروني** (الجيزة مصر: دار زهور المعرفة والبركة، 2016)، ص 13–14.

2 – نفس المرجع.

3 – عبد الرؤوف، **التعليم الالكتروني والتعليم الافتراضي اتجاهات عالمية معاصرة**، 23.

4 – نفس المرجع، ص 25.

5 – نفس المرجع، ص 70.

– الاعتماد على عدد قليل من المعلمين في العملية التعليمية، وقد يكون معلم واحد يغطي عدد كبير من المتعلمين في أرجاء مختلفة من البلاد؛

– إعداد البرامج والمحتوى التعليمي إعدادا مسبقا، وذلك حتى تتلاءم مع العملية التعليمية؛

– الفصل الظاهري بين المعلم والمتعلم فهو يحقق عملية التواصل بينهما دون اتصال؛

– المرونة في نقل وعرض المعلومات والمادة التعليمية وأنشطة التعلم وتنوع الاختيارات والبدائل للطلاب.

ثالثا : الفرق بين التعليم الإلكتروني والتعليم التقليدي

هناك اختلاف بائن بين نمط التعليم الإلكتروني ونمط التعليم التقليدي والجدول التالي يوضح أهم هذه الفروقات.

الجدول رقم 12 : أهم الفروقات بين التعليم الالكتروني والتعليم التقليدي.

التعليم التقليدي	التعليم الإلكتروني
–يعتمد على الثقافة التقليدية التي تركز على إنتاج المعرفة والمعلم فيه محور العملية التعليمية.	–يقدم نوعا جديدا من الثقافة وهي الثقافة الرقمية والتي تركز على معالجة المعرفة والطالب فيه هو محور العملية التعليمية.
–لا يحتاج الى تكلفة التعليم الالكتروني كالبنى التحتية وعمليات التدريب على التقنيات الحديثة، ولا يحتاج الى مساعدين.	–يحتاج الى تكلفة عالية خاصة في بداية تطبيقه كشبكة الاتصالات، والحواسيب والبرمجيات وعمليات تدريب، وتصميم المادة العلمية الكترونيا.
–العملية التعليمية تكون في نفس المكان والزمان.	– العملية التعليمية ليست مرتبطة بمكان وزمان واحد.
–يعتبر المتعلم سلبيا فهو يتلقى المعلومات دون جهد أو تفاعل أي بواسطة التلقي والتلقين.	– المتعلم فيه أكثر فاعلية وحيوية ويرتكز على التعليم الذاتي.
–على المتعلم الانتظام في الحضور للفصل، ويقبل أعمار محددة، كما لا يجمع بين الدراسة والعمل.	– يتيح فرصة التعلم لمختلف الفئات العمرية، كما له امكانية المزج بين الدراسة والعمل.

–المحتوى التعليمي يكون على شكل كتب ومطبوعات ورقية.	– المحتوى التعليمي أكثر إثارة ودافعية للتعلم، ويكون على شكل نصوص تحريرية، وصور ثابتة ومتحركة وفيديوهات ويكون على شكل مخطط اليكتروني مرئي.
–دور المعلم نقل وتلقين المعلومة.	– دور المعلم التوجيه والإرشاد والإعانة وتقديم الاستشارة.
–يتم التسجيل والإدارة والمتابعة واستصدار الشهادات بطريقة بشرية مباشرة.	– يتم التسجيل والإدارة والمتابعة والواجبات والاختبارات بطريقة الكترونية.
–لا يراعي الفروق الفردية للمتعلمين ويقدم الدرس بطريقة واحدة.	– يقوم بتقديم الدرس بأوجه مختلفة ويراعي الفروق الفردية للمتعلمين.

المصدر: مجدي يونس هاشم، **التعليم الالكتروني** (الجيزة مصر: دار زهور المعرفة والبركة، 2016)،13– 14– 15 16.

رابعا: آليات تفعيل التعليم الإلكتروني في الجزائر

إن تفعيل التعليم الإلكتروني في منظومة التعليم العالي في الجزائر أصبح أولوية لدا الدولة الجزائرية خاصة في ظل سعي الجزائر نحو الرقمنة بشكل عام.

تم إطلاق مشروع وطني للتعليم عن بعد في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر وقد تضمن هذا المشروع إتباع طرق جديدة للتكوين والتعليم تسعى إلى تحقيق جملة من الغايات عبر ثلاث مراحل أساسية وهي:[1]

1– **المرحلة الأولى:** على المدى القصير توظيف التكنولوجيا كالمحاضرات المرئية مع السعي الى تحسين مستوى التعليم والتكوين.

2– المرحلة الثانية: تم الاعتماد على التكنولوجيا البيداغوجية في التعليم الإلكتروني وذلك بهدف ضمان الجودة والنوعية في التعليم والتكوين على المدى المتوسط.

3– المرحلة الثالثة: هي مرحلة التكامل وخلالها يصادق على نظام التعليم عن بعد وذلك بعد توسيع نطاقه واعتماده نهائيا.

1 – سميرة لالوش، " **آلية تطبيق التعليم الالكتروني في البيئة الجامعية** "(ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول الرقمنه ضمانة لجودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة، بومرداس، 21– 22 فيفري 2021) ص 27.

ويهدف هذا المشروع أيضا الى الاستجابة مختلف التحديات الحالية التي تواجه الجامعة الجزائرية ومن أهمها القدرة على امتلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكذا السعي الى توظيف وتطبيق طرق وأساليب حديثة في التكوين والتعليم العاليين، تتضمن إجراءات بيداغوجية حديثة خلال المسار التعليمي ومن اهم أولويات هذا المشروع:

- امتصاص أعداد الطلبة المتزايدة سنويا؛
- تحسين التكوين ومحاولة الوصول الى ضمان جودة تكوين عالمية؛
- تجاوز مشاكل نقص التأطير.

في سنة 2003 قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتجهيز مختلف مؤسسات التعليم العالي بالمعدات التقنية وأعطت الضوء الأخضر بالشروع في انطلاق مشروع نظام وطني للتعليم عن بعد يعزز نظام التكوين الحضوري وتم ضبط خطة عمل تنفذ على ثلاث مراحل.[1]

ولقد سعت من الحكومة الجزائرية الى وضع إطار تنظيمي للتعليم الإلكتروني من خلال صدور القرار رقم **201** المتضمن إنشاء " **اللجنة الوطنية للتعليم الإلكتروني** " بتاريخ : 2011/04/09 والتي يقع على مسؤوليتها إعداد برامج عمل ومخططات متعلقة بالمجالات التكنولوجية والتقنية والبيداغوجية، والقانونية المرتبطة بالتعليم الافتراضي والتكنولوجي في الجامعة، كما تعمل هذه اللجنة على إعداد استراتيجية تدعم الأساتذة والمختصين في التعليم الإلكتروني قصد إعداد محتوى اليكتروني يخدم العملية التعليمية كما تقوم هذه اللجنة بتقييم كل نشاط مرتبط بالتعليم الافتراضي في الجامعة.[2]

1 – نعيمة بن ضيف الله، كمال بطوش،" **ملامح التعليم الإلكتروني بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية مشروع البرنامج الوطني للتعليم عن بعد**، " حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية عدد 16 (2016): ص 437–438.

2 – **القرار رقم 201** المؤرخ في 09 /04 /2011 المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية للتعليم الإلكتروني، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الثلاثي الثاني، 2014.

وتتشكل هذه اللجنة من الأعضاء على النحو التالي وذلك من خلال ما تضمنه القرار رقم 201:[1]

- مدير الشبكات وأنظمة الإعلام والاتصال الجامعية؛
- المدير الفرعي للأنظمة؛
- المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
- مدير التكوين العالي في التدرج؛
- مديرة الدراسات لما بعد التدرج والبحث التكويني؛
- رئيس الندوة الجهوية للغرب؛
- رئيس الندوة الجهوية للوسط؛
- رئيس الندوة الجهوية للشرق؛
- مدير المدرسة الوطنية العليا للإعلام الآلي؛
- مدير جامعة التكوين المتواصل؛
- مدير مركز الدراسات والبحث في الإعلام العلمي والتقني؛
- مدير مركز التقنيات المتقدمة.

وتتجه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الى تفعيل التكنولوجيا في التعليم العالي فبالعودة الى المرسوم التنفيذي رقم 13-77 المؤرخ في 30 جانفي 2013 المحدد لصلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي نجده ينص في مادته الثالثة على أنه *" يكلف وفي حدود صلاحياته بدراسة التدابير الضرورية لتنظيم مختلف أطوار التعليم العالي وتطويرها، لا سيما السهر على تطوير استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال في التسيير والتعليم وترقيتها "*[2]

1 - نفس المرجع.

2 - لالوش، **التعليم الإلكتروني في بيئة التكوين الجامعية**، 26- 27.

خامسا : تجارب التعليم الإلكتروني في الجزائر

1- المشروع الوطني للتعليم عن بعد:

رسمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أهداف استراتيجية لثلاث سنوات 2007- 2008- 2009 ضمن أولوية التخطيط لسنة 2007 تم إعداده في سنة 2006 من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- ضبط نظام الإعلام المتكامل للقطاع؛

- إقامة نظام تعليمي مرتكز على التكنولوجيات الحديثة يدعم التعليم الحضوري يتمثل في التعليم عن بعد.

2- برنامج التعليم عن بعد:

يرتكز التعليم عن بعد في مؤسسات التعليم العالي على شبكة معدة للمحاضرات المرئية والتعليم الإلكتروني، موزعة على مختلف مؤسسات التكوين والتعليم العاليين كما الآتي.[1]

أ- شبكة المحاضرات المرئية ونظام التعليم الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

ترتبط هذه الشبكة بمدى قصير الأجل من خلال عقلنة استخدام الموارد البشرية والمادية بإقامة شبكة للمحاضرات المرئية تدمج كل مؤسسات التعليم العالي، منها 13 موقعا مرسلا و46 موقعا مستقبلا، بحث تتيح تسجيل وبث غير مباشر للدروس و تستخدم بشكل متزامن حيث يمكن لهذا النظام أن يجمع 18 محاضرة مرئية في وقت واحد عن طريق عقدة مركزية وست وحدات متعددة المواقع مدرجة في مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني الذي عينته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للإشراف ومتابعة المشروع.[2]

---

1 – سامي قريشي، شريفة رفاع، " **جودة التعليم الإلكتروني كأحد متطلبات عصر المعرفة مع الإشارة لجهود الجامعة الجزائرية** ،" مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية عدد 10 (2015): ص – 233.

2 – بن ضيف الله، بطوش، **ملامح التعليم الإلكتروني بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية**، 439.

وتوجد مرحلة موازية ترتكز على وضع نظام للتعليم الإلكتروني يعتمد قاعدة للتعليم عن بعد في صيغة (زبون – موزع) يسمح بإعداد والوصول الى موارد عبر الخط في شكل غير متزامن، بحيث يمكن الطالب الوصول الى النظام في أي وقت وفي أي مكان، كما تسمح هذه القاعدة للأستاذ استخدام مختلف الطرق عبر الخط (محاضرات، دروس، أنشطة) كما يتوفر لدا هذه القاعدة مجموعة أدوات تساعد على عملية التبادل بين الأساتذة وكذا الطلبة (البريد، المنتديات، الدردشة وغيرها).[1]

ب- نظام تعليم عن بعد:

على المدى المتوسط سيتم ضبط نظام للتعليم عن بعد يسمح بدمج تقنيات التعليم الإلكتروني، وذلك ضمن تصورات تتعدى محيط الجامعة بالرغم من أنها الهدف الأساس لها وضمن أولوياتها باعتبار أن هناك فئات أخرى تستفيد من هذا النمط التعليمي مثل الموظفين، والطلاب العصاميين وغيرها من الفئات.[2]

ج – الشبكة الجزائرية للبحث ARN:

أنشأت هذه الشبكة من طرف مركز البحث في الإعلام والتقني سنة 2001 بهدف تشكيل بنية تحتية تكنولوجية تخدم قطاع التعليم الإلكتروني والبحث العلمي، بحيث تربط مختلف الجامعات الجزائر كما تزودها بحسابات موزعة بهدف تشكيل مكتبة افتراضية تيسر عملية تبادل المعلومات كما تقدم دروس ومحاضرات عن بعد، وتشهد الشبكة التي تدعم نظام التعليم عن بعد تطورا متذبذبا في تلبية الحاجات المستعجلة خاصة بميادين الاتصال بالإنترنيت وذلك نظرا لطبيعة تصميم (الباكبون) BACKBONE التابع لها، والمنشئ بخطوط تابعة لاتصالات الجزائر، فهو غير قادر على تحمل ERB المستقبلية نظر للإمكانات غير الكافية.[3]

---

1 – نجوى حرنان، سعيد حجال، " **دور التعليم الإلكتروني في تحسين جودة التعليم العالي: تجربة الجزائر**،" مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة عدد 01 (2020): ص 89.

2 – نفس المرجع.

3 – بن ضيف الله، بطوش، **ملامح التعليم الإلكتروني بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية**، 442.

4- مشروع إيديا IDE@: الإنترنيت لتطوير التعليم عن بعد في الجزائر

هو عبارة عن مشروع مرتبط بالاتحاد الأوروبي Tempus، وذلك من خلال المساهمة في التمويل والمرافقة لسياسات إصلاح التعليم العالي في عدة دول منها دول آسيا، ودول أوروبا الشرقية ودول البحر الأبيض المتوسط، ويمثل مشروع إيديا IDE@ الإنترنيت لتطوير التعليم عن بعد في الجزائر أحد فروع هذا السياسة الأوروبية، بحيث يهدف الى ترقية وتحديث مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، وجعلها مواكبة للحاجيات الاقتصادية والمهنية من خلال اقتراح تعليم مهني يساير مستجدات السوق المهنية.[1]

سادسا : تقييم تجربة الجزائر في التعليم الالكتروني

إن تجربة الجزائر في تطبيق نمط التعليم الالكتروني في مؤسسات التعليم العالي رغم الموارد والامكانات التي وفرت لها كالبرامج والخطط والمعدات والوسائل التقنية المتعددة اعتبرت فاشلة في رأي العديد من المختصين خاصة فيما مسألة ضمان جودة العملية التعليمية في المؤسسات التعليمية، ورغم أن التعليم الالكتروني كان أحد الآليات التي ضمنت مواصلة العملية التعليمية أثناء الجائحة الصحية التي ضربت العالم في أواخر سنة 2019، الا أنه على مستوى الجزائر لا يزال هذا النمط التعليمي ينظر اليه بعين الشك والريبة و يطرح العديد من علامات الاستفهام لدا المختصين حول جدوى تطبيقه ومدى امكانية مساهمته في تيسير العملية التعليمية، ولعل من أهم عوامل صعوبة نجاح هذا النمط التعليمي في الجزائر ما يلي :[2]

- ضعف الشبكة المعلوماتية ونقص تدفق شبكة الانترنيت مما يطرح جدوى نوعية الوسائل والمعدات؛
- ضعف الميزانية المخصصة لتطوير قطاع التعليم الاليكتروني خاصة أنه يتطلب امكانات مادية ومالية معتبرة؛

1 – عبد القادر عباسي، " **مقومات التعليم الإلكتروني في الجزائر**،" مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح عدد 14 (2000): ص 93.

2 – كمال جارالله، اسماعيل بوقنور، " **التعليم الالكتروني في مؤسسات التعليم العالي بعد جائحة كورونا: الصعوبات والآفاق**، " مجلة المفكر عدد 01 (2024): ص 472.

- نقص الوعي بأهمية هذا النمط التعليمي وعدم وجود جدية كافية نحو العملية التعليمية الالكترونية خاصة من طرف الطلاب خاصة ان هذا النمط التعليمي يرتكز على الارادة الذاتية للتعلم.

المبحث الثاني: انتقال الجزائر نحو اقتصاد المعرفة: العوامل والمؤشرات العامة

تنامت اهمية اقتصاد المعرفة في الوقت الراهن خصوصا في الدول المتقدمة والتي تشهد طفرة كبيرة في الاستثمار في المعارف، فالمعرفة صارت من أهم مقومات الاقتصاديات الحديثة، ولقد ازدادت أهميتها مع تنامي أدوار التكنولوجيا والتي أحدثت تغيرات عديدة في العديد من المفاهيم والأفكار، والجزائر كغيرها من الدول تسعى الى الاستثمار في المعرفة من أجل تطوير النظام الاقتصادي، فالاقتصاد الجزائري يعتمد بصفة كبيرة على عائدات المحروقات والتي تشهدا تذبذبا في الأسعار والاسواق العالمية، الأمر الذي يجعل اقتصاد الجزائر عرضة لتأثيرات عدم استقرار الوضع الدولي ورهين تقلبات اسعار المحروقات، وبالتالي فإن اندماج الجزائر في منظومة الاقتصاد المعرفي صار أكثر أهمية وضرورة.

المطلب الأول: عوامل انتقال الجزائر نحو اقتصاد المعرفة

إن عملية انتقال الجزائر نحو اقتصاد المعرفة تمليها العديد من العوامل والظروف المحلية والدولية، ويؤكد العديد من الباحثين أن تجربة الجزائر في الانتقال الى اقتصاد المعرفة لا تزال تجربة في مراحلها الأولى، حيث أن عملية الانتقال تتطلب تكثيف الجهود والوطنية والعمل على تطويرها وخلق مناخ وبيئة اقتصادية و وبنى تحتية تساعد على ذلك.

و يفرض انتقال الجزائر نحو اقتصاد المعرفة توافر آليات وإمكانيات تجعل من عملية الانتقال الى منظومة اقتصاد المعرفة عملية مدروسة، وبناء على توافر امكانات مادية وبشرية، لكن الأهم من كل ذلك توفر ارادة سياسية لتحقيق هذا التوجه حيث لا يتأتى ذلك الا عن طريق توفير بيئة مشجعة لعملية التحول، وعلى هذا النحو تمثل توافر بيئة أعمال سليمة وكذا دور فاعل للحكومة ومنظمات المجتمع المدني شرطا أساسيا لسيرورة منظومة الاقتصاد المعرفي، إضافة الى توفر بيئة اقتصادية منظمة مع تواجد منظومة تعليمية تثمن المعارف والخبرات، وكذا تستثمر فيها إنتاجا ونشرا واستخداما، وفي

هذا الإطار سجلت الجزائر في هذه الركيزة علامة 2.78 من علامة 10 وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع متوسط دول المنطقة والتي قدرت ب 5.30 من علامة 10.[1]

يشترط البنك الدولي بخصوص عملية التحول نحو اقتصاد المعرفة توفر في كل أربع ركائز أساسية هي:[2]

- نظام اقتصادي ومؤسسي قوي وفعال؛
- نظام تعليمي سليم؛
- بنى تحتية تكنولوجية ومعلوماتية ملائمة؛
- نظام للابتكار الفعال.

أولا : النظام الاقتصادي والمؤسسي في الجزائر

بعد الاستقلال ورثت الجزائر وضعا اقتصاديا منهارا بفعل السياسة الاستعمارية الفرنسية، والتي قامت بعمليات نهب منظمة للموارد والامكانات الوطنية، وتعد الفترة الممتدة ما بين سنوات (1962-1965) والتي اعتبرت مرحلة انتقالية من أصعب الفترات التي مر بها الاقتصاد الجزائري بحيث اتسم بالتفكك والتبعية للخارج و وعدم التكامل على كافة المستويات خاصة القطاعات الكبرى، كما تميز الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة بنمط الثنائية بحيث ظهر اقتصاد متطور تابع للاقتصاد الفرنسي وآخر منهار تابع للدولة الجزائرية الحديثة، وظهر ذلك بشكل واضح في القطاع الزراعي حيث أن 60% من القطاع الزراعي المتطور يوجه الى السوق الفرنسي، أما القطاع الزراعي التقليدي يوجه الى الاقتصاد الوطني ويطلق عليه *" اقتصاد الكفاف "* وبالتالي فقد اتسم

1 - مسعي، **اقتصاد المعرفة في الجزائر**، 211.

2 - عبد الصمد صغير،" **واقع تطبيق الاقتصاد المعرفي في الجزائر . دراسة ميدانية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**" (رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2010- 2011) ص 81.

الاقتصاد الوطني في هذه الفترة بعدم الاستقرار وعدم التوازن وهو أمر منطقي خاصة أن الجزائر دولة مستقلة حديثا.[1]

أما الفترة الممتدة بين سنوات (1967-1979) فقد شهد الاقتصاد الجزائري مرحله جديدة تمثلت في مرحلة المخططات التنموية الكبرى وهي المخطط الثلاثي، والمخطط الرباعي الأول، والمخطط الرباعي الثاني، اضافة الى المرحلة التكميلية (1978-1979) بحيث في هذه المرحلة تم إنشاء قطاع عمومي هام وذلك بإحياء حوالي 450 مؤسسة اقتصادية ذات أهمية، كما تم إنشاء العديد من المؤسسات المختلطة والعديد من المؤسسات الجديدة بالاشتراك مع الرأسمال الأجنبي، اضافة الى تأميم العديد من مؤسسات المناجم والنفط وكذا مؤسسات الصناعة الميكانيكية.[2]

وعموما يمكن القول إن خيار الدولة الجزائرية بإتباع النهج الاشتراكي كنمط اقتصادي وطني تسعى من خلاله الدولة الحديثة الاستقلال الى استعادة مواردها وكذا تحسين استغلال إمكانياتها المتاحة، و التأسيس لنظام اقتصادي اجتماعي تسوده الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبالتالي فإن دور الدولة والقطاع العام كان متناميا على حساب القطاع الخاص باعتبار أن الايديولوجية السياسية والاقتصادية تدعو الى الاشتراكية الاقتصادية كمنهج اقتصادي وايديولوجي.

أما فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ومع ظهور الأزمة النفطية تراجعت عائدات الخزينة العمومية من العملة الصعبة، اضافة الى تفاقم الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني، زادت تأثيرات الأزمة الاقتصادية وتراجعت معدلات النمو و احتياط الصرف، الامر الذي كان له تأثير مباشر على القدرة المعيشية في الجزائر، وكان من بين الحلول التي لجأت اليها الجزائر اللجوء الى المؤسسات المالية في اطار الاصلاحات

1 - كريمة جباري، " **الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق . دراسة تحليلية للسياسة التنموية الجزائرية واعادة تنظيم مسارها في اطار التحول من النظام الاشتراكي الى النظام الرأسمالي (1962-2019)** " (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2020- 2021)، ص 38-39.

2 - نفس المرجع، ص 73.

الهيكلية للاقتصاد الوطني والتي كان لها من تأثيرات خطيرة على الاقتصاد خاصة مع ارتفاع خدمة الدين الخارجي.[1]

لقد سعت الدولة الى تفعيل دور القطاع الخاص وتحرير الاقتصاد الوطني من قيود القطاع العام من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات والتنظيمات الاقتصادية، والتي تسعى الى الاندماج في اقتصاد السوق، وتحرير التجارة، وتشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الربحية، وذلك من خلال إتباع جملة من التدابير التي أملتها المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والذي عرف *" ببرامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي "* حيث تهدف الى دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحرير التجارة.[2]

منذ أواخر التسعينات وبداية الألفية الجديدة وتحديدا منذ سنة 2001 عملت الجزائر على تطبيق مشاريع تنموية كبرى تسعى من خلالها الدفع بالتنمية وتحقيق وثبة اقتصادية خاصة في ظل الارتفاع الذي تعرفه أسعار المحروقات من حين الى آخر، وقد تمثلت هذه البرامج في:[3]

- برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال فتره 2001 الى غاية 2004؛
- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009؛
- البرنامج الخماسي للتنمية 2010- 2014؛
- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019؛
- النموذج الجديد للنمو 2019- 2030.

1 - جمال دقيش، " **اثر سياسة الاصلاح الاقتصادي للجزائر في اطار الانتقال الى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1988- 2015**، " مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية عدد 03 (2019): ص 14- 15.

2 - هدى بن محمد، " **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019** " مجلة كلية السياسة والاقتصاد عدد 05 (2020): ص 37.

3 - نفس المرجع، ص 35.

ومن خلال نظرة عامة حول أهم الخطوط العريضة للاقتصاد الكلي المرتبط بالسياسة الاقتصادية للدولة يتضح مسار الاقتصاد الجزائري من خلال بعض المؤشرات العامة:

1- الناتج المحلي الإجمالي:

الناتج المحلي الاجمالي هو *" القيمة الإسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة، و عادة ما تكون سنة واحدة باستخدام الموارد الاقتصادية لبلد ما، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة بغض النظر ان تم هذا الناتج في الداخل والخارج "* [1]

وعلى العموم يرتبط تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بارتفاع أو انخفاض صادرات المحروقات، والتي بدورها ترتبط بتقلبات سعر النفط في الاسواق الدولية، والجدول التالي يبين تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

الجدول رقم 13 : تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر من سنوات 2015 - 2023.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
النسبة %	3.20	3.90	1.50	1.40	0.9	5 -	3.80	3.60	4.10

المصدر:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ اطلع على الموقع بتاريخ 01 /2024/11.

ومن خلال البيانات المدونة في الجدول السابق يتضح أن هناك تباين في نسب معدلات نمو الناتج المحلي، حيث من سنة 2017 الى غاية 2020 تناقصت بشكل واضح نسب معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي من ابرز العوامل:

- الازمة الاقتصادية التي شهدتها الدول النفطية بسبب انهيار اسعار المحروقات.
- تأثيرات جائحة كورونا بسبب الاغلاق العام .

1 - خالد بورحلي، محمد لحسن علاوي،" **تأثير تغيير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي دراسة حالة الجزائر للفترة(1990- 2012)** " مجلة آفاق للبحوث والدراسات عدد 01 (2019): ص 31.

- وفي سنة 2021 ارتفعت نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى نسبة 3.80 % بعد ان سجلت سنة 2020 نسبة – 5% ، وفي سنة 2023 تم تسجيل نسبة نمو قدرت ب 4.10 % خاصة مع استقرار اسعار النفط و تحقيق بعض التنوع في الصادرات خارج المحروقات .

2- **التجارة الخارجية:**

بداية من سنة 1988 شرعت الدولة الجزائرية بالبدء تدريجيا بتحرير التجارة الخارجية، وذلك بمقتضى الأمر 88- 29 والذي الغى قيود عمليات الاستيراد والتي كانت من حكرا على الدولة، وفي ذات الإطار وضمن سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة قامت الجزائر سنة 1994 باتخاذ العديد من القرارات يمكن أن نذكر منها ما يلي:

- الغاء القيود المتعلقة بتمويل الواردات بشكل كلي بالنقد الاجنبي الخاص والمستورد؛
- السماح بعمليات استيراد المعدات الصناعية والمهنية والمستعملة؛
- الغاء كافة القيود على الصادرات باستثناء ذات البعد التاريخي والأثري.

أما فيما يتعلق بالتعريفة الجمركية على الواردات فقد تم تخفيضها من 60% سنة 1996 الى 45% سنة 1997، واستمر هذا التخفيض والذي كان أحد شروط انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية.[1]

وبالنظر الى الأهمية التي تحظى بها التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني فقد ظلت تشهد إصلاحات عديدة كان لها تأثير على منحى التجارة الخارجية حيث عرفت هذه الأخيرة تطورات فيما يخص الصادرات والواردات خاصة بعد سنة 2004 والتي شهدت سياسة تحرير معدة بصفة تدريجية اضافة الى البرامج الاستثمارية الكبرى.[2]

---

1 – فاروق سحنون، " **قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر . دراسة حالة الجزائر** " (رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009- 2010 . بدون ترقيم.

2 – الطاهر شليحي، " **التجارة الخارجية وأهم تحدياتها خلال الفترة (2018- 2020)**،" مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية عدد 01 (2020): ص 92.

وبالرغم من أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني وأهمية حجم الإصلاحات والبرامج التي سعت لترقيتها وتطويرها وتنويع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات إلا أن الواقع يبين أن الصادرات في الجزائر تتشكل النسبة الكبرى منها من عائدات المحروقات حيث تتجاوز النسبة 95%، وكما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة، وبالتالي فقد كان لتراجع أسعار المحروقات بنسبة تفوق 50% في النصف الثاني من سنة 2014 آثار سلبية على معدلات النمو للاقتصاد الوطني.[1]

3- الموازنة العامة:

الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي، فهي أداة تحدد أهداف الحكومة وسياساتها وبرامجها المختلفة، ولقد نشأت فكرة الموازنة العامة استجابة لحاجات المجتمعات والدول لهدف إدارة مواردها المالية المتعددة.[2]

وتتأثر الموازنة العامة في الجزائر بالغالب بتقلبات أسعار النفط، فالنفط لوحده يمثل 70% من الموازنة العامة وحوالي 35% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه يفوق 95% من حجم الصادرات للدولة، ويلاحظ وجود فشل في السنوات الفارطة في إحداث تنوع اقتصادي للدولة والخروج من هيمنة الاعتماد على عائدات النفط لما لها من تأثيرات غاية الخطورة على الاقتصاد الوطني.[3]

ثانيا : النظام التعليمي في الجزائر

يعد قطاع التعليم من اهم ركائز تقدم المجتمعات حيث يعتبر قطاع حيوي لمحاربة التخلف والجهل في المجتمع، ولقد مر قطاع التعليم في الجزائر بالعديد من المراحل

1 – بسمة بركان، محمد الطاهر دربوش،" **واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل تقلبات اسعار النفط خلال الفترة (2014– 2020)**، " مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية عدد 02 (2021): ص 108.

2 – لعمرية لعجال، " **دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2019– 2021**،" مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية عدد 02 (2019): ص 452.

3 – سايح جبور علي، صفية يخلف،" **اسهام التنويع الاقتصادي في تحقيق توازن الموازنة العامة بالجزائر**،" مجلة البحوث الادارية والاقتصادية عدد 01 (2018): ص 275.

والتطورات، حيث تأثر في مختلف الحقب والفترات بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد في تلك الفترة.

1- التعليم في الجزائر أثناء فترة الاستعمار:

في المرحلة الاستعمارية سعت فرنسا الى محاربة التعليم في الجزائر خاصة العلوم المرتبطة بالهوية الجزائرية كاللغة العربية والشريعة الاسلامية، حيث دأبت على تعميم سياسة التجهيل من خلال القضاء على دور العلم كالمساجد وعملت على التضييق عليها بشتى السبل، وبالتالي حرمت أجيالا كاملة من العلم والتعلم، وبعد فترة قصيرة شرعت فرنسا في تأسيس مدارس في الجزائر تدرس كلها باللغة الفرنسية مخصصة للمعمرين ولبعض الجزائريين التابعين للسياسة الفرنسية.[1]

2- التعليم في الجزائر بعد الاستقلال:

بعد الاستقلال واجهت الدولة الجزائرية الحديثة مشاكل اجتماعية عديدة، كالتخلف والجهل والأمية حيث بلغت نسبة الامية في تلك الفترة 95%، وعليه قامت الدولة الجزائرية بفتح العديد من المدارس في كافة انحاء الوطن من أجل تحقيق مبدأ اجبارية ومجانية التعليم لكل طفل جزائري يبلغ ست سنوات.[2]

ومن أجل تكوين نظام تعليمي للدولة الجزائرية الحديثة شرعت الحكومة في التخلص بالتدريج من التشريعات والقوانين الصادرة من طرف فرنسا، حيث تم اجراء تعديلات على مضمون وشكل التعليم، كما سعت لحل مشاكل نقص التأطير وقلة الهياكل وعدم وجود كفاءات بشرية جزائرية تغطي العجز الحاصل على مستوى القطاع، حيث غادر ما يقارب 10000 فرنسي.[3]

---

1 – عبد السلام سعد،" **التعليم في الجزائر الواقع والآفاق**،" مجلة البحوث التربوية والتعليمية عدد 02 (2020): ص 115.

2 – ناصر الدين قريبي، سفيان الشارف بن عطية،" **منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة**، " مجلة الباحث عدد 15 (2015): ص 82.

3 – سعد، **التعليم في الجزائر الواقع والآفاق**، 240.

لقد شرعت الجزائر في العديد من السياسات التعليمية من اجل معالجة النقص الذي يعاني منه القطاع حيث تم اصدار وثيقة 1969 التي احتوت على بعض الاجراءات التي تسعى من خلالها الجزائر الى اصلاح القطاع وهي:[1]

- العمل على نشر التعليم وجعله ذا طابع وطني واجراء بعض التعديل على بعض المواد الدراسية كالتربية المدنية والاخلاقية، والتاريخ والجغرافيا؛

- العمل على تعريب التعليم بصفة تدريجية، حيث يعتبر هذا المسار تحديا هاما للدولة الجزائرية في ظل أن غالبية المدرسين كانوا يدرسون باللغة الفرنسية، وبالرغم من كافة الاجراءات المتخذة من طرف الجزائر من اجل تعريب التعليم الا أن هذا الاخير ظل ذو صبغة فرنسية بسبب عدة عوامل من أهما أن المدرسين ذو تكوين فرنسي، ونقص الاطار الجزائري.

3- التعليم في الجزائر من فترة 1976- 2000

تم تطبيق في هذه المرحلة نظام المدرسة الاساسية من خلال اصدار الامر 76-35 المؤرخ في 16 أ فريل 1976 الذي تضمن تنظيم قطاع التربية والتكوين، حيث يعد هذا التشريع اول نص يخص التربية والتكوين للدولة الجزائرية المستقلة، حيث يعتبره العديد من الباحثين احد معالم النظام التعليمي في الجزائر، حيث نظم قطاع التعليم وادخلت عليه اصلاحات جوهرية تتماشى مع العقيدة الايديولوجية للنظام السياسي والمجتمع الجزائري الحديث، حيث كرس هذا التشريع مجانية التعليم وضمانه لتسع سنوات، كما كرس هذا التشريع مبدأ ديموقراطية التعليم والتوجه العلمي والتقني للتعليم، كما ضمن مبدأ التعريب في العملية التعليمية كما لم يهمل باقي اللغات الاجنبية.[2]

4- التعليم في الجزائر وفترة الاصلاحات الشاملة:

تبدأ هذه المرحلة من سنة 2000 حيث تميزت بثلاث محطات هامة بدايتها بتشكيل **لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية** بتاريخ 13 ماي 2000 اوكلت لها مهمة تحسين

1 - نفس المرجع.

2- قريبي، بن عطية، **منظومة التعليم في الجزائر**، 218.

نوعية التأطير بصورة عامة، و التأطير التربوي بصورة خاصة، وكذا اعادة هيكلة نظام التعليم بشكل كامل، وفيما يخص مخرجات لجنة الاصلاح التربوي فقد تضمن اعداد ملف هام يتضمن تحليل منظومة التعليم، ودراسة حصيلة المنظومة الايجابية وحصيلتها السلبية، حيث ان هذا الملف شكل محور اهتمام مجلس الحكومة من خلال العمل على دراسته خلال شهري فيفري ومارس من سنة 2002، حيث تم دراسة مختلف الآراء والافكار وتحديد مختلف السياسات التي ستتخذ في هذا الاطار مع ضبط الآجال .[1]

كما تضمن هذه المرحلة محتوى الامر رقم 03- 09 المؤرخ في 13 اوت من سنة 2003 المعدل والتمم للأمر 35-76 المؤرخ في 16 أ فريل 1976 المتضمن التربية والتكوين، وأهم محتوى هذا التشريع: تدريس اللغة الامازيغية كلغة وطنية، اجراء تعديلات على محتوى الكتاب التربوي، فسح المجال للمدارس الخاصة، اما فيما يخص التعليم المتوسط فقد بدأت عملية الاصلاح موسم 2003-2004 من خلال انطلاق الدراسة في السنة الاولى متوسط، لتتوج هذه المرحلة التعليمية بشهادة التعليم المتوسط موسم 2006-2007.[2]

اما المرحلة الثالثة فتبدأ بصدور القانون التوجيهي للتربية والتعليم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 حيث يهدف القانون الى جعل التعليم والمدرسة في الجزائر مع مستوى التحديات والتطورات التي تحدث في المجتمع المحلي وفي العالم بصفة عامة، خاصة مع ظهور مفاهيم التعددية والديموقراطية وضرورة ادراج هذه المفاهيم في المناهج التربوية، وكذا التخلي عن نظام الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق وهو ما تطلب تغيير بعض البرامج التعليمية بما يتناسب مع النظام الاقتصادي، و تكرس مفاهيم العولمة و تكنولوجيا الاعلام والاتصال وتأثيراتها على الفرد والمجتمع وعلى حتى طرائق التدريس في المدارس.[3]

1 - كمال عبد الله، " **محطات تاريخية عن التعليم في الجزائر**،" حوليات التاريخ والجغرافيا عدد 07 (2013): ص 219.

2 - نفس المرجع.

3 - نفس المرجع، ص221.

إن نظام التعليم في الجزائر لم يشهد استقرار على مدا عقود والمراحل التي مر بها، حيث لم تشهد المنظومة التعليمية استقرار هيكليا ولا قانونيا ولا من حيث نوعية التعليم والهوية والايديولوجية التي يستمد منها التعليم قيمته وجوهره، وبالتالي تأثرت العملية التعليمية خاصة في الجانب المتعلق بجودة التعليم و جودة المخرجات وبالتالي فإن منظومة اقتصاد المعرفة ترتبط بصحة وسلامة المنظومة التعليمية لأنها أساس والقاعدة المتينة التي يرتبط بها تطوير التعليم العالي.

الشكل رقم 10 : مستويات النظام التعليمي السليم على ضوء اقتصاد المعرفة.

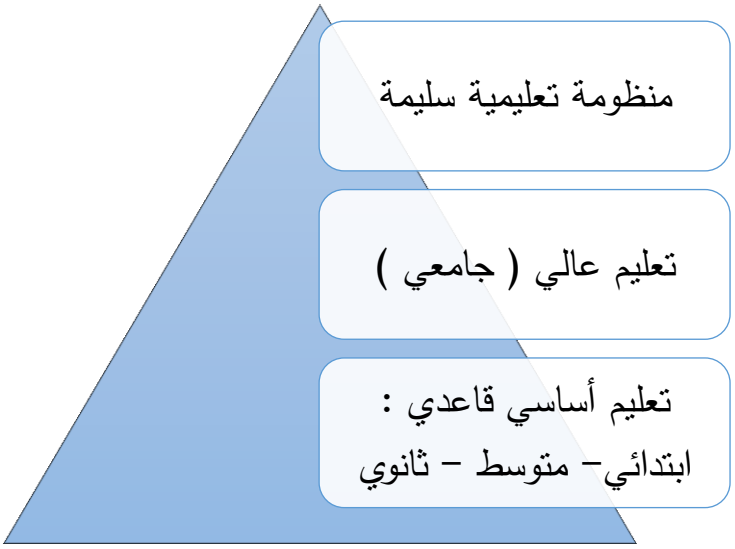

من اعداد الباحث.

ثالثا :البنى التحتية والتكنولوجية الملائمة

تعمل الجزائر على تطوير بنيتها التحتية المرتبطة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال، وذلك بهدف الانتقال الى مجتمع واقتصاد المعرفة، حيث تبنت استراتيجية وطنية تتمحور في ثلاثة عشرة محورا اساسيا من اهمها:[1]

1 – خديجة لحمر، **" تحليل جاهزية الاقتصاد الجزائري للاندماج في اقتصاد المعرفة الجزائر، "** مجلة ابحاث اقتصادية وادارية عدد 08 (2015): ص 245.

– العمل على التسريع في استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الادارات العمومية، والمؤسسات و المؤسسات الصغيرة والاسر واستغلال مختلف تطبيقات وشبكات تكنولوجيا الاعلام والاتصال؛

– العمل على تطوير الكفاءات البشرية عن طريق مؤسسات التعليم العالي ومراكز التكوين، وتلقين مختلف فئات المجتمع تكنولوجيا الاعلام والاتصال، والعمل على تثمين نتائج البحث والاستثمار في الكفاءات البشرية؛

– ضبط الاطار التشريعي والتنظيمي الذي يساعد على تطبيق الحكومة الالكترونية؛

– تثمين التعاون الدولي في هذا المجال واقامة شراكة استراتيجية.

وبإنشاء وزارة خاصة بالقطاع المتمثلة بوزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تعنى بعمليات تطوير القطاع وتحديث خدماته بما يتماشى مع مستجدات الاقتصاد الرقمي والمعرفي والذي يرتكز على بنية تحتية رقمية قادرة على تسهيل تداول المعارف والمعلومات، وفي ذات الاطار فإن قطاع البريد والمواصلات يتكون من العديد من المؤسسات يوضحها الجدول التالي.

جدول رقم 14 : أهم المؤسسات التابعة لقطاع البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر.

المؤسسة	التعريف
بريد الجزائر	هي مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتّع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحكمها القوانين والتنظيمات السارية، لاسيما القانون 18-04 المؤرخ في 10 ماي 2018 المحدد القواعد العامة للبريد والاتصالات الالكترونية، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 02-43 المؤرخ في 14 جانفي 2002، المتضمن إنشاء "بريد الجزائر." وتمنح النشاطات الخاضعة لنظام الحصرية للمتعامل "بريد الجزائر" بموجب أحكام القانون 18-04 سالف الذكر.
البريد السريع	هي شركة ذات أسهم، وهي فرع 100 % لمؤسسة بريد الجزائر، خاضعة لنظام الترخيص. تُعدُ شركة البريد السريع فرعا من تعاونية خدمة البريد السريع التابعة للاتحاد البريدي العالمي وهي تقدم خدمة بريد سريعة حيث تتم عن طريق وسائل مادية وتقنية متطورة، كما أنها تملك شبكة جوارية متمثلة في وكالاتها الموزعة عبر التراب الوطني.
مجمع	مؤسسة عمومية اقتصادية جزائرية (شركة ذات أسهم) تم تأسيسها في 9 نوفمبر 2017،

اتصالات الجزائر	تشرف على مراقبة وتنسيق وتنفيذ المشاريع في قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية. يمتلك مجمع اتصالات الجزائر ستة (6) شركات فرعية منها أربعة شركات فرعية مباشرة تابعة لحافظته وشركتين أخريين تابعتين بشكل غير مباشر .
شركة اتصالات الجزائر	شركة ذات أسهم برأس مال عمومي، تنشط في سوق شبكات وخدمات الاتصالات الالكترونية، أنشئت تطبيقا لأحكام المادة 12 من القانون 03/2000 المؤرخ في 05 أوت 2000، المتعلق بإعادة هيكلة قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.
الشركة الجزائرية لتكنولوجيات الاعلام والاتصال	شركة ذات أسهم، أنشئت سنة 2002 كفرع للمركز الوطني للتكنولوجيات المتقدمة(CDTA) ، على شكل قانوني يتمثل في شركة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة(EURL) ، لتتحوّل سنة 2015 إلى شركة ذات أسهم. وتملك الشركة الجزائرية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال خبرة قيّمة وجد ثرية في مجال الاتصال بالفيديو، فضلا عن تطوير تطبيقات الرصد والتحكم عن بعد
اتصالات الجزائر الفضائية	شركة ذات أسهم، أنشئت بتاريخ 29 جويلية 2006 عند تفريع المؤسسة الأم "اتصالات الجزائر" بغرض إعطاء استقلالية لشق نشاطات الاتصالات الفضائية.
شركة المنشآت القاعدية للاتصالات الجزائر	أنشئت الشركة سنة 2007 بهدف استغلال وتسيير الفائض من الألياف البصرية السوداء الخاصة بالشبكات البصرية للمساهمين بها، وذلك لوضعها تحت تصرّف زبائنها بغرض ضمان جودة أفضل في مجال استمرارية الخدمة وموثوقيتها
اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس	تعدّ شركة "موبيليس" أحد المتعاملين الثلاثة للهاتف النقال في الجزائر، أنشئت في شهر أوت 2003. تحوز شركة "موبيليس" على شبكة تجارية متنامية، تصل إلى 178وكالة تجارية وأزيد من 82.965 نقطة بيع غير مباشرة. بلغ عدد مشتركي شركة "موبيليس" 20 مليون مشترك خلال الثلاثي الأول من سنة 2022
الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها	الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، أنشئت بتاريخ 24 مارس 2004، تنشط تحت وصاية وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. إن الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها مكلفة بوضع نظام بيئي وطني يسمح بتطوير وتنمية النشاط الاقتصادي في قطاع تكنولوجيات الاعلام والاتصال، وذلك بهدف ضمان المشاركة الفعالة في الاقتصاد الوطني. وعلى هذا الأساس، تضطلع الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها بدور تنشيط قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتشجيع تغلغل تكنولوجي أكبر في المجتمع الجزائري.

المصدر: https://www.mpt.gov.dz/ar/etablissement-et-entreprises/ اطلع على الموقع بتاريخ: 2023/09/26.

وتعمل الجزائر لتطوير قطاع الاتصالات حيث اعددت استراتيجية وطنية حددت منذ مطلع الالفية، من خلال السعي الى الانفتاح على المنافسة في سوق الاتصالات بعد سن القانون رقم 03 لسنة 2000 المؤرخ في 2000/08/05 المتعلق بتحديد القواعد العامة المتعلقة بمكاتب البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، وقد ظهر تطور واضح في نمو سوق الاتصالات في الجزائر، كما ونوعا وجودة الخدمة، خاصة في مجال تكنولوجيا الهاتف المحمول والذي عرف تطورات خدماتية متسارعة من خلال خدمة G2 في سنة 2001، و G3 ديسمبر 2013، 4G سبتمبر 2016.[1]

لقد ساهمت هذه التطورات على تنمية سوق الاتصالات في الجزائر وهذا النمو كان له بالغ التأثير على مشتركي الهاتف المحمول والثابت كما يوضح الجول التالي.[2]

جدول رقم 15 : حجم الاشتراك في قطاع الاتصالات في الجزائر لسنة 2023.

اشتراك الهاتف الثابت	5.934 مليون مشترك
اشتراك الهاتف النقال	49.309 مليون مشترك
اشتراك الانترنيت الثابت	5.095 مليون مشترك
اشتراك الانترنيت النقال	45.287 مليون مشترك

المصدر : موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية التالي:https://www.mpt.gov.dz/ar / اطلع على الموقع بتاريخ: 2023/09/26.

وتنقسم خدمة الاتصالات في الجزائر الى نوعين أساسيين خدمة الهاتف الثابت وخدمة الهاتف المحمول:

1- اشتراكات الهاتف الثابت:

يتجه اشتراك الهاتف الثابت في الجزائر خلال السنوات الاخيرة الى النمو حيث وصل سنة 2022 الى ما يزيد عن 5.5 مليون اشتراك وذلك بزيادة قدرها 9.40 %

1 - https://www.mpt.gov.dz/ar/telecommunications/ اطلع على الموقع بتاريخ: 2023/09/27.

2 - https://www.mpt.gov.dz/ar/ اطلع على الموقع بتاريخ : 2023/09/26.

مقارنة بسنة 2021، كما يمثل عدد الاشتراكات 62.56% من اجمالي حجم الاتصال الهاتفي الثابت والجدول التالي يبين تطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر.

جدول رقم 16 : تطور اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر من سنة 2017-2022

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
السكني	3611735	3711765	4190162	4347326	4646659	5126100
المهنيين	489247	452274	445055	438437	450400	450093
المجموع	4100982	4164039	4635217	4785763	5097059	5576193

المصدر: https://www.mpt.gov.dz/ar/telecommunication/ اطلع على الموقع بتاريخ 27/ 09//2023.

2- اشتراكات الهاتف المحمول:

بلغت في نهاية سنة 2022 قاعدة الهاتف المحمول ما يزيد عن 49.02 مليون مشترك في شبكات الهاتف المحمول بزيادة مقدرة ب4.26% مقارنة بسنة 2021، وينقسم سوق اتصالات لشبكة الهاتف المحمول في الجزائر الى ثلاث شركات وهي : " اتصالات الجزائر موبايل" و شركة " اوراسكوم تيليكوم " وشركة " أوتا " وتوزع اشتراكات الهاتف المحمول حسب المشغل في الجزائر لسنة 2022 على النحو التالي:

الشكل رقم 11 : توزيع اشتراكات الهاتف المحمول حسب المشغل في الجزائر لسنة 2022.

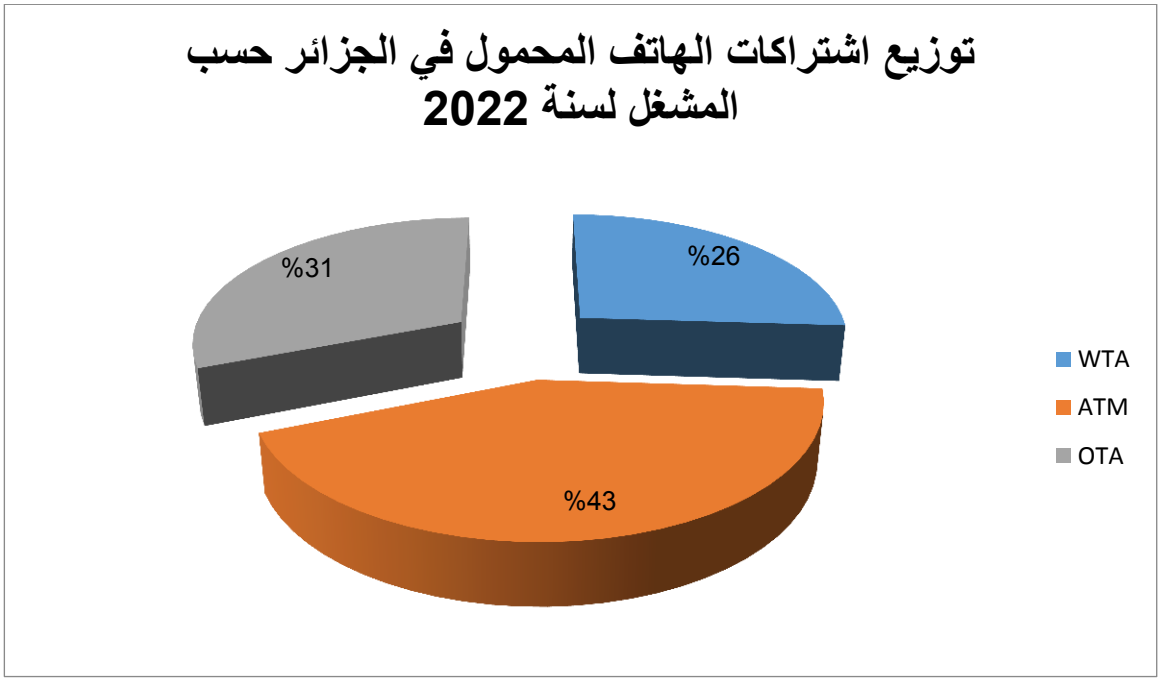

المصدر: https://www.mpt.gov.dz/ar/telecommunications/ اطلع على الموقع بتاريخ: 2023/09/28.

وبالعودة لعنصر الجودة في تقديم خدمة الانترنيت في شبكات الهاتف المحمول في الجزائر فنلاحظ هناك تطور متسارع في هذا المجال فقد انخفض عدد اشتراكات GSM منذ اطلاق التقنيات الحديثة لهواتف الجيل الثالث والرابع ونفس الأمر بالنسبة للجيل الثالث بعد اطلاق الجيل الرابع مع نهاية سنة 2016 حيث وفرت تقنية G4 سرعة وجودة أفضل لخدمة الانترنيت في الجزائر رغم أنها لا تزال لا تلبي رغبات المستخدمين بصورة شاملة، كما يلاحظ أنه في سنة 2022 وصل عدد اشتراكات خدمة اشتراكات الجيل الثالث والرابع نسبة 91 % بزيادة تقدر ب 7.13%.[1]

1 – https://www.mpt.gov.dz/ar/telecommunications تم الاطلاع على الموقع بتاريخ : 2023/09/28.

الشكل رقم 12 : توزيع الاشتراكات حسب التكنولوجيا لسنة 2022.

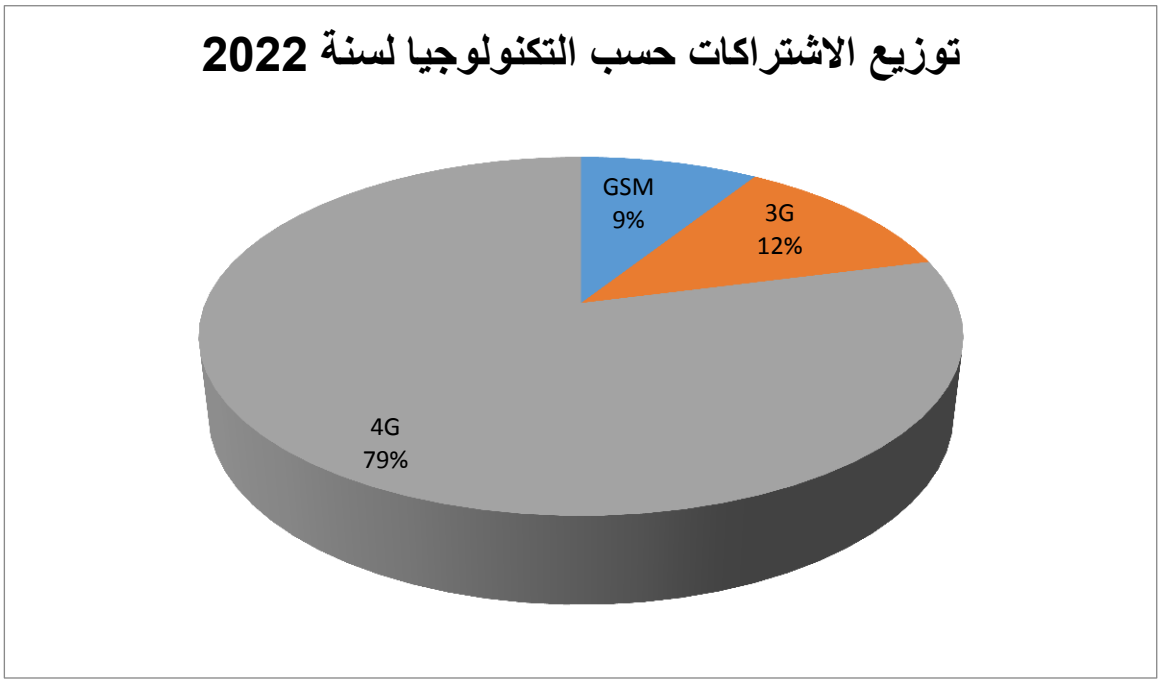

المصدر: https://www.mpt.gov.dz/ar/telecommunicatio / اطلع عليه بتاريخ: 2023/09/28.

رابعا : نظام الابتكار الفعال

إن النظام الوطني للابتكار يعد آلية هامة تدعم البحث والتطوير في الجزائر ويعد خيارا هاما يحقق غايات السياسة التعليمية الجامعية، و منذ تبني الجزائر لسياسة الانفتاح الاقتصادي تم تشجيع مختلف الأنشطة الابتكارية عن طريق تفعيل النظام الوطني للابتكار، حيث يتطلب هذا الأخير تكوين قدرات علمية وتقنية وطنية تعمل على ترقية انشطة البحث والتطوير التكنولوجي وتطبيقاتها في شتى المجالات، وتتكون منظومة النظام الوطني للابتكار من ثلاث مستويات اساسية:[1]

المستوى الاول:

هي عبارة عن السلطة التنفيذية المتمثلة في الوزير الاول بصفته المسؤول الاول عن تنفيذ مختلف السياسات العامة للدولة، ومن بينها مختلف أنشطة البحث والتطوير التكنولوجي، وقد تم انشاء المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني والذي يعد أداة مساعدة

1 – كمال زموري، " **تشخيص وضعية النظام الوطني للابتكار في الجزائر** " **حقائق وآفاق**"، " مجلة نماء للاقتصاد والتجارة عدد 04 (2018): ص 20.

للوزير الاول في رسم مختلف السياسات وتحديد الاستراتيجيات المستقبلية المرتبطة بعمليات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار، وتحديد الاولويات لمختلف البرامج الوطنية للبحث وتنسيق عمليات تنفيذها وتقدير امكانياتها المالية.

المستوى الثاني:

يتمثل هذا المستوى في مختلف الوزارات المرتبطة بأنشطة البحث والابتكار، بحيث أن كل وزارة تحتوي على هياكل تباشر عملية البحث والتطوير بصفة مباشرة أو غير مباشرة.[1]

ومن أهم الوزارات المرتبطة بهذا الشأن نجد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث تدعم مختلف أنشطة الابتكار ويظهر ذلك من خلال إنشاء عدة هيئات متخصصة في هذا المجال ومن أبرزها " الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث وتطوير التكنولوجيا "وهي عبارة عن هيئة تتكفل بوضع استراتيجية تجند من خلالها مختلف الكفاءات العلمية لخدمة التنمية بشتى اشكالها، كما تعمل على تحويل مختلف الافكار المبدعة والخلاقة الى مشاريع عملية.[2]

وقد تم انشاء هذه الهيئة سنة 1998 وهي تحت اشراف الوزارة الوصية ومن مهامها اصطفاء مختلف نتائج البحوث والعمل على تثمينها وترقية مختلف الانظمة والوسائل وعمليات التعاون المتبادل بين مختلف القطاعات المستغلة لهذا البحث، كما تعمل على دعم الكفاءات الوطنية والعمل على ترقية مختلف عمليات الابتكار.[3]

وكذلك نجد " المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي " حيث انشأ هذا المجلس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-35 بتاريخ 21 جانفي 2010 حيث يحدد ويقيم السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ويحدد خياراتها ونتائجها وكذا تعد مختلف آليات التقييم والمتابعة، كما تعمل هذه الهيئة على تسخير مختلف

1 – نفس المرجع.

2 – عادل رضوان، " **دور النظام الوطني للابتكار في تحقيق الميزة التنافسية في الصناعة بالجزائر**"(اطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015- 2016. ص 153.

3 – نفس المرجع.

الاستراتيجيات والوسائل وجعلها حيز التنفيذ في اطار السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.[1]

وفي ذات الاطار نجد " المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي " والتي تم تأسيسها بموجب المرسوم التنفيذي 13-81 سنة المؤرخ في 30 جانفي 2013 حيث تكلف هذه الهيئة تحت سلطة الوزير المكلف بالبحث بتنفيذ السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في اطار تعاوني ومشترك بين مختلف القطاعات.[2]

المستوى الثالث:

يتضمن هذا المستوى مختلف الهياكل التي تمارس نشاط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار والابداع، وفي الجزائر توجد العديد من الوكالات الوطنية ومراكز ومختلف وحدات البحث التابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي أو مختلف القطاعات الحكومية الأخرى.[3]

وبالرغم من جهود الدولة الرامية لترقية نشاط الابتكار في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من خلال العمل على إنشاء نظام وطني للابتكار، الا أن هذا النشاط لا يزال لا يرقى الى مستوى التطلعات، خاصة أن الابتكار في الجزائر لا يسهم في ترقية الصناعة المحلية الا بنسب ضعيفة، وكذلك لا يمنح حلول وخيارات للاقتصاد الوطني، كما أن مؤشر الابتكار العالمي يصنف الجزائر سنة 2021 في المرتبة 120 من ضمن 132 دولة، بعد حصولها على 19.9 نقطة من أص 100 نقطة وهو تنقيط ضعيف وترتيب متأخر للجزائر ولا يعكس حجم الامكانات المتاحة لتطوير نشاط الابتكار، وفي نفس السياق تحتل الجزائر مرتبة متأخرة وهي 109 عالميا فيما يخص المؤشر الفرعي

1 – عز الدين بوجلطي، " **التجربة التشريعية الجزائرية في مجال دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي**،" مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية عدد 02 (2020): ص 1155.

2 – **المرسوم التنفيذي رقم 13- 81** المؤرخ في 30 جانفي 2013 المحدد لمهام المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتنظيمها، جريدة رسمية رقم 08 المؤرخة في 06 فيفري 2013، المادة 2.

3 – زموري، **تشخيص وضعية النظام الوطني للابتكار في الجزائر**، 21.

للوسائل المنفذة من حيث الابتكار (المدخلات) كما احتلت المرتبة 128 عالميا فيما يخص المؤشر الفرعي للنتائج (المخرجات).[1]

المطلب الثاني : المؤشرات العامة لاقتصاد المعرفة في الجزائر.

ان عملية انتقال الجزائر نحو اقتصاد المعرفة هدف تسعى الى تحقيقه الدولة الجزائرية منذ سنوات عدة، باعتباره خيار يتيح للجزائر حل العديد من الازمات الاقتصادية والتنموية الظاهرة داخل الاقتصاد الجزائري، ومن هذا المنطلق فان مظاهر تحول الجزائر نحو اقتصاد المعرفة له مؤشرات ودلالات تبين مدى التقدم أو التأخر في هذا المجال.

ومن أجل تقدير مدى تقدم دولة ما في اقتصاد المعرفة وجب قياس هذا التقدم عن طريق عدة مؤشرات ترتبط بالعديد من المقاييس من بينها حجم الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومدى تقدم عمليات البحث والتطوير، ومقدار الاهتمام بالرأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية.[2]

وبالتالي ومن هذا المنطلق فإن الدراسة ستركز على بعض المؤشرات العامة والتي تعتبر عن مدى تقدم الجزائر نحو الانتقال نحو اقتصاد المعرفة.[3]

أولا : مؤشرات الرأس المال البشري:

قبل التطرق الى مؤشر رأس المال البشري في الجزائر ومدى مسايرته لتطورات اقتصاد المعرفة، تستعرض الدراسة بعض التعاريف التي تناولته ومن بينها تعريفا " منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " لسنة 2001 وتعريف البنك الدولي، حيث تعرفه " منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " بأنه *" المعرفة والمهارات والكفاءات والسمات المستجدة في الافراد التي تسهل خلق الرفاه الشخصي والاجتماعي والاقتصادي "* أما البنك الدولي فيعرفه على انه *" رأس المال البشري يتألف من المعارف والمهارات والقدرات الصحية التي*

1 – المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، **احصائيات طلبات براءات الاختراعات للباحثين الجزائريين** (المدنية الجزائر العاصمة: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021)، ص 13.

2 – زليخة كنيدة، محمد بوقموم،" **الاندماج في اقتصاد المعرفة : بين المتطلبات ومؤشرات القياس** " مجلة اقتصاديات المال والاعمال عدد 06 (2018): ص 521.

3 – نفس المرجع.

تتراكم لدى الاشخاص على مدار حياتهم بما يمكنهم من استغلال امكاناتهم كأفراد منتجين في المجتمع"[1]

مما سبق ذكره، يتضح أن رأس المال البشري هو مجموع المعارف والمهارات الانسانية التي يتم من خلالها العمل على تطوير الحياة الانسانية المتعددة اقتصاديا واجتماعيا.

التربية والتعليم في الجزائر:

يعد التعليم من أهم الركائز والعناصر التي يعتمد عليها العنصر البشري في عملية التنمية بشتى اشكالها، وباعتباره احد مدخلات ومخرجات العملية التعليمية وجب على الدولة توفير البيئة المناسبة والمناخ السليم من أجل تحقيق نتائج ومخرجات مرضية، وذلك عن طريق الاستثمار الامثل في العنصر البشري بدل اعتباره تكلفة كما تشير نظريات راس المال البشري في ستينات القرن الماضي، فالمورد البشري ودرجة كفاءته وخبرته أصبح من أهم عوامل الحسم في تقدم الدول وتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، وقد ذكر" آدم سميث" في كتابه " ثروة الأمم " ان كافة القدرات المكتسبة والنافعة لدى سائر أعضاء المجتمع تعتبر ركنا أساسيا في مفهوم رأس المال الثابت.[2]

إن الاستثمار في الافراد عاليي الخبرة والمهارات المتخصصة يمثل استثمار حقيقي لا يقل أهمية عن الاستثمار في الاصول المادية، كما أن الانفاق عليهم من خلال التكوين والتدريب والرعاية الصحية يعتبر استثمار وليس تكلفة.[3]

و يتطلب الاستثمار في العنصر البشري تخصيص موارد مالية كافية من طرف الدولة من أجل تغطية مستلزمات قطاع التعليم كالمنشآت والبنى التحتية الملائمة كالمدارس والتجهيزات المتعددة، وكذا تغطية الكادر التعليمي والاداري اللازم في مختلف،

---

1 – المصطفى بنتور، **منهجيات بناء وحساب مؤشرات رأس المال البشري مع الاشارة الى وضع الدول العربية** (صندوق النقد العربي: 2020)، ص 06.

2 – ناصر الدين قريبي، سفيان شارف بن عطية " **الانفاق على التعليم في الجزائر ودوره في تكوين رأس المال البشري**،" مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال عدد 01 (2017): ص 21.

3 – مسعي، اقتصاد المعرفة في الجزائر، 139– 140.

والملاحظ أن ميزانيات قطاع التعليم في الجزائر رغم تطورها من سنة الى أخرى الا أنها لا تزال غير كافية، ولا لا تغطي بصورة كاملة مستلزمات القطاع خاصة أن القطاع مؤسسات القطاع وبنيته التحتية والبشرية تتزايد من سنة الى أخرى، والجدول التالي يبين تطور ميزانية التعليم من اجمالي الانفاق العام من سنة 2000 الى 2019.[1]

الجدول رقم 17 : تطور نسبة ميزانية التعليم من اجمالي الانفاق العام 2000-2019.

السنة	2000	2003	2006	2008	2011	2013	2015	2017	2019
النسبة	12.3	11,8	13.8	8.1	11.4	14.9	15.01	16.2	16.4

المصدر: سميرة كرمين، " **تقييم سياسة الانفاق الحكومي على قطاع التعليم والتربية**، " مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة عدد 02 (2021): ص 187.

إن قطاع التعليم في الجزائر يعرف تطورات هامة في السنوات الاخيرة خاصة في ظل توجهات الدولة لتطوير القطاع وتوسيعه، فعدد الملتحقين بقطاع التربية والتعليم في تزايد مستمر من سنة الى اخرى، باعتباره الخزان الرئيس لمخزون رأس المال البشري، كما أن الثقافة المجتمعية صارت تولي أهمية بالغة لتعليم الأطفال والبنات، حيث أن هذه المسألة صارت أكثر من ضرورية والجداول التالية ترصد تطور عدد التلاميذ المسجلين في التعليم قبل الجامعي في السنوات من 2014 الى غاية 2019.[2]

1 – سميرة كرمين، " **تقييم سياسة الانفاق الحكومي على قطاع التعليم والتربية** "، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة عدد 02 (2021): ص 187.

2 – https://www.ons.dz/spip.php?article2878 تم الاطلاع على الموقع بتاريخ : 2023/10/02.

الجدول رقم 18 : تطور اعداد التلاميذ الملتحقين بالمدارس التعليمية العمومية في الجزائر 2014-2019.

	2014/ 2015	2015 2016	2016 2017	2017 2018	2018 2019
التعليم الابتدائي	3887	4082	4232	4373	4514
التعليم المتوسط	2576	2614	2686	2812	2980
التعليم الثانوي	1527	1379	1287	1227	1223

الوحدة : الالاف

المصدر : https://www.ons.dz/spip.php?article2878 اطلع على الموقع بتاريخ: 2023/10/02.

إن من خلال احصائيات الجدول السابق يتبين حجم الزيادة في عدد الطلبة المسجلين من سنة الى أخرى خاصة في مرحلة التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط وذلك يعود للسياسة التعليمية المتبعة من طرف الدولة والتي ترمي الى توسيع قاعدة التعليم الاساسي وترسيخ مبدأ ديموقراطية التعليم خاصة مع الامكانيات المادية المعتبرة التي توفرها الدولة لميزانية التعليم، كما يلاحظ من خلال الجداول التالية الزيادة في نسب تدريس البنات في كافة أطوار المراحل التعليمية حيث قاربت نسبة البنات المسجلين في تلك الأطوار 50% كما هو مبين في الجدول.[1]

الجدول رقم 19: نسبة مشاركة التلاميذ البنات في الطور الابتدائي سنوات 2016-2019

السنة	17/16	18/17	19/18
التلاميذ المسجلون	4231556	4373459	4513749
نسبة البنات %	47.65	47.76	47.95

المصدر : https://www.ons.dz/spip.php?article2878 تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2023/10/02 .

1 - https://www.ons.dz/spip.php?article2878 تم الاطلاع على الموقع بتاريخ : 2023/10/02.

الجدول رقم 20: نسبة مشاركة التلاميذ البنات في الطور المتوسط سنوات 2016-2019

السنة	17/16	18/17	19/18
التلاميذ المسجلون	2685827	2811648	2979737
نسبة البنات %	48	48.5	47.95

المصدر : https://www.ons.dz/spip.php?article2878 تم الاطلاع على الموقع بتاريخ : 2023/10/03.

أما التعليم الثانوي فإن نسبة التلاميذ البنات فقد قاربت 57% في سنوات 2016 الى 2019 كما يوضح الجدول.

الجدول رقم 21 : نسبة مشاركة التلاميذ البنات في الطور الثانوي 2016- 2019

السنة	17/16	18/17	19/18
التلاميذ المسجلون	1286586	1227055	1222673
نسبة الاناث%	56.64	56.84	54.82

المصدر : https://www.ons.dz/spip.php?article278 تم الاطلاع على الموقع بتاريخ : 2023/10/03.

وبالنظر الى كل هذه الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل تلبية متطلبات القطاع والقضاء على الجهل والامية في الجزائر، فإن الأرقام تبين ان الجزائر نجحت في الى حد بعيد في أهدافها الكبرى المتمثلة اساسا في تخفيض معدلات الامية نشر التعليم في مختلف أنحاء الوطن خاصة أن مؤسسات التعليم صارت تغطي أغلبية قرى وأرياف الجزائر، كما تبين الجداول السابقة أن معدلات التحاق البنات بالمدارس نسبته ترتفع من سنة الى أخرى ويعود ذلك أساسا الى تغير بعض العادات والتقاليد في المجتمع الجزائري والتي كانت لا تسمح للبنات بمواصلة دراستهن خاصة في المرحلة الثانوية، وكذلك زيادة الوعي بأهمية تعليم البنات باعتبارها تشكل ركيزة مجتمعية لا تقل أهمية عن الرجل.

1- مؤشر التعليم العالي:

يشهد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي تطورا ملحوظا منذ الاستقلال، حيث كانت الشبكة الجامعية كما تم ذكره سابقا تتشكل من مؤسسة جامعية واحدة متواجدة بالعاصمة، مع ملحقتين جامعيتين واحدة بوهران والأخرى بقسنطينة مع تعداد طلابي يقدر ب 2400 طالب وبمعدل طالب واحد لكل 100000 نسمة، لتطور هذا المعدل الى 400 طالب لكل 100000 مما يعكس التطور اللافت لمؤشر التنمية البشرية في الجزائر، حيث ان هذا التطور يعكس توجهات الدولة الى مجانية التعليم العالي وديموقراطيته، كما أن هذه السياسة الوطنية أدت الى تطوير الشبكة الجامعية لتصل الى 111 مؤسسة جامعية موزعة عبر كامل أنحاء الوطن، مع تعداد طلابي يقدر ب 000 669 1 طالبا تشكل منها الاناث نسبة 66%.[1]

وبالرغم من التطور الكمي الذي يشهده قطاع التعليم العالي في الجزائر من خلال النمو العددي لخريجي الجامعات من سنة الى أخرى، وكذا التنامي المستمر لمؤسسات التعليم العالي الا أنه يلاحظ وجود ضعف في جودة المخرجات التعليمية للمؤسسات الجامعية، خاصة أن المخرجات التعليمية لا تلبي احتياجات سوق الشغل، وكذا لا تتوافق مع متطلبات الاقتصاد الحديث القائم على المعرفة وتكنولوجيا المعلومات.

ثانيا: مؤشر العلم والتكنولوجيا

يعتبر مؤشر العلم والتكنولوجيا من أهم مؤشرات اقتصاد المعرفة المرتبط بمخرجات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، وهو مؤشر يتأثر بالسياسات المتبعة من طرف الدولة التي تسعى من خلالها للاستفادة من الرأس المال البشري والتكنولوجيات الحديثة، من خلال تطوير أنشطة البحث والتطوير التكنولوجي.[2]

1 – الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، " **نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر**، ص 01 – 02.

2- ليلى بن ونيسه، " **اقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي في الجزائر- دراسة مقارنة** " (اطروحة دكتوراه في اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، 2015- 2016 . ص 224.

1 – البحث والتطوير في الجزائر:

اتسمت سياسة البحث والتطوير في الجزائر قبل سنة 1998 بالضعف وعدم الاستقرار، حيث أن انشطة البحث والتطوير لم يخصص لها سوى نسبة 0.28% من الناتج الوطني الخام، وهذه الوضعية كان لها تأثيرا سلبيا عن على عمليات البحث والتطوير التكنولوجي في الجزائر، حيث تميزت بقلة الانتاج العلمي، وقلة براءات الاختراع الباحثين الجزائريين، وكذا وجود ضعف في نماذج المشاريع المبتكرة، وعلى هذا الاساس فقد اعتمدت الدولة على سياسة جديدة تمثلت في البرنامج الخاص بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الذي يمتد بين سنة 1998 الى غاية سنة 2002 .[1]

وبصدور القانون رقم 98-11 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 حاولت الجزائر من خلاله الارتقاء بالبحث العلمي من أجل تحقيق التنمية بالبلاد، كما أعتبر أولوية وطنية حيث يعكس نظرة الجزائر للعلم والتكنولوجيا باعتبارهما من أهم العوامل في تحقيق التنمية الوطنية بشتى أشكالها.[2]

ولقد هدفت الدولة الجزائرية من خلال هذا القانون التوجيهي والمخطط الخماسي الى تكريس غايات وأهداف كبرى تمثلت فيما يلي:[3]

- تكريس البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والذي يعد أولوية وطنية؛
- تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبحث؛
- اقامة اطار مؤسساتي وتنظيمي يحدد السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ووضعها حيز التنفيذ؛

1 – عبد القادر شارف، لعلا رمضاني،" **واقع نشاط البحث العلمي والتطوير في البيئة العربية – حالة الجزائر**، " مجلة التكامل الاقتصادي عدد 02 (2016): ص 134.

2 – عز الدين نزعي،" **تقييم سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر لتحقيق الاهداف الوطنية الاقتصادية** " مجلة مجاميع المعرفة عدد 01 (2017): ص 277.

3 – نفس المرجع.

- تخصيص موارد مالية كافية مع نهاية فترة الخماسي لتصل الى نسبة 1% من الناتج الداخلي الخام؛

- ترقية ودعم المورد البشري ذا التأهيل الجامعي والعمل على إشراك الاساتذة الجامعيين في مختلف أنشطة البحث العلمي؛

- تدعيم الرابط بين الجامعات ومختلف مراكز البحث من جهة، والقطاع الاقتصادي عموما الصناعي خصوصا.

وقد تعززت أنشطة البحث والتطوير بصدور العديد من المراسيم التنفيذية التي تسعى الى ترقية منظومة البحث والتطوير من أبرزها:[1]

- المرسوم التنفيذي رقم **137/98** المؤرخ في **03 ماي 1998** المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية وتنظيمها وتسييرها؛

- المرسوم التنفيذي رقم 243/99 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 المؤرخ في المحدد لتنظيم اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتسييرها؛

- المرسوم التنفيذي 244/99 المؤرخ في 31 اكتوبر 1999 المحددة لقواعد انشاء مخابر البحث، تنظيمها وتسييرها؛

- المرسوم التنفيذي **259/99** المؤرخ في 16 نوفمبر 1999 المتضمن كيفية انشاء، وتنظيم و تسيير المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي.

ورغم كافة هذه الاليات والأطر التي أعدتها الجزائر من أجل ترقية أنشطة البحث العلمي والتطوير، الا أن هذا النشاط لم يرتقي للمأمول وبالتالي كان لزاما تعزيزه بأطر معززة وآليات تحاول معالجة نواحي القصور في القانون السابق، وبالتالي أصدر القانون الخماسي للفترة الممتدة بين سنوات 2008-2012 والذي أطلق عليه القانون المعدل

1 - كمال زموري، كمال مرداوي، " **منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر: الوضع الراهن واستراتيجيات التطوير**، " مجلة ميلاف للبحوث والدراسات عدد 05 (2017): ص 637 - 638.

والمتمم للقانون 98-11 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وقد تمحورت أهم تعديلات هذا المخطط في النقاط التالية:

- وضع استراتيجية بحثية تمتد لعشر سنوات؛
- تفعيل المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني وتجديده، تحت إشراف رئيس الحكومة؛
- استحداث المجلس الوطني للتقويم، وهو عبارة عن آلية تسعى الى تقويم نشاط البحث وكذا يدعم المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني؛
- السعي لتأسيس المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والسعي الى تفعيلها وتنظيمها، ومنحها استقلالية في التسيير؛
- استحداث وكالات موضوعاتية للبحث في جميع المجالات، وكذا استحداث فرق بحث تتكفل بالمشاريع البحثية التي تطلب تعاون عدة هيئات بحثية.[1]

وفيما يخص الشبكة البحثية في الجزائر فحاليا يبلغ عدد مراكز البحث 30 مركزا بحثيا، اضافة الى 1779 مخبرا بحثيا موزعا على مختلف مؤسسات التعليم العالي، بزيادة تقدر ب 215 مخبرا على سنة 2021، كما تقدر وحدات البحث بحوالي 46 وحدة بحث.[2]

وعموما فإن سياسة دعم نشاط البحث العلمي والتطوير في الجزائر في تطور من سنة الى أخرى ففي سنة 2021 بلغ عدد طلبات براءات الاختراع من طرف مؤسسات التعليم العالي والبحث والوكالات 420 طلب، بينما بلغ العدد سنة 2020 حوالي 347 براءة اختراع، والشكل الموالي يبين تطور طلبات براءة الاختراع لسنوات ما بين 2011 الى سنة 2021.[3]

---

1 - نزعي، **تقييم سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر**، 278-279 .

2 - https://dgrsdt.dz/ar/entite_recherche اطلع على الموقع بتاريخ: 2023/10/18.

3 - المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، **احصائيات طلبات براءات الاختراعات للباحثين الجزائريين**، نفس المرجع، ص 04.

الشكل رقم 13: تطور عدد طلبات براءة الاختراع في الجزائر ما بين سنوات 2011-2021.

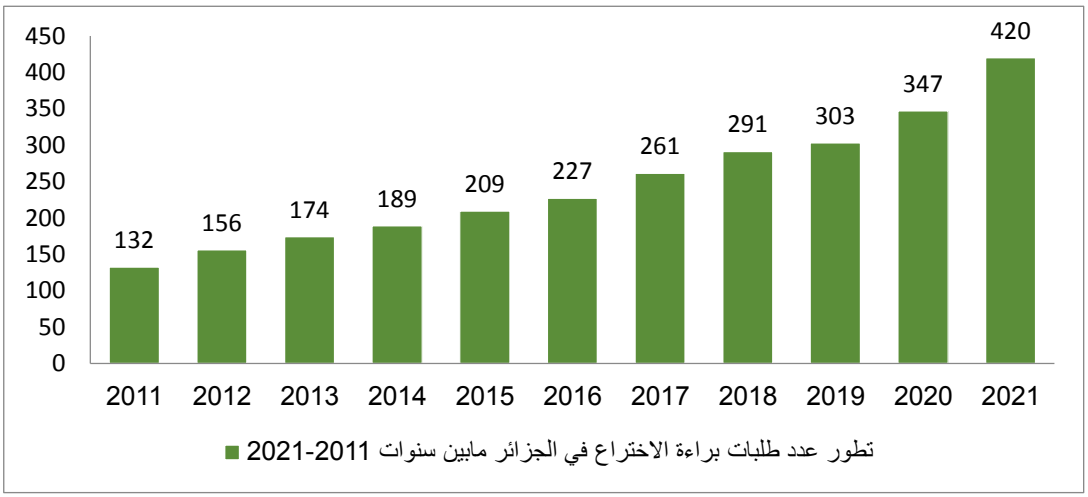

المصدر: المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، **احصائيات طلبات براءات الاختراعات للباحثين الجزائريين**(المدنية الجزائر العاصمة: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021)، ص 04.

ويتضح من خلال بيانات هذا الشكل البياني أن طلبات براءة الاختراع في الجزائر في تطور وتتزايد من سنة الى أخرى، حيث لا يلاحظ تراجع في الأعداد أو وجود استقرار فيما يخص طلبات براءة الاختراع، بحيث من الوهلة الأولى يعد هذا مؤشر ايجابي للسياسة البحثية المعتمدة من طرف الدولة والتي تركز على محاولة الاستفادة من البحوث العلمية في تحقيق التنمية بشتى أشكالها خاصة المرتبطة بالاستثمار في البحث والتطوير، وذلك عن طريق زيادة مراكز البحث التابعة لمؤسسات التعليم العالي، وهذا ما يفسر أن أغلب طلبات براءة الاختراع كانت من طرف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وهذا طبيعي باعتبار أن هذه المؤسسات المسؤول الاول عن اعداد البحوث العلمية و كذا اعداد الباحثين والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم 22 : عدد طلبات براءة الاختراع حسب هيئة البحث والكيان والمجالات الرئيسية.

الرقم	مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومراكز وكيانات البحث	العدد لسنة 2021
01	مؤسسات التعليم العالي والبحث	232
02	مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي	150
03	مراكز البحث غير التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي	31
04	وكالات البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي	07
	المجمـــــــــــــــوع	420

المصدر: المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، **احصائيات طلبات براءات الاختراعات للباحثين الجزائريين**(المدنية الجزائر العاصمة: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021)، ص 04.

وينشط ما مجموع 40 مؤسسة تعليم عالي والبحث العلمي في ميادين براءة الاختراع في سنة 2021 حيث كان لجامعتي المسيلة والوادي النصيب الأكبر في طلبات براءة الاختراع بمجموع 50 طلب براءة اختراع لكليهما حيث تمتلك الجامعتان المذكورتان 43 و22 طلبا على التوالي الأمر الذي جعلهما يرتقيان الى صدارة التصنيف الوطني لسنتي 2020-2021 تواليا والجدول الموالي يبين العدد التراكمي لطلبات براءة الاختراع لكيانات البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.[1]

1 - المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، **احصائيات طلبات براءات الاختراعات للباحثين الجزائريين**، نفس المرجع، ص 06- 07.

جدول رقم 23: طلبات براءة الاختراع لمراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنتي 2020-2021.

العدد	المؤسسة	عدد طلبات براءة الاختراع		المجال
مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي				
		2020	2021	
01	مركز الطاقات المتجددة	72	73	الطاقات المتجددة – تحلية وتطهير المياه
02	مركز تنمية التكنولوجيات المتجددة	23	24	تكنولوجيا– الكترونيك– ذكاء صناعي –فيزياء
03	مركز البحث في التحليل الفيزيائي والكيميائي	17	17	كيمياء– محروقات – تكنولوجيا اعلام واتصال– مواد – صناعة غذائية
04	مركز البحث في التكنولوجيا الصناعية	07	12	تكنولوجيا – كهرباء – فيزياء
05	مركز البحث في المناطق الجافة	07	12	زراعة – مخاطر – التصحر – معدات زراعية – الري – علف الماشية
06	مركز البح25: تكنولوجيا نصف النواقل للطاقوية	10	10	فيزياء – الكترونيك بصرية – طاقة بيئة
07	مركز البحث في الاعلام العلمي والتقني	02	02	تكنولوجيا الاعلام والاتصال
المجموع		138	150	

المصدر: المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، **احصائيات طلبات براءات الاختراعات للباحثين الجزائريين**(المدنية الجزائر العاصمة: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021)، ص 04، ص 06-07.

ومن خلال احصائيات هذا الجدول يتضح وجود زيادة في طلبات براءة الاختراع لمراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك لسنتي 2020 و2021 وذلك من 138 الى 150 تواليا، أي بزيادة 12 طلب براءة اختراع حيث يحتل مركز الطاقات المتجددة الصدارة للعامين المذكورين ب 72 طلب براءة لسنة 2020 و73 طلب سنة 2021، ليليه مركز تنمية التكنولوجيات المتجددة ب 23 و24 للسنتين المذكورتين تواليا.

2- المنشورات العلمية:

النشر العلمي هو تلك العملية التي بمقتضاها يتم ايصال الافكار والرسائل التي يريد الكاتب ايصالها الى القارئ، حيث لا يتوقف هذا النشاط العلمي عند توليد الافكار والمعارف فحسب، بل يتعدى الى مستويات التسويق وتجهيزها بطريقة مناسبة وقابلة للتطبيق، ودائرة المعارف البريطانية ترى ان النشر العلمي هو ذلك النشاط الذي يشتمل على مجموعة من العمليات، من انتاج للمادة العلمية الى تجهيزها ثم تسويقها الى الجمهور.[1]

و يحظى النشر العلمي بأهمية بالغة في الوقت الحالي بحيث يعتبر من أهم المعايير والمقاييس التي تساهم بشكل كبير في ترقية تصنيف الجامعات الوطنية على المستوى الدولي، كما انه يبين مدى التقدم والتطور الذي يشهده البحث والنشر العلمي في الجامعات، ويشهد النشر العلمي في الجزائر تطورا ملحوظا، خاصة مع انتقال النشر العلمي من النشر التقليدي الى النشر الالكتروني حيث احتلت المرتبة الرابعة عربيا بأكثر من 4000 مجلة علمية سنة 2016 وذلك بمساهمة الهيئات الوصية على البحث والنشر العلمي وكذا فتح المجال امام المؤسسات الجامعية والبحثية لإنشاء مجلات علمية في مختلف الميادين والتخصصات، خاصة مع تشكيل **الارضية العلمية الجزائرية ASJB** حيث تضم مختلف المنشورات العلمية للباحثين الجزائريين وتندرج هذه الاخيرة في إطار تنفيذ النظام الوطني للإعلام العلمي والتقني.[2]

1 – بلال مسرحد، واخرون " **سبل ترقية تقييم النشر العلمي في الجزائر – تجارب دولية** ،" مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الانسانية عدد 06 (2022) : ص 628.

2 – نفس المرجع، ص 638.

جدول رقم 24: يبين ترتيب الجزائر عربيا في عدد المنشورات العلمية سنة 2016.

الترتيب	الدولة	عدد المنشورات العلمية	النسبة
01	السعودية	112565	%25
02	جمهورية مصر	106891	%24
03	تونس	48417	%11
04	الجزائر	37137	%08
05	المغرب	26914	%06
06	الامارات المتحدة	25360	%06
07	الاردن	16890	%04

المصدر: امينة اقنينة، " **ترقية النشر العلمي في الجزائر بين الواقع والمأمول**،" مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الانسانية عدد (06) 2022: ص 109.

وبالرغم من الارقام الايجابية للجزائر من حيث الكم لنشاط النشر العلمي والبحث، خاصة مع نمو عدد المخابر والباحثين وطلبة الدكتوراه الا أن الاشكالية تبقى دائما في نوعية المنشورات وجودتها اللازمة، والتي يمكن أن تكون ذات قيمة مضافة للباحثين والاقتصاد وكذا المجتمع، والتي من خلالها يمكن أن ترتقي بالجامعة الجزائرية الى تصنيفات لائقة وتعكس الصورة الملائمة لحجم الجهود المبذولة لتطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

ثالثا : واقع تصنيف الجزائر ضمن مؤشر الابتكار العالمي:

تشير المؤشرات العامة لاقتصاد المعرفة والابتكار في الجزائر ضمن مؤشر الابتكار العالمي، أن الجزائر لا تزال بعيدة عن المستوى العالمي، ففي سنة 2021 سجلت الجزائر 19.9 نقطة من اصل 100 نقطة، كما تحصلت على المرتبة 120 من اصل 132 دولة شملتها الدراسة حيث تقدمت بمرتبة واحدة فقط عن السنة التي قبلها.

كما تحصلت الجزائر على المرتبة 109 بالنسبة للمؤشر الفرعي للوسائل المنفذة من حيث الابتكار– المدخلات– أما فيما يخص المؤشر الفرعي للنتائج – المخرجات– فقد كانت مرتبة الجزائر 128 وهو ترتيب متأخرا جدا.

وفي سنتي 2020–2021 حافظ عمود نتائج المعرفة والتكنولوجيا على نفس القيم التي تحصل عليها سنة 2019 بحيث قدرت بين 8.1 نقطة لتحتل بذلك المرتبة 125 عالميا، كما تحصلت على 52.2 نقطة بالنسبة لعمود المؤسسات لتحتل بذلك المرتبة 104 عالميا.

اما النتائج المرتبطة برأس " المال البشري والبحث " فقد استقرت الجزائر سنتي 2020 و 2021 على المرتبة 74 عالميا، بمجموع نقاط 29.8 كما حافظ العمود الخاص بالبحث والتطوير على المرتبة 76 عالميا ب 5.1 نقطة.[1]

جدول رقم 25 : اهم مؤشرات الابتكار والبحث والتطوير وفق مؤشر الابتكار العالمي للجزائر سنتي 2020–2021.

السنوات / المؤشر	الترتيب		الرصيد	
	2020	2021	2020	2021
راس المال البشري والبحث	74	74	28.4	29.8
التربية	85	91	37.7	41.2
التعليم العالي	36	31	42.3	43.2
البحث والتطوير	76	76	5.1	5.1
الباحثون – نسبة للتعداد السكاني.	55	54	819.3	819.3
الانفاق الخاص على البحث والتطوير من الناتج الوطني الاجمالي				
معدل الانفاق على البحث والتطوير لأكبر ثلاث شركات تداولا للبورصة – مليون دولار–	61	62	0.5	0,5

1 – المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، **إحصائيات طلبات براءات الاختراع للباحثين الجزائريين، نفس المرجع** ص 14.

تصنيف جودة الخدمة لدى الجامعات	42	41	00	00
	77	74	00	00

المصدر: المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، **احصائيات طلبات براءات الاختراعات للباحثين الجزائريين**(المدنية الجزائر العاصمة: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021)، ص14.

المطلب الثالث: عملية انتقال الجزائر نحو اقتصاد المعرفة: المعوقات والآفاق

أولا: معوقات انتقال نحو اقتصاد المعرفة

تحاول الجزائر السعي قدما للولوج الى اقتصاد المعرفة، خاصة في ظل توجه الدولة الشديد نحو تبني هذه المقاربة، فالجزائر من خلال سياساتها التعليمية والاقتصادية والتي تسعى لتبني نموذجا اقتصاديا مستداما غير مرتبط بعائدات المحروقات، فمن خلال الاستثمار في المورد البشري الذي تزخر به الجزائر، وخاصة مع زيادة عدد الباحثين والطلبة الجامعيين في الدراسات العليا تراهن الجزائر على الانتقال نحو اقتصاد المعرفة كطرح بديل للاقتصاد التقليدي، وهو ما تظهره كذلك الارادة السياسية التي كرست هذا الطرح بإنشاء وزارة خاصة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة سنة 2020، وبالرغم من الجهود المبذولة الا أن واقع الحال يبين أن الجزائر لا تزال بعيدة عن الاستثمار في المعرفة وذلك للعديد من الاعتبارات:

1- الفجوة الرقمية:

يستخدم مصطلح الفجوة الرقمية في خطابات التنمية المعلوماتية و يقصد بها تلك الهوة الفاصلة بين الدول المتقدمة والدول النامية في النفاذ الى مصادر المعلومات والمعرفة والقدرة على استغلالها.[1]

ولقد ظهر مصطلح الفجوة الرقمية بداية في الولايات المتحدة الامريكية منتصف التسعينات من القرن الماضي، بصدور تقرير من وزارة التجارة الامريكية بعنوان " ***السقوط من فتحات الشبكة*** " والذي يشير الى الفارق الشاسع في فئات المجتمع الامريكي في

1 - نبيل علي، نادية حجازي، **الفجوة الرقمية رؤية عربية لمجتمع المعرفة** (الكويت: عالم المعرفة، 2005) ص 07.

استخدام الكمبيوتر والانترنيت بصفة خاصة، حيث ظهرت الهوة بين الأمريكيين البيض وغيرهم من الامريكيين السود وباقي السكان من الأجناس الأخرى، ليتسع استخدام المصطلح ويصبح ذو بعد عالمي من خلال الى الاشارة الى الهوة الشاسعة في استخدام عناصر النفاذ بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبالرغم من أن مصطلح الفجوة الرقمية مصطلح لا يزال غامضا الا ان العديد من التعاريف تناولته من خلال اربع منطلقات وهي:

أ- النفاذ الى مصادر المعرفة؛

ب- استيعاب المعرفة؛

ت- توظيف المعرفة القائمة؛

ث- توليد المعرفة الجديدة.

وعلى هذا الاساس ظهرت ثلاث انواع من التعاريف للفجوة الرقمية، فالأول مفهوم ضيق يحصر الفجوة الرقمية في النفاذ الى مصادر المعرفة، من حيث توفير البنى التحتية اللازمة من اجل الحصول على المعلومة والمعرفة من خلال الوسائل المادية بصفة اساسية دون اغفال العنصر البشري حيث يركز هذا المفهوم على فارق توفر شبكات الاتصال ووسائل النفاذ اليها، وعناصر ربطها بشبكة الانترنت، اما التعريف الثاني فهو مفهوم اشمل واوسع فهو يركز الى جانب النفاذ الى مصادر المعلومة- استيعابها من خلال التوعية والتدريب والتعليم وتوظيف ذلك اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، اما التعريف الثالث فهو مفهوم شامل حيث يغطي النطاق الكامل والتام لدورة اكتساب المعرفة ليتوسع الى عملية خلق وتوليد المعرفة من خلال الاستثمار في مؤسسات البحث والتطوير وكذلك مؤسسات الانتاج والخدمات.[1]

وبالحديث عن الفجوة الرقمية في المنطقة العربية فرغم وجود تفاوت في تأثير الفجوة الرقمية على مختلف اقطار المنطقة العربية، فعموما فإن المؤشرات العامة لا تزال متدنية

1 - نفس المرجع، 24- 25.

عربيا فنصيب العرب من اجمالي مستخدمي الانترنيت يبلغ 0,5% في حين ان نسبة سكان العرب من اجمالي السكان العالمي يبلغ 4%.[1]

وفيما يخص تأثير الفجوة الرقمية في الجزائر، فالجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني من تأثيرات هذه المعضلة، رغم أن الجزائر بداية السبعينات من القرن العشرين كانت تحتل مكانة لائقة في وسائل الاتصالات حيث خصصت لها الدولة نسبة 25% من ميزانيتها، وذلك بهدف تقوية البنية التحتية التكنولوجية والاتصالية والعمل على تشييد هياكل للتكوين على كافة المستويات ومنها الاعلام الآلي، لكن ارتباط الاقتصاد الجزائري بتقلبات اسعار المحروقات كان له تأثير كبير على هذه المنظومة الى غاية سنة 1996، وفي ظل توجه الدولة الجزائرية نحو اللامركزية والخصخصة وتحرير الاقتصاد الوطني والدعوة الى تبني اقتصاد السوق تم القيام بالعديد من السياسات والاجراءات العامة في هذا الخصوص، مثل اعادة هيكلة ما يقارب 100 شركة عمومية اقتصادية، ومع ارتفاع اسعار المحروقات وتحسن الوضع الامني في بداية الالفية الجديدة شهدت الجزائر انتعاشا ملموسا حيث تم فتح الاستثمار في قطاع الاتصالات لمواكبة التطور الرقمي المتسارع الذي يشهده العالم، وفي ذات الاطار تم المصادقة في اوت 2000 على القانون المتعلق بالبريد والمواصلات وهو من اهم خطوات تطوير هذا القطاع.[2]

بحلول عام 2000 والمصادقة على القانون المتعلق بالبريد والمواصلات، وتم انشاء سلطة ضبط البريد والاتصالات من اجل تنظيم المنافسة في السوق الوطني، عرف سوق الاتصالات في الجزائر نموا ملحوظا خاصة في مجالات سوق الهاتف المحمول حيث بلغ عدد مشتركيه سنة 2013 ما يقارب 40 مليون مشترك، ليبلغ كما تم ذكره سابقا ما يفوق 49 مليون مشترك سنة 2022، ورغم هذه التطورات الا أنه يلاحظ أن قطاع الاتصالات والمعلومات تبقى مساهمته في الاقتصاد الجزائري خاصة الرقمي والمعرفي تبقى جد

1 – نفس المرجع، ص 45.

2 – محمد تقرورت، واخرون " **متطلبات تقليص الفجوة الرقمية في الدول العربية : حالة الجزائر**،" مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي عدد 04 (2020): ص 32.

محدودة خاصة ان العديد من الدراسات تشير الى عدم جاهزية الشبكة المعلوماتية والاتصالية في الجزائر.[1]

2- التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري

تمتلك الجزائر مؤهلات ومقومات اقتصادية معتبرة، لكن هذه المقومات والمؤهلات لا تسهم بصورة فعالة في العمل على تطوير الاقتصاد الوطني، فاقتصاد الجزائر هو اقتصاد ريعي يعتمد بصورة شبه كلية على العوائد النفطية والتي تتأثر بصورة كبيرة بالعوامل والتقلبات الدولية، وبالرغم من سعي الجزائر الى تحرير الاقتصاد والتحول نحو اقتصاد السوق والعمل على خلق التنوع الاقتصادي عن طريق الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة، الا أن طبيعة وهيكل الاقتصاد الجزائري يجعل من السعي الى الانتقال نحو اقتصاد المعرفة غاية في الصعوبة وذلك للعديد من الاعتبارات يمكن ذكر منها ما يلي:

أ- الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية حيث ركزت الجزائر على مصادر تمويل خارجية من اجل انجاز المشاريع الانمائية ذات التكاليف المرتفعة الامر الذي انهك الاقتصاد الوطني والخزينة العمومية، فمعظم السياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية تركز على تسيير ازمة الدين الخارجي، ورغم تراجع حجم الدين الخارجي والتي تعود اساسا الى ارتفاع اسعار المحروقات من حين الى آخر الا حجم الديون الخارجية لا يزال يعيق تطور الاقتصاد الوطني والجدول التالي يرصد المديونية الخارجية للجزائر من الفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية سنة 2018.[2]

1 – نجاة بن ديدة، " **الفجوة الرقمية وآثارها على الاقتصاد الرقمي في الجزائر** " مجلة القانون العام الجزائري والمقارن عدد 01 (2022): ص 345.

2 – كريمة جحنين ،" **نحو سياسة اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 – 2018)**" (اطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2020– 2021 . ص 16.

جدول رقم 26 : تطور الدين الخارجي للجزائر للفترة الممتدة بين سنوات 2000-2018.

السنة	حجم الدين الخارجي
2000	25.08 مليار دولار
2001	22.31 مليار دولار
2002	22.45 مليار دولار
2003	23.35 مليار دولار
2004	21.82 مليار دولار
2005	17.19 مليار دولار
2006	5.61 مليار دولار
2007	5.61 مليار دولار
2008	5.92 مليار دولار
2009	5.68 مليار دولار
2010	5.68 مليار دولار
2011	4.40 مليار دولار
2012	3.63 مليار دولار
2013	3.39 مليار دولار
2014	3,73 مليار دولار
2015	3,02 مليار دولار
2016	3.84 مليار دولار
2017	3.98 مليار دولار
2018	3.74 مليار دولار

المصدر: كريمة جحنين، " **نحو سياسة اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 – 2018)**" (اطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2020- 2021 . ص 16.

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن حجم المديونية الخارجية في الجزائر عرف تراجعا كبيرا خاصة بالمقارنة مع بداية الالفية والتي قدر حجم المديونية الخارجية في تلك الفترة ب 25.08 مليار دولار سنة 2000 و 22.31 مليار دولار سنة 2001 وهي الفترة التي شهدت الجزائر على القيام بالعديد من المشاريع السكنية، والاستهلاكية الضخمة، والتي كانت بتمويل خارجي، وبداية من سنة 2006 عرف الدين الخارجي تراجعا كبيرا خاصة مع ارتفاع اسعار البترول والذي كان بمثابة الفرصة المواتية للجزائر من أجل تقليص المديونية الخارجية، كما أن بعض دول الاتحاد الاوروبي قامت بتحويل ديونها الى استثمارات في الجزائر.[1]

ب- ضعف النظام المصرفي في الجزائر

الجهاز المصرفي هو *" المؤسسات والقوانين والانظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها المصارف في البلد" كما أنها " مجموع الادوات والهيئات والاسواق وطرق التنظيم، والتي تسمح بتحقيق العمليات المالية واجرائها سواء في محيط اقتصادي محلي او دولي"*

ويعتبر الجهاز المصرفي عصب النشاط الاقتصادي في أي دولة، وفي ذات الشأن يجب أن يتسم هذا النظام المصرفي بالانفتاح، بحيث يستمد موارده من كافة الأطر والقوانين والسياسات السائدة في الاقتصاد الوطني، على ضوء مختلف النظم والاجراءات التي تتم بموجبها مختلف العمليات المالية.[2]

والهيكلة الحالية للنظام المصرفي في الجزائر هي نتاج قانون النقد والقرض، حيث يتشكل من ثلاث قطاعات اساسية وهي البنوك والمؤسسات المالية ومكاتب التمثيل، ويمثل بنك الجزائر أو البنك المركزي قمة النظام المصرفي في الدولة، وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة من اجل اصلاح النظام المصرفي في البلاد الا ان اداء البنوك في الجزائر لم يرق الى المستوى المطلوب، وذلك يعود اساسا الى طبيعة القوانين

1 – نفس المرجع، ص 17.

2 – نبيلة فالي ،" **استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية دراسة حالة البنوك الجزائرية**"(اطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير)، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ، 2016– 2017 . ص 27–28.

والاجراءات التي تحكم عمل البنوك والمؤسسات المالية، بحيث لا تمكنها من اداء وظائفها كوسائط مالية، ومؤسسات تمويلية تسهم في تمويل المشاريع والاستثمارات الخاصة، وهو الامر الذي يؤدي الى عدم تشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية.[1]

ت : غياب سوق حقيقي لرأس المال

تحظى البورصة (سوق الأوراق المالية) في الاقتصاد المعاصر أهمية بالغة، فهي وسيلة اساسية تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وهي انعكاس لوضع الدولة الاقتصادي كما تعكس وضع الشركات والمؤسسات الاقتصادية الحقيقي، وفي الجزائر تعود انشاء بورصة الاوراق المالية الى فترة الاصلاحات الاقتصادية التي تم الاعلان والشروع فيها سنة 1988 لتتوالى بعدها القوانين والمراسيم المنظمة للعملية الاقتصادية توجت بإصدار المرسوم التشريعي رقم 10/93 المؤرخ في 1993/05/23 والذي يتضمن انشاء بورصة للقيم المنقولة في الجزائر، لكن لم تتبلور عملية انشاء البورصة الا في سنة 1993 وباشرت عملها الفعلي في 13 سبتمبر 1999 وبالرغم من مرور فترة معتبرة لإنشاء بورصة الجزائر الا ان أدوارها في الواقع محدودة في منظومة الاقتصاد الوطني بفعل العديد من المعوقات والعقبات.[2]

ث- سوء مناخ الاعمال و الاستثمار

رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتحسين مناخ الاستثمار والاعمال، الا أن واقع الحال يبين أن المناخ الاستثماري في الجزائر لا يساعد على ترقية هذا النشاط، وذلك للعديد من العوائق منها:

- صعوبة الدخول الى سوق الاعمال خاصة مع وجود عوائق القروض والعقار الصناعي.

1 - خليفة عزي، وآخرون " **واقع النظام المصرفي الجزائري على ضوء تعديلات قانون النقد والقرض**، " مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات عدد 02 (2021): ص 305- 313.

2 - جحنين، **نحو سياسة اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري**، 26- 27.

– اشكالية الحاكمية وقصور في السياسة الاقتصادية من خلال هيمنة وتغول القطاع غير الرسمي على النشاط الاقتصادي، وتفشي ظاهرة الفساد والمنافسة غير المشروعة والتهرب الضريبي.[1]

ج– طبيعة النظام القائم

يعد العامل السياسي من أهم العوامل التي تعمل على نجاح أي سياسة او استراتيجية، ووفق تقرير التنمية الانسانية الثاني للمنطقة العربية الصادر عن منظمة الامم المتحدة والذي جعل من المعرفة محور دراسته، حاول هذا التقرير معرفة اسباب فشل مشاريع التنمية في الوطن العربي، وقد خلص الى نتيجة مفادها أن أهم هذه الاسباب يعود الى طبيعة النظم السياسية والاقتصادية، والتي تتسم بالانغلاق وعدم تشجيع المبادرات الفردية والخاصة والتي هي من اهم ما يميز اقتصاد المعرفة، وفي ذات الشأن لا يشذ النظام الجزائري، والذي ساده لفترة طويلة منظومة الحزب الواحد والنظام الاشتراكي، بحيث أن تأثير هذا النظام لا تزال تلقي بظلالها على المنظومة الاقتصادية والتنموية في البلاد.[2]

واضافة الى كافة هذه العوامل المذكورة والتي شكلت عوائق للانتقال لاقتصاد المعرفة في الجزائر فهناك عوامل اضافية ساهمت في هذه في عدم تطور انتقال الجزائر نحو اقتصاد المعرفة ويمكن ايجازها فيما يلي:[3]

– غياب البنى التحتية اللازمة للقيام بعمليات الاتصال بالأنترنت خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا اللاسلكية والاقمار الصناعية والهواتف النقالة؛

---

1 – وصاف سعيدي، محمد قويدري، " **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر : بين الحوافز والعوائق**،" مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير عدد 08(2008): ص 44.

2 – بغداد باي غالي، داني الكبير معاشو، " **بيئة اقتصاد المعرفة في الجزائر (واقع وتحديات)**، " مجلة دراسات اقتصادية عدد 01 (2009): ص 74.

3 – جمال سالمي، " **سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة**، " مجلة العلوم الانسانية عدد 08 (2005): ص 129.

– ارتفاع تكلفة استخدام الانترنت واستحواذ اللغة الانجليزية على 80% من مواقعها مع ضعف الالمام بها؛

– نقص الموارد البشرية والمادية والخبرات التكنولوجية التي تمكنها من الانفتاح اقتصاديا من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

– ضعف الاطار التشريعي الذي ينظم المعاملات الالكترونية في ظل انفتاح الاسواق وانتشار الانترنت.

وزيادة الى كافة هذه المعيقات هناك بعض الدراسات تضيف العديد من التحديات التي تواجه تفعيل نشاط اقتصاد المعرفة في الجزائر بحيث يذكر منها ما يلي:[1]

تدني الدعم المادي لمؤسسات التعليم العالي خاص مساهمة القطاع الخاص، مما يؤثر بالسلب على توفير بيئة داعمة لتطبيق اقتصاد المعرفي، خاصة أن تكلفة التكنولوجيا والبحوث العلمية والمشاريع جد مرتفعة، فاغلب الدعم المادي للجامعات مصدره القطاع الحكومي والقطاع العام.

وجود ثقافة مجتمعية لا تتقبل اقتصاد المعرفة كنمط اقتصادي بديل للاقتصاد التقليدي، وهو نتاج انتشار الجهل والامية والبطالة والفقر وتدني مستوى التعليم .

الأنظمة والتشريعات والتي لا تولي اهتماما كافيا باقتصاد المعرفة من خلال عدم ادراجه ضمن الاولويات والخطط الاستراتيجية الا مؤخرا، حيث ان اهتمام الدولة باقتصاد المعرفة يعتبر متأخرا بمقارنة بالدول الاخرى.

ثانيا: آفاق انتقال الجزائر اقتصاد المعرفة

بالرغم من التحديات والصعوبات العديدة التي تواجه عملية انتقال الجزائر نحو اقتصاد المعرفة، الا أن الجزائر لها من الامكانيات والموارد المادية والبشرية المؤهلة التي تساعدها على سلوك هذا المنحى خاصة أن الارادة السياسية متوفرة، وفي ذات الاطار قامت الدولة الجزائرية بإنشاء وزارة خاصة بهذا القطاع كرسه التعديل الحكومي في

1 – سميرة لوغيل، أحمد بن بعطوش، " **المؤسسات الجامعية و اقتصاد المعرفة في الجزائر**، " المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية عدد 12 (2020): ص 195– 196.

ديسمبر من سنة 2019 والذي تم فيه إنشاء وزارة خاصة باقتصاد المعرفة والمؤسسات المصغرة .

تولي الجزائر أهمية خاصة من أجل تطوير هذا النمط الاقتصادي وتشجيعه خاصة في اوساط الشباب والطلبة الجامعيين، باعتبارهم الفئة الاساسية المستهدفة من هذا التوجه وفي ذات الشأن يتوجب على الجزائر تبني التوجهات التالية من أجل التطلع الى اقتصاد المعرفة:[1]

1- الاهتمام برأس المال الفكري والمعرفي

حتى تتمكن الجزائر الولوج بصورة فعالة في منظومة الاقتصاد المعرفي والاقتصاد الرقمي، ومواكبة التطورات العلمية والمعرفية الهائلة وجب عليها العناية والاهتمام برأس المال الفكري والمورد البشري، باعتبارهما الثروة الحقيقية ولا يتأت ذلك الا عن طريق خلق مناخ ملائم لإنتاج المعرفة والاستثمار فيها وذلك عن طريق:

أ- اعادة هيكلة الانفاق الحكومي على منظومة التعليم وترشيده، والاستثمار فيه بصورة فعالة من أجل خلق وتوطين المعرفة؛

ب- تثمين التعليم ومنحة اهتمام أكبر عن طريق خلق شراكة فعالة بين كافة الاطراف المشاركة في العملية التعليمية، فمن غير الممكن تعديل أو تبديل السياسة التعليمية دون خلق شراكة حقيقية بين كل الفاعلين، وبمعنى آخر حوكمة العملية التعليمية؛

ت- تشجيع التعليم المستمر وتطوير الانسان؛

ث- تخفيف الهوة المعرفية بين النوع البشري.

2 - ترقية قاعدة بيانات محلية في مجال انتاج البرامج المعلوماتية

اقتصاد المعرفة يتطلب الابتكار والابداع وبالتالي فان خلق المعرفة من طرف الباحث الجزائري يسهل عملية توطين المعرفة وبالتالي سهولة استغلالها والاستثمار فيها، والعمل على خلق وظائف شغل متعددة ومتنوعة، وعلى سبيل المثال فالهند حقق قطاع

1 - غالي، معاشو، **بيئة اقتصاد المعرفة في الجزائر**، 76.

انتاج البرامج المعلوماتية نمو بنسبة 50% في سنوات التسعينات من القرن الماضي، مما ساهم بصورة كبيرة في الحد من بطالة الاف الشباب.[1]

3- تشجيع الاستثمار الاجنبي في تكنولوجيا الاعلام والاتصال

عانت الجزائر لفترة معتبرة من عزلة دولية في هذا المجال، مما افقدها التفاعل الايجابي مع هذا النوع من الاستثمارات، في ظل تهافت الدول الصناعية الكبرى والشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار في هذا المجال لما يحققه من عوائد وارباح، فعلى سبيل المثال فان دولة كوستاريكا نجحت في استقطاب احدى اكبر الشركات عالميا في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال وذلك بهدف استقطاب العمالة الماهرة، وكذا تعزيز التنمية وبالتالي خلق المزيد من فرص العمل و زيادة الصادرات المرتبطة بالمعرفة، كما تؤدي مثل هذه الاستثمارات الدولية الى خلق وصنع تكنولوجيا معلومات محلية تسهم في دعم وتيرة التنمية المرتبطة باقتصاد المعرفة من جهة، والاحتكاك بالخبرات الاجنبية ذات الكفاءة العالية من جهة أخرى.[2]

4- العمل على ايجاد حلول لهجرة الادمغة

تمثل ظاهرة هجرة الادمغة والباحثين الجزائريين مشكلة خطيرة تكبد الجزائر خسائر متعددة، فالاستثمار في راس المال البشري يكبد الدولة نفقات عديدة في حين ان ذلك المورد البشري لا تستفيد منه منظومة الاقتصاد المعرفي الجزائري، خاصة ان اقتصاد المعرفة يقوم بالأساس على راس المال البشري خاصة المرتبط بإنتاج التكنولوجيا عالية الجودة، وبالتالي وجب على الدولة الجزائر وضع خطط واستراتيجيات تتم بموجبها المساهمة بشكل عملي على استرجاع الكفاءات العلمية، وذلك بتوفير المناخ والظروف الملائمة التي تساعدها على الابداع والابتكار، خاصة ان الدول الكبرى تنتهج خطط معاكسة تعمل بموجبها على استقطاب العقول من الدول النامية والتي لا تمتلك الامكانيات

1 - سالمي، **سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة**، 130.

2 - نفس المرجع، ص 131.

اللازمة من وقف نزيف الكفاءات المعرفية.[1]

5- العمل على تفعيل دور القطاع الخاص في انتاج المعرفة

يلاحظ في الجزائر كغيرها من الدول النامية أن إنتاج وخلق المعرفة هو حكر على مؤسسات التعليم العالي العمومية والاجهزة التابعة لها، من مراكز بحث وفرق ومختبرات عمومية، وبالتالي فإن مساهمة القطاع الخاص في نشر العلم وإنتاج المعرفة ضعيف للغاية، خاصة أن القطاع الخاص في الدول النامية لا يهتم كثيرا بتنمية المورد البشري وهدفه الاساس الربح المادي، ولكي تزدهر البيئة المعرفية في قطاع الاعمال والقطاع الخاص وجب على الجزائر تبني الاستراتيجيات التالية:[2]

أ- حماية الملكية الفكرية لبث الثقة لدا رجال الاعمال والقيادات بأن عوائد بحوثهم وابتكاراتهم البحثية التي يتم تطويرها ستعود عليهم بالمنفعة، وتجريم التقليد وكافة سلوكيات المنافسة غير الشريفة؛

ب-ضمان الاستقرار الامني والاجتماعي والاقتصادي، فالاستقرار اللبنة الاساسية لجذب الخبراء والمستثمرين الاجانب؛

ت-السعي لسن سياسات تشريعية تشجع على الاختراع والابداع، ومنح براءات الاختراع، والعمل على منح الشركات والمؤسسات المبتكرة امتيازات ضريبية؛

ث-العمل على تحقيق الاستقرار في التشريعات المتخذة، لضمان التخطيط المالي والاستثماري لقطاع الاعمال والمشاريع المبتكرة؛

ج-توفير تحفيزات وقروض مخصصة لتطوير البحوث والمشاريع المبتكرة الخاصة بالمبادرات الفردية وكذا رواد الاعمال اصحاب المشاريع؛

ح-التوسع في تأسيس حاضنات الاعمال للمبتكرين وتسهيل تأسيس المؤسسات الناشئة المتخصصة في المشاريع ذات الطابع المعرفي والعلمي.

---

1 - سمير عماري، " **الجزائر في ظل اقتصاد المعرفة** " **رؤية تشخيصية**، " مجلة البحوث الادارية والاقتصادية عدد 02 (2017): ص 23.

2 - الخوري، **الاقتصاد العالمي الجديد**، 304.

خلاصة واستنتاجات :

تم التطرق في هذا الفصل الى اهم التحولات التي شهدها قطاع التعليم العالي في الجزائر من الاستقلال الى يومنا هذا، حيث اتسم القطاع بعدم الاستقرار في البرامج والسياسات الأمر الذي أثر بالسلب على مردودية القطاع بالرغم من المكاسب والايجابيات التي عرفها القطاع كالكوادر التعليمية والمنشآت والمباني.

كما خلصت الدراسة في هذا الفصل الى استنتاج أهم اسباب أزمة القطاع وأهم الحلول والبرامج المسطرة من طرف الدولة لاحتواء أزمة التعليم العالي خاصة مع التوجه لمسار اقتصاد المعرفة، حيث أن مسار هذا القطاع لا يزال غير متضح المعالم خاصة أن المؤشرات الدولية والواقعية تبين أن الجزائر لا تزال بعيدة عن امكانية تطور قطاع اقتصاد المعرفة خاصة أن البنى التحتية والسياسات الداعمة لهذا القطاع لا تزال تعاني المشاكل والعجز.

الفصل الثالث

دور حاضنات الأعمال الجامعية في دعم المشروعات المبتكرة و الناشئة.

تسعى الجزائر منذ سنة 2020 الى إرساء توجهات وسياسات جديدة تسعى الى تفعيل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، سعيا منها الى تأسيس نمط تعليمي جامعي يحقق ويفعل منظومة اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال الاستثمار في المخرجات التعليمية الجامعية، حيث راجت في هذه الفترة مفاهيم حاضنات الأعمال الجامعية، وكيفية دعمها للمشروعات المبتكرة و الناشئة.

في اطار جهود الجزائر لتفعيل أنشطة البحث العلمي والتطوير في قطاع التعليم العالي تهدف الجزائر من خلال سياساتها التعليمية الجديدة المعتمدة، الى استغلال الجهود البحثية والمعرفية في مؤسسات التعليم العالي وذلك عن طريق خلق آلية تتمثل في الحاضنات الجامعية تعنى بمرافقة جهود الطلبة والباحثين لتشجيع نشاط الابتكار والابداع بمرافقة المشروعات المبتكرة والناشئة، وفي ذات السياق يتطرق الفصل الى إبراز وتحليل جهود الجزائر لتفعيل أدوار حاضنات الأعمال الجامعية، مع التطرق الى خلفيات وغايات اصدار القرار الوزاري 1275 كآلية قانونية وتنظيمية تعزز وتفعل الحاضنة الجامعية، وفي الأخير تتطرق الدراسة الى تحليل أدوار الحاضنة أعمال جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي وذلك من خلال تحليل أهم الأنشطة التي تقوم بها، وابراز وواقع نشاط الابتكار والابداع المعرفي على ضوء مخرجات القرار الوزاري 1275.

المبحث الأول: حاضنات الأعمال الجامعية: الإطار التشريعي والأدوار.

تعرف سياسات التعليم العالي في الجزائر العديد من الجهود من أجل تفعيل أدوار مخرجات مؤسسات التعليم العالي، وتحقيق أهدافها المرجوة المتمثلة في الارتقاء بالمعرفة والتعليم العالي ليكون أساس التنمية المستدامة في الجزائر، وفي ظل الصعوبات الاقتصادية والتنموية التي تشهدها الجزائر يفرض تبني تفعيل المنظومة الجامعية للتحول نحو اقتصاد المعرفة خيارا هاما للدولة في هذه المرحلة من البناء التنموي.

إن عملية الاستثمار في البحوث العلمية الجامعية وكذا تحويل الافكار الى مشاريع ذا صبغة اقتصادية، يتطلب آليات وأدوات تتبنى أصحاب المشروعات الريادية في الوسط الجامعي، ومن هذا المنطلق سعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالشراكة مع وزارة اقتصاد المعرفة من أجل خلق سياسة وآلية تؤطر هذا الخيار وفي ذات الشأن تمثل حاضنة الأعمال الجامعية آلية يتم من خلالها دعم وخلق المشاريع والمؤسسات الناشئة و المبتكرة في مؤسسات التعليم العالي.

المطلب الأول: مفهوم حاضنات الأعمال الجامعية

قبل التطرق الى الإطار المنظم لحاضنات الاعمال الجامعية في الجزائر، تسعى الدراسة الى تحديد مفهوم حاضنات الاعمال الجامعية باعتبارها أنها صنف وشكل من أشكال حاضنات الاعمال والتي بدورها لها ادوار كبيرة في محيط الاعمال الاقتصادي.

أولا: نشأة حاضنات الأعمال وتطورها التاريخي

يعود نشأة وظهور حاضنات الأعمال الى سنة 1959 في الولايات المتحدة الامريكية، حيث شهدت أولى بداياتها في ولاية نيويورك وذلك في مركز " **باتافيا** " الصناعي **BATAVIA** حينما شرعت عائلة بتحويل مقر الشركة التي كانت تملكها، والتي لم تعد تعمل وقتها، الى مركز للأعمال يتم تأجيره للأفراد الراغبين في إقامة مشروعات خاصة مع تقديم جملة من التوجيهات والاستشارات المختلفة، ولقد راجت هذه

الفكرة ووجدت نجاحا بارزا في تلك الفترة، وما ساعد هذه الفكرة على النجاح هو الموقع الاستراتيجي للمبنى والذي كان يتمركز في منطقة أعمال نشطة، لتتحول فيما بعد الى ما يعرف بالحاضنة، مع الاشارة الى أن هذا المركز لا يزال يشتغل للتو تحت اسمه القديم **.BATAVIA INDUSTRIEL CENTER**[1]

وبالرغم من ان أصل فكرة حاضنات الاعمال يعود الى أواخر الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي الا أنها تطورت وتبلورت أكثر في سنوات الثمانينات من القرن العشرين، حيث بلغت في سنة 1980 في الولايات المتحدة الامريكية 20 حاضنة أعمال، وتأسست خلال تلك المرحلة " **الجمعية الامريكية لحاضنات الاعمال** " حيث كان لها دورا بارزا في تنامي عدد الحاضنات وانتشارها في الدول الاوروبية.[2]

وفي سنة 1984 قامت هيئة المشروعات الصغيرة **SBA** بإعداد مخطط تنمية تشكل من خلاله العديد من الحاضنات سمح بزيادة كبيرة في عددها حيث وصل الى حوالي550 حاضنة اعمال سنة 1997، وحاليا تعرف حاضنات الاعمال تطورا كبيرا حيث يصل عددها ما يقارب 3500 حاضنة أعمال تنتشر عبر كافة أنحاء العالم، وتستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على ما يقارب 1000 حاضنة.[3]

لقد زاد الاهتمام بالمؤسسات المصغرة والمتوسطة والادوار التي تسهم فيها في دعم الاقتصاديات الوطنية، وزادت الضرورة والحاجة الى تطوير الافكار المبدعة والترويج لها

---

1 – خالد صالح يحي أحمد المساجدي، وآخرون " **دور حاضنات الاعمال الجامعية في توجيه الطلبة الخريجين نحو ريادة الاعمال**،" المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية عدد 09 (2020): ص 135.

2 – الزيتوني سايب، " **دور حاضنات الاعمال في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الجزائر**" .(اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2016– 2017) ص 27.

3 – نصيرة، هبري، أمينة مزيان،" **أهمية حاضنات الاعمال الجامعية في دعم ومرافقة المؤسسات المقاولاتية والناشئة – مع الاشارة الى واقع الجزائر**– " **REVUE D'ETUDES SUR LES INSTITUTIONS ET LE DEVELOPPMENT**، عدد 08 (2021): ص 112.

بشتى الطرق حتى تسطيع النجاح والبروز كأحد المنتجات والخدمات الرائدة في السوق، خاصة في المراحل الاولى لإطلاق الفكرة أو المشروع الريادي.[1]

ولقد مرت حاضنات الاعمال بثلاث مراحل يبينها الجدول التالي:[2]

جدول رقم 27: يبين اهم التطورات التي مرت بها حاضنات الاعمال.

الجيل الاول	في هذه الفترة كان الاهتمام بالبنية التحتية للحاضنة كالمكتب وقاعة الاجتماعات ....
الجيل الاول	تم التركيز في هذه الفترة على الابتكار وتوظيف التكنولوجيا، السعي لتحقيق النمو، تقديم المساعدة والدعم وتطوير المهارات الذاتية.
الجيل الثالث	الاهتمام بشبكات الاعمال، واكساب المشروعات الصغيرة قدرات تكنولوجية ، التمويل والدعم المالي

المصدر: نهال علي حامد وآخرون، " **تطوير حاضنات الاعمال في جامعة السويس علي ضوء خبرة الولايات المتحدة الامريكية**، " مجلة مستقبل التربية العربية عدد 141 (2023): ص 90-91.

1- مفهوم حاضنات الأعمال:

يعود أصل معنى حاضنات الأعمال الى فكرة الحضانة، والتي تعني الرعاية والحماية الخاصة بالأطفال حديثي الولادة وغير مكتملي النمو، بحيث أن حضانتهم في هذه المرحلة الحساسة من حياتهم تجعلهم يتخطون كافة الصعوبات والمخاطر التي يمكن أن يتعرضوا لها، وبالتالي فإن حاضنات الاعمال فكرة مستوحاة من هذا المنطلق باعتبار أن المشاريع الريادية هي أفكار وتصورات تحولت الى مشاريع رائدة لا تزال في مرحلة النمو والانطلاق وبالتالي تستوجب الدعم والمساندة من هيئات أو أشخاص يملكون الدراية

1 – لطيفة كلاخي، " **واقع حاضنات الاعمال في بعض الدول العربية**،" مجلة الحقوق والعلوم الانسانية – دراسات اقتصادية عدد 02 (2013): ص 296.

2 – نهال علي حامد وآخرون، " **تطوير حاضنات الاعمال في جامعة السويس علي ضوء خبرة الولايات المتحدة الامريكية**، " مجلة مستقبل التربية العربية عدد 141 (2023): ص 90-91.

والخبرة الكافية في هذا المجال، فنجاح المشروع الريادي عند نقطة الانطلاق يجعل من نسبة نجاحه عالية ومرتفعة.[1]

إن لحاضنات الاعمال العديد من التعاريف حيث تشير الدراسات الاكاديمية المرتبطة بحاضنات الاعمال الى ما يزيد عن 30 تعريفا للمصطلح، وحسب هذه الدراسات لا يوجد حاجة ماسة الى ضرورة ايجاد تعريف موحد لهذا المصطلح لأن مفهوم حاضنات الاعمال يتطور باستمرار.[2]

ومن بين أبرز التعاريف لحاضنات الاعمال يوجد تعريف **الجمعية الامريكية لحاضنات الاعمال** حيث تعرفها بأنها *" هيئات تهدف الى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الاعمال الجدد وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازم (خبرات، الاماكن، الدعم بمختلف أشكاله) لتخطي أبعاد ومراحل الانطلاق والتأسيس كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات"* [3]

كما تعرف بأنها *" مجموعة برامج متخصصة مصممة لرعاية ودعم وتطوير الشركات الناشئة، بحيث توفر الموارد المادية ومساحة العمل والارشاد، وفرص التواصل والتمويل والعديد من خدمات الدعم المتعددة "*[4]

ومن خلال هذين التعريفين لحاضنات الاعمال يستخلص، حاضنات الأعمال هي كيانات ومؤسسات عمومية أو خاصة، لها أدوار ووظائف تتمثل في متابعة ومرافقة المؤسسات الناشئة وأصحاب المشاريع الريادية من أجل تخطي مراحل المشروع الأولى والتي يمكن أن تواجهه بعض الصعوبات العراقيل والتي ترتكز أساسا في التمويل والمقر والتنظيم.

---

1 – سايب، **دور حاضنات الاعمال في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، 28.

2 - EVGENY.TASPLIN, YULIA.POZADEEVA, " **INTERNATIONAL STRATEGIES OF BUSINESS INCUBATION: THE USA, GERMANY AND RUSSIA** " INTERNATIONAL JOURNAL OF INNOVATION 05 (2017) : 33.

3 – سايب، **دور حاضنات الاعمال في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، 29.

4 - LUK SCHMERBER, **BUSINESS INCUBATION-FROM STARTUP,** LILLE : POLICY LEARNING PLATFORM, 2024: 02

2- تصنيفات حاضنات الاعمال:

تتعدد أشكال وتصنيفات حاضنات الأعمال، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم، وعموما تشير الدراسات الى العديد من الانواع والتصنيفات لحاضنات ويختلف كل نوع من هذه الحاضنات عن الأخرى، ومن هذا المنطلق أغلب الدراسات تشير الى تصنيفين اساسيين لحاضنات الأعمال، فالتصنيف الأول يركز على المحددات التالية : النطاق الجغرافي حيث يميز بين حاضنات إقليمية، وحاضنات دولية، أما من حيث طبيعة الملكية يمكن التفريق بين حاضنات الأعمال العامة، وحاضنات الاعمال الخاصة، وحاضنات الأعمال المختلطة[1]، كما يتضمن هذا التصنيف الحاضنات الأكاديمية، أو الحاضنة الجامعية، والتي تهتم بالمشاريع البحثية والتطوير التكنولوجي، وتعتمد أساسا على مخابر البحث الجامعية، والمراكز العلمية[2]، وذلك باعتبار أن مؤسسات التعليم العالي المتمثلة أساسا في الجامعات يقع على عاتقها تأسيس هذا النوع من الحاضنات، حيث عادة ما ترتبط الجامعة بالتكنولوجيا والابحاث وضرورة ربط تلك الابحاث بالصناعة.[3]

أما التصنيف الثاني فهو يقسم الحاضنات الى ثلاث أجيال : الجيل الأول والجيل الثاني والجيل الثالث، فحاضنات الجيل الأول فهي تلك الحاضنات التي تدعم وتهتم بالمؤسسات القائمة على المعرفة حيث أن هذا الصنف على صلة بالجامعات والمعاهد البحثية، ويطلق عليها " الحاضنات التقنية الأساسية "، أما الصنف الثاني فهي حاضنات الجيل الثاني، والتي تهتم بالمؤسسات الصناعية الرائدة والتي ترتبط بمراكز البحث والدراسات وكذا الجماعات المحلية والغرف التجارية، ويسمى هذا الصنف بحاضنات

1 – سايب، **دور حاضنات الاعمال في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، 34.

2 – فائزة جيروني، سامية لموشية " **آليات ترقية المؤسسات الناشئة الابتكار على ضوء المرسوم 254/20** "(ورقة مقدمة للملتقى الوطني الموسوم حول المؤسسات الناشئة والحاضنات، ولاية الوادي الجزائر)15 فيفري 2021.ص 83

3 – فاطمة معمري، منذر لعساسي، " **حاضنات الاعمال الجامعية كداعم للمقاولين الشباب من خريجي الجامعات، حاضنة اعمال جامعة وهران 1– أحمد بن بلة نموذجا**،" مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية عدد 02 (2023):ص 23

القاعدة التقليدية، أما حاضنات الجيل الثالث فتهتم وتدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويطلق عليها " حاضنات مراكز التجديد".[1]

3- دور حاضنات الاعمال في دعم الشركات الناشئة:

تتنامى في الوقت الحالي أعداد الشركات الناشئة والمشاريع الرائدة في كافة أنحاء العالم، لكن في نفس الوقت عدد كبير من هذه الشركات لا يستطيع المنافسة والبقاء في السوق، كما لا يحقق أربحا كما كان متوقعا للمشروع، وتظهر العديد من الدراسات أن رواد الاعمال الذين انطلقت تجاربهم من حاضنات الاعمال لديهم نسب نجاح أعلى من رواد الاعمال الذين انطلقت مشاريعهم دون رعاية ودعم حاضنات الاعمال، وتشير في نفس السياق " **الجمعية الوطنية لاحتضان الاعمال** " **(NBIA)** الى أن 87% من الشركات الناشئة التي لقيت دعم حاضنات الاعمال لا تزال تنشط في عالم الاعمال وهي نسبة غاية في الاهمية لأن في العادة 10/9 من الشركات الناشئة في العادة لا تحقق النجاح.[2]

4- تعريف حاضنات الاعمال الجامعية:

لحاضنات الاعمال الجامعية تعريفات عديدة، حيث يمكن أن تعرف بأنها " مؤسسات خدمية متكاملة تتبع الجامعات، وتقدم البرامج والأنشطة والخدمات للطلبة الخريجين وتوجيههم نحو الريادة والابتكار، واقامة مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة وكيفية ادارتها وتنميتها وتطويرها، حتى تتمكن من البقاء والاستمرارية والنمو، ومساعدهم على تطوير أفكارهم وتحويلها الى مشاريع ريادية، بما يكفل لهم فرصا أكبر للنجاح "[3]

1 – سايب، **دور حاضنات الاعمال في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، 37- 38.

2- TASPLIN, POZADEEVA, **INTERNATIONAL STRATEGIES OF BUSINESS INCUBATION,** 33.

3 – ماجد غزاوي حميد العتيبي، " **دور الجهات الداعمة لحاضنات الاعمال الجامعية في المملكة العربية السعودية**، " المجلة الاكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة عدد 02 (2023): ص 102.

كما تعرف بانها " عملية ديناميكية لتنمية وتطوير المؤسسات التي تمر بمرحلة التأسيس أو بداية النشاط حتى تضمن بقاء هذه المؤسسات، وذلك بتقديم المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات والخدمات"[1]

وهناك من يرى أن حاضنات الاعمال الجامعية هي عبارة عن" منظومة متكاملة من التسهيلات والآليات والبرامج والانشطة والخدمات والاستشارات التي توفرها الجامعات للاستفادة منها من قبل اصحاب المشاريع والطلبة"[2]

ويعرفها كل من " **غريمالدي** " و" **غرانـدي** " بأنها " مؤسسة جامعية تقدم الدعم للشركات الناشئة من خلال خدمات ملموسة وغير ملموسة"[3]

أما المرسوم التنفيذي **12- 293** فيعرف حاضنات الاعمال الجامعية كالتالي: " هي هيكل لاستقبال ومساندة مشروع ابتكاري ذي صلة مباشرة بالبحث، تساعد صاحب المشروع على تحقيق فكرته واثبات إمكانية تطبيقها في المدى البعيد، وتقدم الدعم لأصحاب المشاريع في مجال التكوين والاستشارة والتمويل مع مرافقتهم الى غاية انشاء المؤسسة " [4]

ومن خلال عرض مختلف التعاريف التي تطرقت لحاضنات الاعمال الجامعية يستخلص بأن هذه الأخيرة عبارة عن جهاز خدماتي متكامل، تابع لمنظومة التعليم العالي، يهدف الى تقديم الدعم لخريجي الجامعات أصحاب المشاريع المبتكرة، وعادة ما تتمثل هذه الخدمات في الاستشارة والدعم المادي، وكذا مختلف الانشطة في اطار المرافقة الشاملة.

---

1 – المساجدي وآخرون، **دور حاضنات الاعمال الجامعية في توجيه الطلبة الخريجين نحو ريادة الاعمال**، 136.

2 – نفس المرجع، ص 136- 137.

3 - NOHA. AHMED HASSAN, " **UNIVERSITY BUSINESS INCUBATORS AS ATOOL ACCELERATING ENTREPEPRENEURSHIP:THEOETICAL PERSPECTIVE** " REVIEW OF ECONOMICS AND POLITICAL SCIENCE EMERALD PUBLISHING LIMITED.

4 – **المرسوم التنفيذي 293/12** المؤرخ في 21 يوليو 2012، المحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية عدد 44 المؤرخ في 29 يوليو 2012 المادة 11.

5- ظهور حاضنات الاعمال الجامعية:

يعود ظهور حاضنات الاعمال الجامعية بصورة أساسية إلى توسع وتنامي أدوار الجامعة في المجتمع وكذا تجاوز وظائفها التقليدية المتمثلة أساسا في التعليم والبحث العلمي وإعداد الكوادر للدولة، فالجامعة في الوقت الحاضر أضحت مطالبة بتوفير فرص الاستثمار لمخرجاتها المتمثلة في الطالب وكذا البحوث العلمية خاصة التطبيقية منها، فكانت حاضنات أعمال داخل الجامعة أحد السبل والآليات التي من شأنه أن تعزز هذا الدور الريادي للجامعة من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية[1].

يعد التوجه نحو تأسيس حاضنات الاعمال الجامعية نقطة تحول في اطار استغلال البحوث الاكاديمية في الميادين العملية، باعتبار أن مستقبل الطلبة الوظيفي مرتبط بخلق بيئة ومحيط اقتصادي يفسح المجال للإمكانات البحثية المرتبطة بالإبداع والابتكار خاصة في ظل تفاقم البطالة في أوساط خريجي الجامعات وكذا صعوبة ايجاد وظيفة تتوافق وتتلاءم مع التكوين داخل الجامعة.[2]

6- أهمية الحاضنات الجامعية في عصر اقتصاد المعرفة على ضوء توسع دور الجامعة.

تعاظمت أهمية الحاضنات في مؤسسات التعليم العالي، خصوصا مع تطور المناهج التعليمية وطرائق التدريس والتي تسعى لموائمة التعليم العالي مع مستجدات ومتطلبات اقتصاد المعرفة، وفي ذات الشأن يمكن تلخيص أهمية إنشاء حاضنات جامعية في مؤسسات التعليم العالي في النقاط التالية:

1 - العتيبي، **دور الجهات الداعمة لحاضنات الاعمال الجامعية**، 101.

2 - المساجدي، وآخرون، **دور حاضنات الاعمال الجامعية في توجيه الطلبة الخريجين نحو ريادة الاعمال**، ص 36.

– الحاضنات الجامعية تعد وسيلة ربط بين الجامعة ومختلف قطاعات الانتاج، كما أنها تسعى لتعزيز التنمية الشاملة، من خلال السعي لخلق مناصب شغل لخريجي الجامعات وبالتالي القضاء أو تخفض معدلات البطالة وسط خريجي الجامعة؛[1]

– توظيف نتائج البحث العلمي والابتكار في شكل مشاريع انتاجية رائدة؛2

– احتضان الجامعة للمشاريع يقلل من نسب فشل المشروع الجديد، كما أن الجامعة لها القدرة على التسويق للمشروع الجديد؛3

– توطين ونقل التكنولوجيا المتطورة وترقية وتعزيز استخدامها.[4]

المطلب الثاني: الاطار التشريعي والتنظيمي لحاضنات الاعمال الجامعية في الجزائر

إن تجربة الجزائر في مجال حاضنات الاعمال تجربة حديثة ومتأخرة مقارنة بالتجارب العالمية، كما أن العديد من الدول العربية سبقت الجزائر في هذا المجال ويعود تبني الجزائر لهذه النمط من المؤسسات الى سنة 2003 عن طريق ما يعرف ب **مشاتل المؤسسات*** حيث يعد المرسوم التنفيذي 03- 78 الاطار القانوني المنظم لهذه المؤسسات، ولعل ما يفسر عوامل تأخر تبني الجزائر لهذا النمط من المؤسسات الى طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مرت بها الجزائر، حيث لم تكن

---

1 – عمر حوتية، سامية دومي، " **دور حاضنات الاعمال الجامعية في استقطاب طلبة الجامعات الجزائرية لإنشاء مشاريع ناشئة**،" مجلة السلام للعلوم الانسانية والاجتماعية عدد 02 (2022): ص 104.

2 – حورية بن عطية، عادل مياح، " **دور حاضنات الاعمال الجامعية في دعم المؤسسات الناشئة– حاضنة الاعمال الجامعية (المسيلة) نموذجا**،" مجلة السلام للعلوم الانسانية والاجتماعية عدد 02 (2022): ص 63.

3 – عبد الجليل مرابط،" **إضاءات حول حاضنات الاعمال الجامعية في تكوين ودعم المؤسسات الناشئة – دراسة حالة حاضنة الاعمال جامعة تيارت**،" مجلة السلام للعلوم الانسانية والاجتماعية عدد 02 (2022): ص 144.

4 – نصر الدين أمرار، سفيان فوكة، " **دور حاضنات الاعمال الجامعية في تعزيز اقتصاد المعرفة في الجزائر – دراسة على ضوء القرار الوزاري 1275**،" مجلة السياسة العالمية عدد 02 (2023): 790.

* مشاتل المؤسسات مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تهدف لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تسمح وتشجع بمثل هذه النوع من المؤسسات، خاصة أن الاقتصاد الجزائري ساده لعقود طويلة نمط التسيير الاشتراكي، والذي يكبح المبادرات الفردية، كما أنه لا يتيح الفرص الكافية للإبداع والابتكارات الخاصة وكذا يعتمد بشكل أساس على الصناعات الثقيلة التي تعتمد على التوجهات الكبرى للسياسة الاقتصادية للدولة دون العناية بالمبادرات الفردية والصناعات الصغيرة والمتوسطة.[1]

بالإضافة الى العوامل المذكورة سابقا هناك العديد من العوامل الأخرى التي ساهمت في تأخر ظهور الحاضنات في الجزائر من بينها:[2]

– عدم وجود ارادة سياسية وحافز اقتصادي ملائم يشجع ظهور حاضنات الاعمال، الأمر الذي أدى الى تأخر صدور اطار تنظيمي مخصص لها الأمر الذي يفسر صدور أول مرسوم متعلق بالحاضنات الى سنة 2003 وهو تاريخ متأخر للغاية مقارنة بالتجارب الدولية؛

– الاجراءات الادارية المعقدة والتماطل في تقديم الخدمات الادارية العامة من أهم العقبات التي كانت سببا في تأخر ظهور الحاضنات؛

– نقص الكفاءات والتأطير المرتبط بتسيير الحاضنات، وهو ما يفسر ارسال عدد من المؤهلات البشرية للتكوين والتدريب في فرنسا سنة 2005، وهو ما يطرح تساؤلات حول امكانات الكفاءات الجزائرية.

إن الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي تبنتها الجزائر مطلع التسعينات بفعل الازمة السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد، والتي تمحورت حول ضرورة التحول من نظام الحزب الواحد الى التعددية السياسية، ومن نظام الاقتصاد الاشتراكي الى نظام الاقتصاد الحر كان لها أثر بارز في ظهور مفاهيم وأفكار تشجع الحرية الاقتصادية مثل

1 – أسماء زينات، " **حاضنات الاعمال كآلية حديثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة (دراسة حالة مشاتل المؤسسات في الجزائر)**،" مجلة دراسات اقتصادية عدد 02 (2022): ص215.

2 – ليلى خواني، بغداد شعيب، " **دور حاضنات الاعمال في دعم البحث العلمي – دراسة حالة الجزائر**،" مجلة دراسات العدد الاقتصادي عدد 01 (2019): ص 137.

المقاولة، خاصة أن الجزائر شهدت تحديثات واصلاحات في الأطر التنظيمية والتشريعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر أساس نشاط المقاولة، وفي ذات الشأن فقد استحدثت الجزائر العديد من البرامج والمرافق الداعمة لنشاط المقاولة في البلاد، ومن بين هذه الاجهزة نجد " **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية** " و" **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**" وكذا " **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة** " حيث كان لها أثر بالغ على تشجيع نمو القطاع الخاص في البلاد.[1]

اولا: القوانين المنظمة لنشاط حاضنات الاعمال الجامعية في الجزائر

تعتبر حاضنات الاعمال الجامعية من أهم البرامج والاستراتيجيات المسطرة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من أجل الاستثمار في مخرجات البحوث العلمية الجامعية، كما أنها إحدى الأدوات الداعمة للطلبة أصحاب الأفكار الريادية والمشاريع الناشئة، وبالتالي فقد أولت لها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أهمية لها بهدف تحقيق الأهداف المنشودة من الجامعة الجزائرية خاصة فيما يخص خلق طلبة ذو فكر ريادي، وكذا تشجيع المقاولة، وفي ذات الشأن فقد شهدت حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر العديد من القوانين المنظمة لعملها والمحددة لأدوارها بهدف ضبط الإطار القانوني لها.

إن تبني الجزائر خيار الاقتصاد الحر مطلع التسعينات من القرن العشرين من خلال اصدار قانون **90 – 10 المؤرخ في 14افريل 1990** المتعلق بالنقد والقرض، والذي على ضوئه تم السعي لتحرير القطاع الخاص، خاصة أن القطاع العام كان المستحوذ الأكبر على النمط الاقتصاد الوطني لسنوات عديدة، ولقد تلت هذا القانون العديد من القوانين الأخرى التي حاولت تنظيم القطاع من بينها قانون **2001** حيث تضمن في مقدمته تحديد الاطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لاعتبارات متعددة من

1 – هبري، مزيان، **أهمية حاضنات الاعمال الجامعية في دعم ومرافقة المؤسسات المقاولاتية والناشئة**، 119.

بينها رقم الأعمال، الاستقلال المالي، عدد العمال، ليتم بعدها اصدار عدة مراسيم تحاول التأسيس وتشجيع المبادرات الفردية والابتكار والذي يعد من أهم مقومات اقتصاد السوق ومن بينها ما يلي:[1]

1- المرسوم التنفيذي 03-78 المتضمن القانون الاساسي لمشاتل المؤسسات:

صدر هذا المرسوم بتاريخ 25 فيفري من سنة 2003، حيث يعد هذا المرسوم التنفيذي أحد الأدوات القانونية الأولى التي أسست لقطاع حاضنات الأعمال في الجزائر، تحت مسمى مختلف وهو مشاتل المؤسسات.[2]

ومشاتل المؤسسات هي عبارة عن مؤسسات لها الصبغة الصناعية والتجارية، والتي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[3]

وتشير العديد من الدراسات أن مصطلح الحاضنات والمشاتل هما مفهومان مختلفان حيث يظهر الاختلاف الجوهري في توقيت تقديم الدعم والمرافقة للمشروعات المدعمة، كما أن مشاتل المؤسسات تتبع إداريا وتنظيميا لوزارة الصناعة والمناجم حيث تعتبر الحاضنة شكلا من أشكال مشاتل المؤسسات التي تعنى بالجانب الخدماتي، وبالعودة الى المرسوم التنفيذي **03-78** فإن مشاتل المؤسسات لها ثلاث أنواع توضح في الشكل الموالي:[4]

- المحضنة؛
- ورشة الربط؛
- نزل المؤسسات.

---

1 - فاروق خلف، " **الاطار القانوني للمؤسسات الناشئة والحاضنات في التشريع الجزائري** "(ورقة مقدمة للملتقى الوطني الموسوم حول المؤسسات الناشئة والحاضنات، الوادي - الجزائر 15 فيفري 2021) .ص 24- 25.

2 - هبري، مزيان، **أهمية حاضنات الاعمال الجامعية في دعم ومرافقة المؤسسات المقاولاتية والناشئة**، 123.

3 - أنيس دباب، عمار مصطفاوي، فقير صابرين " **دور المرافقة في انجاح المشاريع المقاولاتية دراسة حالة حاضنة جامعة الوادي** " (ورقة مقدمة للملتقى الوطني الموسوم حول استقطاب حاضنات الاعمال لطلبة الجامعات والخريجين تشخيصات واقعية وتصورات مستقبلية - 19 ماي 2022).

4 - هبري، مزيان، **أهمية حاضنات الاعمال الجامعية في دعم ومرافقة المؤسسات المقاولاتية والناشئة**، 123.

الشكل رقم 14: أصناف مشاتل المؤسسات حسب المرسوم التنفيذي 03-78

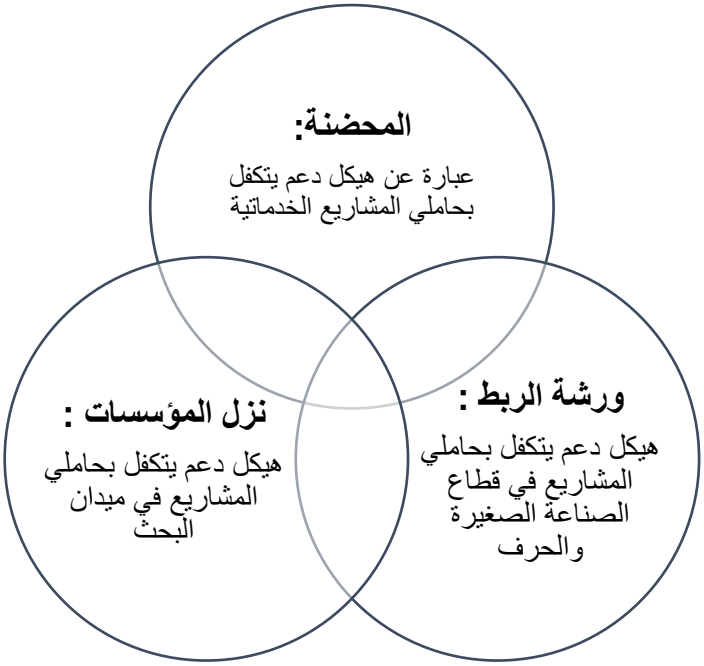

المصدر: المرسوم التنفيذي 78/03 المؤرخ في 25 فيفري 2003، **المتضمن القانون الاساسي لمشاتل المؤسسات**، الجريدة الرسمية عدد 13 بتاريخ 26 فيفري 2003.

والملاحظ حسب العديد من الدراسات في هذا الشأن أن المشرع الجزائري قد دمج بين مفهوم الحاضنات ومفهوم مشاتل المؤسسات كما هو موضح في الشكل السابق، حيث اعتبرها شكلا من اشكالها، ويفسر ذلك تأثرا بالمشرع الفرنسي بالرغم من أن المفهومين مختلفين وكل له دلالته فالحاضنة في الأصل يبدأ عملها في مرحلة سابقة لانطلاق المشروع أي يمكن أن يطلق عليها بمراحل المشروع التمهيدية، أما المشتلة فيبدأ عملها بعد إنشاء المشروع أي في فترة نمو المشروع.[1]

إن التمييز والتقسيم الذي جاء به التشريع الجزائري فيما يخص حاضنات الأعمال يختلف على ما هو موجود في العديد من دول العالم بحيث نجد في تلك الدول أن الحاضنات تشمل كافة القطاعات، عكس التشريع الجزائري والذي يقسم الحاضنات حسب

1 – بدر شنوف، محمد نعرورة، " **الضوابط القانونية لمنح علامة حاضنة أعمال في ظل المرسوم التنفيذي 20-254** " (ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول المؤسسات الناشئة والحاضنات، الوادي – الجزائر 15 فيفري 2021) . ص 154.

القطاع، والمؤهلات البشرية العاملة بها، وبالتالي فإنه يمكن التمييز بين حاضنة أعمال عامة أو خاصة، مؤسسة عمومية صناعية أو تجارية، ربحية وغير ربحية، كما حدد عدد المؤسسات الصغيرة ما بين 20 و50 مؤسسة ضمن كل حاضنة، فكلما تضاعف عدد المؤسسات المحتضنة تعقدت شؤونها التنظيمية والادارية، لكن في نفس الوقت زادت وتضاعفت المردودية داخل الحاضنة، أما فيما يخص فترة حضانة المؤسسة داخل الحاضنة فمدتها أدناها 18 شهر اقصاها 36 شهرا، أما فيما يخص تمويل حاضنات الاعمال فقد حدد المشرع الجزائري الجهات المعنية بتمويل الحاضنات وذلك عن طريق تقديم الدعم المالي عبر وكالتين هما:

- وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI؛
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والتي تسعى لتقديم المساعدة للشباب الراغب في إنشاء مؤسسات صغيرة.[1]

و لمشاتل المؤسسات أدوار ومهام عديدة من بينها:[2]

- استقبال وتقديم مختلف أنواع الدعم للمشروعات حديثة النشأة؛
- تسهيل مختلف العمليات كالتسيير والايجار للمؤسسات الحديثة؛
- العمل على إعداد مخططات توجيهية لمختلف القطاعات المحتضنة ضمن المشتلة؛
- دعم المؤسسات حتى تتجاوز مختلف الصعوبات والعراقيل؛
- إعداد مختلف برامج العمل لعرضها على الوزارة الوصية للمصادقة عليها.

وتتواجد مشاتل المؤسسات في 13 ولاية وهي أدرار – أم البواقي – باتنة – بسكرة – سيدي بلعباس – عنابة – ورقلة – وهران – البيض – برج بوعريريج – خنشلة – ميلة – غرداية .[3]

1 – خواني، بغداد، **دور حاضنات الاعمال في دعم البحث العلمي**، 136.

2 – نفس المرجع، ص 136– 137.

3 – https://www.dgrsdt.dz/ar/pise اطلع على الموقع بتاريخ : 2024/07/12.

ولقد أدت سياسة الدولة في توسيع عدد الحاضنات عبر مختلف الولايات الى توسع انتشار مشاتل المؤسسات، ففي سنة 2011 كان عدد هذه المؤسسات يبلغ 04 مؤسسات حيث تستضيف 33 مشروع واستحدثت 19 مؤسسة خلقت 68 منصب شغل، ليرتفع في سنة 2021 الى 17 مؤسسة تستضيف 69 مشروع كما استحدثت 30 مؤسسة و106 منصب شغل.[1]

2- المرسوم التنفيذي 03-79 المتضمن القانون الاساسي لمراكز التسهيل:

ظهرت هذه المؤسسات في اطار المرسوم التنفيذي 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، حيث عرفها المشرع الجزائري في المادة 02 من المرسوم 03- 09 بأنها *" مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتدعى في صلب النص المراكز".*[2]

أ- أهداف مراكز التسهيل:[3]

- التكيف مع حاجيات منشئ المؤسسات والمقاولين؛
- تنمية روح المقاولة؛
- السعي الى تقليص مدة انشاء المؤسسات وزيادتها؛
- تنمية التكنولوجيات الجديدة والسعي للتحكم في استخدامها لدا اصحاب المشاريع؛
- تبادل الافكار والخبرات بين اصحاب المشاريع الناشئة؛
- السعي للتحكم في المورد البشري وعقلنة استخدام الموارد المالية؛
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي؛
- المساهمة في تطوير الاقتصاد المحلي.

---

1 – زينات، **حاضنات الاعمال كآلية حديثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة** " ص 217

2 – **المرسوم التنفيذي 03/79** المؤرخ في 25 فيفري 2003، المحدد الطبيعة لمراكز تسهيل المؤسسات والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية عدد 13 المؤرخ في 26 فيفري 2003 المادة 02.

3 – نفس المرجع، المادة 03.

ب- مهام مراكز التسهيل:[1]

- دراسة مختلف الملفات التي يتم ايداعها من طرف اصحاب المشاريع والمقاولين ومساعدتهم على تجاوز العراقيل التي تعترضهم في مرحلة التأسيس؛
- تكوين وتسيير اصحاب المشروعات الجديدة وتوجيههم فيما يخص الاستثمار؛
- مساعدة اصحاب المشروعات في نشر التكنولوجيا الجديدة؛
- دعم القدرات التنافسية للمشروعات الجديدة؛
- تقديم مختلف الخدمات الادارية لأصحاب المشاريع كالاستشارة القانونية والتسويق وادارة الموارد البشرية والتي تساعد اصحاب المشاريع في قيادة مشروعاتهم الجديدة.

ج- جهود الجزائر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مراكز التسهيل

رغم أن الإطار التشريعي المنظم لمراكز التسهيل في الجزائر صدر في سنة 2003 إلا أن تفعيل نشاطها عرف تأخر بحوالي خمس سنوات ويعود ذلك أساسا لعدم استجابة شركاء الجزائر لمساعيها في هذا المجال، وفي سنة 2008 شرعت المؤسسة الاسبانية *" مركز التحريات والبحوث الأوروبية في البحر المتوسط "* في بداية نشاطها في الجزائر.[2]

لقد تم في سنة 2007 انشاء أول مراكز التسهيل في الجزائر بولاية وهران حيث ساهم في أربع سنوات في انشاء حوالي 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، الى جانب 22 مؤسسة أخرى كانت قيد الانشاء، أما مجالات نشاط هذه المؤسسات كان في مجالات النقل وأخرى شملت ميدان الزراعة، والملاحظ هنا عدم إنشاء مؤسسات في مجالات الصناعة بمختلف أنواعها باعتبار أن مراكز التسهيل هي مؤسسات ذات طابع خدماتي

1 – دباب، مصطفاوي، فقير، **دور المرافقة في انجاح المشاريع المقاولاتية**، ب ت.

2 – عبد الرحمان مغاري، رشيد بوكساني، " **دور حاضنات الاعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حالة مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**" أطلع على الموقع بتاريخ: 2024/12/09. http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/2654

اداري وليس صناعي، أما في ولاية عنابة ففي سنة 2009 تم انشاء حاضنة عنابة وذلك ضمن الاتفاقية المبرمة بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمكتب الألماني GTZ.

وعموما يلاحظ أن نشاط مراكز التسهيل تمحور في الأساس في أنشطة مرتبطة بالنقل وهو ما يطرح التساؤلات حول مدى فاعلية هذه المراكز حيث يفترض أن نشاطها ينبغي أن يشمل أغلب القطاعات الخدماتية الأخرى وذلك بغية تحقيق الأهداف المسطرة من إنشاء هذه الآلية الخدماتية الداعمة.[1]

3- المرسوم التنفيذي 04- 91:

بموجب هذا المرسوم تم انشاء " **الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية** " بتاريخ 24 مارس 2004، والتي تتسم بطابعها الصناعي والتجاري وتنشط تحت وصاية وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومقرها الحضيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله، وتمثل هذه الآلية أداة لتنفيذ السياسة الوطنية لتطوير الحضائر التكنولوجية.[2]

إن الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية أداة وطنية لتنفيذ السياسة الوطنية التي يرجى من خلالها تحقيق المهام التالية:[3]

- رسم السياسة الوطنية الاساسية لتنمية الحظائر التكنولوجية؛
- توجيه الحظائر التكنولوجية لدعم الامكانات الوطنية، والسعي لتطوير تكنولوجيا الاعلام والاتصال وبالتالي المساهمة في ترقية الاقتصاد الوطني؛
- التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والبحث والتطوير الصناعي والهيئات الخاصة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال؛
- تنفيذ ومتابعة وتقييم الخطط وبرامج والتزامات الدولة بالاتفاقيات الدولية والجهوية في ميدان نشاط الحضائر.

---

1 - نفس المرجع.

2 - خواني، بغداد، **دور حاضنات الاعمال في دعم البحث العلمي**، 137.

3 - نفس المرجع، ص 138.

4- المرسوم التنفيذي 12- 293:

يتضمن هذا المرسوم تحديد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، والتي يقصد بها حسب المادة الثانية من المرسوم هي " *مجموع الوسائل الخاصة والتجهيزات التقنية والعلمية التي توضع بصفة مشتركة تحت تصرف مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاستشفائية الجامعية ومؤسسات البحث العلمي والوكالات الموضوعاتية للبحث، من أجل إنجاز برامج بحث محددة ومصادق عليها* "[1]

وفي ذات المرسوم يشير المشرع الجزائري الى طبيعة أشكال ما أطلق عليها المصالح المشتركة والتي قد تكون إحدى الأشكال التالية:[2]

- أرضية تكنولوجية؛
- أرضية تقنية للتحليل الفيزيو كيميائي؛
- أرضية تقنية للحساب المكثف؛
- وحدة جهوية للتوثيق؛
- أرضية تقنية طبية؛
- مركز لتوصيف المواد؛
- أرضية تقنية لتطوير البرمجيات؛
- حاضنة.

وبالرغم أن المرسوم التنفيذي **12- 293** أشار الى مفهوم الحاضنة في المادة 11 إلا أنه لم يوضح أكثر طريقة سيرها أو تنظيمها، ألا أنه اعتبرها إحدى المصالح التي تشترك في ترقية البحث العلمي ضمن نطاق مؤسسات التعليم العالي.

---

1 - **المرسوم التنفيذي 293/12** المؤرخ في 21 يوليو 2012، المحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية عدد 44 المؤرخ 29 يوليو2012 المادة 02.

2 - نفس المرجع، المادة 03.

5- المرسوم التنفيذي 20-254 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة " مؤسسة ناشئة " و"مشروع مبتكر" و" حاضنة أعمال ":

على ضوء القوانين السابقة خاصة القانون 03-78 المتضمن القانون الاساسي لمشاتل المؤسسات، ظهر هناك تداخل في المفاهيم والوظائف بين مشاتل المؤسسات وحاضنات الأعمال، الأمر الذي أثر سلبا على أداء عمل الحاضنات، خاصة أن النمط الغالب على وظائفها هو نمط الخدمة العمومية والقطاع العام، كما ان تعدد الجهات الوصية على قطاع الحاضنات كوزارة الصناعة، ووزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة جعلها غير مستقرة تنظيميا وماليا الأمر الذي أثر بشكل سلبي على أدائها، وعلى ضوء كل هذه المتغيرات كان لزاما على المشرع الجزائري ايجاد آلية حديثة وفق مقاربة قانونية واقتصادية تتوافق مع التطورات التي يشهدها العالم في كافة المجالات خاصة التكنولوجية منها والاقتصادية.[1]

ومع صدور المرسوم التنفيذي **20- 254** تم استحداث " حاضنة الأعمال"، وتم نقل وصايتها الى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، حيث يعرفها المرسوم **20-254** في مادته 21 بأنها *" كل هيكل تابع للقطاع العام أو القطاع الخاص أو بالشراكة بين القطاع العام او القطاع الخاص يقترح دعما للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة فيما يخص الايواء والتكوين وتقديم الاستشارة والتمويل"*[2]

وفي ذات الاطار يشترط القانون **20-254** في فصله السادس من خلال المادة 21 للحصول على حاضنة أعمال كل مؤهل سواء ينتمي للقطاع العام أو القطاع الخاص

1 - شنوف، نعرورة، **الضوابط القانونية لمنح علامة حاضنة أعمال في ظل المرسوم التنفيذي 20-254**، 155.

2 - **المرسوم التنفيذي 254/20** المؤرخ في 15سبتمبر2020، المتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، الجريدة الرسمية عدد 55 سنة 2020.

يدعم ويعطي مقترحات تدعم المؤسسات الناشئة وكذا حاملي المشاريع المبتكرة وذلك من خلال تقديم كافة أشكال الدعم والمعونة المرتبطة بالإيواء والتكوين والاستشارة والتمويل.[1]

اما المادة 22 من المرسوم فتوضح نوع الوثائق المطلوب توفيرها من طالب العلامة وهي : مخطط التهيئة، وقائمة المعدات والخدمات ومختلف برامج التكوين والتأطير المقترحة، اضافة اثبات الخبرة المكتسبة من خلال إعداد قائمة من المؤسسات الناشئة التي احتضنتها الحاضنة، كما يشترط على مستخدمي طالب العلامة المؤهلات العلمية اللازمة، وكذا الخبرة الكافية في ميادين دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة[2]، كما يشترط أن تتعهد حاضنة الاعمال المرشحة للعلامة أن تلتزم بالتالي:[3]

- دعم ومرافقة أصحاب المشروعات في مرحلة إنشاء المؤسسة، وكذا دعمهم ومساندتهم في إعداد وتصميم مخطط الاعمال ودراسة السوق وتوفير مصادر تمويل كافية، وكذا اعداد خطة ملائمة بغرض الانتشار في السوق؛
- العمل على توطين المؤسسات الناشئة المحتضنة وتوفير لها مساحة عمل مهيأة وتوفير قاعدة عمل لوجستية تساعد المؤسسات المحتضنة على أداء وظائفها بصورة جيدة وملائمة؛
- العمل على اعداد وتكوين اصحاب المؤسسات الناشئة وعمالها في مجالات هامة لهذا النوع من الاعمال مثل ادارة الاعمال، والقانون والتسيير وكذا المالية.

1 – نفس المرجع .

2 – دريس كمال فتحي، " **دور اللجنة الوطنية في منح علامة المؤسسة الناشئة وحاضنة الاعمال** "(ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول الموسوم المؤسسات الناشئة والحاضنات، الوادي – الجزائر 15 فيفري 2021). ص 68.

3 – نفس المرجع.

6- القرار رقم 36- 2023 المتضمن إنشاء اللجنة:

انبثقت " **اللجنــة الوطنيــة*** " بموجب المرسوم التنفيذي **20- 254**، حيث تنص مادته الأولى على انشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة " مؤسسة ناشئة " و" مشروع مبتكر" و" حاضنة أعمال " وتحدد مهامها وتشكيلتها وسيرها، وتنشأ اللجنة لدى الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة، ويحدد مقرها بالجزائر العاصمة، ومن أهم صلاحياتها البت في:[1]

- منح علامة مؤسسة ناشئة؛
- منح علامة مشروع مبتكر؛
- منح علامة حاضنة أعمال؛
- العمل على تشخيص مختلف المشاريع المبتكرة والمساهمة في ترقيتها؛
- تنظيم بيئة المؤسسات الناشئة.

و تكلف اللجنة بالعديد من المهام والصلاحيات من ابرزها:[2]

- اقتراح عناصر السياسة القطاعية لترقية الابتكار والتحول التكنولوجي؛
- العمل على تحقيق سياسة القطاع في مجال ريادة الاعمال والابتكار في الوسط الجامعي والبحثي؛
- التنسيق بين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وقطاعات اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة وكذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بهدف خدمة الطلبة والباحثين المنتمون الى مجال اللجنة؛

---

* هيئة تنسيقية واستشارة ومتابعة في مجال السياسة القطاعية لإرساء المقاولة وريادة الأعمال في وسط الجامعات ولدى الطلبة الجامعيين بالتعاون مع العديد من الفاعلين المختلفين خاصة مؤسسات التعليم العالي وقطاعات اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة.

1 - **المرسوم التنفيذي 254/20** المؤرخ في 15سبتمبر2020، " المتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها " المادة الأولى.

2 - **القرار رقم: 36** المؤرخ في 01 مارس 2023، المتضمن انشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الاعمال الجامعية، المادة الثانية.

- ربط مختلف الواجهات التابعة لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي ومتابعتها؛
- توفير مناخ وبيئة ملائمة للطلبة الباحثين وحاملي المشاريع الرائدة والمبتكرة والسعي لتجسيدها في شكل براءة اختراع، ومؤسسات ناشئة ومؤسسات صغيرة؛
- المساهمة في انشاء الحاضنات الجامعية ودور المقاولة ومختلف واجهات مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وتثمين دورها.

أما عن تشكيلة اللجنة الوطنية وسيرها، فتشير **المادة الثالثة** من المرسوم التنفيذي **20-254** على ان رئاسة اللجنة من اختصاص الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة أو ممثله.[1]

وفي فيما يخص عضوية اللجنة، فإن اللجنة الوطنية تتشكل من الأعضاء الآتي ذكرهم:[2]

- ممثل عن الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة؛
- ممثل عن وزير المالية؛
- ممثل عن الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي؛
- ممثل عن الوزير المكلف بالبريد والمواصلات السلمية واللاسلكية؛
- ممثل عن الوزير المكلف بالصناعة؛
- ممثل عن الوزير المكلف بالصيد البحري والمنتجات الصيدلية؛
- ممثل عن الوزير المكلف بالرقمنة؛
- ممثل عن الوزير المكلف بالانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة.

1 - **المرسوم التنفيذي 254/20**، المؤرخ في 15سبتمبر2020، المتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، المادة الثانية.

2 - المرسوم التنفيذي 254/20، المؤرخ في 15سبتمبر2020، المتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، المادة الثانية.

يعين أعضاء اللجنة عن طريق قرار من طرف الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة، وذلك بناءا على اقتراحات الوزراء الذين يملكون صفة عضوية اللجنة، أما عن فترة ومدة عضوية اللجنة الوطنية فهي 03 سنوات قابلة للتجديد، كما لا يمكن استخلاف أعضاء اللجنة في حال الغياب.[1]

ويشترط في أعضاء اللجنة التمتع بالخبرة المهنية الكافية، خاصة في مجالات الابتكارات والتكنولوجيات الحديثة بهدف مساعدة اللجنة على تصنيف وتقييم المشروعات المبتكرة كل في مجاله واختصاصه، أما فيما يخص نقائص اللجنة فيعاب عليها غياب ممثلي بعض الوزارات الهامة كوزارة التجارة خاصة أن أغلب المؤسسات الناشئة تأخذ الطابع التجاري خاصة التجارة الالكترونية منها.[2]

ثانيا: تسيير حاضنات الاعمال الجامعية في الجزائر

تسير حاضنة الاعمال الجامعية في الجزائر وفق العديد من النصوص التنظيمية التي تؤطر نشاط هذه الهياكل، حيث يمثل المرسوم التنفيذي 12-293 المؤرخ في 21 جويلية 2012 المحدد لمهام المصالح المشتركة للبحث وتنظيمها وسيرها، من أهم الاليات المحددة لنظامها، حيث على ضوء هذا القانون تعد الحاضنة إحدى هذه المصالح المشتركة المشار اله في نص المادة الثالثة من المرسوم 12- 293، وفي ذات السياق يمثل القرار الوزاري 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 والمحدد للأسس الكبرى لإرساء قواعد ريادة الاعمال في الوسط الجامعي، من الآليات القانونية التي انبثقت منه الأسس التنظيمية لحاضنة الاعمال الجامعية باعتبار الحاضنات إحدى المؤسسات المنوط بها تنفيذ حيثيات هذا القرار بالرغم من أن حاضنات الاعمال نشأت في الجزائر قبل صدور هذا القرار، كما يضاف اليهما العديد من القرارات الوزارية المشتركة خاصة التي

1 – نفس المرجع.

2 – آمنة مخانشة، " **المؤسسات الناشئة في الجزائر – الاطار المفاهيمي والقانوني**،" مجلة صوت القانون، عدد 01، (2021): ص 780.

تجمع بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة المالية التي تضمن انشاء المصالح المشتركة للبحث والتي تم اطلاق حاضنة لكل مؤسسة جامعية.[1]

ومن اجل تحقيق الحاضنة لأهدافها الكبرى يتم تقسيم المهام والصلاحيات على النظام الاداري التالي الذي ينسق بين مختلف المصالح التابعة للحاضنة الجامعية:

1- رئيس مؤسسة الالحاق:

الحاضنات الجامعية هياكل تابعة للجامعات مباشرة، ويقصد برئيس مؤسسة الالحاق مدير الجامعة، حيث يعتبر المسؤول الأول عن الحاضنة، وعن حسن سير عملها، من خلال تخصيص ميزانية كافية تساعد الحاضنة على دعم مختلف المشاريع المتواجدة على مستواها وذلك في حدود امكانياتها، وكذا يعمل رئيس مؤسسة الالحاق الى تنفيذ قرارات مجلس تنسيق الحاضنة، ويبرم مختلف الاتفاقيات والعقود المرتبطة بمختلف أنشطة الحاضنة.[2]

2- مجلس تنسيق الحاضنة:

يوجد في كل حاضنة جامعية مجلس تنسيق مكون من العديد من المسؤولين التابعين لها، وهم على التوالي:[3]

- رئيس مصلحة الحاضنة؛
- ممثل القطاع الاقتصادي والاجتماعي؛
- شخصية علمية واكاديمية ذات كفاءة وخبرة في مجال الحاضنات الجامعية وريدة الاعمال والمقاولة.

---

1 – محمد سمير طعيبة، " **تنمية المقاولاتية في الوسط الجامعي كآلية لتثمين نتائج البحث العلمي في الجزائر في إطار القرار 1275**،" مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية عدد 02 (2024): ص 24.

2 – محمد سمير طعيبة، " **تنمية المقاولاتية في الوسط الجامعي كآلية لتثمين نتائج البحث العلمي في الجزائر في إطار القرار 1275**، ص 25.

3 – نفس المرجع.

وحسب أحكام المادة 19 من المرسوم التنفيذي 12-293 يتولى مجلس تنسيق الحاضنة بالعديد من المهام يذكر منها:[1]

- ضبط البرنامج السنوي للنشاط؛
- ضبط الجدول التقديري لموارد ونفقات المصلحة ويقدمها لمجلس ادارة مؤسسة الالحاق اقتراح اقتناء التجهيزات الضرورية لحسن سير الحاضنة؛
- تحديد مخطط للاتصال والاعلام؛
- تحديد سبل ووسائل التعاون والشراكة مع القطاع الاقتصادي والاجتماعي.

3- رئيس مصلحة الحاضنة:

رئيس المصلحة الحاضنة يتولى مهامه تحت سلطة مسؤول مؤسسة الالحاق، ويكلف بمهام وضع التنفيذ مختلف أنشطة الحاضنة، وذلك طبقا لأحكام المادة 17 من المرسوم التنفيذي 12-293، وفي حدود مسؤولياته يقوم رئيس مصلحة الحاضنة بالمهام التالية:[2]

- وضع الجدول التقديري لموارد ونفقات الحاضنة؛
- العمل على التسيير الحسن لأجهزة الحاضنة والسهر على صيانتها؛
- ضمان خلق تواصل فاعل مع المؤسسات؛
- السعي على ايجاد شراكات جديدة؛
- اقتراح العقود والاتفاقيات المرتبط بنشاط الحاضنة؛
- اعداد حوصلة سنوية لنشاط الحاضنة.

1 - **المرسوم التنفيذي 293/12** المؤرخ في 21 يوليو 2012، المحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية عدد 44 المؤرخ في 29 يوليو 2012 المادة 19.

2 - طعيبة، **تنمية المقاولاتية في الوسط الجامعي كآلية لتثمين نتائج البحث العلمي في الجزائر 1275**، 26.

المطلب الثالث: آليات دعم الحاضنات الجامعية للمشروعات المبتكرة والناشئة

سعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الى تفعيل عملية إنشاء حاضن الاعمال الجامعية في الوسط الجامعي، باعتبارها تمثل الوعاء الأكاديمي الذي يجسد ويدعم عملية الاستثمار في مخرجات البحوث العلمية، ويعد القرار الوزاري 1275 المؤرخ في 2022/09/27 المتضمن تحديد كيفية إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة مؤسسة ناشئة من أهم الآليات العملية التي تسعى لتجسيد هذا المسار، بحيث في إطار هذا القرار يمكن للطالب المقبل على اعداد مذكرة تخرج في مستويات الماستر أو المهندس أو اطروحة الدكتوراه، الاستفادة من مزايا عدة من ضمنها الحصول على وسم " مشروع مبتكر " أو " مؤسسة ناشئة "، وعليه قامت وزارة التعليم العالي بالتشارك مع وزارات أخرى بإنشاء العديد من الحاضنات الاعمال الجامعية لاستقبال الطلبات والمشروعات البحثية والتي يمكن أن يتم تحويلها الى مشروعات مبتكرة ومشروعات مؤسسة ناشئة، أو تسجيل براءات.[1]

إن التوجه الجديد للدولة الجزائرية في سبيل تفعيل أدوار حاضنة الاعمال الجامعية، لترقية المقاولة وتجسيد المشروعات المبتكرة، والسعي الى الاستثمار في مخرجات مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي يتطلب انخراط أكبر لدور الجامعة في دعم الحاضنات من خلال ما يلي:

- إنشاء مخابر التصنيع المدمجة بالحاضنات والتي تسهل على الطلبة المبدعين والمخترعين إنجاز النماذج الأولية لمشاريعهم المبتكرة، وكذا الاستفادة من إجراءات نقل التكنولوجيا من الخارج الى الوطن؛[2]

---

1 – مريم قايد، سفيان خوجة علامة، " **دور حاضنات الأعمال الجامعية كآلية لدعم صناعة الاقتصاد الرقمي مع الإشارة إلى تجربة الجزائر** "(ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول الاقتصاد الرقمي في الجزائر والعالم بعد جائحة كورونا– التحديات والعراقيل، البليدة – الجزائر 02 ماي 2023). ص 11 .

2 – حوتية، دومي، **دور حاضنات الأعمال الجامعية في استقطاب طلبة الجامعات الجزائرية لإنشاء مشاريع ناشئة**، 108.

- إنشاء عدة حاضنات جامعية لخلق مناخ وبيئة مناسبة للابتكار في مختلف أنحاء الجزائر، وتعد حاضنة أعمال جامعة المسيلة أول حاضنة أعمال تنتمي للجامعة، والتي أنشأت بمقتضى القرار الوزاري رقم 182 الصادر بتاريخ 27 ماي 2019؛[1]

- إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة أنشطة الابتكار وحاضنات الاعمال الجامعية بموجب القرار رقم 1244 المؤرخ ف 25 سبتمبر 2022 وتوضع اللجنة تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، واللجنة هيئة استشارية وتنسيقية، تقوم بمتابعة الابتكار وحاضنات الاعمال الجامعية وتثمين دورها؛[2]

- السعي لتقريب مؤسسات التعليم العالي بالمؤسسات الاقتصادية، والعمل على ربط واجهات مؤسسات التعليم العالي بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي.[3]

أولا: مهام حاضنات الاعمال الجامعية في الجزائر

تقدم حاضنة الاعمال الجامعية جملة من الخدمات التقليدية التي تقدمها حاضنات الاعمال الاخرى بالإضافة الى بعض المهام الخاصة بها والتي يمكن إجمالها كما يلي:[4]

- الدعم في صياغة نموذج العمل واعداد مخطط الاعمال؛
- ايجاد مساحة ملائمة للعمل وخدمات سكرتارية وخدمات لوجوستية؛
- دعم حاملي المشروعات الواعدة ودمجهم في بيئة أعمال مواتية؛
- تسجيل براءات الاختراع لحاملي المشروعات؛
- مرافقة حاملي المشروعات للحصول على علامة " وسم " مشروع مبتكر أو مؤسسة ناشئة.

1- نفس المرجع.

2 - قرار رقم : 1244 المؤرخ في 25 سبتمبر 2022، **المتضمن انشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الاعمال الجامعية**، المادة الثانية.

3 - حوتية، دومي، **دور حاضنات الأعمال الجامعية في استقطاب طلبة الجامعات الجزائرية لإنشاء مشاريع ناشئة**، 109.

4 - هبري، مزيان، **أهمية حاضنات الاعمال الجامعية في دعم ومرافقة المؤسسات المقاولاتية والناشئة**، 126-127.

كما تقدم الحاضنات الجامعية جملة من المهام الأخرى يمكن أن تلخص فيما يلي:[1]

- تقديم خدمات التدريب والاستشارات لأصحاب الافكار وتجسيد أفكارهم على أرض الواقع؛
- الدعم المادي لأصحاب المشروعات الريادية الواعدة؛
- العمل الى ايجاد وساطة بين أصحاب المشاريع الرائدة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين؛
- القضاء على مختلف العراقيل البيروقراطية في مراحل تجسيد المؤسسة الناشئة.

إن الدور الذي تلعبه الحاضنات الجامعية في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر هو عبارة عن خدمات وتأطير مختلف نسبيا عما كان يقدم في الجامعة في مراحل سابقة، حيث يتم التركيز سابقا على البحوث النظرية وعلى طرق البحث التقليدية، فالحاضنات الجامعية في هذه المرحلة وفي ظل تبني اقتصاد المعرفة يتم فسح مساحة من الحرية الشخصية للطالب في اختيار مشروعه وفكرته المبتكرة، وبالتالي تتيح للطالب الجامعي اختيار أفكاره وتأطيرها على مستوى الحاضنة الجامعية التي ينتمي اليها بمختلف الآليات المعتمدة في العصر الحالي، والشكل الموالي يبين أهم المهام التي تقوم بها الحاضنات الجامعية في الجزائر.

1 – محمد رضا دباح، " **دور حاضنات الاعمال الجامعية في نجاح الشركات الناشئة(STARTUP) – دراسة ميدانية لمجموعة من حاضنات الاعمال الجامعية** "(اطروحة دكتوراه في العلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2022– 2023)، ص 102.

الشكل رقم 15: مهام الحاضنات الجامعية في منظومة التعليم العالي.

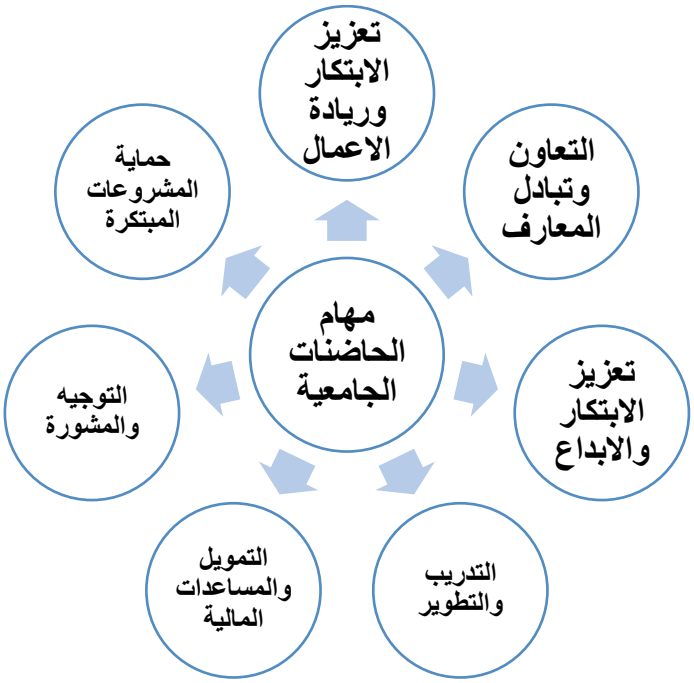

من اعداد الباحث.

ثانيا: أهمية دعم الحاضنات الجامعية للطلبة الجامعيين أصحاب المشاريع

تعد الحاضنات الجامعية القاعدة الأساسية التي تحمل على عاتقها مهمة مرافقة الطلبة الجامعيين الراغبين في خوض تجربة المشروعات الناشئة، خاصة مع الدور الريادي الذي تلعبه الجامعة في تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال الاستثمار في البحوث العلمية.

وتساهم الحاضنات الجامعية في عملية استقطاب الطلبة الجامعيين لإنشاء مشروعاتهم الخاصة من خلال الاسهامات التالية :[1]

- العمل على دعم الطلبة الجامعيين المبتكرين الذين لديهم أفكار طموحة وقابلة للتجسيد على أرض الواقع وذلك من خلال توفير الدعم المالي، والإداري والتسويقي، كما تقوم

1 - حوتية، دومي، **دور حاضنات الأعمال الجامعية في استقطاب طلبة الجامعات الجزائرية لإنشاء مشاريع ناشئة**، 110- 111.

الحاضنات الجامعية برعاية المشروعات الناشئة خاصة في مرحلة البدء والنمو، كما تسهل عملية التواصل والاتصال مع مختلف المجموعات والشبكات الداعمة؛

- تقدم الحاضنات الجامعية برامج وأنشطة متعددة للطلبة المقبلين على التخرج وتسعى الى توجيههم نحو ريادة الاعمال والمشروعات التي تندرج ضمن المقاولة، وذلك من خلال تزويدهم بمختلف المعلومات والافكار التي تساعدهم على تطوير أفكارهم بهدف زيادة فرص نجاح مشروعاتهم؛

- السعي الى تحويل البحوث العلمية الى مشروعات إنتاجية، فالحاضنات الجامعية تستثمر في البحوث العلمية التي يقوم بها الطلبة الأكاديميين وكذا حتى الاداريين وتحولها الى مشروعات ناشئة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة مع علاقة التفاعل الايجابي بين الجامعة من خلال المخابر البحثية، والقطاعات الاقتصادية خاصة الصناعية منها؛

- توفر الحاضنات الجامعية للطلبة المبدعين والمخترعين البيئة العملية المواتية خاصة في السنوات الأولى من عمر المشروع، مما يزيد من نسب نجاحه وتطوره حيث تشير الدراسات أن نجاح المشروعات الصغيرة التي لا يتم رعايتها واحتضانها في الحاضنات تنخفض الى دون 1% وترتفع الى ما يزيد عن نسبة 61% في غيرها التي حضت بالاحتضان والرعاية.

ثالثا: أساليب مرافقة حاضن الاعمال الجامعية للمشاريع المبتكرة في الجزائر

تسعى حاضن الاعمال الجامعية الى الاستثمار في مخرجات البحوث العلمية وذلك عن طريق مرافقة المشروعات المبتكرة في الوسط الجامعي بتوفير بيئة بحثية ملائمة وإمكانات مادية مناسبة، حتى يتسنى دعم صاحب الابتكار وتحويل نتاج بحثه إلى مؤسسة ناشئة تسطيع المنافسة في سوق العمل، وعليه فإن الدعم الذي تقدمه الحاضنات الجامعية للطلبة المبتكرين يتجسد من خلال ثلاث مستويات:

1- مرحلة ما قبل الاحتضان:

في هذه المرحلة يتم استقبال وايواء المشروع، فحين توافق اللجنة على المشروع الابتكاري يصبح قيد المرافقة من طرف الحاضنة الجامعية، وذلك من خلال الاستفادة من كافة هياكل الدعم والمساندة المتوفرة على مستوى الحاضنة، وهذا الدعم قد يكون في الوسط الداخلي المتمثل في الجامعة ومؤسساتها وهياكلها، أو على المستوى الخارجي المتمثلة البيئة الاقتصادية والاجتماعية.[1]

2- مرحلة الاحتضان:

في هذا المرحلة تتضح الأفكار والتصورات التي يبنى عليها المشروع الناشئ، بحيث تخصص الحاضنة الجامعية دورات تدريبية وتكوينية حسب الحاجة، وعادة ما ترتبط المشروعات المبتكرة بمجالات البيولوجيا، الذكاء الاصطناعي ومختلف التطبيقات الالكترونية وبرامج الاعلام الآلي، وفي سياق متصل بعملية الاحتضان تقوم الحاضنة الجامعية بتسجيل الأفكار المحتضنة في المنصة الرقمية التابعة للوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة للحصول على " **لابل مشروع مبتكر**"، وبعد هذه العملية تقوم الحاضنة بتسجيل مختلف الافكار المحتضنة الحاصة على مشروع مبتكر في المنصة الرقمية للوزارة المنتدبة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة للحصول على " **لابل مؤسسة ناشئة** " من خلال عملية إنشاء سجل تجاري خاص بالمؤسسة ومباشرة النشاط داخل السوق، أما فيما يخص عملية الحماية للمشروعات المبتكرة فإن الحاضنة الجامعية يقع على عاتقها تسجيل المشروع المحتضن كبراءة اختراع

1 – فتيحة قرقوس،" **المشاريع الابتكارية الجامعية محرك فوري للمؤسسات الناشئة** "(ورقة مقدمة للندوة التكوينية حول آليات تطبيق القرار الوزاري المتعلق بكيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة – الجزائر العاصمة). ص 07.

وذلك لحمايتها من السرقات الفكرية بحيث تمكن أصحابها على الحصول عل " **براءة اختراع**".[1]

3- مرحلة بعد الاحتضان:

تمثل هذه المرحلة فترة متابعة بعدية للمشروع الناشئ، بحيث في هذه المرحلة تقوم الحاضنة الجامعية بمرافقة المشروع وتساعده في على مستوى العديد من الخدمات والمجالات كالتسويق وعقد مختلف الاتفاقيات، وفي ذات الاطار تقوم الحاضنة الجامعية بعقد اتفاقيات عدة مع الشركاء الاقتصاديين وفي بعض الاحيان يتم عقد اتفاقيات بين الحاضنة وصاحب المشروع المحتضن بهدف ايجاد جو تعاون وتفاهم خاصة اذا كان المشروع المبتكر واعد وذو فائدة اقتصادية. [2]

1 – عبد الحكيم بيصار، " **دور حاضنات الاعمال الجامعية في مرافقة المشاريع الابتكارية وانشاء المؤسسات الناشئة – دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة محمد بوضياف – المسيلة**، " مجلة أفاق علوم الادارة والاقتصاد، عدد 02 (2022): ص 395.

2 – قرقوس، **المشاريع الابتكارية الجامعية محرك فوري للمؤسسات الناشئة**، 08.

المبحث الثاني: القرار الوزاري 1275 ودوره في خلق المؤسسات الناشئة

يعد نشاط البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي من أهم المخرجات التي يراد من خلالها تفعيل الأدوار الجديدة للجامعة في المنظومة الاقتصادية عموما واقتصاد المعرفة خصوصا، فباعتبار أن اقتصاد المعرفة يقوم على الاستثمار وتثمين أنشطة البحوث العلمية، خاصة التطبيقية منها التي تتميز بعنصري الابتكار والابداع، وكذا امكانية التجسيد على أرض الواقع على شكل مؤسسات ناشئة أو مؤسسات صغيرة أو متوسطة، فإنه على ضوء ما تقدم فإن الفاعل الرسمي في السياسة التعليمية الجامعية تبنى إصدار آلية حديثة تمثلت في القرار الوزاري 1275، والذي يمكن اعتباره خطوة هامة ونقلة نوعية يمكن أن تجسد مختلف الأنشطة البحثية على أرض الواقع، وبالتالي تحقق فكرة تقريب المحيط الجامعي من البيئة الاقتصادية.

المطلب الأول: القرار الوزاري 1275: الأهمية والأهداف وتحديات التنفيذ

القرار الوزاري 1275 يعد أحد القرارات الهامة التي تسعى الى احداث قفزة نوعية في منظومة البحث العلمي، وكذا تحرير نشاط البحث العلمي من النمطية والطرق التقليدية في اعداد البحوث العلمية.

يسعى هذا القرار الى التجسيد العملي للأفكار والبحوث العلمية المبتكرة، من خلال نقلها من المؤسسات التعليمية الجامعية الى بيئة الاعمال الاقتصادية وذلك بغية تحقيق التفاعل بين الجامعة والبيئة الاقتصادية.

أولا: محتوى القرار الوزاري 1275

إن القرار الوزاري **1275** هو عبارة عن قرار صادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 27 سبتمبر 2022، تحدد بموجبه كيفية إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي.[1]

ويمثل القرار الوزاري **1275** خطوة هامة وعملية تندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية الداعمة للابتكار وريادة الاعمال في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث إنه ويهدف الى تحديد اطار قانوني وتنظيمي يسمح للطلبة الجامعيين الى اعداد مذكرات تخرج ذات طابع ابتكاري تمكنهم من الحصول شهادة جامعية " مؤسسة ناشئة " أو شهادة براءة اختراع، فهذا القرار يوضح الخطوط العريضة لآلية تطوير هذه المشاريع الجامعية، كما يعمل على تحفيز الطلاب الجامعين لتحويل افكارهم الابداعية الى مشروعات يمكن تطبيقها على ارض الواقع، حيث يسهم ذلك في تعزيز ودعم الاقتصاد الوطني، وكذا تكرس الثقافة الابداعية للشباب الجامعي.[2]

ثانيا: أهمية القرار 1275

يشمل القرار 1275 الطلبة الجامعيين المقبلون على التخرج ولهم أفكار قابلة للتطور والتجسيد على شكل مؤسسة ناشئة أو يمكن أن تكون براءة اختراع، حيث يستفيدون من دعم ومرافقة الواجهات الجامعية، كما يشمل القرار كافة الأطوار التعليمية من الليسانس والماستر الى الدكتوراه، وفي كافة التخصصات الجامعية كالهندسة المعمارية والعلوم البيطرية والاقتصاد وإدارة الاعمال والعلوم الاجتماعية وغيرها من التخصصات الجامعية، ويوفر القرار 1275 فرصة للطلبة المسجلين فيه الاستفادة من برامج تدريبية متخصصة

---

1 – **القرار الوزاري رقم 1275** المحدد كيفية اعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي، المؤرخ في 27 سبتمبر 2022.

2 – محمد عمامرة، " **آليات تنفيذ القرار الوزاري المشترك 1275 وواجهات الدعم والمرافقة** "(ورقة مقدمة في الايام التحسيسية حول : القرار الوزاري المشترك 1275 جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، من 14 الى 17 أكتوبر 2024).

في اعداد مخططات الاعمال، التي تساعدهم في تحويل مذكراتهم الجامعية الى مشروع مؤسسات ناشئة أو شهادة براءة اختراع، وفي ذات السياق يستفيد الطلبة المسجلين في هذا القانون على دورات تدريبية عملية في مجال نموذج الاعمال والتسويق الالكتروني، والادارة والمحاسبة حتى يتأقلموا مع بيئة العمل المستقبلية التي تستوجب اتقان العديد من المهارات.[1]

ثانيا: أهداف القرار 1275

يهدف هذا القرار الى تحقيق جملة من الغايات المسطرة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بحيث تنص المادة الأولى والثانية من القرار صراحة على اهم الأهداف المسطرة من القرار وهي كما يلي:[2]

- "يهدف هذا القرار الى تحديد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي".
- " يهدف مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة في الاساس، الى خلق جيل من الطلبة رواد الاعمال لهم القدرة والرغبة في التوجه نحو ريادة الأعمال الابتكارية وخلق المؤسسات الناشئة الخلاقة للثروة ومناصب الشغل، والتي تعد عملا مربحا يقوم على أسس ودعائم الابتكار والتكنولوجيا، كما يهدف الى إيجاد حلا تقنيا، أو تكنولوجيا، أو رقميا لمؤسسات قائمة أو مؤسسات مستقلة بذاتها".

والى جانب هذه الأهداف التي نص عليها القرار الوزاري في نصي المادة الأولى والثانية، الى عدة غايات وأهداف أخرى تلخص فيما يلي:

- تشجيع طلبة الجامعات على الابتكار وتنمية الأفكار والمشروعات الريادية في الوسط الجامعي.[1]

---

1 – نفس المرجع .

2 – **القرار الوزاري رقم 1275** والمحدد كيفية اعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي، نفس المرجع.

- دعم طلبة الجامعات نحو الشروع في إنشاء المؤسسات الناشئة، والسعي نحو تسجيل اختراعاتهم وفق القوانين التي سطرتها الحكومة بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي وخلق الثروة.[2]

إن الأهداف التي سطرت من أجل تنفيذ القرار الوزاري 1275 أهداف في مجملها تدعو الى اعداد طلبة جامعيين يسعون الى تحقيق ريادة الأعمال وخلق مؤسسات ناشئة والتشجيع على الابتكار والابداع في الوسط الجامعي، الا أن ما يؤاخذ على صانع القرار أنه لم يعط مساحة زمنية كافية من أجل تبني هذا القرار، وكذا الاشكال الأكبر هل تم بالفعل مشاركة أصحاب الاختصاص من أساتذة وباحثين على اعداد وصياغة أهم الآليات والإجراءات التي تساعد على الوصول الى الأهداف الحقيقية لتبني هذا القرار، خاصة أن القرار تم إصداره بطريقة فجائية ودون مقدمات وبالتالي تبقى السياسة الجامعية في الجزائر يمكن اعتبارها أنها تعد بطريقة فوقية دون مشاركة الفئات التي تهم هذه السياسة.

ثالثا: خطوات تنفيذ القرار الوزاري

بإصدار القرار الوزاري 1275 من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 27 سبتمبر 2022 سعت مختلف المؤسسات الجامعية، من جامعات ومراكز جامعية ومدارس عليا الى عملية تنفيذ القرار، وذلك بداية من السنة الجامعية 2022-2023، حيث قامت مختلف الجامعات عبر الوطن بحملات عديدة مرتبط ببرنامج مسطر من طرف الوزارة الوصية، تتخللها العديد من النشاطات في إطار التحسيس والتوعية بآليات تجسيد هذا القرار ووضعه قيد التنفيذ من خلال الخطوات التالية:[3]

---

1 - طعيبة، **تنمية المقاولاتية في الوسط الجامعي كآلية لتثمين نتائج البحث العلمي في الجزائر**، 32.

2 - نفس المرجع.

3 - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جلسات على مستوى المؤسسات الجامعية لشرح آليات تنفيذ القرار الوزاري 1275 " https://www.mesrs.dz/index أطلع على الموقع بتاريخ: 2024/10/26.

- تنظيم العديد من اللقاءات والندوات الجهوية في مختلف مؤسسات التعليم العالي وبحضور مسؤولي هذه المؤسسات؛
- الزيارات الميدانية المكثفة لأعضاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار ومتابعة المؤسسات الجامعية لتنفيذ هذا القرار والقيام بالعديد من الندوات التحسيسية للأساتذة الجامعيين والطلبة بغرض شرح آليات تنفيذ القرار؛
- الشروع في استقبال ملفات الطلاب؛
- تشكيل فرق العمل واختيار المشروعات القابلة للاحتضان في اطار هذا القرار؛
- القيام بالعديد من الدورات التدريبية لتكوين المكونين خاصة بأساتذة الحاضنات ودور المقاولة في مجال **TOT** والتفكير التصميمي، ونموذج العمل التجاري **BUSINESS MODEL**؛
- القيام بدورات تدريبية للطلبة المقبولين في محيط الحاضنات الجامعية تسهم في زيادة قدرات الطلبة في مجالات تساعدهم في عملية تطوير مشروعاتهم، خاصة في مجال الذكاء الاصطناعي، والتسويق والمؤسسات؛
- مساعدة الطلاب في التسجيل في المنصة الرقمية startup.dz وذلك قصد الحصول على وسم لابل للمشروعات المبتكرة؛
- العمل على مرافقة الطلبة على تسجيل براءات الاختراع بواسطة مكتب دعم تكنولوجيا الابتكار، وكذا مساعدتهم على إنجاز النماذج الاولية لمشروعاتهم؛
- مناقشة مذكرات التخرج وتسليم الشهادات.

رابعا : تحديات تنفيذ القرار 1275

يعد القرار 1275 في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي آلية جديدة في الجامعة الجزائرية، طبق بشكل مفاجئ ودون مقدمات، مما أدت عملية تنفيذه الى مواجهة عدة صعاب في مؤسسات التعليم العالي، خاصة أن القرار حديث بالنسبة للطالب وللأستاذ وحتى للإدارة الجامعية، وبالرغم من ذلك سعت وزارة التعليم العالي والبحث

العلمي بالمشاركة مع اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وكذا حاضنات الاعمال الجامعية لتقديم التوضيحات والتفسيرات لتنفيذ القرار خاصة بوجود المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والهيئات التي تتبعها، من خلال فتح العديد من الورشات والندوات والملتقيات التي تشرح آليات تنفيذ القرار.[1]

إن من أهم التحديات التي تواجه عملية تنفيذ القرار 1275 في مؤسسات التعليم العالي ترتبط في الأساس في التنسيق الفعال بين الجهات المتعددة المعنية بتنفيذ القرار حيث يرتبط القرار بالعديد من الهيئات والوزارات كوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة اقتصاد المعرفة والمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، وكذا صندوق التمويل الجزائري للمؤسسات الناشئة، حيث يتطلب هذا الأمر مستوى عال من التنسيق والتفاهم بين كافة هذه الهيئات، وكذلك يتطلب تنفيذ القرار بشكل فعال توفر كادر بشري مؤهل يختص بمجالات تكوين الاساتذة والطلبة حيث أن أغلب الاساتذة والطلبة ذا تكوين تقليدي ويفتقد لثقافة ريادة الاعمال والمقاولة وبالتالي مشاركة الافكار واقناع الغير بها يعد أمرا غاية في الصعوبة.[2]

المطلب الثاني: آليات تنفيذ القرار الوزاري 1275 في مؤسسات التعليم العالي

سخرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتجسيد القرار الوزاري 1275 في مؤسسات التعليم العالي كافة الموارد المادية والبشرية بهدف توعية الوسط الجامعي خاصة الطلاب والاساتذة بطرق تنفيذ القرار، خاصة أن هذا القرار جاء بالعديد من الاساليب والطرق البحثية الحديثة والتي لم تكن موجودة في مؤسسات التعليم العالي.

1 – طعيبة، **تنمية المقاولاتية في الوسط الجامعي كآلية لتثمين نتائج البحث العلمي في الجزائر**، 34– 35.

2 – نفس المرجع، ص 35.

أولا: الهياكل والاطر الخاصة بتنفيذ القرار 1275[1]

لتنفيذ وتجسيد القرار الوزاري 1275 تطلب من السلطات المنوط بها السهر على تفعيل القرار الوزاري 1275 وضع اطر تنظم وتجسد وتفعل هذا القرار وذلك من خلال خلق الآليات التالية:

- اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الاعمال الجامعية حيث تمثل دور المشرف والمستشار التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي المرتبطة بتكريس ريادة الاعمال في الوسط الجامعي وذلك وفق القرار 1244 المؤرخ في 25 سبتمبر 2022؛
- انشاء لجنة تعوض اللجنة السابقة خاصة بمتابعة الابتكار وريادة الاعمال في الجامعات وفق القرار 36 المؤرخ في 01 مارس 2023، حيث أن لهذه اللجنة صلاحيات أوسع من السابقة؛
- انشاء العديد من الخلايا المحلية لها ادوار ومهام متابعة تنفيذ القرار، وهي تابعة لهيئة التعليم العالي محليا يرأسها رئيس الهيئة الجامعية او نائبه المكلف بالبيداغوجيا اضافة الى الامين العام وعمداء الكليات والمعاهد ومسؤول الحاضنة او دور المقاولة؛
- تفعيل انشطة الحاضنات الجامعية ودور المقاولة ومكاتب دعم التكنولوجيا، ومكاتب الربط في المؤسسات الجامعية؛
- تفعيل الاتفاقية بين وزارة التعليم العالي ووزارة اقتصاد المعرفة الممضاة بتاريخ 01 اكتوبر 2022 من اجل المساهمة في عمليات الابتكار والمقاولة ومرافقة الحاضنات الجامعية.

ثانيا: الاجراءات الخاصة بتنفيذ القرار 1275

وفي إطار تجسيد القرار الوزاري 1275 المتضمن: شهادة مؤسسة ناشئة / شهادة براءة اختراع، وفي إطار تفعيل صلاحياتها المخولة ومن أهمها متابعة عمليات الابتكار

1 – نفس المرجع، 33 – 34.

في مؤسسات التعليم العالي، شرعت اللجنة بالقيام بعدد معتبر من الزيارات الميدانية لأزيد من 39 مؤسسة جامعية في مختلف أنحاء الوطن، وذلك من أجل وضع أهم الآليات العملية والاساسية لتنفيذ القرار من خلال المحاور التالية:[1]

المحور الأول: مرتبط بالجانب البيداغوجي للمشروع من خلال تشكيل فريق العمل، الفكرة المبتكرة، التأطير ومحتوى المذكرة، المناقشة، الشهادة.

المحور الثاني: يتعلق بالجوانب التحسيسية وكذا التسويق للقرار باعتباره قانون لا يزال مجهولا وغير واضح المعالم للعديد من الطلبة وكذا حتى الاساتذة، وفي ذات الاطار فان الفئة المستهدفة بالتوعية للقرار هي طلاب الاطوار النهائية.

المحور الثالث: ترتبط هذا المحور بربط علاقة تواصل بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي خاصة أن هناك أهمية قصوى للمحيط الاقتصادي والاجتماعي في تنفيذ القرار 1275.

المحور الرابع: يرتبط هذا المحور بكيفية حصول المشروع المبتكر على وسم لابل مشروع مبتكر وكذا تسجيله كبراءة اختراع.

المحور الخامس: يتضمن هذا المحور ايجاد مصادر للتمويل للمشروع المبتكر عن طريق العديد من الآليات خاصة على ضوء شراكة الجامعة مع وزارة اقتصاد المعرفة.

وبالعودة الى القرار الوزاري 1275 وآليات تنفيذ مشروع القرار المنبثقة عن اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الاعمال الجامعية، فإن أبرز خطوات الحصول على شهادة مؤسسة ناشئة للطلبة المقبلين على التخرج تتمثل في تجسيد المحاور المذكورة سابقا:

1 – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جلسات على مستوى المؤسسات الجامعية لشرح آليات تنفيذ القرار الوزاري 1275 " https://www.mesrs.dz/index أطلع على الموقع بتاريخ: 2024/07/04.

المحور الأول: الجانب البيداغوجي للمشروع

1- فريق العمل :

إن عملية اعداد المذكرة في اطار تنفيذ هذا القرار يشترط تكوين فريق عمل من الطلبة المقبلين على التخرج حيث تنص المادة السابعة من القرار الوزاري 1275 على انه يمكن للطلبة الجامعيين الذين يسعون الى إعداد مذكرة تخرج للحصول على شهادة مؤسسة ناشئة على تكوين فرق عمل مكونة من أعداد صغيرة تتراوح من طالبين الى ستة طلاب ينتمون الى كليات وتخصصات مختلفة وحتى متجانسة وذلك بهدف إعداد مشروع مؤسسة ناشئة أو براءة اختراع.[1]

والملاحظ فيما يخص تشكيل فريق العمل أن القانون لم يشترط وحدة التخصص العلمي لتشكيل فريق العمل عكس وهو مخالف ما كان سائدا في مذكرات التخرج التقليدية، وبالتالي فإن فريق العمل المتعدد التخصصات يمكن أن يساعد مشروع المؤسسة الناشئة على تحقيق النجاح بصورة أكثر فاعلية من خلال تعدد التخصصات العلمية التي تشكل فريق العمل الواحد فعلى سبيل المثال فإن فريق العمل المتكون من طالب ذو تخصص تقني وآخر ذو تخصص مرتبط بالمالية والمحاسبة والآخر في التسيير أو الحقوق يتيح لكل عضو في فريق العمل تقديم أداء عالي ضمن اطار تخصص كل طالب حيث إن هذه المسألة تعطي نوعا من المرونة والتكيف لفريق العمل من أجل نجاح مشروع المؤسسة الناشئة من خلال تحقيق مبدأ التخصص في العمل وكذا في نفس الوقت تحقيق التجانس بين فريق العمل الواحد، وهو ما يسعى القرار الى تفعيله خاصة أن النظرة التقليدية للطالب الجامعي تفصل بين التخصصات العلمية وبالتالي لا تتيح هذه النظرة الاستفادة من باقي التخصصات العلمية الأخرى.

1 – قرار رقم: 1275، **المحدد كيفية لجنة إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية**، المادة 07.

2- إعداد المذكرة:

تتضمن عملية الشروع في اعداد مذكرة التخرج ضمن اجراءات هذا القرار العديد من البرامج التكوينية في تخصص اعداد مخططات الاعمال لفائدة الطلبة المسجلين على مستوى الحاضنة، وحسب القرار 1275 فإن عملية الشروع في إعداد مذكرة تخرج شهادة مؤسسة ناشئة تتم وفق طريقتين:[1]

الطريقة الأولى: هي الطريقة التقليدية المتعارف عليها في إعداد المذكرات يضاف اليها ملحق مستقل متعلق ب BMC وبطاقة فنية للمشروع في حوالي 30 صفحة.

الطريقة الثانية: هي طريقة حديثة يتم من خلالها الشروع مباشرة بإعداد مخطط الأعمال BMC حيث يمثل دراسة جدوى اقتصادية للمشروع المبتكر وذلك عن طريق دراسة السوق وتقدير التكلفة المادية للمشروع، حيث تعد خطوة اساسية ودراسة تقنو اقتصادية للمشروع. و فيما يخص الطريقة الحديثة فتعتمد اساسا على اعداد وصياغة مخطط نموذج الاعمالBMC من خلال إتباع الخطوات التالية:[2]

- تحليل بيئة المؤسسة والتي تشمل حجم السوق، طبيعة المنافسة وشدتها، التكنولوجيا؛
- تحديد استراتيجية المؤسسة وأهدافها؛
- توضيح خطة واستراتيجية تنافسية المؤسسة.

1 - – زوينة بن زيدان،" **الخطوات العملية لإعداد مذكرة التخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة حسب القرار 1275** "(ورقة مقدمة للندوة التكوينية حول آليات تطبيق القرار الوزاري المتعلق بكيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة – الجزائر العاصمة). ص 02.

2 – نفس المرجع، ص 03.

الشكل رقم 16 : مكونات مخطط BMC.

المصدر: زوينة بن زيدان، " **الخطوات العملية لإعداد مذكرة التخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة حسب القرار 1275** "(ورقة مقدمة للندوة التكوينية حول آليات تطبيق القرار الوزاري المتعلق بكيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة – الجزائر العاصمة). ص 03.

3- الاشراف على المذكرة:

بعد عملية تسجيل الطلبة التي تتوفر فيهم شروط اعداد مذكرة مؤسسة ناشئة أو مشروع مبتكر في اطار القانون 1275، يتم تشكيل لجان للإشراف على الطلبة المعنيين بمذكرة التخرج، حيث يمكن تتألف لجنة الاشراف على المذكرة حسب الحالات التالية:[1]

- **مشرف واحد:** يشترط في الاشراف على مذكرة شهادة مؤسسة ناشئة أن يكون متخصص في الموضوع الأساسي للمشروع(جوهر الفكرة) وملم بكافة حيثياته؛
- **مشرف رئيسي:** يشترط فيه أن يكون متخصص في الموضوع الاساسي للمشروع، يضاف اليه مشرف مساعد متخصص في الجوانب الداعمة للمشروع ويستحسن أن يكون منتمي الى حاضنة الاعمال الجامعية أو الى دار المقاولة؛
- مختلفين مع مشرف مساعد متخصص في الجوانب الداعمة للمشروع ويمكن أن يكون من مدربي حاضنة الاعمال الجامعية أو دار المقاولة.

1 – وفاء حمادي، نبيل بن عديدة " **آثار القرار الوزاري 1275 في احتضان البحث العلمي لحاملي أفكار مشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة**، " مجلة القانون العقاري والبيئة عدد 02 (2024): ص 144.

4- لجنة المناقشة:[1]

يمكن أن تتألف لجان مناقشة مذكرات التخرج افي اطار القانون الوزاري 1275 من الاطارات التعليمية التالية:

- المشرف أو فرقة الاشراف؛
- أستاذ مناقش يشترط فيه أن يكون متخصص في فكرة المشروع الاساسية؛
- أستاذ آخر يشترط أن يكون متخصص في مجال مخطط الأعمال BMC؛
- الاستعانة بخبير من خارج الجامعة يشترط فيه التخصص في موضوع المذكرة ومن المفضل أن يكون من الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين لمؤسسات التعليم العالي.

5- معايير التقييم:[2]

هناك معايير محددة وواضحة يتم تقييم من خلالها مذكرة شهادة مؤسسة ناشئة وهي حيث تساعد هذه المعايير الطلبة والاساتذة على ضبط محاور مشروعات مذكراتهم، والمعايير المذكورة تحدد في النقاط التالية:

- وضوح الفكرة الأساسية وسلامتها 20%؛
- الجوانب الابتكارية للمشروع 25%؛
- صحة نموذج العمل التجاري BMC 30 %؛
- الوصول إلى النموذج الأولي 25%.

إن حصول المشروع على وسم " لابل مشروع مبتكر " يعني تحصل فريق العمل على مجموع نقاط التقييم 100%، كما أن المشروع لا يتم عرضه للمناقشة قبل حصوله على إذن الترخيص من مركز الدعم التكنولوجي والابتكار، وحصوله على رقم الايداع في

1 – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جلسات على مستوى المؤسسات الجامعية لشرح آليات تنفيذ القرار الوزاري 1275 " https://www.mesrs.dz/index اطلع عليه الموقع بتاريخ: 07/14/ 2024.

2 – نفس المرجع.

الجهات المختصة بالحماية خاصة اذا كان مشروع يقوم على تطوير منتوج، أو مشروع مبتكر جديد.

الشكل رقم 17: النسب المئوية لعناصر تقييم مذكرة مؤسسة ناشئة.

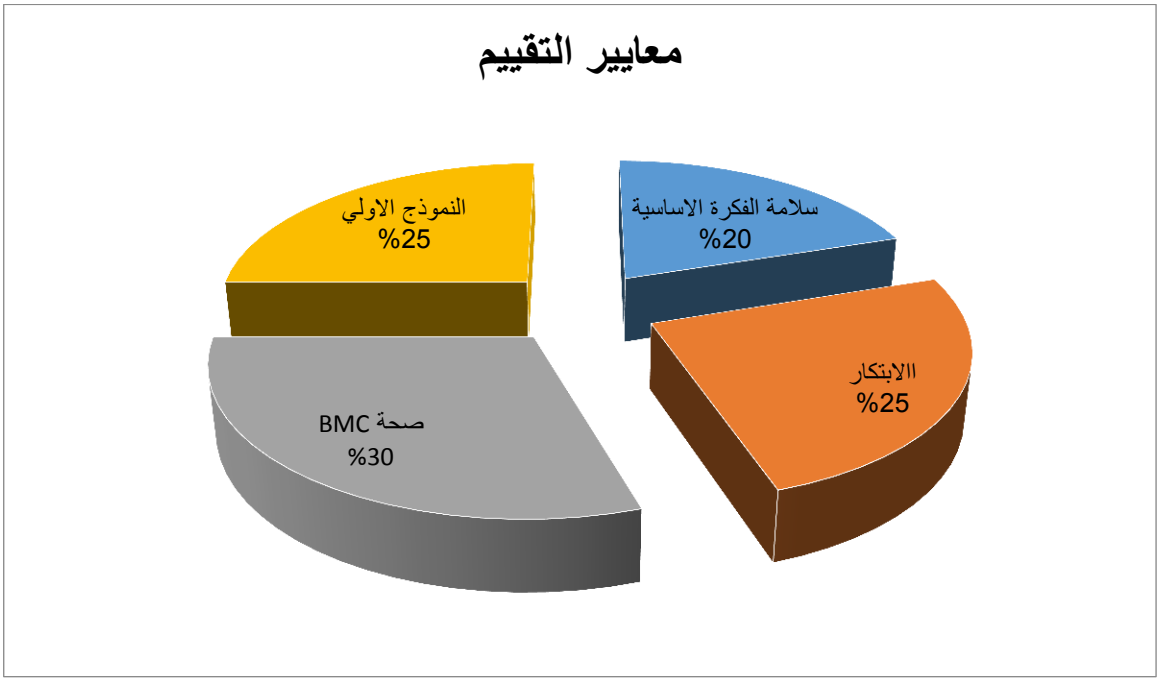

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جلسات على مستوى المؤسسات الجامعية لشرح آليات تنفيذ القرار الوزاري 1275 " https://www.mesrs.dz/index اطلع على الموقع بتاريخ: 07/14/ 2024.

إن من خلال الرسم البياني السابق يتضح أن صحة نموذج العمل التجاري للمشروع له أهمية قصوى في عملية إعداد المذكرة باعتباره محدد هام يضمن لصاحب المشروع المبتكر عملية اقتحام السوق من عدمه، تليها عنصري النموذج الاولي والابتكار باعتبارهما من أهم عناصر ريادة الاعمال خاصة أن الابتكار محدد هام لنجاح المشروعات المبتكرة، أما سلامة الفكرة الاساسية للمشروع فلا يقل أهمية عن العناصر السابقة خاصة أن الفكرة الاساسية للمشروع تمثل عملية التخطيط الاولية للمشروع المبتكر.

6- الشهادة:

فيما يخص الحصول على الشهادة فإن الطالب يتحصل على شهادة جامعية تقليدية وذلك حسب مستواه التعليمي سواء أكان ليسانس أو ماستر أو دكتوراه، كما يتم منحه شهادة فرعية تتمثل في شهادة مؤسسة ناشئة أو مذكرة تخرج أو براءة اختراع وذلك بمصادقة عميد كلية الانتماء، كما يتم تثمين المشروعات الحاصلة على وسم لابل مشروع مبتكر وذلك عن طريق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والشريك الاقتصادي والاجتماعي.[1]

المحور الثاني: التحسيس والتدريب

يرتبط هذا الجانب بالدور الذي تلعبه الجامعة من أجل التعريف والتحسيس بالمشروعات البحثية الجامعية وذلك من خلال النقاط التالية:[2]

- إعداد حملات تسويقية واعلانية تعرف بالمشروعات المحتضنة ضمن الحاضنات الجامعية خاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي خاصة ان أغلب الجامعات وحاضنات الاعمال تحتوي على صفحات للتواصل الاجتماعي؛
- تنظيم تظاهرات اعلامية على مستوى كافة الكليات والمعاهد تسوق للمشروعات وتعرض مختلف التجارب الناجحة؛

أما التكوين والتدريب فيرتبط عادة بالورشات التي تقوم بها الجامعات على مستوى كافة الكليات والمعاهد التابعة لها بحيث تقوم الجامعات بالعديد من النشاطات التكوينية، خاصة أن المادة الخامسة من القرار الوزاري تنص على امكانية تلقي الطلبة المسجلين في هذا الاطار دورات تدريبية وورشات ميدانية في مجالات:[3]

---

1 – حمادي، بن عديدة، **آثار القرار الوزاري 1275 في احتضان البحث العلمي**، 145.

2 – زواني، **دور الجامعة في تفعيل الية انشاء المؤسسات الناشئة**، 08.

3 – **القرار رقم : 1275**، المحدد كيفية لجنة إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية، نفس المرجع المادة 05.

- نموذج الاعمال؛
- التسويق الالكتروني؛
- المناجمنت؛
- التمويل والمحاسبة.

وفي نفس السياق فإن مؤسسات التعليم العالي يمكنها تطوير الجانب التدريبي للطلبة وذلك بتسخير مختلف النوادي العلمية النشطة في الجامعات خاصة المرتبطة بمجالات الابتكار والابداع، كما يمكنها أن تخصص فضاءات لواجهات الجامعات المتمثلة في كل من " دور المقاولة والحاضنات الجامعية"، وكذا إنشاء مخابر على مستوى الحاضنات من أجل إنجاز النماذج الاولية للمشروعات على مستوى المؤسسات الجامعية وذلك بهدف تجريب نماذج المشروع الأولي.[1]

المحور الثالث: تفعيل العلاقة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي

تعمل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في إطار تجسيد القرار الوزاري 1275 بربط المشروعات المبتكرة في الجامعة بالفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، كالمؤسسات الاقتصادية ورجال الاعمال الخواص وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة وذلك عبر العديد من الآليات تلخص كما يلي:

- تقوم مؤسسات التعليم العالي بتنظيم زيارات ميدانية الى المؤسسات الاقتصادية الكبرى للوقوف عن قرب لكافة المشكلات الفعلية التي تواجهه؛[2]
- توقيع الاتفاقيات والشراكات مع الهيئات التي تلتزم بجد بمرافقة مختلف أنشطة الحاضنات الجامعية وتعمل على اعداد شراكة حقيقية مع الطلبة المبدعين والمخترعين؛[3]
- تنظيم مختلف المعارض الوطنية والدولية المرتبطة خصوصا بالابتكار والتصنيع؛[1]

1- زواني، **دور الجامعة في تفعيل آلية إنشاء المؤسسات الناشئة**، 08 - 09.

2 - نفس المرجع.

3 - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، " جلسات على مستوى المؤسسات الجامعية لشرح آليات تنفيذ القرار الوزاري 1275 " https://www.mesrs.dz/index اطلع على الموقع بتاريخ: 2024/07/14.

- العمل على تفعيل مكاتب الربط بين المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات التعليم العالي مع الحرص على توقيع اتفاقيات ولاء رمزية خاصة مع الطلبة المتخرجين في سنوات سابقة؛[2]

- تنظيم لقاءات مع أصحاب المؤسسات وأصحاب المشروعات المبتكرة وذلك من خلال تنظيم جلسات عمل يتم فيها إثراء ومناقشة مختلف الصعوبات والعراقيل الميدانية التي تواجههم، وفي نفس الوقت طرح واقتراح مختلف الحلول لهذه المشكلات؛[3]

المحور الرابع: براءات الاختراع

تقوم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ضمن آليات تنفيذ القرار الوزاري 1275 بمرافقة الطلبة الجامعيين لتسجيل ابحاثهم العلمية المستوفية للشروط والاجراءات القانونية المعتمدة للتسجيل كبراءة اختراع وذلك في إطار جهود حماية الملكية الفكرية، وفي ذات الشأن تقوم مؤسسات التعليم العالي بالتنسيق مع مراكز الدعم التكنولوجي والابتكار **CATI** من خلال عقد اتفاقيات بين الجامعات والمعهد الوطني للملكية الصناعية **INABI**، لتيسير تسجيل براءات الاختراع والحصول على رقم الايداع والحماية، كما يتم تقديم أنشطة وفعاليات من اجل التحسيس بأهمية التنسيق مع هذه المراكز داخل الكليات والمعاهد خاصة في التخصصات ذات الطابع التكنولوجي، حيث يتم التعريف بكيفية إجراءات الحماية الفكرية والصناعية للمشروعات المبتكرة.[4]

---

1 – بوطالبي بن جدو، " **آليات تنفيذ مشروع القرار 1275 شهادة – مؤسسة ناشئة/ شهادة – براءة اختراع** قراءة في وثائق اللجنة التنسيقية الوطنية المرافقة لمشروع القرار الوزاري 1275"(ورقة مقدمة لليوم الاعلامي المفتوح حول مشروع مذكرة التخرج مؤسسة ناشئة – براءة اختراع جامعة محمد لمين دباغين 2 سطيف الجزائر).

2 – نفس المرجع.

3 – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، " جلسات على مستوى المؤسسات الجامعية لشرح آليات تنفيذ القرار الوزاري 1275 " https://www.mesrs.dz/index اطلع على الموقع بتاريخ: 2024/07/15.

4 – زواني، **دور الجامعة في تفعيل آلية إنشاء المؤسسات الناشئة**، 09.

وحسب اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الاعمال الجامعية فان لمراكز الدعم التكنولوجي والابتكار مهام عدة تقوم بها لمرافقة صاحبي الابتكارات من طلبة الجامعات يذكر منها ما يلي:[1]

- القيام بالبحث في كافة قواعد البيانات الدولية التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية مما قد يقلل على الطلبة والباحثين من تكاليف البحث المادية كالرسوم؛
- تسريع اجراءات الحصول على رقم الايداع للحماية الفكرية والصناعية، من خلال الشراكة والتعاون بين المعهد الوطني الجزائري للملكية الفكرية ومديري ومسؤولي الحاضنات الجامعية؛
- تفعيل التعاون والتشاركية بين مؤسسات التعليم العالي والديوان الوطني لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة **ONDA** وكذلك بين الجامعات والمعهد الوطني للملكية الصناعية؛
- تقوم الجامعة بالتكفل بتسديد رسوم حقوق الملكية الفكرية الصناعية للطلبة والباحثين.

1 - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،" جلسات على مستوى المؤسسات الجامعية لشرح آليات تنفيذ القرار الوزاري 1275 " https://www.mesrs.dz/index اطلع على الموقع بتاريخ: 2024/07/20.

الشكل رقم 18: مهام مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في الحاضنات الجامعية.

المصدر: يوسف رجب، " **شروط وآليات تسجيل براءة اختراع** "(ورقة مقدمة في الايام التحسيسية حول القرار الوزاري المشترك 1275 حاضنة الاعمال الجامعية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي 17/14 اكتوبر 2024).

المحور الخامس: التمويل[1]

يعد التمويل من أهم الصعوبات التي تواجه أصحاب المشروعات المبتكرة، حيث تم اعتماد اجراءات عاجلة من أجل حل هذه المشكلة من خلال التدابير التالية:

- تفعيل الاتفاقية الممضاة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة من خلال تفعيل الادوات التالية: صندوق تمويل المؤسسات الناشئة، الوكالة الوطنية لترقية وتطوير المقاولة؛
- تيسير ترتيبات الدعم المالي للطلبة الجامعيين المنتمين لمشروع شهادة مؤسسة ناشئة ووسم " لابل " مشروع مبتكر ولابل " مؤسسة ناشئة "؛
- التكفل من طرف مسرع الاعمال **ALGERIEN VENTURE ET DGRSDT ET NVEDET** والجهات الممولة بتكوين الاساتذة والمدربين؛

1 – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، " جلسات على مستوى المؤسسات الجامعية لشرح آليات تنفيذ القرار الوزاري 1275 " https://www.mesrs.dz/index اطلع على الموقع بتاريخ: 2024/10/08.

- المشروعات التي تقل فيها نسبة الابتكار يتم تحويلها الى وكالة دعم وتنمية المقاولاتية NESDA؛
- السعي مصادر تمويل أخرى التمويل الأخرى.

1- **الشروط والمعايير:**[1]

- **الابتكار:** من اهم الشروط الواجب توفرها في المشروع المراد تمويله توفر عنصر الابتكار حيث يمنح للمشروع الاسبقية والافضلية خاصة اذا كان المشروع له قيمة تكنولوجية مضافة ويسهم في تطوير الاقتصاد الرقمي والمعرفي.
- **التسجيل كشركة ناشئة:** لكي يحظى المشروع المبتكر بالتمويل يستلزم ان يسجل كشركة ناشئة وفقا للقوانين والاطر التنظيمية التي وضعتها الجزائر.
- **خطة عمل واضحة ومدروسة:** يجب على المؤسسات الناشئة التي تسعى للحصول على التمويل أن تطرح خطة واضحة ودقيقة وصالحة تظهر آليات تطوير وتنمية المشروع، وكذا كيفية توظيف التمويل.

2- **مراحل التمويل:**[2]

- **مرحلة الاطلاق:** في بداية انطلاق المؤسسة الناشئة وتطوير المنتج الاولي يمكن أن يبلغ التمويل 5 مليون دينار جزائري (500 مليون سنتيم)
- **مرحلة النمو:** في هذه المرحلة تكون المؤسسة الناشئة في مرحلة التوسع في السوق، حيث زادت ونمت أعمالها واثبتت الجدوى الاقتصادية للمشروع، ويكون مبلغ التمويل 20 مليون دينار(02 مليار سنتيم)

1 – يوسف عمامرة، " **آليات التمويل:(المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة)**"(ورقة مقدمة في الايام التحسيسية حول القرار الوزاري المشترك 1275 حاضنة الاعمال الجامعية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي 17/14 اكتوبر 2024).

2 – نفس المرجع.

- **مرحلة التوسع:** في حال اثبت المشروع الجدوى الاقتصادية وشهد توسع وتطور في الاعمال يصل مبلغ التمويل 15 مليون دينار(15 مليار سنتيم)

المطلب الثالث: القرار الوزاري 1275 ودوره تفعيل المؤسسات الناشئة

إن تفعيل المؤسسات الناشئة في الجزائر يتطلب تكاثف الجهود وتطويرها في المؤسسات الجامعية، وذلك من خلال العمل على تحديث المنظومة التعليمية والتي ترتكز على الممارسات التقليدية للتعليم كالحفظ والتلقين وعدم التفاعل بين المعلم والمتعلم والبيئة التعليمية، بل يجب أن ترتكز بصورة أساسية على عوامل التميز العلمي والاكاديمي للطلبة، وكذا على تشجيع عناصر الابتكار والابداع، من خلال التفاعل الايجابي بين كافة المنظومة التعليمية، والاستثمار الامثل في البحوث العلمية التطبيقية والتي صارت تتيح تحويل البحوث العلمية الى مؤسسات ومشروعات تحقق الربح والقيمة المضافة، وفي هذا الجزء من الدراسة سيتم التطرق الى واقع المؤسسات الناشئة في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي خاصة في ظل تفعيل القرار الوزاري 1275 والحاضنات الجامعية.

أولا : مراحل إنشاء المؤسسة الناشئة في الوسط الجامعي

الشكل رقم 19: مخطط انشاء مؤسسة ناشئة.

المصدر: المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، **مقدمة في مسار إنشاء المؤسسة**(المدنية الجزائر العاصمة: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2020)، ص 06.

يمثل هذا الشكل أهم الخطوات التي تمر بها عملية تكوين وإنشاء المؤسسات الناشئة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، حيث ترتبط عملية إنشاء المؤسسة الناشئة بفكرة ذهنية يمكن ان تجسد واقعيا، ليتم الانتقال الى الخطوة التالية المتمثلة في

إجراء البحث والتفتيش ومحاولة إثبات صحة وتطبيق الفكرة على أرض الواقع وفي ما يلي أهم خطوات إنشاء مؤسسة ناشئة:[1]

- الفكرة؛
- محاولة إثبات صحة الفكرة عن طريق البحث العلمي؛
- حماية الفكرة (الملكية الفكرية)؛
- اعداد خطة العمل؛
- ايجاد المساعدات على عدة مستويات؛
- ايجاد مصادر التمويل؛
- الشكل القانوني للمؤسسة الناشئة؛
- إكمال الاجراءات القانونية؛
- إنشاء المؤسسة؛
- اقتحام السوق والنمو.

ثانيا: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

زاد الاهتمام بمسألة تنمية قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر كأحد المقاربات التنموية والتي من شأنها أن تحل العديد من المشكلات التي يعاني منها الشباب بصفة عامة وخريجي الجامعات بصفة خاصة، خاصة مع تزايد مشكلات البطالة وما ينتج عنها من آثار سلبية على المجتمع والدولة، كان لابد من ايجاد حلول بديلة تتيح الاستثمار المؤسسات الناشئة كمقاربة تنموية حديثة.

إن قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر شهد تأخرا في الظهور مقارنة بدول العالم وذلك نتيجة التأخر الرقمي الذي تعرفه البلاد في العديد من القطاعات الهامة المرتبطة بها كالإدارة والخدمات وغيرها، وكذا وجود مشاكل التمويل، وضعف البيئة الاقتصادية الوطنية

1 – المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، **مقدمة في مسار إنشاء المؤسسة** (المدنية الجزائر العاصمة: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2020)، ص 06.

والتي ترتكز بشكل أساس على صادرات المحروقات، الا ان الجزائر تعد قطاع المؤسسات الناشئة قطاعا واعدا ويمكن أن يكون المحرك الاقتصادي مستقبلا وذا أهمية متنامية في المرحلة القادمة، خصوصا مع إنشاء وزارة منتدبة تعنى بكافة متطلبات القطاع وكذا استحداث صندوق خاص لتمويلها وبالتالي القضاء تدريجيا على مشاكل التمويل والتي كان لها الدور الكبير في عرقلة العديد من المشروعات الابتكارية.[1]

ويعد تاريخ 16 نوفمبر 2019 والذي تم فيه ندوة دولية خاصة بالمؤسسات الناشئة، كان لها أثر في عملية استحداث قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر عنت هذه الندوة بقطاع المؤسسات الناشئة وتم التركيز فيها على العديد من النقاط من بينها:[2]

- وضع اطار قانوني وتنظيمي يحدد القانون الاساسي للمؤسسات الناشئة؛
- خلق منظومة متكاملة تشكل من مختلف الاطراف الفاعلة لتنمية القطاع؛
- ترقية دور الحاضنات على مستو مختلف الجامعات الوطنية وكذا الحاضنات المتخصصة؛
- إنشاء وكالة وطنية مهامها التنسيق بين مختلف المكونات، وترافق المؤسسات الناشئة وحاضنات الاعمال؛
- العمل على إثراء المنصة الالكترونية للمؤسسات الناشئة التي استحدثت من أجل استغلالها من طرف حاملي المشروعات.

إن قطاع المؤسسات الناشئة عرفا تطورا كميا واضحا، حيث قدر عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر حوالي 5000 مؤسسة ناشئة حسب تصريحات رسمية لوزير اقتصاد

1 – سمهان بن لعلام، كريمة بنان، " **المؤسسات الناشئة في الجزائر الواقع والتحديات وفرصة الانطلاق**، " مجلة الدراسات الاعلامية والاتصالية عدد 02 (2022): ص 16.

2 – حرنان نجوى، بركان عماد، " **تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر: الواقع والآفاق** "(ورقة مقدمة للملتقى الوطني الافتراضي حول الابتكار التسويقي للمؤسسات الناشئة (Start- TUP) " واقع واستشراف"، خنشلة الجزائر 08 ديسمبر 2022) ص 07.

المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة السيد الوزير: **ياسين المهدي وليد** خلال لقاء الحكومة والولاة المنعقد بالعاصمة يوم الخميس 19 جانفي 2023.[1]

وبالرغم من ان المؤسسات الناشئة شهدت تزايدا كميا، الا أن واقع القطاع يبين بأنه لا يزال غير واضح المعالم والاستراتيجية نتاج العديد من العوامل الذاتية والموضوعية، فقطاع المؤسسات الناشئة يعد قطاع حديث النشأة والتوجه في الجزائر وهو لا يزال قطاع ناشئ واعد ومن السابق لأونه توقع نتائج آنية، وفي نفس الوقت لا يمكن إغفال بعض المشاكل والمعوقات التي تعرقل نجاح تطوير القطاع، مثل نقص ثقافة الابتكار والابداع في الوسط الجامعي وكذا ضعف خلق المؤسسات، ونقص الانفاق الحكومي على البحث العلمي التطبيقي والذي لا يتجاوز 01% من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2016 لتحتل الجزائر بذلك مرتبة متدنية وهي 64 عالميا.[2]

ثالثا: استراتيجية تطوير قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر

يجسد الاطار التشريعي والتنظيمي والجانب التمويلي والفني استراتيجية تنموية وطنية لقطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر، يعكس التوجه الجديد للدولة من أجل تطويرها واقتحام متطلبات اقتصاد المعرفة، وفي هذا الاطار سوف يتم عرض الاستراتيجية الوطنية في هذا المجال:

1- الاطار القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر:[3]

برز مصطلح المؤسسات الناشئة في الجزائر بشكل كبير مطلع سنة 2020، حيث في هذه السنة تم اصدار العديد من القوانين المنظمة لهذا القطاع في شكل مراسيم تنفيذية

1 – وكالة الأنباء الجزائرية اطلع على الموقع بتاريخ : 2024/07/16. https://www.aps.dz/ar/economie/137964-5000

2 – منى بسويح، وآخرون، " **واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر**،" حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، عدد 03 (2020): ص 409.

3 – **المرسوم التنفيذي 254/20** المؤرخ في 15سبتمبر2020، نفس المرجع، المادة 11.

مختلفة ولم يتم اصدار قانون تشريعي موحد ينظم القطاع، وفيما يلي أهم الاطر القانونية للمؤسسات الناشئة في الجزائر.[1]

- **المرسوم التنفيذي رقم 20- 254:**

يهدف المشرع في الجزائر في المرسوم التنفيذي **254/20** صياغة معايير محددة يمكن من خلالها تمييز المؤسسات الناشئة عن غيرها من المؤسسات الأخرى، فهي حسب **المادة 11** من المرسوم التنفيذي المذكور " كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وتحترم المعايير التالية:

- أن لا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني سنوات؛
- أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات او نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة؛
- أن لا يتجاوز رقم الاعمال المبلغ المحدد من طرف اللجنة الوطنية؛
- أن يكون رأسمالها مملوكا بنسبة 50% من طرف شخص طبيعي أو صندوق استثمار معتمد، أو من طرف مؤسسات حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة؛
- يجب أن تتمتع المؤسسة بإمكانيات للنمو عالية؛
- يجب أن لا يتجاوز عدد عمالها 250 عاملا.

وحسب المرسوم **245/20** يتعين على كل مؤسسة للحصول على علامة مؤسسة ناشئة تقديم طلب عبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة، مرفقا بالوثائق التالية:[2]

- نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي؛
- شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS بقائمة اسمية للأجراء؛

شهادة الانخراط في الصندوق الوطني التأمينات الاجتماعية لغير الاجراء CASNOS

1 - مخانشة، **المؤسسات الناشئة في الجزائر**، 778.

2 - **المرسوم التنفيذي 254/20** المؤرخ في 15سبتمبر2020، نفس المرجع، المادة 13.

- نسخة من الكشوف المالية للسنة الجارية؛
- مخطط أعمال المؤسسة مفصلا؛
- المؤهلات العلمية والتقنية والخبرة لمستخدمي المؤسسة.
- **المرسوم التنفيذي 20-54:**

بموجب المرسوم الرئاسي **01/20** المتضمن تعيين أعضاء الحكومة تم اصدار المرسوم التنفيذي **20-54** حيث حدد بموجبه مهام وصلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، وقد نصت المادة الاولى منه على ان المؤسسات الناشئة قطاع يندرج ضمن أولويات الحكومة، وتندرج ضمن سياساتها العامة، حيث في ذات السياق تم تكليف الوزير الخاص بالقطاع بإعداد برنامج وطني واستراتيجية يتم تنفيذها ويضمن متابعتها، كما يقترح الاطر التشريعية والتنظيمية لتطويرها وتوسيعها عبر مختلف أنحاء الوطن بالشراكة مع الهيئات والجمعيات التي تعنى بهذا القطاع.[1]

إن هذا التوجه في الحقيقة يعبر على وجود ارادة سياسية من اجل احداث نقلة نوعية في من أجل تحقيق النمو في الاقتصاد الوطني، من خلال تشجيع هذا النوع من المؤسسات بالرغم من أن أدوات تنفيذ هذه السياسات لا تزال تشوبها العديد من النقائص والعيوب ويرجع ذلك اساسا الى حداثة القطاع وكذا حداثة الاليات التنفيذية المنظمة لهذا القطاع حيث لا تزال لم تتجاوز كافة هذه الاجراءات الاربع سنوات.

2- آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر:

إن المؤسسات الناشئة هي مؤسسات حديثة النمو تحتاج الى دعم ومرافقة، خاصة من الجانب المالي والذي يعتبر من أكبر العقبات التي تواجه أصحاب هذه المؤسسات باعتبار ان ايجاد رأس مال للاستثمار فيه خاصة لرواد الاعمال حديثي العهد أمرا غاية

1 - مخانشة، **المؤسسات الناشئة في الجزائر**، 782- 783.

في التعقيد، ومن هذا المنطلق سعت الدولة الجزائرية الى ايجاد آليات وحلول فعالة يستطيع من خلالها صاحب المؤسسة الناشئة تجاوز مشكلات التمويل.

أ- الدعم الجبائي:

إن عملية تطوير وتنمية قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر تطلب من الحكومة الجزائرية القيام بالعديد من الاجراءات والترتيبات التي تسهل وتيسر هذا النشاط، ومن بين هذه التدابير المحفزة لخوض هذا النشاط التسهيلات الضريبية كإجراء محفز للشباب الراغب في إنشاء المؤسسات الناشئة، ففي قانون المالية لسنة 2020 أقرت الحكومة إجراءات تحفيزية، تعززت بتدابير مماثلة في إطار القانون التكميلي، من خلال تعديل المادة 69 من قانون المالية لسنة 2020، حيث من خلالها تقر الحكومة بإعفاء الشركة الناشئة من الضرائب على أرباح الشركات وكذا الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمعاملات التجارية، كما يمتد هذا الاعفاء الى المادة 33 من القانون التكميلي لسنة 2020 ليشمل كذلك الضريبة على الدخل الاجمالي وكذا الرسم على النشاط من خلال تحديد المدة لثلاث سنوات بداية من تاريخ مزاولة النشاط.[1]

أما في سنة 2021 فبالرغم من الصعوبات الاقتصادية والمالية التي واجهت البلاد كغيرها من بلدان العالم بفعل تأثيرات الجائحة الصحية فقد أقرت الحكومة مجموعة من التدابير والتحفيزات الضريبية لفائدة المقاولين الشباب حيث كان نصيب المؤسسات الصغيرة والحاضنات نصيبا هاما من هذا الدعم، ففي المادة 86 من قانون المالية لسنة 2021 المعدلة لأحكام المادة 33 من القانون 07/20 المؤرخ في 04 جويلية 2020 المتضمن قانون المالية التكميلي.[2]

---

1 – شهلة قدري، مليكة مدفوني" **نحو استراتيجية جديدة لتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر**،" حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، عدد 02 (2021): ص 08.

2 – سمير طجين، " **آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر كرهان للقضاء على البطالة** "(ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول المؤسسات الناشئة ودورها في دعم المقاولة النسوية في الجزائر، غليزان الجزائر 08 أكتوبر 2023) ص 07.

أما قانون المالية لسنة 2022 فقد دعم توجهات قوانين السنوات السابقة، فالمادة 117 منه المعدلة للمادة 69 من قانون المالية لسنة 2020 نجدها قد أعفت المؤسسات التي تحمل علامة مؤسسة ناشئة من الرسم على النشاط أو الضريبة على الدخل أو على الأرباح، إضافة الى الضريبة الجزافية الوحيدة، وذلك لمدة أربع سنوات بداية من تاريخ حصولها على مؤسسة ناشئة مع سنة تجديد إضافية.[1]

ب- صندوق تمويل المؤسسات الناشئة:

أعلن عن إنشاء هذا الصندوق في شهر أكتوبر من 2020 خلال تظاهرة ALGERIA DISTRUPT والتي تمثل الطبعة الأولى من المؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة، حيث أعلن رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون عن الشروع رسميا في عمل هذا الصندوق الوطني حيث يمول مختلف المؤسسات الناشئة برأس مال قدر ب1.2 مليار دينار جزائري.[2]

وتسعى هذه المبادرة الى تجاوز العراقيل البيروقراطية التي تواجه أصحاب المشروعات المبتكرة التي تعيق تطور مشروعاتهم، وكذلك الاستفادة من طرق وآليات التمويل المعتمدة في مختلف البلدان المتطورة، ويعتمد صندوق تمويل المؤسسات الناشئة على نظام التمويل **برأس مال المخاطر*** كرؤية حديثة لتمويل هاته المؤسسات.[3]

---

1 – نفس المرجع.

2 – حرنان، بركان، **تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر**، ص 04.

* شركات رأس مال المخاطر تعود جذورها الى الولايات المتحدة الامريكية حيث تم إنشاء أول شركة من هذا النوع في سنة 1946 من طرف الجنرال دغوات، وقد استطاعت تمويل العديد من المشروعات، ولقد شهد هذا النوع من الشركات تطورا كبيرا سنوات السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، حيث تخصصت في مجالات الالكترونيك والبيو تكنولوجيا . نفس المرجع ص 154.

3 – دنيا كرزابي، زوليخة سامية كرزابي،" **إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر**، " مجلة دفاتر اقتصادية عدد 01 (2024): ص 162.

وفي ذات الاطار فإن صندوق تمويل المؤسسات الناشئة يقدم تمويلا للمؤسسات الناشئة عبر ثلاث صيغ مختلفة تلخص كالتالي:[1]

- **تمويل عن طريق الاسهم:** في هذه الصيغة التمويلية يقدم الصندوق للمؤسسة الناشئة تمويلا بشرط أن يستحوذ على حصة من المؤسسة وبالتالي يصبح شريكا لصاحبها.

تمويل دون فائدة: يقدم الصندوق بدون فوائد، كما يمكنه أن يؤجل سداد أقساط التمويل خاصة اذا كانت المؤسسة الناشئة غير مستقرة ماليا.

- **الدعم المالي غير المباشر:** يقدم الصندوق في حالات الدعم المالي غير المباشر طرق وآليات تساعد المؤسسة الناشئة الى الوصول الى المستثمرين الراغبين في دعم المؤسسة وكذا تساعد المؤسسة على ايجاد مؤسسات داعمة أخرى.

ويهدف صندوق تمويل المؤسسات الناشئة الى:[2]

- **تشجيع الابتكار وريادة الاعمال:** حيث يعمل الصندوق الى تعزيز الابتكار ودعم الافكار الابداعية الخلاقة، وبالتالي المساهمة في تنمية الاقتصاد الرقمي والتكنولوجي.
- **تمويل مراحل الانطلاق:** يركز الصندوق على تمويل المشاريع والمؤسسات الناشئة في مراحلها المبكرة، حيث في هذه المرحلة من تواجه هذه المؤسسات صعوبة في ايجاد مصادر تمويلية خاصة من البنوك والمستثمرين.

و يتشارك هذا الصندوق في عملية تمويل المؤسسات الناشئة ستة بنوك من بينها وهي:[3]

- القرض الشعبي الجزائري CPA؛
- البنك الوطني الجزائري BNA؛
- بنك الجزائر الخارجي BEA؛
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP ؛

1 – عمامرة، **آليات التمويل : المؤسسات الناشئة.**

2 – نفس المرجع.

3 – حرنان، بركان، **تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر**، 05.

- بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR ؛
- بنك التنمية المحلية BDL .

وفي ذات السياق فقد دعم الصندوق قدراته التمويلية عن طريق ابرام اتفاقية مع الخزينة العمومية، من خلال تمكين الصندوق بالقيام بمنح مبلغ 150 مليون دينار جزائري (15 مليار سنتيم) كحد أقصى، كما يقدم ثلاث صيغ تمويلية وذلك حسب نوعية المؤسسة الناشئة:

- بداية من 5 مليون دينار (500 مليون سنتيم) كحد اقصى للشركات الاولية؛
- بداية من 20 مليون دينار(02 ميار سنتيم) للشركات الفاعلة في السوق؛
- بداية من 150 مليون دينار للشركات الناضجة.

لقد ساهم الصندوق في سنة 2022 بتمويل ما يزيد عن 80 شركة ناشئة حاصلة على علامة مشروع مبتكر وذلك من خلال افادة الدير العام للصندوق السيد " عقبة حشاني " حيث تتركز تمويلات الصندوق 18 قطاع من ابرزها قطاعات التكنولوجيا الاعلام والاتصال، الصحة، النقل، السياحة، وذلك على مستوى 22 ولاية، من أبرزها ولايات الجزائر العاصمة، قسنطينة وهران حيث تعد من أكثر الولايات التي سجلت فيها طلبات.[1]

ت- شركات رأس مال المخاطر:

التمويل بنظام رأس مال المخاطر يعرف **باقتصاد المساهمة**، حيث يعتبر بآلية التمويل بصيغة المشاركة، ويوفر هذا النمط من التمويل الموارد المالية اللازمة للمؤسسات والشركات الجديدة التي بها نسب عالية من المخاطرة والمجازفة، غالبا ما تقوم مشروعاتها على الابتكار المرتبط بالتكنولوجيا المرتفعة.[2]

1 – حرنان، بركان، **تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر**، 05.

2 – دليلة بعوش، " **دراسة تحليلية لأحكام المرسوم التنفيذي 20- 254 المتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال**،" مجلة ميلاف للبحوث والدراسات عدد 01 (2023): ص 241.

إن شركات رأس مال المخاطر هدفها الدخول كشريك في رأس مال المؤسسات والشركات التي تمولها عن طريق تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة للمؤسسات التي مازالت في طريق النمو، وذلك عن طريق استخدام وسيط مالي له خبرة كافية في المشروعات ذات المخاطرة العالية، وفي ذات الشأن عملت الجزائر على تبني هذا النظام كدعامة مالية للمؤسسات الناشئة باعتبارها مؤسسات لها مواصفات النمو السريع والمخاطرة العالية، وعدم اليقين من الربح، وبالتالي عدم التأكد من القدرة على استعادة الاموال المودعة في الاجل المحدد.[1]

ث- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

تم انشاء " الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية " لتعوض " الوكالة الوطنية لدعم وتشعيل الشباب " وذلك من خلال ما جاء في المرسوم التنفيذي 20- 329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96- 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، حيث تعد مؤسسة عمومية ذات طبيعة خاصة تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، وهي جهاز يشتغل تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة، وظائفها دعم ومرافقة اصحاب المشروعات المبتكرة من اجل تشجيعهم على انشاء مؤسسات مصغرة، وتنتشر الوكالة في اغلب ولايات الوطن من خلال فروع تابعة لها تقدر ب51 فرع.[2]

ومن أهم المهام الموكلة لهذه الوكالة ما يلي:[3]

- تقديم مختلف الدعم للشباب من اجل خلق مشروعات اقتصادية جديدة؛
- مد أصحاب المشروعات بكافة الارشادات التقنية والتنظيمية والتشريعية؛
- تنمية العلاقات الخارجية بين اصحاب المشاريع الجديدة والبيئة الخارجية؛

1 – نفس المرجع.

2 – ميسون بلخير، العيد غربي،" **الهياكل والآليات الداعمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر**،" المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي عدد 01 (2023): ص 49.

3 – نفس المرجع، ص 50.

- توفير مختلف الانشطة الخاصة بإدارة المشروعات الخاصة؛
- العمل على تشجيع الخطط والاستراتيجيات المشجعة على تنمية المشروعات الخاصة.

ولتحقق الوكالة أهدافها المسطرة والغاية من انشائها، تم تحديد ثلاث صيغ لتمويل المشروعات والمؤسسات التابعة لها:[1]

- **التمويل الذاتي:** يستفيد صاحب المشروع في هذه الحالة من امتيازات جبائيه غير مالية تساعده على تطوير مشروعه، ولا يحظى في هذه الحالة من تمويل الصندوق؛
- **التمويل الثنائي:** في هذا النوع من التمويل يكون التمويل مناصفة بين صاحب المشروع والوكالة بنسبة متساوية 50 %؛
- **التمويل الثلاثي:** في هذا النوع من التمويل يتدخل البنك كطرف ثالث في العملية التمويلية بمساهمة تقدر ب 70%؛

3- واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

بالرغم من الاهتمام الذي تحظى به المؤسسات الناشئة في الجزائر في السنوات الأخيرة، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الأكاديمي، الا أن واقع الحال يبين أن هذا النوع من المؤسسات لا يزال يعاني من العديد من الصعوبات والعراقيل خاصة في الجانب التمويلي والذي يعد المحدد الأساسي في عملية نمو وتطور المؤسسات الناشئة.

إن ما يفسر الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الناشئة في مجال التمويل بعض الأسباب المرتبطة بظروف المؤسسات الناشئة في الجزائر في حد ذاتها، كحداثة ظهورها، ونقص الابداع في المؤسسات الناشئة خاصة أن أغلبها ينشط فقط في مجالات التسويق الالكتروني، وهناك بعض الاسباب مرتبطة بالبيئة الاقتصادية الوطنية ومن أهمها :

1 - زين العابدين عثماني، حياة سيد،" **دور المرافقة في تنمية المعرفة المالية للمؤسسات الناشئة دراسة حالتي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية**،" مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، عدد 01 (2023): ص 73.

ضعف النظام البنكي والمصرفي في المنظومة الاقتصادية في الجزائر بحيث أنه لا يزال يسير بالطرق التقليدية وهيكلة القطاع العام، وكذا ضعف الاستثمارات الخاصة وعدم وجود أطر قانونية واضحة لتنظمها وتحددها.[1]

1 – مريم بن جيمة، وآخرون،" **اليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر**،" مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، عدد 03، (2020)، ص 529.

المبحث الثالث: حاضنة أعمال جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي: تحليل أدوار الحاضنة في دعم المشاريع المبتكرة

تسعى الدراسة في هذا المبحث الى تحليل واقع نشاط الحاضنات الجامعية على ضوء تفعيل القرار الوزاري 1275، والذي يعد اطار قانوني يتم من خلاله السعي الى تجسيد مخرجات البحث العلمي المنتمي لمؤسسات التعليم العالي الى أنشطة اقتصادية واجتماعية تسمح لخريج الجامعة من خلق مشروع مبتكر أو مؤسسة ناشئة أو براءة اختراع يساهم به في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تم على مستوى الحاضنة تأسيس العديد من المشاريع المبتكرة في العديد من المجالات والميادين.

المطلب الأول: الاطار التعريفي بحاضنة الأعمال الجامعية

قبل الشروع في عملية وصف الاطار المؤسسي والوظيفي لحاضنة جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي وذلك من خلال التعرض لتعريفها وتأسيسها وأهدافها ووظائفها، تسعى الدراسة الى تقديم تعريف مختص عن المؤسسة التعليمية التي تنتمي اليها الحاضنة، وهي جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، وكذا التطرق الى أهم الامكانات المادية والبشرية التي تتمتع بها هذه المؤسسة الجامعية.

أولا : جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي:[1]

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي مؤسسة تنتمي لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم **12 – 243** المؤرخ في 04 جوان 2012 الموافق ل 14 رجب 1433 وتتكون الجامعة من الكليات التالية:

- كلية العلوم والتكنولوجيا؛
- كلية علوم الطبيعة والحياة؛
- كلية الآداب واللغات؛

1 - https://revue-qabas.blogspot.com/p/blog-page_41.html اطلع على الموقع بتاريخ 21 /2024/10.

- كلية العلوم الاجتماعية والانسانية؛
- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛
- كلية الحقوق والعلوم السياسية؛
- ملحقة الطب.

وتشهد جامعة الوادي توسعا وتطورا من حيث المنشآت والعتاد المادي، وكذا من حيث تعداد الطلبة والأساتذة والخريجين سنويا، فالجامعة أضحت قطبا علميا وأكاديميا هاما على المستوى المحلي والجهوي والوطني، من خلال الزيادة الكبيرة في أعداد طلابها، حيث تضم الجامعة طلبة من ثلاث ولايات وهي ولاية الوادي وكذا طلبة ولاية المغير وجزء معتبرا من طلبة ولاية تقرت، والجدول التالي يبين بعض أرقام وإحصائيات متعلقة بالمؤسسة الجامعية.

جدول رقم 28: إحصائيات عامة لجامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي.

عدد الطلبة	الطلبة الخريجين	تخصصات الدكتوراه	عدد الاساتذة	عدد المجلات
26222	8112	155	1124	36

المصدر: https://www.univ-eloued.dz/ar/ اطلع على الموقع بتاريخ 2024/10/21 .

ثانيا: التعريف بالحاضنة الجامعية

حاضنة اعمال جامعة الشهيد حمة لخضر هي عبارة عن مصلحة تشرف عليها الجامعة، تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تخضع لوصاية المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، تسعى الى دعم ومرافقة الطلبة الجامعيين بهدف جعلهم رواد أعمال ذو كفاءات علمية ومهنية متطورة.[1]

1 – عمامرة، **آليات تنفيذ القرار الوزاري المشترك 1275** .

كما تعرف بأنها مؤسسة تابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، تهتم بروّاد الأعمال من ذوي الكفاءات الجامعية – الطلبة والباحثين القادرين على تسخير التقنيات التكنولوجية الحديثة لتقديم مشاريع، ومؤسسات ناشئة STARTUPS ذات أفكار إبداعية سواء كانت مشاريع : خدمات، منتجات، نماذج عمل، أو اختراعات ضمن قطاعات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، الصناعة، التجارة، الصيدلة والطب، الصحة، الاتصالات، تكنولوجيا المعلومات، الطاقة والطاقات المتجددة، الرسكلة والبيئة، أو أي تقنية تهدف الى استثمار المصادر المتوفرة لدعم واستمرارية المؤسسات الناشئة STARTUPS نجاحها وتطوير عملها لترقى الى مكانة المؤسسات الناجحة التي تمثل نقطة انطلاق وإقلاع اقتصادي وفق مضامين التنمية المستدامة.[1]

الشكل رقم 20: صورة للحاضنة الجامعية بالوادي.

المصدر: https://incubator.univ-eloued.dz/ اطلع على الموقع بتاريخ 2024/10/18.

1 – https://incubator.univ-eloued.dz/introdu_-incubator/ اطلع عليه بتاريخ 2024/10/17.

ثالثا: الاطار التنظيمي والتأسيسي للحاضنة الجامعية

1- الاطار التأسيسي للحاضنة:

أنشأت حاضنة اعمال جامعة ولاية الوادي بمقتضى المنشور الوزاري المشترك رقم 118 المؤرخ في 20 أكتوبر 2020 الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة المالية، ويدير الحاضنة الأستاذ محمد فؤاد فرحات، بمقتضى قرار التعيين رقم 2021/06 المؤرخ بتاريخ 04 افريل 2021 الصادر عن رئيس الجامعة، وحاضنة جامعة الوادي متحصلة عن وسم علامة " حاضنة أعمال " من طرف اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة اعمال لدا وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ورقم العلامة 3006223042 بتاريخ 06 جويلية 2022 عن مدير الجامعة، وتؤطر الحاضنة لجنة علمية معينة بمقرر رقم 2022/001 بتاريخ 07 ديسمبر 2022 المتضمن انشاء اللجنة العلمية لحاضنة الاعمال صادرة عن رئيس الجامعة.[1]

2- الهيكل التنظيمي للحاضنة الجامعية:

يسير الحاضنة الجامعية مدير يتم تعيينه بموجب قرار من رئيس الجامعة من بين الأساتذة الذين يتمتعون بشهادات ذات صلة بالحاضنة، ويشترط في هذا المنصب الرغبة والاستعداد التام لتسيير وتأطير الحاضنة، وفيما يخص طريقة التسيير والهيكل التنظيمي داخل الحاضنة تأخذ المسؤوليات والتنظيم الاداري الشكل الهرمي مع وجود مستويات مسطحة ومتقاربة، ومدير الحاضنة يشكل أعلى هرم التنظيم الاداري ويعمل تحت اشراف رئيس الجامعة والشكل الموالي يبين التنظيم الهرمي للحاضنة.[2]

1 – مقابلة مع السيد: الصادق ناني (مكلف بالإعلام الالي بالحاضنة)، حاضنة أعمال جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2024/10/20.

2 – دباح، **دور حاضنات الاعمال الجامعية في نجاح الشركات الناشئة (STARTUP)**، ص 113.

الشكل رقم 21: الهيكل التنظيمي للحاضنة الجامعية.

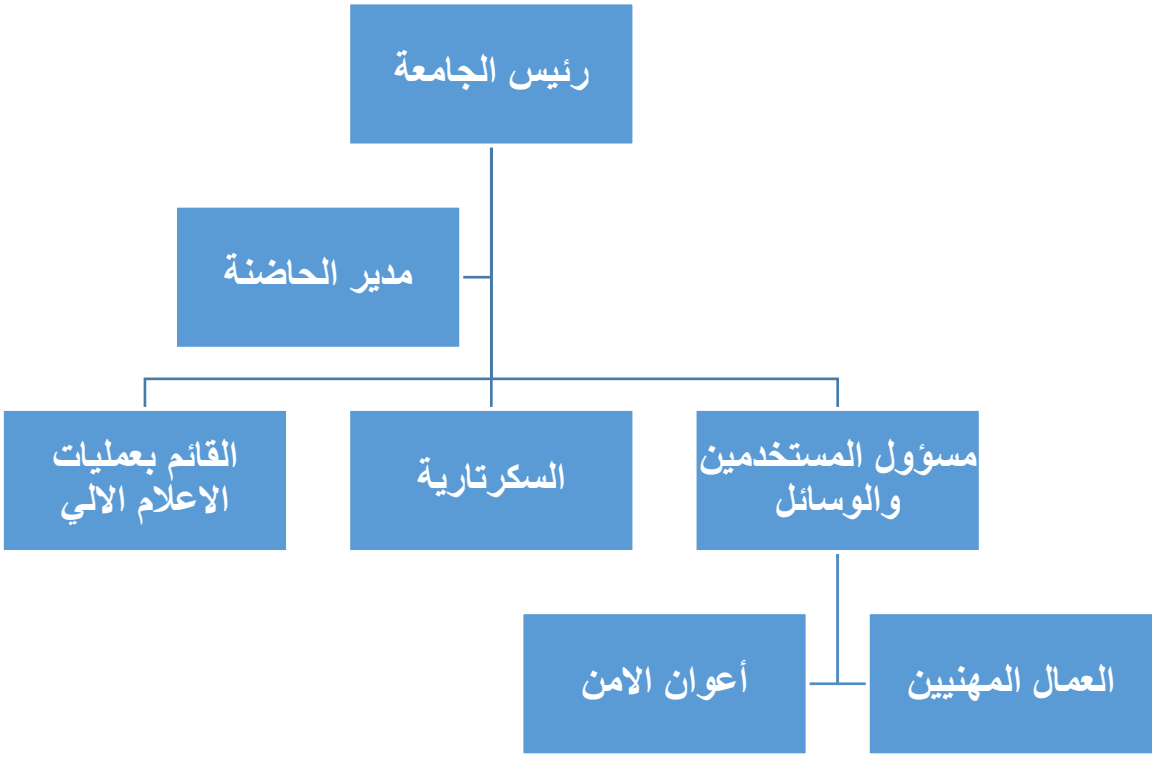

المصدر: حاضنة جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.

رابعا: مهام وأدوار الحاضنة[1]

للحاضنة الجامعية العديد من الأدوار والمهام تلخصها الدراسة في النقاط التالية:

- تقديم خدمات التدريب Coaching والاستشارات لأصحاب الأفكار وبلورة أفكارهم لتكون جاهزة للتطبيق فضلا عن العمل على تسويق الفكرة الريادية؛
- دعم مشروعات الابتكار والابداع في الوسط الطلابي الجامعي من خلال تقديم عدة خدمات كدراسة الجدوى للمشروعات، وتقديم التوجيهات للطلبة الجامعيين؛
- دعم المشروعات الطلابية فنيا وتقنيا من الحاضنة والترويج لها خاصة على مستوى المشاركات في المسابقات المحلية، الجهوية، الوطنية وحتى العالمية؛

1 - https://incubator.univ-eloued.dz/introdu_-incubator/ اطلع على الموقع بتاريخ 17 /2024/10.

- تقديم الدعم المادي والمالي والفني لحاملي المشاريع المتحصلين على وسم **LABEL**؛
- السعي لربط حاملي المشاريع من الطلبة تهدف الحاضنة الى دمج رواد الاعمال وحاملي المشاريع من الطلبة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي؛
- تقليل الصعوبات والعراقيل التي تواجه الطلبة من اجل تجسيد افكارهم ومذكراتهم الى مؤسسات ناشئة .

الشكل رقم 22: صورة تبين جانب من فعاليات الورشة التدريبية في مجال الذكاء الاصطناعي للطلبة في الحاضنة الجامعية.

المصدر: https://incubator.univ-eloued.dz اطلع على الموقع بتاريخ: 2024/10/19.

خامسا: أهداف الحاضنة الجامعية[1]

إن الاهداف التي تسعى من خلالها الحاضنة الجامعية من خلال دعم ومرافقة أصحاب المشاريع لا تختلف عن الاهداف الكبرى التي وضعتها الدولة الجزائرية من سعيها لتفعيل هذه الآليات المؤسسية حيث تتمحور أهم أهداف حاضنة جامعة حمة لخضر بالوادي فيما يلي:

- زيادة فرص نجاح المشاريع الجديدة؛
- تحويل البحوث والدراسات الى مشاريع ومنتجات يمكن تسويقها؛
- ربط الصناعات الصغيرة مع بعضها وبالتالي تحقيق التكامل الصناعي؛
- تحقيق التنمية الاجتماعية والتمية الاقتصادية؛
- توفير البنية التحتية من الصناعات المغذية للمشاريع الكبيرة؛
- توفير بيئة ملائمة لإنشاء المشروعات الصغيرة وحمايتها في مراحلها الاولى؛
- دعم الابتكار والابداع لدا أصحاب المشروعات المبتكرة؛
- القضاء على البطالة وتوفير مناصب شغل من خلال خلق مؤسسات ناشئة وصغيرة.

سادسا: مراحل مرافقة المشاريع المبتكرة من طرف الحاضنة الجامعية

تتم عملية المرافقة والدعم من طرف الحاضنة الجامعية للطلاب اصحاب المشاريع في اطار القانون الوزاري 1275 عبر خمس مراحل أساسية:

1- المرحلة الأولى:

في هذه المرحلة يتم فحص المشروع على مستوى الحاضنة حيث تقيم فكرة المشروع العامة، وفي هذا الشأن فإن الحاضنة تساعد وترشد الطالب فيما يخص الاطار الذي يمكن أن صنف فيه مشروع فكرته حيث يلاحظ وجود خلط على مستوى العديد من الطلبة في تصنيف أفكارهم اهي براءة اختراع أم مشروع يندرج ضمن المؤسسات الناشئة، وفيما

1 – مقابلة مع السيد: يوسف عمامرة (أستاذ بجامعة الشهيد حمة لخضر مكلف بتسيير الحاضنة)، حاضنة أعمال جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2024/10/15.

يلي تبين الأشكال الموالية بعض الشروط الواجب توفرها في مشروعات الطلبة والتي تندرج ضمن مشروعات براءة الاختراع، وبعض المجالات التي لا تندرج في مجال الاختراع حيث يمكن أن تصنف ضمن مشروعات مؤسسات ناشئة، حيث إن الحاضنة الجامعية وطاقمها له من مهامه توضيح الاشكالات للطلبة.[1]

الشكل رقم 23: شروط فكرة براءة الاختراع.

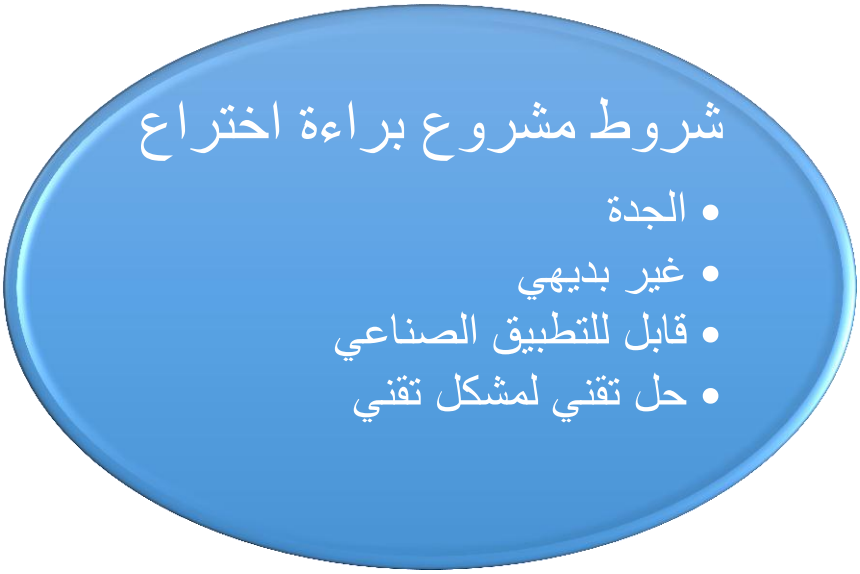

المصدر: يوسف عمامرة،" **آليات التمويل: (المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة)**" (ورقة مقدمة في الايام التحسيسية حول القرار الوزاري المشترك 1275 حاضنة الاعمال الجامعية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي 17/14 اكتوبر 2024).

1 – رجب، **شروط وآليات تسجيل براءة اختراع** .

الشكل رقم 24: مشروعات لا تندرج ضمن مجال براءة الاختراع.

المصدر: يوسف عمامرة،" **آليات التمويل :(المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة)**" (ورقة مقدمة في الايام التحسيسية حول القرار الوزاري المشترك 1275 حاضنة الاعمال الجامعية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي 17/14 اكتوبر 2024).

2- المرحلة الثانية:

في هذه المرحلة من الدعم يتم تصنيف المشروعات الابتكارية الجاهزة ويخصص لها جدوى اقتصادية، كما يخصص لها مكاتب على مستوى الحاضنة، ويتم بعد ذلك وضع برنامج خاص يساعدها على تطوير المشروع، حيث أن هذا البرنامج عبارة عن تكوين وتدريب لصاحب المشروع في مجالات عدة كالتسويق والمحاسبة والتسيير والمالية وغيرها من التخصصات التي تساعد الطالب على ولوج ريادة الاعمال بصورة سهلة.[1]

3- المرحلة الثالثة:

بعد تجسيد المشروع المبتكر سواء أكان براءة اختراع أو مؤسسة ناشئة، والتأكد من جدواه الاقتصادية يتم التعريف بالمشروع وصاحبه، مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين وذلك بالتنسيق مع مكتب الربط والذي توكل له هذه المهمة عبر العديد من

1 - دباب، مصطفاوي، فقير، **دور المرافقة في انجاح المشاريع المقاولاتية**، ب ت .

الآليات مثل الايام المفتوحة والمعارض التي تكون على مستوى الحاضنة، وفي ذات الاطار فإن الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين يتمثلون في : رجال أعمال بالولاية والمستثمرين المحليين، وغرفة الصناعة بالولاية، وكذا الوكالات البنكية المعتمدة في الولاية، وحتى وكالات دعم وتشغيل الشباب المتواجدة على مستوى الولاية.[1]

4- المرحلة الرابعة:

في اطار ضمان عملية الدعم المالي للحاضنة للمشروع المحتضن، يتم توقيع اتفاقية ثلاثية بين الجامعة والطالب صاحب المشروع المبتكر والوكالات المالية التي تعمل على دعم المشروع، مع المفاهمة المسبقة على العائدات المالية في حال نجاح المشروع المبتكر.[2]

5- المرحلة الخامسة:

المرحلة الأخيرة من دعم الحاضنة للمشروع هي مرحلة بداية العمل الفعلي للمشروع المحتضن حيث لا يكتفي دور الحاضنة في هذه المرحلة بل تعمل الحاضنة على تصويب القرارات التي تتخذ في هذه المرحلة كما تبقى عملية الاستشارة والرقابة للمشروع.[3]

1 – دباب، مصطفاوي، فقير، **دور المرافقة في انجاح المشاريع المقاولاتية.**

2 – نفس المرجع.

3– نفس المرجع.

المطلب الثاني: اسهامات الحاضنة الجامعية في دعم الابتكار والمؤسسات الناشئة.

تتناول الدراسة في هذا المطلب بعض الاحصاءات المرتبطة بالحصيلة العامة لأنشطة الحاضنة من خلال دعم مختلف أنشطة الطلاب المنتمين لجامعة الوادي، خاصة أصحاب المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة التي تنضوي تحت القرار الوزاري المشترك 1275.

أولا: واقع نشاط الابتكار في الحاضنة الجامعية

تشهد الحاضنة الجامعية لجامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي نشاطا علميا وبحثيا متناميا في مجالات الابتكار والتطوير وبراءات الاختراع، حيث تظهر الاحصائيات الرسمية المطلع عليها من موقع المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي أن عدد طلبات براءة الاختراع التابعة لمؤسسة التعليم العالي (الجامعة) في تزايد وتنامي مستمر من سنة الى أخرى.

ففي سنة 2021 احتلت جامعة الوادي المرتبة الرابعة على المستوى الوطني من بين الكيانات الخمس الأولى في جميع الفئات، بعدد براءات اختراع 22 طلب براءة اختراع، حيث تصدر مركز الطاقات المتجددة بـ 73 طلب براءة اختراع، والشكل التالي يبين ترتيب الكيانات الخمس الاولي في عدد طلبات براءة الاختراع على المستوى الوطني:

الشكل رقم 25: ترتيب الكيانات الخمس الأولى في عدد براءة الاختراع لسنة 2021.

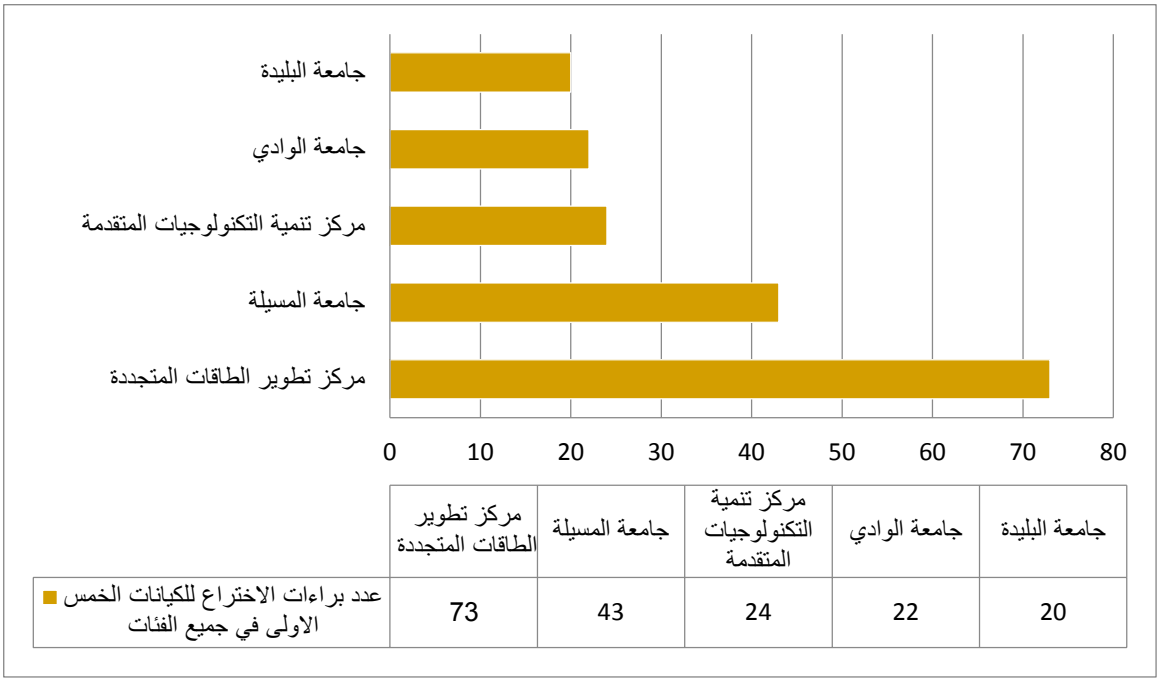

	مركز تطوير الطاقات المتجددة	جامعة المسيلة	مركز تنمية التكنولوجيات المتقدمة	جامعة الوادي	جامعة البليدة
عدد براءات الاختراع للكيانات الخمس الاولى في جميع الفئات	73	43	24	22	20

المصدر: المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، **احصائيات طلبات براءات الاختراعات للباحثين الجزائريين** (المدنية الجزائر العاصمة: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021)، ص 08.

وفي ذات السياق تظهر المؤشرات الرقمية أن نشاط الابتكار والتطوير التكنولوجي في جامعة الوادي يحتل الريادة على المستوى الوطني على مستوى مؤسسات التعليم العالي، وهو ما يفسر احتلال جامعة الوادي المرتبة الثانية وطنيا في سنة **2022** فيما يخص عدد واسهامات براءة الاختراع الخاصة بالباحثين الجامعيين، بعدد طلبات براءة اختراع قدر ب 56 طلب، بعد جامعة المسيلة بعدد 93 طلب والشكل الموالي يوضح الترتيب الوطني لطلبات براءة الاختراع ذلك.[1]

1 – https://www.dgrsdt.dz/ar اطلع على الموقع بتاريخ 2024/10/18 على الساعة 22:23.

الشكل رقم 26: طلبات براءة الاختراع في مؤسسات التعليم العالي لسنة 2022.

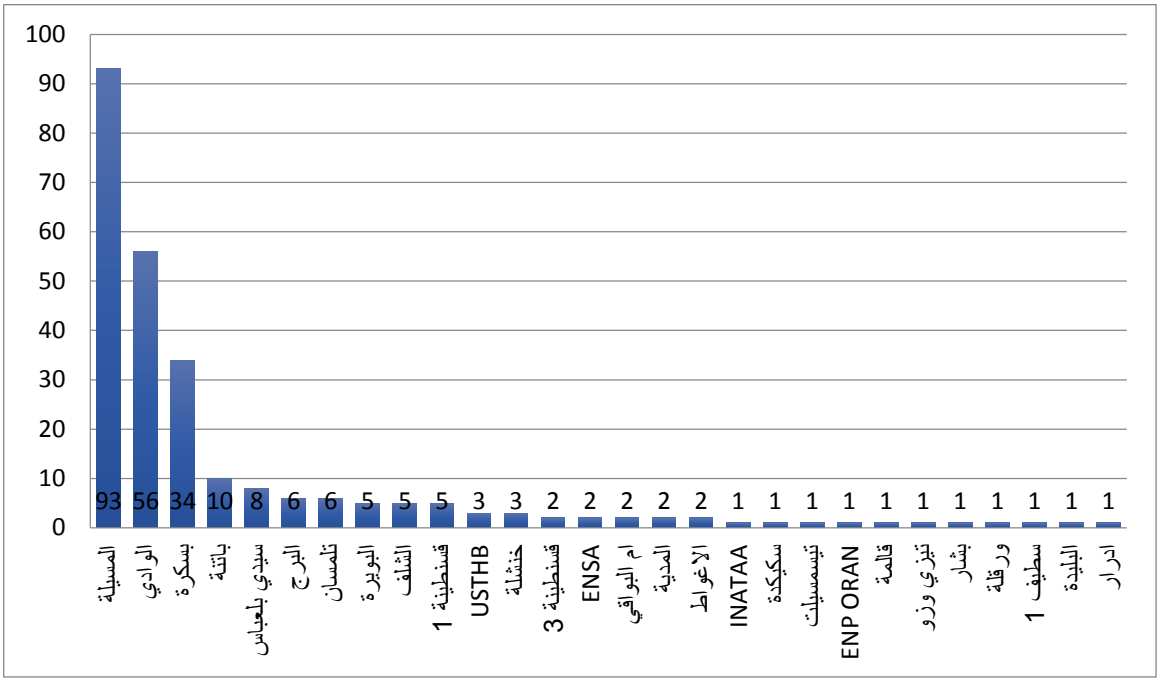

المصدر : https://www.dgrsdt.dz/ar أطلع على الموقع بتاريخ 2024/10/18.

ثانيا : تطور نشاطر الابتكار والاختراع على مستوى الحاضنة الجامعية

تشهد الحاضنة الجامعية في الوقت الحالي نشاطا ملموسا مقارنة بسنوات ماضية ففي سنة 2019 لم يتم رصد أي طلب براءة اختراع على مستوى الجامعة، وبفضل الجهود المبذولة على مستوى الحاضنة وبداية من سنة 2020 بدأت أنشطة الابتكار والابداع على مستوى الجامعة بالظهور حيث تم تسجيل في سنة 2020 طلب براءة اختراع واحد، أما في سنة 2022 تم تسجيل 22 طلب، واستمر عدد طلبات براءة الاختراع في تزايد مستمر للسنة الثالثة تواليا، حيث تم تسجيل في شهري جانفي وفيفري من سنة 2023، 20 طلب براءة اختراع، حيث صنفت جامعة الشهيد حمة لخضر في المرتبة الاولى وطنيا ب 100 براءة اختراع، وهو ما اشار اليه مدير الجامعة الأستاذ " عمر فرحاتي " في افتتاح فعاليات اليوم الدراسي حول آلية مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسسة ناشئة وبراءة اختراع وفقا للقرار الوزاري 1275، حيث يعود هذا

التفوق الى حسب المسؤول الأول على مستوى الجامعة الى محصلة الجهود المبذولة من طرف مؤسسة الجامعة من خلال توفير التأطير الملائم والدعم الكافي للمركز التكنولوجي، وكذا جهود الحاضنة الجامعية التي يديرها الدكتور " فرحات محمد فؤاد " من خلال دعم وتأطير الطلبة أصحاب المشاريع المبتكرة.[1]

وتتمحور أهم الاختراعات والابتكارات العلمية على مستوى الحاضنة والجامعة في المجالات التقنية المبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم 27: **أهم مجالات طلبات الاختراع في جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.**

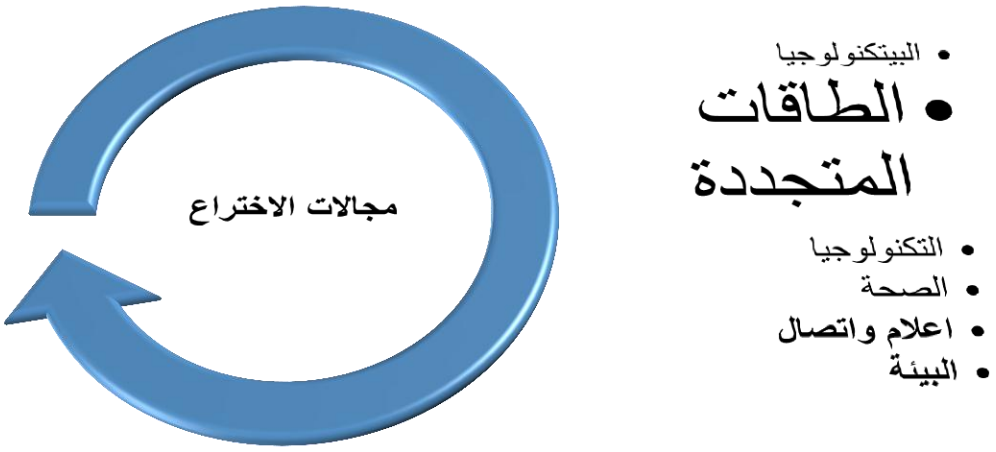

المصدر: https://www.dgrsdt.dz/ar اطلع على الموقع بتاريخ 2024/10/18.

1 – https://www.univ-eloued.dz/ar/ue1_pat تم الاطلاع عليه بتاريخ 24 /2024/10.

ثالثا: حصيلة نشاط الحاضنة الجامعية في المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة على ضوء القرار 1275

إن الاحصائيات والبيانات تبين أن الحاضنة الجامعية بجامعة الوادي تحقق ارقام ومؤشرات احصائية ايجابية في المشاريع والمؤسسات الناشئة، وفي ذات السياق تهدف الحاضنة الى خلق وانشاء اختراعات ومؤسسات ناشئة عن طريق الاستثمار الفعال في البحث والتطوير، وذلك عن طريق دعم وتشجيع وتأطير الطلاب الجامعيين أصحاب المشاريع المبتكرة والاختراعات العلمية الجادة، في اطار تطبيق القرار الوزاري المشترك 1275، والجدول التالي يرصد احصائيات خاصة بالمشاريع على مستوى الحاضنة.

1- حصيلة المشاريع المبتكرة والمؤسسات المصغرة المسجلة على مستوى الحاضنة الجامعية:

الجدول رقم 29: احصائيات حول المشاريع المسجلة على مستوى الحاضنة.

السنة	2023	2024	ملاحظات
عدد مشاريع المؤسسات المصغرة	45	50	
عدد مشاريع المؤسسات الناشئة	44	78	
عدد براءات الاختراع	77	50	
المجموع	145	178	
عدد المشاريع المتخلي عنها	28	00	
عدد المشاريع قيد الانجاز	15 مصغرة 25 ناشئة	178	
المشاريع المتحصلة على لابل مشروع مبتكر	10	05	
مؤسسة ناشئة مستحدثة	01	00	

المصدر: مقابلة مع السيد: الصادق ناني (مكلف بالإعلام الالي بالحاضنة)، حاضنة أعمال جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2024/10/20.

ويظهر الجدول أن عملية احتضان المشاريع على مستوى الحاضنة الجامعية يشهد تطورا من سنة الى أخرى، فإحصائيات المرتبطة بعدد المؤسسات المصغرة ارتفع بخمس مشروعات، حيث يبين الجدول أنه في سنة 2023 كانت حصيلة مشاريع المؤسسات الصغيرة يقدر ب 45 مشروع، ليرتفع العدد في سنة 2024 الى 50 مشروع فيما يخص المؤسسات المصغرة.

أما حصيلة مشاريع المؤسسات الناشئة فشهدت ارتفاعا هاما بين سنتي 2023 و2024 حيث سجلت سنة 2023 عدد 44 مشروع مؤسسة ناشئة، أما سنة 2024 تم تسجيل 78 مشروع مؤسسة ناشئة على مستوى الحاضنة حيث كانت الزيادة بحوالي 34 مشروع مؤسسة ناشئة.

أما فيما يخص حصيلة براءة الاختراع بين سنتي 2023 و2024 شهدت انخفاضا بين السنتين رغم انها حصيلة تبقى جيدة حيث سجلت سنة 2023 عدد يقدر ب 77 طلب براءة اختراع، ليتقلص العدد الى 50 طلب براءة اختراع أي بفارق 27 طلب براءة اختراع بين السنتين.

كما سجلت سنة 2023 العديد من المشروعات تم التخلي عليها من طرف اصحابها لعدة اسباب وعوامل، عكس سنة 2024 لم يتم تسجيل أي مشروع تم التخلي عنه.

وفيما يخص المشاريع المتحصلة على وسم لابل مشروع مبتكر فقد تم احصاء 10 مشاريع سنة 2023 أما سنة 2024 فقد تم احصاء 05 مشاريع تحصلت على وسم لابل مشروع مبتكر.

اما فيما يخص استحداث مؤسسات ناشئة من قبل كل هذه المشاريع، فقد تم استحداث مؤسسة ناشئة واحدة فقط سنة 2023 أما سنة 2024 فلم يتم استحداث أي مؤسسة، وهو ما يبين ان اغلب مشاريع المؤسسات الناشئة لا يتم استغلالها على ارض الواقع وفي سوق الشغل، للعديد من الاسباب والاعتبارات من بينها الإجراءات الادارية المعقدة والشروط الصعبة، فيما يخص التمويل والاستفادة من السجل التجاري، وبالتالي

فإن العديد من مشروعات المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة تبقى حبيسة رفوف ادراج الجامعات وبالتالي لا يتم الاستفادة منها في سوق الشغل وخلق الثروة.

2- حصيلة مشاريع المؤسسات الناشئة على مستوى الحاضنة:

جدول رقم 30: حصيلة مشاريع المؤسسات الناشئة على مستوى الحاضنة.

السنة	2023	2024	ملاحظات
عدد مشاريع المؤسسات الناشئة	44	78	
عدد مشاريع المؤسسات الناشئة المدروسة	25	78	
مشاريع حاصلة على لابل مشروع مبتكر	10	05	
مؤسسات مستحدثة متحصلة على لابل مؤسسة ناشئة	01	00	
طلبات تمويل انشاء مؤسسات ناشئة	10	04	
مؤسسات ناشئة مستحدثة	01	00	

المصدر: مقابلة مع السيد: الصادق ناني (مكلف بالإعلام الالي بالحاضنة)، حاضنة أعمال جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2024/10/20.

ومن خلال هذا الجدول تظهر الاحصائيات الرقمية أن مشاريع المؤسسات الناشئة تزايد في سنتي 2024/2023 حيث تم تسجيل 44 و78 مؤسسة ناشئة على التوالي، وبالرغم من أن سنة 2024 سجلت عدد مشاريع لمؤسسات ناشئة أكبر عدد الا أن المشروعات التي تحصلت على وسم لابل في سنة 2023 هو اما في سنة 2024 كان العدد 05 مشروعات، اما فيما يتعلق بالتمويل ففي سنة 2023 فتم تقديم 10 طلبات لتمويل انشاء المؤسسات الناشئة على مستوى الحاضنة، وفي سنة 2024 تم تقديم 04 طلبات فيما يرتبط بالتمويل، ورغم أن التمويل يرتبط عادة بالقيمة الفعلية للمشروع

المبتكر، وكذا يرتبط بمدى قدرته على النجاح في السوق التجاري والاقتصادي الا أن يمكن اعتبار وصول هذه المشاريع الى هذه المرحلة قيمة مضافة للبحث العلمي والابتكار على مستوى الجامعة والحاضنة.

3- بعض براءات الاختراع والمشاريع الناشئة STARTUP على مستوى الحاضنة الجامعية:

تسجل حاضنة أعمال الجامعة العديد من براءات الاختراع والمؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة المرتبطة مرتبطة بالعديد من الميادين والتخصصات، لكن يلاحظ أن أغلب هذه المشروعات تندرج ضمن تخصصات الطاقة والطاقة المتجددة والبيولوجية والصحة والمواد التجميلية، والجدول التالي يبين بعض براءات الاختراع وأهم الميادين التي تنتمي اليها وذلك خلال سنوات كل من: 2021 و2022 وسنة 2023.[1]

جدول رقم 31: بعض براءات الاختراع والمشاريع الناشئة STARTUP على مستوى الحاضنة الجامعية.

صاحب الطلب	عنوان الاختراع	ميدان الاختراع	المؤسسة	تاريخ الايداع	مستوى النضج التكنولوجي
لعنزي توهامي ربيعي عبد الكريم	طريقة لقياس السعة المضادة للأكسدة الكلية للأغذية	العلوم الاساسية	جامعة الوادي	مارس 2021	3
عطية عبد المالك لبيهيات الناصر شتيوي يوسف حجاجي عبد السميع	مكيف هواء يعتمد على الطاقة الجوفية واستخدامه في تربية الدواجن	الطاقة، الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة	جامعة الوادي	جوان 2021	3
بن الصغير بشير ربيعي عبد الكريم همامي هادية زيغود سمية	إنتاج السيليكا والسيليكون من رمال الصحراء في الجزائر	العلوم الاساسية	جامعة الوادي	جوان 2021	3
جوادي انفال درويش سمير	مركب طبيعي يتكون من نباتات محلية لاستعادة وظيفة الغدة الدرقية	التكنولوجيا الحيوية والصحة	جامعة الوادي	جوان 2021	3

1 - https://incubator.univ-eloued.dz/startup/ اطلع عليه بتاريخ: 2024/10/25.

غندير السعيد	جهاز لضمان مسافة الأمان خلف الشخص أثناء الأوبئة	التكنولوجيا الصناعية والمواد	جامعة الوادي	ماي 2022	3
ماني محمد	استخدامات قشور الفول السوداني وألياف أجزاء النخيل في سوائل حفر آبار النفط.	التكنولوجيا الصناعية والمواد	جامعة الوادي	أوت 2022	3
عون ياسين بن حوى بوبكر	نظام رش البيروليز المدعوم بالطاقة الشمسية	الطاقة، الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة	جامعة الوادي	نوفمبر 2022	3
زايد علية وصيف علوان رابح	البيوبلاستيك المستند إلى مخلفات البطاطس	البيئة وعلم البيئة	جامعة الوادي	نوفمبر 2022	3
حداد العربي	اقراص فوارة طبيعية مصنوعة من نفايات النخيل لمعالجة المياه	التكنولوجيا الحيوية والصحة	جامعة الوادي	فيفري 2023	3
غرايسة نورة شمسة احمد خليفة	منتج تجميلي مصنوع من مستخلص نبات بري salsola مضاد للشمس	التكنولوجيا الحيوية والصحة	جامعة الوادي	فيفري 2023	3
العايب ابتسام جهرة علي	ضاد حيوي مستخلص من نبات السمهري لعلاج بعض أنواع العدوى البكتيرية.	التكنولوجيا الحيوية والصحة	جامعة الوادي	فيفري 2023	3
نوار براهيم نايلي محمد الصغير	انتاج الأسمدة العضوية الملائمة للبيئة	الزراعة، الصناعات الزراعية الغذائية، الصيد، تربية الأحياء المائية، والأمن الغذائي	جامعة الوادي	فيفري 2023	3
زيد، صلاح حملاوي، عيسام ميلودي، عبد المنعم، فرحات محمد فؤاد	شبكة آبار نفط سطحية متنقلة	التكنولوجيا الصناعية والمواد	جامعة الوادي	جوان 2023	3
خياري أحمد عايبة محمود شريف حكيمة	تصميم نظام ذكي للأشخاص المكفوفين لتأمين تنقلاتهم	التكنولوجيا الحيوية والصحة	جامعة الوادي	فيفري 2023	3

المصدر : https://incubator.univ-eloued.dz/startup/ اطلع على الموقع بتاريخ: 2024/10/25.

المطلب الثالث: تقييم أدوار حاضنة الإعمال الجامعية في دعم المؤسسات المبتكرة والناشئة.

إن عملية تقييم دور الحاضنة الجامعية في الجزائر ومن بينها حاضنة جامعة الشهيد حمة لخضر بولاية الوادي عملية ليست سهلة، فالحاضنة الجامعية بالوادي شأنها شأن حاضنات الأعمال الجامعية بمؤسسات التعليم العالي تعد مؤسسات داعمة للبحث والتطوير في أغلبها مؤسسات حديثة النشأة، ولا تزال في بداية مشوارها حيث تأسست هذه الحاضنة في سنة 2020 ولحد الآن لا تزال لا تملك الوسائل والمعدات والاطار البشري اللازم والكافي الذي يمكنه من العمل بصورة فاعلة من أجل دعم ومرافقة اصحاب المشروعات والابتكار في الوسط الجامعي، رغم أن الطاقم الاداري والمسير للحاضنة يبذل جهودا هامة لتغطية النقص البشري ونقص الوسائل والمعدات على مستوى الحاضنة الجامعية.

وتشير الاحصائيات والارقام المقدمة من طرف الحاضنة الجامعية بالوادي عن حجم الجهود والأدوار المتعددة التي تبذلها حاضنة الأعمال الجامعية من أجل تطوير البحث العلمي والتطوير التكنلوجي في الجامعة، خاصة في مجالات دعم أصحاب الاختراعات العلمية وخلق المؤسسات الناشئة المرتبطة بتفعيل القرار الوزاري 1275، وفي ذات الشأن تحصي الحاضنة الجامعية قائمة هامة من طلبات براءات الاختراع ومشاريع مؤسسات ناشئة على مستوى الحاضنة، تتوزع على اختصاصات عدة من بينها الصحة والبيئة والزراعة والتكنولوجيا الحيوية، والطاقة المتجددة، وغيرها من المجالات، وتسجل الحاضنة سنويا أعداد متزايدة من طلبات براءات الاختراع والمشاريع المبتكرة حيث في سنة 2021 تم رصد 25 طلب براءات الاختراع، وفي سنة 2022 تم رصد 56 طلب، أما في سنة 2023 تم احصاء 63 طلب براءة اختراع.[1]

1 - https://incubator.univ-eloued.dz/startup/ اطلع على الموقع بتاريخ : 2024/10/27.

إن الاحصائيات والبيانات المتعلقة بنشاط الحاضنة الجامعية بالوادي تبرز حجم الجهود المبذولة من قبل الطلبة والقائمين على الحاضنة لتحقيق الأهداف والغايات المرسومة، وكذا تبين مكانة الجامعة في مجالات التطوير والابتكار ويظهر ذلك من خلال التصنيف الوطني المتقدم في انشطة البحث والابتكار، فجامعة الوادي تحتل مراتب متقدمة في تصنيف المؤسسات الجامعية في احصائيات طلبات براءة الاختراع في السنوات الاخيرة، وكذلك ظهور عدة المشروعات المبتكرة في الولاية المرتبطة خصوصا بالصحة والبيئة والتكنولوجيا ومستحضرات التجميل والتي هي نتاج أفكار تم احتضانها ودعمها من طرف الحاضنة الجامعية.

وبالرغم من هذه المؤشرات الايجابية التي تبين حجم المجهودات المبذولة على مستوى الحاضنة الا أنها لا تزال تواجه صعوبات وعراقيل عدة مثلها مثل باقي الحاضنات الجامعية الوطنية، والتي تعرقل مسيرتها نحو خلق جيل من الطلبة المبدعين والخلاقين لأسس ريادة الأعمال الذي يرتكز عليه مفهوم اقتصاد المعرفة، وكذا تعيق خلق مؤسسات ناشئة تعزز وتخدم الاقتصاد الوطني، خاصة أن الحاضنات الجامعية في حقيقة الحال هي مؤسسات تم تأسيسها لهذا الغرض، وهي أحد مخرجات المرسوم التنفيذي **254/20** الداعم لتبني اقتصاد المعرفة، ومن بين الصعوبات والتحديات التي تواجه الحاضنة الجامعية التحديات التالية:

- ضعف الامكانيات المادية والوسائل والتي من خلالها يتم دعم المشروعات المبتكرة خاصة بما يتعلق بالتمويل وتوفير المعدات الكافية للبحث والتطوير؛
- نقص الكفاءات والموارد البشرية المؤهلة التي تسهل عملية الدعم وتقديم مختلف الارشادات والتوجيهات للطلبة خاصة أن الحاضنة حديثة التأسيس؛
- نقص الجانب التحفيزي للطلبة والذي يؤثر على مواصلة جهودهم في مجلات البحث والتطوير؛

– نقص صلاحيات الحاضنة وهو ما يجعل ايجاد الحلول للمشاكل والصعوبات التي تواجه المشروع المبتكر عملية صعبة؛

– ضعف الميزانية المخصصة للحاضنات الجامعية من أجل دعم أنشطة البحث والتطوير التكنولوجي؛

– ضعف مساهمة القطاع الخاص في تمويل المشاريع الناشئة والمبتكرة وهو ما يجعل من أداء الحاضنة أحادي الجانب بالرغم من أن مجالات المشروعات الناشئة في أغلبها ينتمي للصناعات الخفيفة والمشروعات الخاصة.

خلاصة واستنتاجات:

إن من خلال ما تم ذكره في هذا الفصل يتم استخلاص النتائج التالية:

- الحاضنات الجامعية مؤسسات داعمة للبحث العلمي والتطوير تأخر ظهورها في الجزائر للعديد من الاعتبارات والعوامل والتي غالبا ما ترتبط بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الجزائري؛

- إن تفعيل الحاضنات الجامعية في الجزائر يتطلب توفير إمكانات مالية ومادية وبشرية تساعد على حسن أداء هذه المؤسسات وذلك بغية تقديم الدعم الكافي للطلبة أصحاب المشاريع والابتكارات المرتبطة بالبحث العلمي في الجامعة؛

- عملية تفعيل الحاضنات الجامعية وربط الجامعية ومخرجاتها مرتبط أساسا بإحداث اصلاح على عدة مستويات، اقتصادية واجتماعية وكذا على مستوى المناهج التعليمية والتي تتطلب التخلص بصفة تدريجية من الأنماط التعليمية التقليدية خاصة في ظل التطورات التكنولوجية والمعرفية التي يشهدها العالم المعاصر؛

- ضرورة تفعيل القطاع الخاص من أجل المساهمة في تطوير البحوث العلمية والابتكارات العلمية وذلك بهدف احداث مساهمة فعلية في تنمية المجتمع والاقتصاد؛

- تطوير قطاع المؤسسات الناشئة وتفعيله لا يرتبط فقط بمخرجات المؤسسات الجامعية فحسب، بل يتعدى الى ضبط واصلاح الإطار العام للاقتصاد خاصة الأنظمة التشريعية والبنوك والبنى التحتية خاصة التكنولوجية منها؛

- بالرغم من أن الحاضنات الجامعية في إطار تفعيل منظومة اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي تعاني العديد من النقائص والصعوبات الا أنها تحقق العديد من الأرقام الايجابية المرتبطة بمشاريع المؤسسات الناشئة والابتكارات البحثية؛

- رغم نقص الامكانات وحداثة التأسيس الا أن حاضنة أعمال جامعة الشهيد حمة لخضر لها دور أساس في تنمية نشاط البحث والابتكار في الجامعة.

الأرقام والاحصائيات على مستوى أنشطة الابتكار والابداع على مستوى الحاضنة تبين وتفسر مكانة المؤسسة التعليمية على المستوى الوطني باعتبار أن جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي تحتل مكانة رائدة في عدة مجالات مرتبطة بالبحث والتطوير.

الخاتمة

الخاتمة:

سعت الدراسة الى تحليل أداء مخرجات سياسات التعليم العالي للوصول الى اقتصاد المعرفة في الجزائر، فمتطلبات تجسيد هذا النمط الاقتصادي يفرض على الجزائر تبني سياسة تعليم عالي تلبي التطور الحاصل في القطاع من خلال التركيز على عنصر الجودة في العملية التعليمية والتي تتيح مخرجات بحثية ذات كفاءة وفاعلية تسعى الى تحقيق التنمية المستدامة.

إن الجهود التي تبذلها الجزائر في سبيل تحقيق اقتصاد المعرفة بسعيها الى تطوير سياسات التعليم العالي وترقية البحث العلمي و تفعيل أنشطة الابتكار والابداع في الوسط الجامعي يعتبر توجه ذو أهمية، لكن في نفس الوقت يتطلب توفير مناخ وبيئة ملائمة ترتبط بمرونة التشريعات والقوانين ذات الصلة وكذلك توفر نظام اقتصادي مفتوح يمنح الفرص للابتكار والاستثمار المعرفي وعلى هذا الأساس فقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج أهمها:

– السياسات العامة للتعليم العالي سياسات عامة ترتبط بقطاع التعليم العالي تهدف الى تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للدول، وبالتالي فإنها تستلزم أن تكون لها قابلية التطوير والمرونة مع مستجدات التطورات التي يشهدها العالم المعاصر.

– إن ظاهرة اقتصاد المعرفة هي تطور طبيعي للتقدم و الرقي الذي تشهده الانسانية، فاستثمار المعرفة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للإنسانية تتطلب فسح المجال لحرية التفكير والابداع الانساني.

– أهمية الخيار المتبع من طرف صانع سياسات التعليم العالي من أجل الوصول الى اقتصاد المعرفة، لكن في نفس الوقت وجب تفعيل باقي القطاعات: النظام الاقتصادي، قطاع الاتصالات والنظام التعليمي دون الجامعي، لأن السياسة التعليمية الجامعية هي جزء من كل، وبالتالي فإن أي خلل في السياسات الأخرى يعود بالتأثير السلبي على مخرجات وأداء سياسات التعليم العالي.

– هناك عدم ثبات واستقرار تنظيمي وهيكلي لسياسات التعليم العالي، وبالتالي فإن هذا العامل يجعل من هذه السياسات لا تحقق أهدافها المسطرة خاصة أن هذا النوع من السياسات يتطلب الثبات والاستمرارية رغم عدم إغفال شروط المرونة والحداثة.

– إن ما يميز سياسات التعليم العالي في الجزائر هو غلبة المركزية المرتبط خصوصا بصناعة القرار في هذه السياسة، حيث تتخذ القرارات المرتبطة بهذه السياسة بصورة عمودية حيث يغلب عليها الطابع المركزي بدل الطابع التشاوري التشاركي فموضوع تطوير سياسات التعليم العالي يعد مجالا خصبا للنقاش العام والاثراء الاكاديمي بين مختلف الخبراء وأصحاب الاختصاص وكذا موضوع أساسي في مختلف البرامج الحزبية.

– ظاهرة اقتصاد المعرفة ظاهرة حديثة في المنظومة الاقتصادية في الجزائر حيث لا تزال اسهاماتها في النمو الاقتصادي اسهامات ضعيفة ويعود ذلك اساسا لطبيعة الاقتصاد الجزائري والذي يتسم بأنه اقتصاد لا يزال يرتكز على عائدات المحروقات، وكذا غياب سوق عمل مرتبط بالاستثمارات الداخلية والخارجية الخاصة والتي تشجع المبادرات والأفكار المبدعة.

– رغم سعي الجزائر الى العمل على تطوير التعليم العالي والبحث العلمي إلا أن القطاع لا يزال يعيش عزلة عن واقع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، خاصة في ظل تزايد معضلة خريجي الجامعات وعدم موائمة العديد من التخصصات لمتطلبات سوق العمل وبالتالي لا تزال مشكلات البطالة في أوساط خريجي الجامعات مطروحة لحد الساعة.

– هناك علاقة وطيدة بين تطور النظم التعليمية وبين أنشطة خلق وانتاج المعرفة فالنظام التعليمي الفعال يشجع المتعلم على الابتكار والابداع وعلى تبني التفكير الايجابي السليم بعيد عن الاساليب التقليدية.

– غياب ثقافة الابتكار والابداع في الوسط الجامعي والذي من شأنه التأثير على تطبيق مختلف البرامج والآليات المرتبطة بتفعيل هذه الانشطة.

– ضعف الميزانية المخصصة لتطوير قطاع التعليم العالي أدى الى نقص وضعف في الامكانات المادية التي تسهم في تشجيع مختلف أنشطة البحث والتطوير وهو ما أثر سلبا على مختلف أنشطة الابتكار، رغم وجود عدة مبادرات بحثية تسعى الى التطوير والابداع.

– ضعف مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحوث العلمية، وذلك ناتج عن تذبذب وضعف القطاع الخاص في تنمية العملية الاقتصادية الوطنية بصفة عامة.

– رغم الجهود المبذولة من طرف الحاضنات الجامعية من أجل دعم وتطوير المشروعات الناشئة والمبتكرة، الا أن العديد من المشاريع الناشئة والمبتكرة لا يزال حبيس أسوار الجامعات، فالعديد من المؤسسات الناشئة والمشروعات المبتكرة لم تر النور ولم يتم تجسيدها على أرض الواقع، بفعل نقص الدعم المادي والمالي رغم وجود عدة أجهزة وآليات داعمة لكن عملية تفعيلها تسير بوتيرة بطيئة بسبب العراقيل الادارية.

– ضعف المناخ الاقتصادي والذي لا يزال غير مشجع للمشروعات ذات المخاطرة، كما أن البنوك الوطنية لا تزال بعيدة عن التمويل بصيغة رأس مال المخاطر والذي يعد أساس تمويل المؤسسات الناشئة.

إن في ختام هذه الدراسة يقترح الباحث التوصيات والمقترحات التالية:

- ✓ إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في التعليم العالي، فتحرير قطاع التعليم العالي ومنح الفرصة للخواص للاستثمار فيه يتيح تطوير نظم التعليم العالي ويحقق الجودة التعليمية، وبالتالي يسهم في انتاج مخرجات بحثية ذات كفاءة تسهم فعليا في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ✓ إقامة شراكة حقيقية مع مؤسسات التعليم العالي الدولية الرائدة في مجالات اقتصاد المعرفة وذلك من خلال ارسال بعثات طلابية والتي أثبتت جدارتها من خلال الاختراعات والابتكارات الجادة التي انجزتها على المستوى الوطني حيث أثبتت امكانية تحويلها الى مشروعات ذات قيمة اقتصادية.

- ✓ تطوير البنى التحتية لقطاع الاتصالات التكنولوجية وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيه بهدف تحقيق التنافسية مما يتيح تقديم خدمات ذات جودة وبالتالي يتم تخفيف العبء على الدولة في هذا المجال .
- ✓ تسهيل إجراءات الحصول على القروض البنكية لأصحاب الابتكارات العلمية والاختراعات مع الأخذ بعين الاعتبار جعل هذه القروض تتماشى مع تعاليم الشريعة الاسلامية .
- ✓ تخصيص ميزانية للحاضنات الجامعية تستطيع من خلالها تشجيع الابكار والاختراع على مستواها وبالتالي تسطيع هذه المؤسسات المساهمة الفعلية في تشجيع الابتكار والاختراع ولا تبقى مساهمتها مجرد تقديم خدمات إدارية ودعم توجيهي فقط.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

أولا: الوثائق الرسمية والتقارير

I. باللغة العربية:

1-القانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أفريل 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي المعدل والمتمم، جريدة رسمية عدد 24 المؤرخة في 07 أفريل 1999.

2-القرار الوزاري رقم 1275 والمحدد كيفية اعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي، المؤرخ في 27 سبتمبر 2022.

3-القرار رقم 201 المؤرخ في 09 /04 /2011 والمتضمن إنشاء اللجنة الوطنية للتعليم الإلكتروني، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الثلاثي الثاني، 2014.

4-المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي." احصائيات طلبات براءة الاختراع للباحثين الجزائريين" الجزائر: 2021.

5-المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. " **مقدمة في مسار إنشاء المؤسسة** " المدنية الجزائر: 2020.

6-المرسوم التنفيذي 78/03 المؤرخ في 25 فيفري 2003، والمتضمن القانون الاساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية عدد 13 بتاريخ 26 فيفري 2003.

7-المرسوم التنفيذي 79/03 المؤرخ في 25 فيفري 2003، والمحدد الطبيعة لمراكز تسهيل المؤسسات والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية عدد 13 المؤرخ في 26 فيفري 2003.

8-المرسوم التنفيذي 293/12 المؤرخ في 21 يوليو 2012، المحدد مهام المصالح

المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية عدد 44 المؤرخة في 29 يوليو 2012.

9-المرسوم التنفيذي 293/12 المؤرخ في 21 يوليو 2012، المحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية عدد 44 المؤرخ 29 يوليو 2012.

10- المرسوم التنفيذي 293/12 المؤرخ في 21 يوليو 2012، المحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية عدد 44 المؤرخ في 29 يوليو 2012.

11- المرسوم التنفيذي 254/20 المؤرخ في 15سبتمبر 2020، المتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، الجريدة الرسمية عدد 55 سنة 2020.

12- المرسوم التنفيذي رقم 13- 81 المؤرخ في 30 جانفي 2013 المحدد لمهام المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتنظيمها، جريدة رسمية رقم 08 المؤرخة في 06 فيفري 2013.

13- مركز الخليج للأبحاث المعرفة للجميع – مركز التواصل والمعرفة المالية مبادرة وزارة المالية. " الاقتصاد المعرفي "المملكة العربية السعودية.

14- المرسوم التنفيذي 254/20 المؤرخ في 15سبتمبر 2020، " المتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها " المادة الأولى.

15- القرار رقم : 36 المؤرخ في 01 مارس 2023، المتضمن انشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الاعمال الجامعية.

II. باللغة الأجنبية:

1- LILLE: POLICY LEARNING PLATFORM , 2024 .
2- UNITED NATION CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT. **INFORMATION TECHNOLOGIES DEVELOPMENT INDICES,** UNITED NATION, NEW YORK, 2003.
3- SCHMERBER, LUK. **BUSINESS INCUBATION - FROM STARTUP**

ثانيا: الكتب

I. باللغة العربية:

1-أحمد علي محمود، خالد. العولمة واقتصاد المعرفة في ظل اليقظة التكنولوجية والذكاء الاقتصادي. الاسكندرية مصر: دار الفكر الجامعي، 2019.

2-اندرسون، جيمس. صنع السياسة العامة. تر. عامر الكبيسي. الدوحة: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1998.

3-بدران، شبل و الدهشان، جمال. التجديد في التعليم الجامعي. القاهرة : دار قباء للنشر والتوزيع، 2001.

4-بكر، عبد الجواد. السياسات التعليمية وصنع القرار. الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2003.

5-حسين زاده، محمد. مصادر المعرفة. مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث العقدية، 2019.

6-خصاونة، سامي عبد الله وآخرون، واقع التعليم العام في الوطن العربي وسبل تطويره. الجمهورية التونسية: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ب س ن.

7-دواد سلمان، جمال. اقتصاد المعرفة. مملكة البحرين: ب د ن، ب ت ن.

8-شلبي، محمد. المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والادوات. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1997.

9-عباس، طارق محمود. مجتمع المعلومات الرقمي. القاهرة: المركز الاصيل للطبع والنشر والتوزيع، 2004.

10- عبد الرسول محمد، فتحي. اتجاهات حديثة في التعليم العالي. القاهرة: دار جوانا للنشر والتوزيع، 2015.

11- عبد الرؤوف، طارق. التعليم الالكتروني والتعليم الافتراضي اتجاهات عالمية معاصرة. القاهرة مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2011.

12- عبد المنعم، هبة، قعلول، سفيان. اقتصاد المعرفة: ورقة اطارية. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2019.

13- عفونة، بسام عبد الهادي. التعليم المبني على اقتصاد المعرفة. عمان: دار البداية موزعون وناشرون ، 2012.

14- علي، نبيل، حجازي، نادية. الفجوة الرقمية رؤية عربية لمجتمع المعرفة. الكويت: عالم المعرفة، 2005.

15- العلي، عبد الستار وآخرون. المدخل الى إدارة المعرفة. عمان الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006.

16- غالب ياسين، سعد. نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي. الامارات : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007.

17- الفهداوي، فهمي خليفة. السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001.

18- الكرساوي، أحمد. مدخل إلى نظرية المعرفة. مركز تكوين للدراسات والأبحاث، 2018.

19- محمد خوري، علي. الاقتصاد العالمي الجديد. القاهرة مصر: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، 2020.

20- محمد عارف، نصر. ابستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي

21- معلا، وائل. قضايا. معاصرة في التعليم العالي. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2014.

22- نجيب محمود، زكي. نظرية المعرفة. مؤسسة هنداوي، 2017.

23- النظرية – المنهج. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

24- يونس هاشم، مجدي. التعليم الالكتروني. الجيزة مصر: دار زهور المعرفة والبركة، 2016.

II. باللغة الأجنبية:

1- **ECONOMY, IHE KAM METHODLOGY AND WORLD BANK OPERATIONS :** IHE WORLD BANK, WASHINGHTON U S A . 2005
2- H CHEN, DEREK, DAHLMAN, CARL J. **IHE KNOWLEDGE**
3- HOUGHTON, JOHN, SHEEHAN, PETER. **A PRIMER ON THE KNOWLEDGE ECONOMY :VICTORIA** CENTRE FOR STRATEGIC ECONOMIC STUDIES . 200**0**.

ثالثا: المقالات العلمية

I. باللغة العربية:

1-أقنيني، أمينة." ترقية النشر العلمي في الجزائر بين الواقع والمأمول." مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الانسانية (06) 2022: 105-116.

2-البربري، محمد عوض." تطوير سياسات التعليم العالي في مصر لمواكبة الاقتصاد المعرفي، بالإفادة من خبرتي سنغافورة وماليزيا." مجلة كلية التربية 106(2016): 117-244.

3-الطويل، آسيا، تيتام، دليلة." الابتكار والابداع في قطاع المقاولات دراسة حالة التجربة الوطنية وتجارب دولية رائدة." مجلة الابداع 01 (2019) : 112-128.

4-المساجدي خالد صالح يحي، أحمد، وآخرون. " دور حاضنات الاعمال الجامعية في توجيه الطلبة الخريجين نحو ريادة الاعمال." المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية 09 (2020): 131- 155.

5-أمرار، نصر الدين، فوكة، سفيان." دور حاضنات الاعمال الجامعية في تعزيز اقتصاد المعرفة في الجزائر – دراسة على ضوء القرار الوزاري 1275." مجلة السياسة العالمية 02 (2023): 782-798.

6-باي غالي، بغداد، الكبير معاشو، داني." بيئة اقتصاد المعرفة في الجزائر(واقع وتحديات)." مجلة دراسات اقتصادية 01 (2009): 66 - 78.

7-بركان، بسمة، دربوش، محمد الطاهر." واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل تقلبات اسعار النفط خلال الفترة (2014- 2020)." مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية 02 (2021): 96-114.

8-بسويح، منى، وآخرون." واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر." حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية 03 (2020): 403-421.

9-بعوش، دليلة. " دراسة تحليلية لأحكام المرسوم التنفيذي 20- 254 المتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال." مجلة ميلاف للبحوث والدراسات 01 (2023): 228-243.

10- بلخوخ، عيسى، خلاف، لخضر." واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر." مجلة الاقتصاد الصناعي 02 (2016): 27-53

11- بلخير، ميسون، غربي، العيد." الهياكل والآليات الداعمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر." المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي 01 (2023): 42-55.

12- بلعلمي، أسماء." أساليب خلق المعرفة في ظل اقتصاد المعرفة." مجلة دراسات اقتصادية عدد 01 (2020): 109- 120.

13- بن اعراب، مروان." التكوين الجامعي في ظل نظام L M D وتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الجزائرية." مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات 01 (2021): 180- 189.

14- بن جيمة، مريم، وآخرون." اليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر." مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية 03 (2020): 519-531.

15- بن ضيف الله، نعيمة، بطوش، كمال." ملامح التعليم الإلكتروني بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية مشروع البرنامج الوطني للتعليم عن بعد." حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية 16 (2016): 425- 452.

16- بن عطية، حورية، مياح، عادل." دور حاضنات الاعمال الجامعية في دعم المؤسسات الناشئة- حاضنة الاعمال الجامعية (المسيلة) نموذجا." مجلة السلام للعلوم الانسانية والاجتماعية 02 (2022): 59-78.

17- بن عودة، نصر الدين، حسين، أحمد ميلود." معوقات الباحث الجامعي وتأثيرها على تنمية البحث العلمي دراسة ميدانية بمخابر البحث بجامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف." مجلة آفاق لعلم الاجتماع 01 (2019): 121-137.

18- بن لعلام، سمهان، بنان، كريمة." المؤسسات الناشئة في الجزائر الواقع والتحديات وفرصة الانطلاق." مجلة الدراسات الاعلامية والاتصالية 02 (2022): 12-21.

19- بن محمد، هدى." عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019." مجلة كلية السياسة والاقتصاد 05 (2020): 35-69.

20- بن مشيه، بن يحي، يحياوي، نجاة." دور الشركاء الاجتماعيين في صنع السياسة التعليمية في الجزائر." مجلة العلوم الإنسانية 01 (2020):577-592.

21- بواب، رضوان." الاسهامات والادوار الجديدة للجامعة في ظل اقتصاد المعرفة – الواقع والتحديات." مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية 02 (2019): 572- 589.

22- بوجلطي، عز الدين. " التجربة التشريعية الجزائرية في مجال دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي." مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية 02 (2020): 1146- 1175.

23- بوحنية، قوي." السياسة التعليمية الجامعية: دراسة قانونية سياسية." مجلة دفاتر قانونية 02 (2009): 09- 33.

24- بورحلي، خالد، علاوي، محمد لحسن." تأثير تغيير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي دراسة حالة الجزائر للفترة(1990- 2012)." مجلة آفاق للبحوث والدراسات 01 (2019): 28-46.

25- بيصار، عبد الحكيم." دور حاضنات الاعمال الجامعية في مرافقة المشاريع الابتكارية وانشاء المؤسسات الناشئة – دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة محمد بوضياف – المسيلة." مجلة أفاق علوم الادارة والاقتصاد 02 (2022): 381- 402.

26- جارالله، كمال، بوقنور، اسماعيل. " التعليم الالكتروني في مؤسسات التعليم العالي بعد جائحة كورونا: الصعوبات والآفاق، " مجلة المفكر عدد 01 (2024): ص 461-475.

27- جبار، عبد الجبار." سياسات التعليم العالي في الجزائر دراسة في ثنائية المهام – التدريس والبحث العلمي." مجلة البديل الاقتصادي 07 (2017): 276-290.

28- جبور علي سايح، يخلف، صفية." اسهام التنويع الاقتصادي في تحقيق توازن الموازنة العامة بالجزائر " مجلة البحوث الادارية والاقتصادية 01 (2018): 270- 280.

29- حرنان، نجوى، حجال، سعيد." دور التعليم الإلكتروني في تحسين جودة التعليم العالي: تجربة الجزائر." مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة 01 (2020): 74-99.

30- حمادي، وفاء، بن عديدة، نبيل." آثار القرار الوزاري 1275 في احتضان البحث العلمي لحاملي أفكار مشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة." مجلة القانون العقاري والبيئة 02 (2024): 140-153.

31- حوتية، عمر، دومي، سامية." دور حاضنات الاعمال الجامعية في استقطاب طلبة الجامعات الجزائرية لإنشاء مشاريع ناشئة." مجلة السلام للعلوم الانسانية والاجتماعية، 02 (2022): 99- 115.

32- خواثرة، سعيدة. " الانفاق العام على التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2018." مجلة الاستراتيجية و التنمية 05 (2019): 75-95.

33- خواني، ليلى، شعيب، بغداد." دور حاضنات الاعمال في دعم البحث العلمي – دراسة حالة الجزائر." مجلة دراسات العدد الاقتصادي 01 (2019): 125-143.

34- دردیش، أحمد." واقع نظام " ل. م. د " في الجامعة الجزائرية: دراسة وصفية تحليلية." مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية 04 (2014): 238-264.

35- دقيش، جمال." اثر سياسة الاصلاح الاقتصادي للجزائر في اطار الانتقال الى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1988- 2015." مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية 03 (2019): ص 13- 25.

36- ركيبي، عبد الله. "التعليم العالي في الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية." Annales de l'université d'Alger 01 (1986): 152 - 164.

37- زموري، كمال. " تشخيص وضعية النظام الوطني للابتكار في الجزائر حقائق وآفاق." مجلة نماء للاقتصاد والتجارة 04 (2018): 11-31.

38- زموري، كمال، مرداوي، كمال." منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر : الوضع الراهن واستراتيجيات التطوير." مجلة ميلاف للبحوث والدراسات 05 (2017) : 629- 658.

39- زينات، أسماء." حاضنات الاعمال كآلية حديثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة (دراسة حالة مشاتل المؤسسات في الجزائر)." مجلة دراسات اقتصادية 02 (2022): 206-222.

40- سالمي، جمال." سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة." مجلة العلوم الانسانية 08 (2005):173 - 221.

41- سرير، فروجه. " واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر."، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية 02 (2018): 198-207.

42- سعد، عبد السلام." التعليم في الجزائر الواقع والآفاق " مجلة البحوث التربوية والتعليمية 02 (2020): 109- 128.

43- سيد يوسف، منال. " اجراءات مقترحة لتطوير عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر." مجلة الادارة التربوية 22 (2019): 359- 447.

44- شليحي، الطاهر." التجارة الخارجية وأهم تحدياتها خلال الفترة (2018-2020)." مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 01 (2020): 83- 114.

45- شمسة، بوشنافة." تأثير العولمة على التعليم العالي." مجلة الدراسات القانونية والسياسية 01 (2017): 101-116.

46- صلاح محمود، أماني." مؤشر اقتصاد المعرفة ودوره في قياس التنمية المستدامة في مصر." مجلة مصر المعاصرة 537 (2020): 243- 284.

47- طالبي، صلاح الدين، بركة، الزين." التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر - 1962- 2014. "، المجلة الجزائرية للمالية العامة 01 (2014): 151-171.

48- طعيبة، محمد سمير." تنمية المقاولاتية في الوسط الجامعي كآلية لتثمين نتائج البحث العلمي في الجزائر في إطار القرار 1275." مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية 02، (2024): 11-44.

49- عباسي، عبد القادر." مقومات التعليم الإلكتروني في الجزائر." مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح 14 (2000): 76- 102.

50- عبد القادر شارف، لعلا رمضاني." واقع نشاط البحث العلمي والتطوير في البيئة العربية – حالة الجزائر." مجلة التكامل الاقتصادي 02 (2016): 119-142.

51- عبد الله، كمال. " محطات تاريخية عن التعليم في الجزائر." حوليات التاريخ والجغرافيا 07 (2013): 200- 225.

52- عثماني، زين العابدين، سيد، حياة ." دور المرافقة في تنمية المعرفة المالية للمؤسسات الناشئة دراسة حالتي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية." مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال 01 (2023): 60-78.

53- عرابي، محفوظ." تبني نظام (LMD) في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر: استجابة للتوجهات العالمية أم ثقافة لتجويد التعليم العالي." مجلة الابداع 01 (2018): 230- 244.

54- عز الدين نزعي." تقييم سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر لتحقيق الاهداف الوطنية الاقتصادية." مجلة مجاميع المعرفة 01 (2017): 274-286.

55- عزي، خليفة وآخرون." واقع النظام المصرفي الجزائري على ضوء تعديلات قانون النقد والقرض." مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات 02 (2021): 300- 315.

56- علي حامد، نهال وآخرون." تطوير حاضنات الاعمال في جامعة السويس علي ضوء خبرة الولايات المتحدة الامريكية."، مجلة مستقبل التربية العربية، 141 (2023): 81-122.

57- عماري، سمير." الجزائر في ظل اقتصاد المعرفة " رؤية تشخيصية "." مجلة البحوث الادارية والاقتصادية 02 (2017): 16- 26.

58- غزاوي حميد العتيبي، ماجد." دور الجهات الداعمة لحاضنات الاعمال الجامعية في المملكة العربية السعودية." المجلة الاكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة 02 (2023): 97-120.

59- فلكاوي، نجوى. " معوقات نجاح الاصلاح في منظومة التعليم العالي في الجزائر نظام l m d نموذجا."، مجلة تنوير للدراسات الأدبية والإنسانية 04 (2018) : 116-130.

60- فور، خديجة، يحياوي، فاطمة." مواءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل في الجزائر."، المجلة الجزائرية للمالية العامة 02 (2020): 108-124.

61- قدري، شهلة، مدفوني، مليكة." نحو استراتيجية جديدة لتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر." حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية 02 (2021): 01-17.

62- قديد، فوزية. " الاستثمار في رأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة." مجلة دراسات اقتصادية 03 (2012) : 249- 263.

63- قريبي، ناصر الدين، الشارف بن عطية، سفيان." منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة." مجلة الباحث 15 (2015): 79-89.

64- – قريبي، ناصر الدين، شارف بن عطية، سفيان." الانفاق على التعليم في الجزائر ودوره في تكوين رأس المال البشري." مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال 01 (2017): 18- 30.

65- قريشي، سامي، رفاع، شريفة. " جودة التعليم الإلكتروني في التعليم العالي كأحد متطلبات عصر المعرفة مع الإشارة لجهود الجامعة الجزائرية." مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية 10 (2015): 219- 236.

66- كاهي، مبروك. " إصلاح التعليم العالي في الدول المغاربية وفق متطلبات سوق العمل."، مجلة دفاتر السياسة والقانون، 15 (2016) : 691-708.

67- كرزابي، دنيا، كرزابي، زوليخة سامية." إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر" مجلة دفاتر اقتصادية 01 (2024): 147-166.

68- كرمين، سميرة. " تقييم سياسة الانفاق الحكومي على قطاع التعليم والتربية." مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة 02 (2021): 181- 190.

69- كلاخي، لطيفة. " واقع حاضنات الاعمال في بعض الدول العربية." مجلة الحقوق و العلوم الانسانية – دراسات اقتصادية، 02 (2013): 295- 303.

70- كنيدة، زليخة، بوقموم، محمد." الاندماج في اقتصاد المعرفة: بين المتطلبات ومؤشرات القياس." مجلة اقتصاديات المال والاعمال 06 (2018): 508-527.

71- كنيدة، زليخة، بوقموم، محمد." الاندماج في اقتصاد المعرفة: بين المتطلبات ومؤشرات القياس." مجلة اقتصاديات المال والاعمال 06 (2018): 508- 527.

72- لجلط ، ابراهيم وآخرون. " دور البحث والتطوير في دعم البنية التكنولوجية لمنظمات الاعمال" مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة 01 (2018) : 119- 130.

73- لحمر، خديجة." تحليل جاهزية الاقتصاد الجزائري للاندماج في اقتصاد المعرفة الجزائر." مجلة ابحاث اقتصادية وادارية 08 (2015) : 231-248.

74- لعجال، لعمرية." دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2019- 2021 " مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية 02 (2019): 451- 464.

75- لوغيل، سميرة، بن بعطوش، أحمد." المؤسسات الجامعية و اقتصاد المعرفة في الجزائر." المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية 12 (2020): 177- 200.

76- لوغيل، سميرة، بن بعطوش، أحمد عبد الحكيم. " المؤسسات الجامعية واقتصاد المعرفة في الجزائر." المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية 12 (2020): 177- 200.

77- مخانشة، آمنة." المؤسسات الناشئة في الجزائر- الاطار المفاهيمي والقانوني." مجلة صوت القانون 01 (2021): 767-809.

78- مدياني، محمد، طلحاوي، فاطمة الزهراء." واقع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية." مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث 01 (2018): 245-262.

79- مرابط، عبد الجليل." إضاءات حول حاضنات الاعمال الجامعية في تكوين ودعم المؤسسات الناشئة – دراسة حالة حاضنة الاعمال جامعة تيارت." مجلة السلام للعلوم الانسانية والاجتماعية 02 (2022): 137-149.

80- مسرحد، بلال واخرون." سبل ترقية تقييم النشر العلمي في الجزائر- تجارب دولية." مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الانسانية 06 (2022) : 642- 626.

81- مشري، زبيدة، بولحية، شهرزاد." التعليم العالي في الجزائر وسياسات التشغيل." مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع 01 (2019): 252-265.

82- معمري، فاطمة، لعساسي، منذر." حاضنات الاعمال الجامعية كداعم للمقاولين الشباب من خريجي الجامعات، حاضنة اعمال جامعة وهران 1- أحمد بن بلة نموذجا." مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية 02 (2023): 21-34.

83- منصوري، كمال، خليفي، عيسى." اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة المقومات والعوائق." مجلة اقتصاديات شمال افريقيا 04 (2006): 49-70.

84- نوي، طه حسين، وآخرون." سياسات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة في الجزائر." مجلة آفاق للعلوم11(2018): 352-367.

85- هبري نصيرة، مزيان، أمينة." أهمية حاضنات الاعمال الجامعية في دعم ومرافقة المؤسسات المقاولاتية والناشئة – مع الاشارة الى واقع الجزائر." REVUE D'ETUDES SUR LES INSTITUTIONS ET LE DEVELOPPMENT 08 (2021): 94- 135.

86- هويدي، عبد الباسط، زايدي، فتيحة." المعرفة العلمية في ظل مجتمع المعرفة." مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع 01 (2017): 106- 113.

87- وصاف، سعيدي، قويدري، محمد." واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز والعوائق." مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 08 (2008): 39-56.

88- ياسية، سليمه." تطبيق نظام ل م د الجودة في التعليم كأساس لتحقيق العالي في الجزائر." مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية 02 (2018): 546 - 558.

89- يحياوي، الهام، بوحديد، ليلى." اهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية." مجلة تاريخ العلوم 06 (2017): 321- 333.

II. باللغة الأجنبية:

1- AHMED HASSAN, NOHA. " **UNIVERSITY BUSINESS INCUBATORS AS ATOOL ACCELERATING ENTREPEPRENEURSHIP : THEOETICAL PERSPECTIVE**. " REVIEW OF ECONOIC AND POLITICAL SCIENCE EMERALD PUBLISHING LIMITED (2020):

2- HADAD, SHAHRAZADG**. " KNOWLEDGE ECONOMY: CHARACTERISTICS AND DIMENSIONS**. " MANAGEMENT DYNAMICS IN THE ECONOMY 02 (2017): 203-225

3- HARADHAN, MOHAJAN**. " KNOWLEDGE IS ESSENTIAL ELEMENTAL AT PRESENT WORLD** . " INTERNATIONAL JOURNAL PUBLICTION AND SOCIAL STUDIES (2016):31-53.

4- TASPLIN, EVGENY, POZADEEVA, YULIA. " **INTERNATIONAL STRATEGIES OF BUSINESS INCUBATION: THE USA, GERMANY AND RUSSIA**. " INTERNATIONAL JOURNAL OF INNOVATION 05 (2017) : 32- 45.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات

I. باللغة العربية:

1-بن جدو، بوطالبي." آليات تنفيذ مشروع القرار 1275 شهادة – مؤسسة ناشئة/ شهادة – براءة اختراع قراءة في وثائق اللجنة التنسيقية الوطنية المرافقة لمشروع القرار الوزاري 1275." ورقة مقدمة لليوم الاعلامي المفتوح حول مشروع مذكرة التخرج مؤسسة ناشئة – براءة اختراع، جامعة محمد لمين دباغين 2 سطيف الجزائر.

2-التميمي، رافد صباح عبد الرضا، بهنام عبو، إيمان." تحليل واقع السياسات التعليمة العربية المتبعة في التعليم العالي وامكانيات تطويرها والنهوض بها." ورقة

مقدمة للمؤتمر الدولي حول التحديات الجيوفيزيائية والاجتماعية والانسانية والطبيعية في بيئة متغيرة، إسطنبول – تركيا، 25– 26 جويلية، 2019.

3–الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية." نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر الوضع الراهن والافق المستقبلية." ورقة مقدمة للمؤتمر الثامن عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي الجزائر 26– 27 – 28 ديسمبر، 2021.

4– جيروني، فائزة، لموشية سامية. " آليات ترقية المؤسسات الناشئة الابتكار على ضوء المرسوم 254/20." ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول المؤسسات الناشئة والحاضنات، ولاية الوادي الجزائر، 15 فيفري، 2021.

5–خلف، فاروق. " الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة والحاضنات في التشريع الجزائري." ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول المؤسسات الناشئة والحاضنات، الوادي – الجزائر، 15 فيفري، 2021.

6–دباب، أنيس وآخرين." دور المرافقة في انجاح المشاريع المقاولاتية دراسة حالة حاضنة جامعة الوادي." ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول استقطاب حاضنات الاعمال لطلبة الجامعات والخريجين تشخيصات واقعية وتصورات مستقبلية – 19 ماي، 2022.

7–رجب، يوسف. " شروط وآليات تسجيل براءة اختراع." ورقة مقدمة في الايام التحسيسية حول القرار الوزاري المشترك 1275 حاضنة الاعمال الجامعية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 17/14 اكتوبر، 2024.

8–زبيدي، المكي، وآخرون. " اقتصاد المعرفة ... الواقع ومتطلبات التحول (التجربة الماليزية نموذجا). " ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة حمة لخضر الوادي، 02–03 ديسمبر، 2019.

9-طجين، سمير." آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر كرهان للقضاء على البطالة." ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول المؤسسات الناشئة ودورها في دعم المقاولة النسوية في الجزائر، غليزان الجزائر، 08 أكتوبر 2023.

10- عز الدين، عبد الرؤوف، يحي، لخضر." حاضنات الاعمال ودورها في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة." ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوادي – الجزائر، 06-07 ديسمبر، 2017.

11- علة، مراد. " جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصادية المعرفة – دراسة نظرية تحليلية." ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد الاسلامي حول النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من منظور اسلامي، الدوحة – قطر، 18-20 ديسمبر، 2011.

12- عمامرة، محمد." آليات تنفيذ القرار الوزاري المشترك 1275 وواجهات الدعم والمرافقة." ورقة مقدمة في الايام التحسيسية حول : القرار الوزاري المشترك 1275 جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، من 14 الى 17 أكتوبر، 2024.

13- قايد، مريم، خوجة علامة، سفيان." دور حاضنات الأعمال الجامعية كآلية لدعم صناعة الاقتصاد الرقمي مع الإشارة إلى تجربة الجزائر." ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول الاقتصاد الرقمي في الجزائر والعالم بعد جائحة كورونا- التحديات والعراقيل، البليدة – الجزائر، 02 ماي، 2023.

14- قرقوس، فتيحة." المشاريع الابتكارية الجامعية محرك فوري للمؤسسات الناشئة." ورقة مقدمة للندوة التكوينية حول آليات تطبيق القرار الوزاري المتعلق بكيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة – الجزائر العاصمة.

15- كمال فتحي، دريس." دور اللجنة الوطنية في منح علامة المؤسسة الناشئة وحاضنة الاعمال." ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول المؤسسات الناشئة والحاضنات، الوادي – الجزائر، 15 فيفري، 2021.

16- لالوش، سميرة. " آلية تطبيق التعليم الالكتروني في البيئة الجامعية." ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول الرقمنه ضمانة لجودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة، بومرداس، 21- 22 فيفري، 2021.

خامسا: الدراسات غير المنشورة

1-سحنون، فاروق. " قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر. دراسة حالة الجزائر" رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009- 2010.

2-الامام، سالمة." صنع السياسة التعليمية الجامعية – دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر – 2010/1990 ." اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر03، 2016 – 2017.

3-الزاحي، سمية." مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر دراسة ميدانية بجامعات منتوري قسنطينة، عنابة وسكيكدة " أطروحة دكتوراه علوم في علم المكتبات، جامعة قسنطينة 2، 2013- 2014.

4-بشير، عامر. " دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك . دراسة حالة الجزائر." اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011 – 2012.

5-بن اسباع، حسان." سياسات التعليم العالي في الجزائر- دراسة ميدانية في بعض جامعات الشرق الجزائري." رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013- 2014.

6-بن غنيمة، محمد السعيد." أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر 1967-2012." رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014- 2015.

7-بن ونيسه، ليلى." اقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي في الجزائر- دراسة مقارنة" أطروحة دكتوراه في اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، 2015- 2016.

8-جباري، كريمة." الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق . دراسة تحليلية للسياسة التنموية الجزائرية واعادة تنظيم مسارها في إطار التحول من النظام الاشتراكي الى النظام الرأسمالي (1962-2019)". أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2020- 2021.

9-جحنين، كريمة." نحو سياسة اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 - 2018) " أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020- 2021، ص16.

10- دباح، محمد رضا." دور حاضنات الاعمال الجامعية في نجاح الشركات الناشئة (STARTUP)- دراسة ميدانية لمجموعة من حاضنات الاعمال الجامعية."أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2022- 2023.

11- سايب، الزيتوني." دور حاضنات الاعمال في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2016- 2017، ص 27.

12- صغير عبد الصمد." واقع تطبيق الاقتصاد المعرفي في الجزائر. دراسة ميدانية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية " رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2010- 2011.

13- مدفوني، هندة." الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة. دراسة حالة بعض الجامعات الجزائرية." أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2016 – 2017.

14- مسعي، سمير. " اقتصاد المعرفة في الجزائر الواقع ومتطلبات التحول دراسة تحليلية مقارنة لواقع اقتصاد المعرفة في الجزائر." اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2014- 2015.

15- يوسف، أيمن." تطور التعليم العالي: الاصلاح والآفاق السياسية دراسة ميدانية لمجموعة من الاساتذة بجامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر- " رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2007- 2008.

سادسا: المواقع الالكترونية

1- https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/472958 أطلع على الموقع بتاريخ: 2022/01/24.

2- https://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS أطلع على الموقع بتاريخ 2022/01/30.

3- https://al-ain.com/article/ten-most-innovative-uae-first-arab أطلع على الموقع يوم: 2022/01/31.

4- https://gnram.com/events-and-news/p141.html أطلع على الموقع بتاريخ: 2022/02/04.

5- https://data.albankaldawli.org/indicator/SE.XPD.TOTL.GD.ZS أطلع على الموقع بتاريخ: 21/ 2022/10.

6- https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ أطلع على الموقع بتاريخ: 01 /2024/11.

7- https://www.mpt.gov.dz/ar/etablissement-et-entreprises/ أطلع على الموقع بتاريخ: 2023/09/26.

8- وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية التالي: https://www.mpt.gov.dz/ar/ أطلع على الموقع بتاريخ: 2023/09/26.

9- https://www.mpt.gov.dz/ar/telecommunication/ أطلع على الموقع بتاريخ : 27/ 2023/09.

10- https://www.ons.dz/spip.php?article2878 أطلع على الموقع بتاريخ : 2023/10/02.

11- https://dgrsdt.dz/ar/entite_recherche أطلع على الموقع بتاريخ: 2023/10/18.

12- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، " جلسات على مستوى المؤسسات الجامعية لشرح آليات تنفيذ القرار الوزاري 1275 " https://www.mesrs.dz/index أطلع على الموقع بتاريخ 13/07/ 2024.

13- معهد اليونيسكو للإحصاء . الانفاق على التعليم العالي : https://revue-qabas.blogspot.com/p/blog-page_41.html أطلع عليه بتاريخ: 2024/10/21.

14- https://incubator.univ-eloued.dz/introdu_-incubator/ أطلع على الموقع بتاريخ: 2024/10/17.

15- https://incubator.univ-eloued.dz/startup/ أطلع على الموقع بتاريخ: 2024/10/25 .

16- https://www.dgrsdt.dz/ar/pise أطلع على الموقع بتاريخ: 12/07/ 2024.

17- https://arabic.euronews.com/2020/01/21/here-are-countries-leading-scientific-research-world-china-us-germany أطلع على الموقع بتاريخ : 01/ 02/ 2022.

18- https://www.mesrs.dz أطلع على الموقع بتاريخ: 2022/11/15.

19- http://www.knowledge4all.com/ar/gki أطلع على الموقع بتاريخ: 2023/10/04 على الساعة 14:29 د.

20- http://www.knowledge4all.com/ar/gki أطلع على الموقع بتاريخ: 2023/10/04.

21- وكالة الأنباء الجزائرية، أطلع على الموقع بتاريخ: 2024/07/16. https://www.aps.dz/ar/economie/137964-5000

22- https://www.dgrsdt.dz/ar أطلع على الموقع بتاريخ 2024/10/18.

23- https://www.univ-eloued.dz/ar/ أطلع على الموقع بتاريخ 2024/10/21.

سابعا: المقابلات

- مقابلة مع السيد: يوسف عمامرة (أستاذ بجامعة الشهيد حمة لخضر مكلف بتسيير الحاضنة)، حاضنة أعمال جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2024/10/15.
- مقابلة مع السيد: الصادق ناني (مكلف بالإعلام الالي بالحاضنة)، حاضنة أعمال جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2024/10/20.

قائمة الأشكال والجداول

أولا: قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	وظائف التعليم العالي	**21**
02	عناصر المنظومة الجامعية في سياسة التعليم العالي	**34**
03	المثلث الهرمي للبيانات والمعلومات والمعرفة	**49**
04	مقومات اقتصاد المعرفة	**70**
05	ركائز اقتصاد المعرفة	**71**
06	عناصر مؤشر المعرفة العالمي	**74**
07	ميادين جامعة الجزائر بعد الاستقلال	**89**
08	تمثيل بياني لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر	**120**
09	توزيع هيئة التأطير حسب النوع الاجتماعي	**121**
10	مستويات النظام التعليمي السليم على ضوء اقتصاد المعرفة	**142**
11	توزيع اشتراكات الهاتف المحمول حسب المشغل في الجزائر لسنة 2022	**147**
12	توزيع الاشتراكات حسب التكنولوجيا لسنة 2022	**148**
13	عدد طلبات براءة الاختراع في الجزائر ما بين سنوات 2011-2021	**160**
14	أصناف مشاتل المؤسسات حسب المرسوم التنفيذي 03-78	**193**
15	مهام الحاضنات الجامعية في منظومة التعليم العالي.	**209**
16	مكونات مخطط BMC	**223**
17	النسب المئوية لعناصر تقييم مذكرة مؤسسة ناشئة	**225**
18	مهام مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في الحاضنات الجامعية	**230**
19	مخطط انشاء مؤسسة ناشئة	**233**
20	صورة للحاضنة الجامعية بالوادي.	**248**

21	الهيكل التنظيمي للحاضنة الجامعية	**250**
22	صورة تبين جانب من فعاليات الورشة التدريبية في مجال الذكاء الاصطناعي للطلبة في الحاضنة الجامعية.	**251**
23	شروط فكرة براءة الاختراع.	**253**
24	مشروعات لا تندرج ضمن مجال براءة الاختراع.	**254**
25	ترتيب الكيانات الخمس الأولى في عدد براءة الاختراع لسنة 2021.	**257**
26	طلبات براءة الاختراع في مؤسسات التعليم العالي لسنة 2022.	**258**
27	أهم مجالات طلبات الاختراع في جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.	**259**

ثانيا: قائمة الجداول:

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
01	الفرق بين المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية	**46**
02	مراحل و مميزات اقتصاد المعرفة.	**62**
03	خصائص اقتصاد المعرفة مقارنة بالاقتصاد الزراعي والصناعي	**64**
04	الفرق بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد التقليدي	**66**
05	الركائز الاساسية لقياس مؤشر الابتكار حسب مؤشر اقتصاد المعرفة الاوروبي.	**73**
06	نسبة الانفاق من الناتج المحلي الاجمالي على البحث والتطوير لسنة 2018 حسب موقع البنك الدولي	**76**
07	ترتيب الدول الخمس الأولى في مؤشر الابتكار العالمي سنة 2021	**77**
08	ترتيب الدول العشر الأوائل في التعليم حسب مؤشر دافوس العالمي.	**80**
09	مؤشرات هياكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	**83**
10	الشهادات المنبثقة من قانون إصلاح التعليم العالي 1970.	**92**
11	النسبة المخصصة للتعليم العالي في الجزائر من اجمالي الناتج الداخلي الخام من سنة 2004 الى سنة 2017.	**109**
12	أهم الفروقات بين التعليم الالكتروني والتعليم التقليدي.	**124**
13	تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر من سنوات 2015 - 2023.	**136**
14	أهم المؤسسات التابعة لقطاع البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر.	**143**
15	حجم الاشتراك في قطاع الاتصالات في الجزائر لسنة 2023.	**145**
16	تطور نسبة ميزانية التعليم من اجمالي الانفاق العام 2000-	**146**

	.2019	
17	تطور نسبة ميزانية التعليم من اجمالي الانفاق العام 2000- .2019	**153**
18	تطور اعداد التلاميذ الملتحقين بالمدارس التعليمية العمومية في الجزائر 2014-2019.	**154**
19	نسبة مشاركة التلاميذ البنات في الطور الابتدائي سنوات 2016- 2019	**154**
20	نسبة مشاركة التلاميذ البنات في الطور المتوسط سنوات 2016- 2019	**155**
21	نسب مشاركة التلاميذ البنات في الطور الثانوي 2016- 2019	**155**
22	عدد طلبات براءة الاختراع حسب هيئة البحث والكيان والمجالات الرئيسية.	**161**
23	طلبات براءة الاختراع لمراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنتي 2020-2021.	**162**
24	ترتيب الجزائر عربيا في عدد المنشورات العلمية سنة 2016.	**164**
25	اهم مؤشرات الابتكار والبحث والتطوير وفق مؤشر الابتكار العالمي للجزائر سنتي 2020-2021.	**165**
26	تطور الدين الخارجي للجزائر للفترة الممتدة بين سنوات 2000- .2018	**170**
27	اهم التطورات التي مرت بها حاضنات الاعمال.	**183**
28	إحصائيات عامة لجامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي.	**248**
29	احصائيات حول المشاريع المسجلة على مستوى الحاضنة.	**260**
30	حصيلة مشاريع المؤسسات الناشئة على مستوى الحاضنة.	**262**
31	بعض براءات الاختراع والمشاريع الناشئة STARTUP على مستوى الحاضنة الجامعية.	**263**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
مقدمة:	01
الفصل الأول: السياق المفهومي لسياسات التعليم العالي و اقتصاد المعرفة.	16
المبحث الأول: المبحث الأول: سياسات التعليم العالي: دراسة المفاهيم والمضامين	18
المطلب الأول: مفهوم التعليم العالي	18
المطلب الثاني: مفهوم سياسات التعليم العالي	25
المطلب الثالث: مضامين سياسات التعليم العالي	32
المطلب الرابع: صنع سياسات التعليم العالي : البيئة والفواعل	37
المبحث الثاني: الدلالات المفاهيمية ومضامين اقتصاد المعرفة	45
المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للمعرفة	45
المطلب الثاني: اقتصاد المعرفة دراسة المفهوم و مراحل التحول التاريخي	57
المطلب الثالث: خصائص ومقومات اقتصاد المعرفة	63
المطلب الرابع: مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة	71
خلاصة واستنتاجات	84
الفصل الثاني: سياسات التعليم العالي وواقع اقتصاد المعرفة في الجزائر .	85
المبحث الأول: واقع سياسات التعليم العالي في الجزائر.	87
المطلب الأول: مراحل تطور سياسات التعليم العالي في الجزائر.	87
المطلب الثاني: أزمة قطاع التعليم العالي في الجزائر: مبررات الاصلاح.	101
المطلب الثالث: إصلاح التعليم العالي في الجزائر على ضوء نظام الليسانس – ماستر – دكتوراه ل م د.	114
المطلب الرابع: التعليم الإلكتروني ودوره في تطوير التعليم العالي	122
المبحث الثاني: انتقال الجزائر نحو اقتصاد المعرفة: العوامل والمؤشرات العامة.	132
المطلب الأول: عوامل انتقال الجزائر نحو اقتصاد المعرفة	132
المطلب الثاني: المؤشرات العامة لاقتصاد المعرفة في الجزائر.	151

المطلب الثالث: عملية انتقال الجزائر نحو اقتصاد المعرفة: المعوقات والآفاق	166
خلاصة واستنتاجات:	178
الفصل الثالث: دور حاضنات الأعمال الجامعية في دعم المشروعات المبتكرة و الناشئة.	179
المبحث الأول: حاضنات الأعمال الجامعية: الإطار التشريعي والأدوار.	181
المطلب الأول: مفهوم حاضنات الأعمال الجامعية	181
المطلب الثاني: الاطار التشريعي والتنظيمي لحاضنات الاعمال الجامعية في الجزائر	189
المطلب الثالث: آليات دعم الحاضنات الجامعية للمشروعات المبتكرة والناشئة	206
المبحث الثاني: القرار الوزاري 1275 ودوره في خلق المؤسسات الناشئة	213
المطلب الأول: القرار الوزاري 1275: الأهمية والأهداف وتحديات التنفيذ	213
المطلب الثاني: آليات تنفيذ القرار الوزاري 1275 في مؤسسات التعليم العالي	218
المطلب الثالث: القرار الوزاري 1275 ودوره تفعيل المؤسسات الناشئة	232
المبحث الثالث: حاضنة أعمال جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي: تحليل أدوار الحاضنة في دعم المشاريع المبتكرة	246
المطلب الأول: الاطار التعريفي بحاضنة الأعمال الجامعية	246
المطلب الثاني: اسهامات الحاضنة الجامعية في دعم الابتكار والمؤسسات الناشئة	256
المطلب الثالث: تقييم أدوار حاضنة الإعمال الجامعية في دعم المؤسسات المبتكرة والناشئة.	265
خلاصة واستنتاجات:	268
الخاتمة	271
قائمة المصادر والمراجع	275